جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة

دراسة مقارنة لحالتي أفغانستان والصومال

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب الباحث:

زيدان زياني

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين قادري لجنة

المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د.يوسف مناصرية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د. حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د.لعجال أعجال محمد الأمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د.نور الدين دخان	أستاذ محاضر	جامعة مسيلة	عضوا مناقشا
د.عبد الله راقدي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
د.سليمان ملوكي	أستاذ محاضر	جامعة مسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013– 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة	
الفصل الأول	**الاطار المفاهيمي للتدخل العسكري الخارجي و الدول العاجزة**
المبحث الأول	**مضامين التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة**
المطلب الاول	مفهوم التدخل العسكري الخارجي
المطلب الثاني	التدخل العسكري الخارجي بين القيود القانونية والتحديات الإنسانية
الفرع الاول	شرعية التدخل الخارجي بين القوانين التقليدية والوقائع الميدانية
الفرع الثاني	التدخل العسكري الخارجي من الحق إلى المسئولية
المطلب الثالث	أشكال التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة
الفرع الأول	صور التدخل العسكري الخارجي من حيث مستويات الإكراه
الفرع الثاني	أنماط التدخل العسكري الخارجي من حيث الأطراف المتدخلة
المبحث الثاني	**مضامين مصطلح الدولة العاجزة ومؤشرات أفول النظام العام**
المطلب الأول	مفهوم الدولة العاجزة
الفرع الأول	البعد الداخلي للعجز الدولتي والفجوات الثلاث
الفرع الثاني	البعد الخارجي للعجز الدولتي بين الإرث الاستعماري والنسق الدولي
المطلب الثاني	عجز الدولة من المنظور الكمي وإشكالية التصنيف
المطلب الثالث	مسار عملية العجز الدولاتي
الفرع الأول	تفسير عملية العجز الدولتي من خلال البنية/ الوكيل
الفرع الثاني	العوامل المؤثرة في مسار عملية العجز الدولتي
الفصل الثاني	**أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة: الدوافع والأدوات النتائج**
المبحث الأول	**المسوغات الإنسانية للتدخل العسكري الخارجي**
المطلب الأول	جاذبية التسويق الإنساني للتدخل العسكري الخارجي
الفرع الأول	أخلقة التدخل العسكري الإنساني
الفرع الثاني	الحرب العادلة ومسعى شرعنة التدخل العسكري الخارجي
المطلب الثاني	التدخل العسكري الخارجي وحماية حقوق الإنسان في الدول العاجزة
الفرع الأول	البقع السوداء للتدخل العسكري الخارجي في الرقعة الإنسانية
الفرع الثاني	انعكاسات مواقف الأطراف المتدخلة على حماية حقوق الإنسان
الفرع الثالث	العامل الزمني وقياس النتائج الإنسانية للتدخل العسكري الخارجي
المبحث الثاني	**المسوغات الامنية للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة**
المطلب الأول	التدخل العسكري الخارجي كاستجابة لمدركات التهديد الأمني
الفرع الأول	النزاعات الداخلية في الدول العاجزة وانتقال عدوى التهديد الأمني
الفرع الثاني	أمننة العجز الدولتي وتسييس التدخل العسكري الخارجي
المطلب الثاني	التهديدات الأمنية وأشكال التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة.
الفرع الأول	الحرب على الإرهاب وظاهرة خوصصة القطاع الأمني
الفرع الثاني	الحرب الوقائية كإحدى أشكال الاستجابة للتهديدات الأمنية

الفصل الثالث	**التدخل العسكري الخارجي بين السياق الدولي والواقع المحلي**
المبحث الأول	**المسوغات الجيوسترتيجية للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة**
المطلب الأول	المواقع الجيوستراتيجية وإحياء مناطق النفوذ الدولي
الفرع الأول	المجالات الحيوية ومبدأ تركيز القوة
الفرع الثاني	خطاب الهيمنة و البعد الجيوستراتيجي للتدخل العسكري الخارجي
المطلب الثاني	التدخل العسكري الخارجي في ظل تنامي الهويات المحلية مقابل هيمنة النزعة العالمية
الفرع الاول	التدخل العسكري الخارجي والتعاطي مع الهويات ما قبل الوطنية
الفرع الثاني	التدخل العسكري الخارجي ومسعى تصميم هويات عبر وطنية
المبحث الثاني	**التدخل العسكري الخارجي بين إصلاح الإختلالات و إعادة هندسة التفاعلات الدولية....**
المطلب الأول	دور التدخل العسكري الخارجي في جسر فجوات العجز الدولاتي
الفرع الأول	التدخل العسكري ومهام إعادة بناء الدولة العاجزة
الفرع الثاني	حدود مساهمة التدخل العسكري في جسر فجوات العجز الدولاتي
المطلب الثاني	من الانتقالية نحو العودة إلى المستقبل وإعادة هندسة التفاعلات العالمية
الفرع الأول	السياق الانتقالي لمرحلة الحرب الباردة
الفرع الثاني	التدخل العسكري الخارجي وإعادة هندسة التفاعلات العالمية
الفصل الرابع	**التدخل الخارجي في أفغانستان و الصومال بين الأهداف المعلنة والنتائج المسجلة**
المبحث الأول	**المتغيرات و العوامل الجاذبة للتدخل العسكري في الصومال و أفغانستان**
المطلب الأول	المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية الجاذبة للتدخل في الصومال
الفرع الأول	المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية
الفرع الثاني	مسار ومؤشرات العجز الدولتي
المطلب الثاني	المتغيرات الداخلية و العوامل السياسية لدولة أفغانستان
الفرع الأول	المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية
الفرع الثاني	مسار ومؤشرات العجز الدولاتي
المبحث الثاني	**الدوافع المحركة للتدخل الخارجي وآليات ضبط العجز الدولتي في الصومال وأفغانستان.**
المطلب الأول	الدوافع المحركة للتدخل الخارجي في الصومال و أفغانستان
الفرع الأول	التدخل العسكري في أفغانستان و الصومال: قراءة مقارنة في الدوافع و السياق
الفرع الثاني	المرجعية القانونية وتكييفها لمبررات التدخل في أفغانستان والصومال
المطلب الثاني	استراتيجيات ردم الفجوات في البلدين باعتماد البدائل الخارجية
الفرع الأول	استراتيجيات التدخل العسكري في الصومال بين الأهداف والنتائج
الفرع الثاني	استراتيجيات التدخل العسكري في أفغانستان بين الأهداف والنتائج
الخاتمة	

مقدمة

مقدمة:

يأتي التدخل العسكري الخارجي في سياق تأطير مساعي طويلة المدى لبناء السلام بإعتبار أن قرار تقرير المصير ليس ناضجا كفاية، حسب ما يُروج له الاتجاه الليبرالي الداعم لمبدأ التدخل العسكري؛ وهو ما أدى إلى عدم صمود مبدأ "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول أمام النزعة التدخلية التي أخذت منحى تصاعديا منذ زوال الاستقطاب الثنائي على المستوى الدولي في ظل تراجع الجبهة الدبلوماسية. لينتقل التجاذب السياسي والقانوني إلى البحث في المسوغات المشرعنة للتدخل؛ تأسيسا لعرف دولي جديد ومتجاوزا بذلك نقاش الموضوع من "الحق في التدخل" إلى إدراجه ضمن مبدأ "واجب التدخل" من منطلق المسؤولية الدولية الجنائية، قبل الأخلاقية. إلى جانب ذلك فقد تم إغراق الدراسات الأكاديمية، المشككة والداعمة، في التفاصيل التي تجادل في فعاليته وجدواه من حيث النتائج مقابل التكاليف وفق المنظور العقلاني.

وتثير عملية نحت المصطلح " الدولة العاجزة" أحد أهم العناوين المروجة لتبرير التدخل العسكري. مما أغرق أدبيات السياسة الدولية بالنقاش حول مدى إمكانية صمود نموذج **"الدولة"** بشكله الواستفالي، في ظل بروز نظام معولم يتسم بالتحولات العميقة التي مست بعض أهم خصائص الدولة؛ سواء تعلق الأمر بالجانب البنيوي أو الجانب الوظيفي، إلى جانب مصطلحات، الدولة الضعيفة والدولة الهشة والدولة المنهارة وما يقابلها، مثل التدخل العسكري الإنساني، الحرب على الإرهاب والحرب الوقائية. بمهام جديدة تُناقش في سياق البحث الأكاديمي ضمن استراتيجيات حوكمة مساعي إعادة بناء الدولة، وإحياء مفهومي الاستقرار بالهيمنة، والسلام الديمقراطي.

وإذا كان بقاء الدولة هو الأصل في وجودها، وأن قبول عضويتها في النادي العالمي، مثل هيئة الأمم المتحدة، دليل أهليتها بالمعيار السياسي، على الأقل، فإن عجزها يعني؛ عدم قدرتها على الصمود أو عدم قدرتها على البقاء، مما يجعلها تشكل ثقبا أسودا في النظام الدولي من ناحية المخاوف أو التهديدات. كما أن عدم الأهلية هذه من شأنها أن تعطل العمل بالسيادة ك "امتياز" لتتحول إلى السيادة ك"مسؤولية"، وبذلك يُفتح المجال للانتقال من المسؤولية القومية/الوطنية إلى المسؤولية الدولية.

بالإضافة إلى السياق الدولي الذي تماهت في ظله الحدود بين الداخلية والخارجية، مع ابتكار التعاطي معها بصفتها "الشفافة" بدلا من "الصلبة" من خلال التفاعلات عبر الوطنية. إلى جانب

تداخل القضايا والمبادلات العابرة للحدود، في ظل تنامي منظمات وشركات متعدد الجنسيات، وتقدم تكنولوجيا الاتصال. مما أوجد نسقا بنيويا يؤثر أو يعطل الوظائف الأساسية لبعض الدول ويؤسس للتدخل الخارجي.

ويمثل تفكك الاتحاد السوفيتي، الذي أوجد حالة من الفراغ الجيوستراتيجي، إحدى أهم المسوغات المحركة لعملية التدخل لتوسيع نطاق النفوذ الغربي في ظل انكماش النفوذ السوفيتي، وبالتالي معالجة الملفات المجمدة أثناء فترة الحرب الباردة بصفتها الانتقالية، والتي لم يتم البت فيها بالشكل النهائي.

ويندرج تحليل موضوع "التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة" ضمن مسعى معرفة الأولويات التي تعطل السيادة وطنيا ليتسنى لنا حل لغز السلطة دوليا في العلاقات الدولية، من جهة، واستكشاف حركة التدخل هذه، عبر فحص الدوافع (الإنسانية، الأمنية و الجيوستراتيجية)، والأدوات وعلاقتها بالنتائج المترتبة عن هذه العملية في الدول المستهدفة، من جهة أخرى.

وإذ نميز بين حركة التدخل القائمة على مبدأ التفكيك للبنى الموروثة عن انكماش رقعة النفوذ السوفيتي مع المحافظة على بنيتها التحتية، وإعادة ترتيبها وفق التوجه النيوليبرالي بصفته المنتصر دون حرب، وتوكيل الاتحاد الأوروبي للقيام بمهمة الدمج المتدرج لها، باعتماد القوة الناعمة كأسلوب للإقناع، في بنية النسق الدولي الجديد، وبين حركة التدخل العسكري التي تعتمد "الهدم" للدول المستهدفة بالتدخل عبر توظيف" القوة الصلبة "كأسلوب للإكراه وإعادة تشكيلها من جديد.

وتمثل كل من أفغانستان والصومال، إحدى الحالات المثالية من الناحية المقارنة، لاختبار نتائج التدخل وطبيعة علاقتها بالدوافع الثلاث؛ فالقضيتان تتقاطعان، نسبيا، في الوضع من حيث التصنيف كدول عاجزة، وما ترتب عن ذلك من معاناة إنسانية وتحديات أمنية، وتبديد للقدرات المحلية، إلى جانب أزمة شرعية عميقة. بالإضافة إلى التقاطع أيضا، في الموقع الجيوبوليتك، مع الأفضلية النسبية لأفغانستان.

ولما كانت الإستراتيجية؛ هي فن استخدام أكبر عدد ممكن من اليقينيات لمواجهة اللايقينيات، فقد تم التعاطي الدولي مع القضيتين بنفس الأداة "التدخل العسكري الخارجي" لكن بدوافع وسياق زمني متباينين، حيث يوصف التدخل العسكري في الصومال ببالون اختبار تحت المظلة الإنسانية ضمن سياق

التأسيس لقبول مبدأ التدخل. في حين تم وصف التدخل العسكري الثاني الموجه ضد قوات طالبان أفغانستان ضمن مسعى محاربة الإرهاب الدولي من منطلق القضاء على الملاذ الآمنة للإرهاب الذي توفره الدول العاجزة.

وبديهي أن تختلف الاستراتيجيات المعتمدة أثناء اللجوء إلى خيار العمل العسكري، في ظل تباين السياق الزمني والمكاني. وهو ما تجلى في الخيارات المنتهجة للتعاطي مع القضيتين، ففي الوقت الذي تقلصت القوات الدولية والانسحاب المبكر للقوات الأمريكية من الصومال بعد فترة وجيزة من التواجد الفعلي لها ميدانيا، واللجوء إلى اعتماد المقاربة الإقليمية في إدارة الأزمة الصومالية وإسناد مهام إدارتها للإتحاد الإفريقي ودول الجوار. تم تركيز القوة الدولية في إدارة الحرب الأفغانية، مع التمديد المستمر لها لفترة فاقت عقدا من الزمن. الأمر الذي يبرر التوجه نحو بحث الموضوع من الزاوية المقارنة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات عدة أبرزها:

- ارتباط مفهوم "التدخل العسكري الخارجي" و"الدول العاجزة" بالمواضيع المستجدة على الساحة السياسية والأكاديمية عقب توحيد الألمانيتين وتفكك الاتحاد السوفيتي، وما أفرزته المرحلة من الجدل القائم بين التأصيل المعرفي لمثل هذه المفاهيم من ناحية، والتطبيقات العملية المرافقة لها.
- التناقض المطروح بين مضمون تلك المفاهيم والقواعد المنظمة لتطبيقاتها، مما أضفى نقاشا أكاديميا وقانونيا وسياسيا حول هكذا مواضيع.
- تنامي ظاهرة النزاعات الداخلية وارتباطها بالعجز الوظيفي للدولة، وما أنجر عنها من تداعيات عبر وطنية، أفضت إلى اعتبارها إحدى المسوغات المبررة للتدخل العسكري الخارجي.
- الازدواجية في التعاطي مع القضايا المرتبطة بالدول العاجزة بحسب التباين في المواقع الإستراتيجية للدول المستهدفة بالتدخل، وهو ما تجلى في حالتي أفغانستان والصومال كحالة مقارنة من حيث التقاطعات المشتركة ذات الصلة بالتصنيف كدول عاجزة، البعد الديني كدول تدين بالإسلام، إلى جانب توصيفها كدول راعية للإرهاب الدولي. كما تتباين في جوانب أخرى، كالبعد الجغرافي إذ تقع أفغانستان في منطقة مغلقة مائيا في آسيا، بينما تمتلك الصومال حدودا مفتوحة مائيا في إفريقيا، بالإضافة إلى الاختلاف في طبيعة المناخ لهذين الدولتين.

أسباب اختيار الموضوع:

ترتكز أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية متصلة بـ:

- الاهتمام بالعلاقة بين الأكاديمي في حقله المعرفي، والسياسي في مجاله الميداني. وإذا كان الممارس السياسي يعمل ضمن نطاق إضفاء الحيوية على العلاقات الدولية، فإن المنظر الأكاديمي يمكن تصنيف مهامه ضمن نطاق جهود الصيانة، حتى يجعل الموضوع المدروس قابلا للفهم.
- الإسهام في توضيح مفهومي "الدولة العاجزة" و"التدخل العسكري الخارجي" وطبيعة العلاقة بينهما، من حيث الترويج للأول وتبرير الثاني، من جهة. وحركة الاستعمار التقليدي المتصلة برسالة التمدين والحداثة، من جهة ثانية.
- مواكبة الدراسات الإمبريقية للقضايا الدولية من زوايا المقاربات الوصفية والكمية، ويعتبر بحث "التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة" من المواضيع التي تشغل العقل الأكاديمي والسياسي من الزاويتين بشكل جدي ودائم.

وأسباب أخرى ذاتية متصلة بـ:

- اهتمام الباحث بتقصي مدى حيادية المادة العلمية المتصلة بالمواضيع العملية في مجال الاستراتيجيات السياسية.
- محاولة تقديم إضافة في الموضوع للمكتبة العربية، وإثراء الدراسات الأكاديمية في هذا المجال.
- الانشغال بالمواضيع المرتبطة بواقع الدول التي تعاني الأوضاع الحرجة وسبل تجاوزها بتجنب تدخل الأطراف الخارجية، باعتبارها إعادة إنتاج للاستعمار القديم في أشكال ومبررات جديدة

إشكالية البحث:

تنطوي الدراسة على تقصي مسار حركة التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة من خلال تثبيت أداة حركة التدخل؛ وهي الأداة العسكرية، إلى جانب البعد الزمني للدراسة، المتمثل فيما بعد الحرب الباردة من خلال سياق ظهور مصطلح الدولة العاجزة، حسب العنوان، والتركيز على البحث في دور هذا التدخل من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين الدوافع والنتائج.

ونميز بين دوافع ثلاث؛ الإنسانية والأمنية والجيوستراتيجية. لنفحص الوزن النسبي لهذه الدوافع من الناحية الامبريقية، وتداعياتها على النتائج المتوخاة من الناحية العملية، سواء تعلق الأمر بالدول العاجزة المستهدفة بالتدخل، أو بالنسبة للدول المتصدرة لعملية التدخل.

ومن هذا المنطلق فإن البحث يعالج **الإشكالية** التالية:

كيف يمكن قياس أداء التدخلات العسكرية في الدول العاجزة، ولاسيما في مسعاها لبناء الدولة في أفغانستان والصومال استنادا إلى الجدلية بين المسوغات التي ترتكز على تعزيز القيم وتلك التي تؤكد على تحقيق المصالح؟

تعتمد الإجابة عن هذه الإشكالية على تحليل الموضوع بالاستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية ذات الصلة أهمها:

- ما مدى انسجام المهام العملياتية للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة مع المسوغات الإنسانية والأمنية المساقة نظريا، كدوافع لشرعنة العملية؟
- هل أن التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة يمثل الملاذ الأخير لمعالجة حالة العجز الدولتي باعتباره حالة مرضية تهدد بنية النظام الدولي الواستفالي؟
- أيٌ من الدوافع المحركة لعملية التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة أكثر حضورا؛ الإنسانية أم الأمنية أم الجيوستراتيجية؟
- ما هي الآثار المترتبة عن التدخل العسكري الخارجي، بالنظر إلى الدوافع الثلاثة، على كل من أفغانستان والصومال من منظور مقارن؟

وفي سعينا للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، فإننا نفترض: **أن التدخلات العسكرية الخارجية في الدول العاجزة تتحقق كلما كانت الأوضاع الداخلية لهذه الدول جاذبة لهذه التدخلات، وكلما استدعت مصالح الدول المتدخِلة ذلك.**

ويمكن تفكيك هذه الفرضية إلى بعض الفرضيات الفرعية الموجهة للتدرج في التحليل والدراسة على النحو التالي:

- يندرج التدخل العسكري الخارجي ضمن حركية توسيع مناطق النفوذ، قصد تعزيز القيم وتوزيع المصالح، في إطار واقع يتسم بالانكماش والتمدد على مستوى نطاق القدرات، كإحدى العمليات الرامية إلى تحقيق التكيف مع معطى نهاية الحرب الباردة.
- يحتل المتغيران الجيوستراتيجي والأمني، مجتمعين، الأسبقية بالنسبة لدوافع عملية التدخل العسكري في الدول العاجزة، في الوقت الذي يدرج فيه الدافع الإنساني كمتغير دخيل لشرعنة العملية.
- يشكل التفاوت النسبي الجيوستراتيجي لأفغانستان على حساب الصومال الفارق المفسر لمبدأ تركيز القوة الدولية في أفغانستان والتعاطي الإقليمي الثانوي مع الأزمة الصومالية.

منهجية البحث:

لا شك أن طبيعة الموضوع لا تفرض الالتزام المنهجي الصارم بمقاربات محددة، بقدر ما تتطلب الاستعانة بمقاربات متعددة تمليها مقتضيات الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة.

فمن هذا المنطلق، تم اعتماد المنهج الوظيفي الذي يحدد البنية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها الدولة والتي تتميز بمجموعتين هما: المجموعة التي تؤسس الانتظام الاجتماعي وتحافظ عليه بإعدادها التعاون الداخلي، وتلك التي تضمن الأمن بتأمين الدفاع عن الوحدة السياسية. فهو يفترض أن الشرعية تستمد من الوظيفة التي تؤديها الدولة وليس من الطريقة التي تم من خلالها تولي تلك الوظيفة. وبالتالي، فإنه يمكن محاكمة و/أو الحكم على دولة ما بالنظر في مدى تلبيتها لمتطلبات الوظائف التي تقع ضمن نطاق اختصاصاتها داخليا وخارجيا.

بالإضافة إلى المنهج البنيوي في دراسة البنى السياسية من مرحلتين: الآولى؛ كشف العلاقات البنيوية الداخلية لكل تنظيم معتبر كتنظيم. الثانية؛ وهي تأويل مجموعة التنظيمات المدروسة كأنها نتاج توافق. فطبيعة العلاقات بين المكونات الفرعية للبنية السياسية لدى الدولة هي من يحدد مستوى التماسك والتوازن الثابت للبنية الوطنية، ومدى التناقضات والتحولات التي يمكن أن تطرأ على البنية. وبالتالي، يمكن اختبار البعد العلائقي– كأحد عناصر القدرات– من خلال فحص مستويات التماسك من جهة، والجوانب المتشظية بين المكونات الأساسية لبنية الدولة من جهة ثانية.

وقد تم توظيف المقاربة البنائية لدراسة دور الأفكار والخطاب في تحديد هوية الدول من حيث هي عاجزة، وتسويغ استهدافها بالتدخل العسكري الخارجي. بالإضافة إلى الاتجاه العقلاني الذي ينطلق من المصلحة في تفسير حركة التدخل العسكري الخارجي في سياق دينامية التفاعلات الدولية عقب نهاية الحرب الباردة.

كما تم الاستعانة بالمقاربات عبر التخصصية كالاقتصاد السياسي والجيوبوليتيك في محاولة فهم التفاعلات المصاحبة لعملية التدخل العسكري الخارجي ضمن السياق الدولي المتسم بالتحول الاستراتيجي، وذلك باستدعاء مقاربات النظام–العالم، الاستقرار المهيمن. وكذلك المقاربات المتصلة بالجوانب المعيارية التي تبحث في الأبعاد الإنسانية لعملية التدخل العسكري، مثل المدرسة الانجليزية.

إلى جانب المنهج المقارن ودراسة الحالة، في معرض دراسة حالتي أفغانستان والصومال. لتقفي أثر حركة التدخل العسكري لاختبار مدى صلابة التحليل القائم على دراسة الدوافع من التدخل والترجيح النسبي لحضورها في العملية والنتائج المتوصل إليها بخصوص هذا الموضوع.

مراجعة الأدبيات:

تأتي مسألة الإدراج لمصطلح "الدولة العاجزة" ضمن الشبكة المروجة للمفهوم من خلال فاعلين على مستويات أهمها: الميادين الأكاديمية وصنّاع السياسة الخارجية والمنظمات الدولية ومراكز البحوث. ويعتبر الباحثون في العلاقات الدولية الفريق الفاعل الثاني الذي دخل ضمن هذه الشبكة وساهم في بنائها. واتسعت رقعة رواج مفهوم الدول العاجزة بشكل ملفت عقب نهاية الحرب الباردة، فلقد كانت

الاستجابة الأكاديمية بالعمل على التنظير للظاهرة وتعريفها، وكذا باقتراح معايير تحصر القضايا المتعلقة بها وتطور تصنيفات ومستويات عجز الدولة، وهو ما تُبينه الإحصاءات الواردة، في

الشكل التالي، بخصوص نسبة الإحالات للبحوث المتصدية لموضوع الدولة العاجزة، على مستوى الدراسات الأكاديمية الأكثر نشرا على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية.

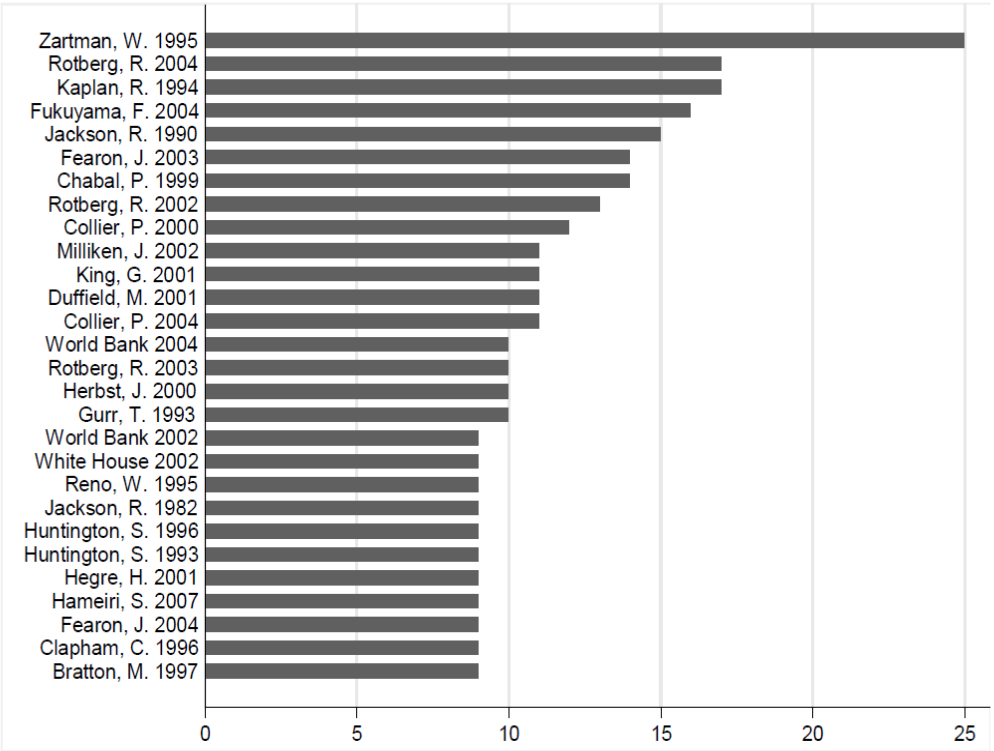

وإذ يصنف كلا من كتابي "وليام زارتمان" و"روبرت روتبرغ" من ضمن أكثر المؤلفات الأكاديمية إحالة بالنسبة لموضوع الدول العاجزة، من خلال الكتابين التاليين:

William Zartman, “Collapsed States”, USA: Lynne Publishers.1995.

Robet I. Rotberg, “When States Fail: causes and consequence”, Princeton University Press; Copyright 2004.

يقع كتاب "زارتمان" في 233 صفحة تناول من خلالها الباحث إشكالية مفهوم الدولة المنهارة والمؤشرات الدالة على العجز، مركزا على الوظائف الداخلية للدولة، وإسقاطها على الحالات المرتبطة بالدولة في إفريقيا (تشاد، أوغندا، غانا، الصومال وليبيريا)، وسبل إعادة بنائها.

أما مؤلف "روتبرغ 2004" فهو مؤلف جماعي تناول أسباب وتداعيات عجز الدولة، وقد جاء الكتاب في 348 صفحة تضمن 14 مبحثا. ركز فيه إلى جانب، البعد المفاهيمي، على الأسباب المفضية إلى العجز الدولتي وسبل معالجتها، من خلال التركيز على كيفية تخطي عقبة المعضلة الأمنية الداخلية وتفعيل مستوى الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة، إلى جانب أثر السياسة العالمية والعامل الاقتصادي، في ظل السياق الدولي المعولم.

وبالرغم من أن مؤلف "روتبرغ" يعتبر أكثر إحاطة موضوع الدولة العاجزة مقارنة بمؤلف " زارتمان" نظرا للفارق الزمني بين المؤلفين. إلا أنهما لم يثيرا فكرة التدخل العسكري كآلية للتعاطي مع ظاهرة العجز الدولتي، بالإضافة إلى توجيه الاهتمام إلى تغليب الأبعاد الداخلية على المتغيرات الخارجية بالنسبة لأسباب العجز.

وبالنظر إلى أهمية الموضوع فإن الدراسات المتصدية للبحث فيه لم تقتصر على الإنتاج الأكاديمي بل تجاوزه إلى المؤسسات والمنظمات المهتمة بالقضايا ذات الصلة بالتنمية وحقوق الإنسان والدراسات الأمنية. ومن أهم المؤسسات نجد البنك الدولي حيث انضم إلى شبكة " نقل" المصطلح في حدود سنة 2002. حيث أطلق البنك الدولي برنامجه المسمى 'البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط' (LICUS) لغرض معالجة هذه الإشكالية (البنك الدولي 2002).

كما دأب كل من صندوق دعم السلام Fund for Peace ومجلة Foreign Policy على نشر تقارير سنوية منذ عام 2005 حول الدول العاجزة، وتعمد هذه التقرير على نظام لجمع المعلومات Thomson Dialog، يضم مصادر مفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحلية ووثائق عمومية. كما يستعمل الصندوق كأداة للتحليل برنامج Conflict Assessment System Tools التي تعرف اختصارا بـ CAST وهي أداة لتقييم الصراعات Software Indexes.

أما بالنسبة للتدخل العسكري، فإن أغلب الدراسات التي تناولت الموضوع، تباينت بين الدراسات المهتمة بـ"التدخل الإنساني" في تسعينيات القرن الماضي، وتلك التي ركزت على "التدخل العسكري الإنساني" بعد الألفية الثانية، مسايرة بذلك التحول في الأحداث الدولية.

ومن أبرز الدراسات التي تناولت الموضوع نجد:

Taylor B. Seybolt, **Humanitarian military intervention**: causes of success and failure, oxford univ press, 2007.

وقد ركز الباحث في دراسته "التدخل العسكري الإنساني: أسباب النجاح والفشل" على إمكانات نجاح العمل العسكري في تحقيق نتائج إنسانية، من خلال البحث في الجوانب المرتبطة بتوقيت التدخل، واختبار التساؤل المحوري بالنسبة لدراسته" كيف يمكن للتدخل العسكري أن يحقق فوائد للإنسانية؟" وقد خلص بعد تمحيص جملة من الحالات إلى نتائج متباينة من الناحية الإنسانية. وبالرغم من أهمية هذه الدراسة، غير أنها تقتصر على البعد الإنساني بشكل عام دون إفراد دراسة دور التدخل العسكري في الدول العاجزة.

وتأتي دراسات "**نعوم تشومسكي**" ضمن الأدبيات الأكاديمية الأكثر إثارة لموضوع التدخل العسكري، الى جانب إثارته لموضوع " الدولة الفاشلة"، غير أن جل مؤلفاته تنطلق من ولائه الأكاديمي "النيو- ماركسي" مما أضفى توجها صريحا على كتاباته النقدية للسلوك الأمريكي النازع إلى الهيمنة والسيطرة على العالم. ومن مؤلفاته التي تناولت الموضوع نجد:

نعوم تشومسكي، ترجمة: سامي الكعكي. "**الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**".

نعوم تشومسكي، ترجمة: قسم الترجمة في دار حوران. "**قراصنة وأباطرة: الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي**"

أما فيما يخص نقل المفهوم من قبل صنّاع السياسية الخارجية فإنّ النقطة الأهم تتمثّل في عملية **'أمننة'** الخطاب السياسي. صنّاع السياسية الخارجية كانت شبكة الدول العاجزة تستحق البناء، لأنّ الحرب على الإرهاب كان لا بد أن تُشنّ على بعض الدول، ولذلك فإنّ تسمية هذه الدول "العاجزة" وربطها بالإرهاب، الجريمة المنظّمة وتهريب المخدرات، من شانه أن يجعل منها تبريرا للتدخلات العسكرية أكثر تقبلا لدى الرأي العام الداخلي للدول المتدخلة أكثر منه لدى الرأي العام الداخلي للدول المستهدفة بالتدخل.

تأتي أغلب هذه الأدبيات في سياق توظيفها في مجالات البرامج التنموية تارة، والدراسات الأمنية تارة أخرى. ولكنها لم يتم إدراجها بشكل صريح في تحديد دور العامل العسكري الخارجي

النشط في التصدي لظاهرة العجز الدولي، وحدود النتائج الميدانية المتصلة بالعمليات العسكرية المتنامية في فترة القرن الواحد والعشرين. وهي إحدى المسوغات الرامية إلى مسعى تقديم إضافة للموضوع.

الصعوبات التي واجهت البحث:

لم تعد ندرة المراجع أحد الصعوبات التي تواجه البحث العلمي، بقدر ما تمثله الوفرة والتراكم في المراجع. هذا الزخم من الكتابات في الموضوع تثير صعوبة الفرز بين ما هو أكاديمي علمي، وما هو إخباري في صورة تقارير تتضمن معلومات قد لا يستغنى عنها بالنسبة للباحث، غير أنها تطرح إشكالية التحيز والتحكم في المعطيات بشكل يصعب عملية تنقيحها.

بالإضافة إلى صعوبة تبيئة المصطلحات خارج سياقها السوسيولوجي والثقافي؛ خاصة حينما يرتبط الموضوع بالترجمة من الأدبيات الأنجلو-ساكسون إلى الأدبيات العربية، في ظل الفجوة الكبيرة بين السياقين من حيث المحتوى والتقدم، وفق منطق الغالب والمغلوب.

تميز الموضوع بالديناميكية كحركة، لها مسار، متعددة المتغيرات والمستويات، يمثل إحدى أهم الصعوبات التي واجهت الباحث، خاصة وان المرحلة المختارة للدراسة تتميز بتسارع الأحداث وتعقيدها من حيث التداخل بين ما هو علمي أكاديمي وما هو سياسي عملي.

تبرير خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صدقية الفرضيات المتبناة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول. حيث ركز الفصل الأول على الجانب المفاهيمي للمصطلحين الأساسيين في الدراسة "التدخل العسكري الخارجي" و"الدولة العاجزة" نظرا للجدل العلمي والسياسي القائم حولهما من حيث المضمون والتطبيقات المرتبطة بهما، وذلك من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول التحولات المتصلة بمفهوم "التدخل العسكري" وإشكالية التوفيق بين القيود القانونية والتحديات الإنسانية، إلى جانب دراسة أنماط التدخل سواء من حيث الأطراف المتدخلة أو أشكال التدخل. في حين تم التطرق في المبحث الثاني إلى إشكالية مفهوم الدولة العاجزة ومستوى قياس الأداء الوظيفي للدولة، من الناحية الوصفية والكمية، إلى جانب المراحل المحددة لمسار العجز الدولتي.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة الدوافع المحركة لعملية التدخل العسكري في الدول العاجزة، من خلال مبحثين؛ حيث تم التركيز في المبحث الأول، على الدوافع الإنسانية والتناقضات المثارة حول شرعية الأعمال القتالية وعلاقتها بالبعد الإنساني. وانعكاسات العمل العسكري القتالي على حقوق الإنسان في الدول المستهدفة بالتدخل، واختبار مدى تناسب عملية التدخل بالنتائج الميدانية من الناحية الإنسانية. كما تم مناقشة المسوغات الأمنية للتدخل العسكري وعلاقة الدول العاجزة بالتهديد للأمن والسلم الدوليين. ومدى ارتباط ظاهرة الإرهاب بالدول العاجزة، والوزن النسبي لهذين الدافعين من الناحية الامبريقية على مستوى السياسة الدولية.

في حين، تم تخصيص الفصل الثالث من الدراسة لبحث الدافع الجيوستراتيجي؛ نظرا لأهمية هذا البعد في التأثير والتوجيه للقرار السياسي حينما يتعلق الأمر بالأعمال العسكرية الخارجية والتي غالبا ما تكون ذات صبغة توسعية، مرتبطة بالتحولات العميقة في بنية النظام الدولي ببعد سقوط حائط برلين وتوحيد الألمانيتين. وقد تمت دراسة ذلك من خلال مبحثين. تناول المبحث الأول الجوانب المتصلة بالعوامل الجيوستراتيجية، من ناحية المتغيرات التي لها علاقة بالدراسات المستجدة في الجانب المرتبط بالجيوبوليتيك ومبدأ تعزيز القوة وتوزيع المصالح في إطار مسعى التدخل العسكري لفرض الهيمنة بالنسبة للقوى الكبرى الداعمة لعملية التدخل العسكري الخارجي. في حين تناول المبحث الثاني، الاستراتيجيات المعتمد في تنفيذ المهام المسندة للأطراف المتدخلة، وحدود تحقيق الأهداف المرجوة من العملية في تجاوز معضلة العجز الدولتي وإعادة بناء الدول المنهكة جراء النزاعات الداخلية العنيفة.

أما الفصل الرابع، فكان عبارة عن فحص لما سبق من الناحية الإمبريقية، عبر الانتقال من التحليل باعتماد مقاربة "الماكرو" إلى تحليل حالتي أفغانستان والصومال وفق مقاربة "الميكرو" لرصد أي من الدوافع الثلاث كان الأكثر حضورا في دفع حركية التدخل العسكري الخارجي، والنتائج المحققة قياسا بالعامل الزمني.

وانتهى البحث بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج تؤكد صدقية الفرضية المتبناة كإجابة عن الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتدخل العسكري الخارجي و الدول العاجزة

بات التدخل العسكري الخارجي من أبرز القضايا إثارة للنقاش القانوني والسياسي عقب نهاية الحرب الباردة، بل لقد أصبحت النزعة الإنسانية المسلحة من صميم الأجندة الجديدة ضمن قضايا المجتمع الدولي. وقد تجاوز نقاش الموضوع نطاق الرفض أو القبول من الناحية المبدئية، إلى الغوص في التفاصيل التي تبحث في الجوانب الإجرائية للتدخل. الأمر الذي يبرر تحرير المصطلح من خلال مناقشة الجوانب المتصلة بمضامين المفهوم و مقتضيات التحولات في النسق الدولي وتداعياته على الضوابط القانونية الضابطة لعملية التدخل، ضمن سياق التحديات الإنسانية و الأمنية التي تفرزها الوقائع الميدانية.

وغالبا ما يتم اقتران الدولة العاجزة بالتدخل العسكري الخارجي، في ظل التباين المسجل في الوسط الأكاديمي حول مفهوم مصطلح الدولة العاجزة، وما يترتب عنه من اختلاف حول التصنيف وقياس مستوى العجز، إلى جانب موضوعية رصد أهم المؤشرات الداخلية والخارجية التي تحد من القوامة المؤسساتية والأهلية الوظيفية للدولة، كل ذلك من شأنه أن يفرض مناقشة أهم المفاهيم ذات الصلة بالمصطلح، والمؤشرات التي تحاول قياس مستوى العجز، بالإضافة إلى العلاقة بين المستويين الداخلي والخارجي من حيث التأثير في الجانب الهيكلي والأداء الوظيفي للدولة محليا ودوليا.

المبحث الأول: مضامين التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة.

لقد تم التدخل في العديد من الدول الموصوفة بالإفلاس (اقتصاديا) من خلال تقديم وصفات لتجاوز العجز من قبل مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، غير أن ذلك لم يصنف تحت مفهوم التدخل الدولي الذي يخرق السيادة، باعتباره قد تم في أغلب الحالات بالاستدعاء الداخلي والقبول الخارجي في إطار المنظور المادي المبني على المكاسب المتبادلة بين النخب الحاكمة في الدول المضيفة والمؤسسات المالية التي وافقت على الإقراض المشروط.

وبالتالي، فإن معظم النقاشات الأكاديمية والسياسية التي تطرقت لموضوع التدخل الخارجي، داخل الدول العاجزة، عادة ما تركز على الشكل "العسكري" للتدخل؛ مما يوحي تجاوز أشكال كثيرة للتدخل باعتبارها قضايا ترتبط بالجانب الاجتماعي/الاقتصادي والتي تفسر بعدم تعارضها مع قواعد القانون الدولي، أو أنها محل قبول لدى الفواعل المستهدفة بالتدخل لعدم تصنيفها ضمن مفهوم "خرق السيادة الوطنية". ذلك أن القلة القليلة من الدول تصنف بأنها مستقلة ذاتيا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، في ظل التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى التشابك المعقد التركيب في عمليات الاتصال والتواصل.

لقد أضحى النقاش إذن يركز على تساؤلات من قبيل: هل يتعين على المجتمع الدولي أن يتدخل بالقوة المسلحة في شؤون دولة مستقلة تشهد انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، أو تمثل مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين؟ وما هي الجهات التي تملك أحقية (مشروعية) التدخل، وهل يكون جماعيا أم فرديا؟ ولماذا يتم التدخل في منطقة دون أخرى؟ وما هو المدى الزمني المقيد للعملية حتى نميز به بين التدخل بصفته المؤقتة والاحتلال؟

المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري الخارجي

أثار مفهوم التدخل تباينات عديدة تتعلق بمدلول المصطلح من الناحية القانونية والسياسية وكيفية تحديده. فالتدخل بالنسبة للأستاذ "محمد عبد الوهاب الساكت" يعني "القيام بأعمال تؤثر في سيادة الدول الأخرى، وحقها في التصرف عن طريق التهديد بإحداث أضرار جسيمة في مصالحها الحيوية أو التورط في أعمال بصورة مباشرة أو غير مباشرة تدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدول فرادى" كما يضيف أيضا أن: "التدخل هو إقحام دولة لنفسها إقحاما استبداديا بحق أو بغير حق في الشؤون الخارجية أو الداخلية لدولة أخرى بهدف تغيير الأوضاع القائمة فيها، المحافظة عليها، إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مستعملة في ذلك نفوذها أو سلطتها وما لديها من وسائل الضغط، وهو بهذا يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية والشخصية للدولة المعنية"[1].

وهذا التعريف يركز على الجانب الشكلي للتدخل والمتمثل في الإكراه واستعمال القوة من قبل طرف خارجي منتهكا سيادة الدولة المستهدفة بالتدخل، متجاهلا بذلك عديد الأشكال التي تعد تدخلا ولا تستند إلى أسلوب الإكراه أو القوة.

أما الجوانب الأخرى للتدخل فتظهر في إطلاق المفهوم وعدم تقييده في أشكال محددة، وهوما ذهب اليه "قودريش" Goodrich إذ يرى أن سلوك التدخل "قد يأخذ أي شكل من الأشكال، فبمجرد إنشاء لجنة تحقيق من جانب منظمة دولية أو اتخاذ قرارات ذات طابع إجرائي أو موضوعي، أو إصدار أي قرار من القرارات الملزمة يعد من قبيل التدخل في شؤون الدول"[2].

في حين نجد أن التدخل في بعض الأدبيات المهتمة بالعلاقات الدولية، مثل "مارتن غريفيتش"، تشير إليه بأنه: "ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة"[3]، وهو تعريف يثير إشكالية تجزئة السيادة بفعل التدخل، وبالتالي فهو تعريف يدفع إلى تبني مبدأ الرفض للتدخل بالنسبة للمتمسكين بظاهر النص القانوني للمادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة،

---

[1] سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي، بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية**،(الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2012)،ص،20.

[2] المرجع نفسه، ص، 23.

[3] مارتن غرفيتس، تيري أوكالافان، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات،2008)،ص،132.

لكنه لم يشر إلى الاستثناءات المحتملة، مثل تلك الحالات المتعلقة بالدول الفاقدة أو المنقوصة السيادة باعتبارها منهارة أو عاجزة.

وإذا كانت الأدبيات السائدة في حقل العلاقات الدولية لم تجمع على مفهوم محدد للتدخل؛ فإن البعض يعزو ذلك إلى زاوية الرؤية للباحث تجاه المفهوم، بين من يحاول المقاربة للتدخل من خلال الأطراف التي تتحرك لتنفيذ المهمة، وبين الوظيفة المنوطة لهذه الأطراف. وفي هذا الصدد قدم "باتريك ريغان" Patrick Reagan تعريفا لـ "التدخل الدولي" يحاول أن يربط فيه بين تحركات المجتمع الدولي والمسعى المقصود منه، حيث يعتبر أن "التدخل الدولي في النزاعات الداخلية للدول هو النشاطات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية التي تخرق القواعد الاتفاقية القاضية بعدم جواز القيام بأعمال تشكل مساسا لسيادة الدول وتدخلا في قضايا تعد من صميم شؤونها الداخلية، بحيث يتم استهداف البنى السلطوية لأطراف النزاع بهدف التأثير في موازين القوى"[1].

كما أن الإطار القانون الدولي العام قد قارب موضوع التدخل باعتباره "السلوك أو العمل الصادر عن دولة تبحث عن تسلل داخل النطاق المقصور على دولة أخرى بهدف مساعدتها على تنظيم شؤونها الخاصة بها، أو الحلول محلها وتنظيمها بدلا منها، أو تنظيمها بشكل معين حسب هوى ورغبة الدولة الأولى"[2]. وبالتالي فهويبحث في الفصل بين التخصص الوظيفي للدولة والسلوك الخارجي الذي يستهدف هذا التخصص.

وقد وضع جيمس روزنو (J.N.Rosenau) شرطين لتصميم تعريف إجرائي لمفهوم التدخل[3]:

1. اختراق القواعد الاتفاقية التي تمنع التدخل؛
2. التأثير في تركيبة السلطة.

بمعنى؛ أن كل سلوك خارجي لدولة معينة يمكن أن يعتبر تدخلا في شؤون دولة أخرى كلما شكل خرقا للطبيعة العادية للعلاقات الدولية، وكلما كان موجها للحفاظ أو التغيير في التركيبة السياسية

---

[1] Patrick M. Regane, Data on Third Party intervention in Intrastate Conflicts ; **Workshop on Economics of Political Violence**, University of california, 2001,p3.

[2] مصطفى، نبيل، **آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان: دراسة نظرية وتطبيقية على ضوء المعاهدات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان**، (القاهرة: دار النهضة العربية،2005)، ص، 519.

[3] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة– أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص، 94.

لسلطة تلك الدولة. ولا يمكن لخاصية واحدة دون الأخرى أن تقف على مختلف أشكال السلوك الخارجي للدولة لتعرفها كتدخل، فالشرطان متكاملان[1].

في حين نجد ان وارد ريغنس (Howard Riggins) قد حدد خاصيتين لتعريف التدخل:

1. إذا كان السلوك الخارجي للدولة يهدف إلى التصرف في الشؤون الداخلية أو السياسة الخارجية للدولة المستهدفة.
2. إذا كانت العملية متبوعة بالتهديد، إذ يبدأ العمل التدخلي بسلوكات غير عنيفة، والقوة تستعمل فقط عندما تفشل باقي الوسائل غير العنيفة لتحقيق النتائج المرجوة، أو عندما يكون غيرها من الوسائل ذا مردود بطيء لا يتناسب وحجم الأهداف المراد تحقيقها من التدخل[2].

من خلال ما سبق يمكن تلخيص الأبعاد المشكلة لمفهوم التدخل فيما يلي:

- تدخل دولة أو جهات خارجية في الشؤون الداخلية لدولة معينة؛
- التعرض لأمور هي من اختصاص الدولة المستهدفة بالتدخل؛
- غياب الرضى والقبول أثناء التدخل؛
- عدم الاعتماد على سند قانوني متفق حوله.

وعليه فإن الدراسة سوف تعتمد التعريف الإجرائي للتدخل العسكري الخارجي على النحوالتالي: يقصد بالتدخل العسكري الخارجي، السلوك القسري المتعمد من قبل فواعل خارجية ممثلة في الدول أو منظمات دولية مجتمعة أو فردية، والذي يهدف إلى التأثير على البنى السلطوية أو الوظائف العامة للدولة المستهدفة بالتدخل، بدوافع مصلحية منوطة بالأبعاد الإنسانية، الأمنية والاقتصادية؛ ببعديها الداخلي والدولي، في ظل عدم القبول من قبل الدولة المستهدَفة بالتدخل وغيابٍ للسند القانوني الصريح الداعم لهذا السلوك.

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية للتدخل العسكري الخارجي، مركزة في النقاط التالية:

[1] جمال منصر، المرجع السابق، ص، 94.
[2] المرجع نفسه، ص، 95.

1. السلوك القسري الإرادي؛ المستند إلى أدوات الإكراه، خاصة العسكرية منها المعتمدة من قبل الطرف الخارجي المتدخل؛
2. الطرف الخارجي المتدخل؛ والمتمثل في الدول بصورة جماعية عبر منظمات دولية كمجلس الأمن أو منظمات إقليمية، أو بصورة فردية عبر دولة أخرى؛
3. الدولة المستهدفة بالتدخل، في الاختصاص والنطاق الداخليين لها، بالشكل الذي ينقص من السيادة، بمعناها التقليدي، والاستقلال الذي تتمتع بها الدولة، وتميزها ككيان يتمتع بالشخصية القانونية على المستوى الدولي؛
4. البعد الشرعي لعملية التدخل.

ولما كانت الدراسة مقتصرة على التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة المنهكة، فإن الاختصاصات الداخلية والخارجية لهذه الدول والمتصلة بالسيادة لم تعد عائقا قانونيا لإنفاذ عملية التدخل؛ باعتبار اهتزاز نطاق السيادة من حيث فقدان الدولة العاجزة لسلطة الإكراه عبر إقليمها، وعدم القدرة على إنفاذ القانون داخليا جزئيا أو كليا، مما يفقدها الشرعية الكافية للتمثيل الداخلي والتمتع بالشخصية القانونية على المستوى الدولي.

وفي ظل النزاعات الداخلية – بغض النظر عن أسبابها والأطراف المنخرطة فيها– العنيفة في بيئة فوضوية تكون فيها الدولة عاجزة، أو لا تملك الإرادة الكافية للحيلولة دون وقوع جرائم إنسانية، أو انتقال العدوى لتشكل تهديدا أمنيا وإنسانيا على المستوى الدولي، فإن سياق النقاش القانوني والسياسي قد تجاوز فكرة الالتزام النصي لمبدأ "عدم التدخل" ويجري البحث في الجانب الإجرائي من حيث كيفية التنفيذ على المستوى العملياتي، ليقرر بذلك عرفا جديدا مبني على تثبيت الاستثناء (مبدأ التدخل) كقاعدة مرجعية يتم ترسيمها عمليا.

فكيف تم تبرير عملية التدخل الخارجي لتجاوز إشكالية الشرعية، وضمان التجاوب للتقليل من مخاطر الفشل؟

المطلب الثاني: التدخل الدولي بين القيود القانونية والتحديات الإنسانية

ظن الذين وضعوا " ميثاق الأمم المتحدة" أن سلم العالم لا يمكن أن يُهدد إلا من قِبل الدول التي هُزمت في الحرب. وقد فرضت على هذه الدول شروط للصلح تحررها من أية قوة تستطيع أن تهدد بها السلام من جديد.[1] لكن اختفاء حقبة الحرب الباردة، القائمة على مبدأ عدم التدخل لتعزيز الأهداف الإستراتيجية، كشف عن بروز تهديدات جدية ليست تقليدية فرضت على المجتمع الدولي التفكير في مدى مواكبة بنود ميثاق الأمم المتحدة للتصدي لها. مما ألزمه بإقحام الأهداف الإنسانية ضمن أجندة عمليات التدخل الخارجي، إيذانا بإدراج البعد المعياري في مجال العلاقات الدولية، وتبريرا لمساعي إعادة ترتيب بنية النظام الدولي وفق معطى غياب الاستقطاب الثنائي الناظم لبرنامج عمل الوحدات الدولية الفاعلة حينها.

إن التفكك السوفيتي الذي رافقه انكماش في رقعة نفوذه، واختفاء الاستقطاب العالمي في ظل الثنائية القطبية، أدى إلى رفع الستار عن قضايا تصنف ضمن التهديدات التي تستوجب التدخل للحد من مخاطرها أو التخفيف من حدتها. وقد رافق هذا الفراغ، الطفرة في توسع النفوذ لدى الطرف الأمريكي/ الأوروبي، المصنف كمنتصر، بفعل موجة العولمة المستندة إلى تقدم تكنولوجيا الاتصال، مما أدى إلى فرض قضايا؛ مثل حقوق الإنسان والأمن ضمن أولويات القضايا العالمية.

لكن كيف تم تجاوز مبدأ "عدم التدخل" الذي يرتكز على السيادة بمفهومها التقليدي؟ وما هي الحجة المقدمة لتسويغ "مسؤولية الحماية" كمبدأ بديل من شأنه إضفاء الشرعية على السلوك الخارجي تجاه دول يتم تصنيفها كدول عاجزة، تمثل مصدرا لتهديد المجتمع العالمي في البعد الأمني أو الإنساني؟

الفرع الأول: شرعية التدخل الخارجي بين الصكوك التقليدية والوقائع الميدانية

إذا كان التدخل الدولي لأغراض إنسانية أو أمنية مطلوبا معياريا في إطار الضوابط الاجتماعية فإن التحدي الذي يواجه أنصار هذا التوجه يكمن في المدى الذي يمكن السكوت عنده على انتهاك حقوق الإنسان أو التهديدات الأمنية قبل أن يكون التدخل العسكري مبررا. وفي هذه الحالة يكون التركيز على شرعية التدخل أمرا ملحا؛ وبالتالي فإن نقاش الشرعية الدولية يقتضي الاستناد إلى مصدر متفق عليه داخل المجتمع الدولي ليكون قادرا على وضع معايير للتدخل الشرعي.

[1] روبرت م. ماكيفر. ترجمة: حسن صعب. **"تكوين الدولة"**. بيروت: دار العلم للملايين.ط2. 1984. ص، 472.

تنطلق فكرة شرعية "عدم التدخل" من السند القانوني الوارد في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة الفقرة الرابعة منها والتي تقضي بأن" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"*[1].

وهو يشمل عددا كبيرا من المحظورات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها التي تشدد على مبدأ عدم التدخل خاصة ما جاء في إعلان الجمعية العامة بتاريخ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1981 والمحدد للواجبات المفروضة على الدول تجاه بعضها بخصوص عدم التدخل[2] فهذا المبدأ يرتب حقا من الحقوق الأساسية للدولة؛ وهوحق حماية الاستقلال من خلال مبدأ عدم التدخل باعتباره أهم واجب في القانون الدولي.

لكن، هذا المبدأ لا يصمد أمام ما ورد في المادة الأولى من الميثاق التي تؤكد على أن من مقاصد المنظمة "حفظ السلم والأمن الدولي" خاصة إذا علمنا أن أغلب عمليات التدخل يتم تسويقها بالدوافع الإنسانية أو الأمنية؛ بل تم التقنين لعملية التدخل كوسيلة لتحقيق غاية الاستقرار من خلال اتخاذ الهيئة "للتدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها" وتفوض مجلس الأمن ليقرر فيما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به والطرق المناسبة للتعاطي مع تلك التهديدات، وذلك حسب مواد الفصل السابع الذاتي الإلزام.

لقد أصدر الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي وثيقة بعنوان "خطة السلام" في يناير 1992 في سياق إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية حيث جاء فيها: إن حجر الزاوية في هذا العمل هوالدولة، ويجب أن يظل كذلك. فاحترام صميم سيادة الدولة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك. بيد أن زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى، فالنظرية هنا لم تنطبق على الواقع، ومهمة قادة الدول اليوم هي تفهم هذا الأمر وإيجاد توازن بين احتياجات الحكم الداخلي الجيد ومتطلبات عالم يزداد ترابطا يوما بعد يوم، فالتجارة والاتصالات والأمور البيئية تتعدى الحدود الإدارية بينما يبقى الأفراد، داخل تلك الحدود، يقومون بتولي شؤون

*يمكن الاطلاع على نص ميثاق الأمم المتحدة من خلال الرابط التالي:<www.un.org/ar/documents/charter>

[2]يمكن الاطلاع بالتفصيل عن واجبات عدم التدخل في القرار رقم A/RES/36/103 بعنوان: إعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول(09 كانون الأول/ ديسمبر 1981). من خلال:
<http://www.un.org/Depts/dhl/dhlara/resguida/resins.htm >

حياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالأمم المتحدة لم تغلق بابها ولكن إذا ما طالبت كل مجموعة عرقية أو دينية أو لغوية بدولتها الخاصة، فلن يكون للتجزئة حدود وسيصبح السلم والأمن والرفاهية الاقتصادية أبعد منالا بمراحل.[1]

عدم التدخل إذن، هو مبدأ وقائي يستند إليه المجتمع الدولي التعددي للمساهمة في الاستقرار الدولي، غير أن اهتزاز بنية النظام الدولي عقب تفكك القطب الشيوعي أوجد جدلا قانونيا وسياسيا حول مدى قدرة القواعد المنظمة للعلاقات والتفاعلات الدولية على التكيف والتصدي للقضايا العالمية المطروحة كتحديات أخلاقية بالدرجة الأولى؛ من قبيل التهديدات العابرة لحدود دولة مستقلة، من جهة، والتجاوزات الإنسانية داخل الحدود تلك الدولة، من جهة أخرى.

وبالتالي، فإن أفضل الخيارات المسئولة في حالة دراسة التدخل الخارجي في القضايا الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة تحت ذريعة الدافع الأخلاقي حسب روبرت جاكسون، هو اعتماد التحليل التجريبي من خلال وضع الموضوع في إطاره التاريخي.[2] وبذلك نجد أن إرادة التدخل هي الغالبة عقب نهاية الحرب الباردة، بالنظر إلى المؤشرات الدالة على هذا التوجه من خلال؛ تدويل قضية حقوق الإنسان وإدراجها ضمن الاستراتيجيات الدولية؛ من خلال منح الفرد مركزا قانونيا دوليا، سواء بصفته مستفيدا أو متابعا قضائيا في الجانيات الدولية، ما أدى إلى العمل على وضع آليات رصد ومتابعة دولية لحقوق الإنسان وحمايتها[3]، كل ذلك من شأنه أن يدفع إلى البحث عن الحجج الداعمة لشرعية مسعى هذه الإرادة من خلال إعادة النظر في "مبدأ السيادة" وما يترتب عنه من مسؤوليات.

والسيادة المطلقة كامتياز، باعتبارها " القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة لا يقابلها إلا الخضوع والطاعة من جانب الأفراد، ثم هي السلطة الدائمة غير المؤقتة التي لا تقبل التجزئة، ولا التفويض، والتي لا مجال للمسؤولية عنها أمام سلطة أخرى[4]. قد استفادت منها وتمتعت بها الدول المستقلة دون شروط الأهلية في سياق الاستقطاب الثنائي أثناء فترة الحرب الباردة؛ ذلك أن المجتمع الدولي لم يتردد حينها في قبول عضوية الدول المستقلة في منظمة الأمم المتحدة، والاعتراف بسيادتها

---

[1] نقلا عن باسيل يوسف باسيل، سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001)، ص،94.

[2] روبرت، جاكسون، (فاضل جتكر، مترجما) ميثاق العولمة، سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول (الرياض، مكتبة العبيكان، 2003)، ص، 455.

[3] باسيل يوسف باسيل، المرجع نفسه، ص، 21.

[4] لمزيد من الإطلاع على خصائص السيادة يمكن الرجوع إلى: يحى الجمل، **حصاد القرن العشرين في علم القانون** (القاهرة: دار الشروق، ط1، 2006)، ص 76 وما بعدها.

وأهليتها كعضودائم يتمتع بالمساواة والندية على المستوى القانوني والوظيفي في إطار منظومة النظام الدولي.

هذا الامتياز، انتقل التمتع به وتوظيفه من شخص الملك إلى الشخصية الاعتبارية باسم "السيادة الوطنية"، ثم الشخصية الجماعية تحت اسم "السيادة الشعبية". كما تم تحول من الإطلاق إلى التقييد ذلك أن " صاحب السيادة مستبد بطبيعته"[1] فلا بد من الاحتماء منه، وتقييده بإخضاعه للقواعد والقوانين الضابطة بموجب العقد الاجتماعي المنظم للعلاقات بين المحكومين والسلطة الحاكمة بهدف المحافظة على الحقوق الطبيعية للإنسان وتنميتها.

وقد شخص الفقه الدولي لقضاء محكمة العدل الدولية مراحل تطور مفهوم السيادة وعلاقته بحقوق الإنسان، حيث بدأت المرحلة الأولى بمفهوم هجومي لسيادة الدول (Conception Offensive De La Souverainté Etatique) والمقصود به مرحلة مطالبة الشعوب بالسيادة والاستقلال باعتبارها ممارسة لحقوق الإنسان. وتتركز هذه المرحلة في حقبة تصفية الاستعمار. وتلتها مرحلة المفهوم الدفاعي لسيادة الدول (Conception Deffensive De La Souverainté Etatique) لحماية الدول من التدخل الخارجي في سيادتها. وتأتي المرحلة الثالثة في التطور بالقيود المفروضة على سيادة الدول (Les Limites De La Souverainté Etatique) وتتركز أهمها في توسيع مضامين حقوق الانسان وإخراجها من السلطان الداخلي للدول بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

يترتب على ذلك التقييد، "مسؤولية" تنظيم حياة الجماعة وإقامة العدل وعدم المساس بالحقوق التي لم يتنازلوا عنها جميعها عند دخولهم هذا العقد".[3] فانتقل النقاش من "السيادة كحق" إلى "السيادة كمسؤولية"[4] يتم مساءلة كل دولة لم تفِ بالالتزامات التي ترتبها تلك المسؤولية، وهذا أهم مدخل لتبرير شرعية التدخل الخارجي.

---

[1] عبد العزيز، ركح، **ما بعد الدولة–الأمة عند هابرماس**، (الرباط: دار الأمان، ط 1، 2011)، ص، 52.

[2] باسيل يوسف باسيل، المرجع نفسه السابق، ص، 88.

[3] المرجع نفسه، ص، 53.

[4] للاطلاع على جوانب السجال بين دعاة حماية السيادة الوطنية في مقابل المطالبين بتفعيل مبدأ حماية حقوق الإنسان يمكن الرجوع إلى:
Francis Deng et al., 'Sovereignty as Responsibility: Conflict Management in Africa' (WA D.C.: The Brookings Institution, 1996), pp. 2-19 and 170-207.

وعلى ضوء نتائج آليات الرصد والمتابعة لمدى تنفيذ الدول لالتزاماتها تجاه القضايا ذات الصلة بموضوع السلم والأمن الدوليين يتم تحديد و تقييم نوع السيادة، وهوما وصفه روبرت جاكسون Robert Jackson في مؤلفه "أشباه الدول" Qausi-States حينما افترض أن للسيادة بعدين لابد من توفرهما بالنسبة لدولة ما، حتى يُعترف بها كعضوذي منزلة جيدة في المجتمع الدولي، هما السيادة الموجبة والسيادة السالبة[1]، والنقطة التي يهتم بها جاكسون هي أن الدول ذات السيادة السالبة كانت في الماضي تعتبر مالكة للسيادة الموجبة، وهي "الإمكانية الحقيقية لحكم منطقتها بطريقة منتظمة وقانونية".[2]

إن السيادة الموجبة تتعلق بالمقدرة على مزاولة السيطرة الفعالة على منطقة ما وتخطيط المشاريع وتنفيذها، وحالما تعجز دولة ما في التحكم في ذلك توصف بأنها دولة ذات سيادة سالبة، وحسب جاكسون فإن "سبب اعتبار أن للدول الحق في ألا يتدخل أحد في أمورها هوأنها تعتبر مالكة للمقدرة على حكم نفسها"[3]، وهي إشارة ضمنية لتعرض الدول غير القادرة على التحكم في شؤونها إلى التدخل الخارجي بالرغم من تمتع تلك الدولة بالوضع القانوني المعترف به دوليا من قبل أعضاء الأمم المتحدة.

[1] كريس براون، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، **فهم العلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص،232.

[2] المرجع نفسه بصفحته.

[3] المرجع نفسه، ص، 233.

الفرع الثاني: التدخل الخارجي من الحق إلى المسؤولية

يأتي مصطلح "حق التدخل" و" مسؤولية الحماية" في سياق إضفاء الشرعية على مبدأ التدخل من خلال المسعى الذي يستند إلى مبدأ التدرج في التسويق الاصطلاحي والمفاهيمي لتلك المقولات، وبالتزامن مع الوقائع الميدانية لعملية التدخل الخارجي، وذلك بعد أن تم تجاوز الإشكال المتعلق بالسيادة كمفهوم جامد ومبدأ مطلق، بحجة أن ليس هناك أي نقل لسيادة الدولة أو انتقاص منها. ولكن الأمر ينطوي على إعادة تصنيف ضرورية من "السيادة كسيطرة" إلى "السيادة كمسؤولية" في الوظائف وفي الواجبات الخارجية على حد سواء، تم الانتقال إلى إدراج مصطلح "حق التدخل" ضمن سياق النقاشات العامة حول "مبدأ التدخل".

إن حلحلة مبدأ "السيادة" رافقه تسويق لمصطلح التدخل الإنساني بهدف اختراق مبدأ "عدم التدخل" لكن التدابير التنفيذية القائمة على البعد العسكري لعملية التدخل الإنساني صدمت الضمير الأخلاقي، وأدت إلى عدم تقبل الجانب العملياتي للتدخل الإنساني؛ لأنه من الصعب تجنب إلحاق الأذى أكثر من تحقيق منفعة. وهوما أدى إلى ابتكار مبدأ "حق التدخل" من قبل مؤسسي منظمة أطباء بلا حدود، ومنهم الدكتور "برنار كوشنير"، وأستاذ القانون" ماريوبيتاتي".[1] غير أن هذا المصطلح وإن كان قد يرتب قبولا لمبدأ التدخل، خاصة إذا تعلق الأمر بالمنظمات الإنسانية غير الحكومية، إلا أنه لم يرتب واجبا على أطراف المجتمع الدولي للقيام بعملية التدخل أو تمويلها في ظل محدودية إمكانات تلك المنظمات، ما أدى إلى الاهتداء لمصطلح "مسؤولية الحماية".

وهو ما ورد في وثيقة "مسؤولية الحماية"[2] في سياق تحديدها للأهداف التي تتوخاها اللجنة من تحقيقها عبر تنفيذ عمليات التدخل مستفيدين من دروس الصومال ورواندا وكوسوفووما بعدها، في إشارة واضحة إلى أن أدوات العلاقات الدولية وأجهزتها والتفكير فيها كلها تحتاج الآن إلى إعادة تقدير شاملة

---

[1] إيف ماسينغهام، التدخل العسكري لأغراض إنسانية :هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد،91، العدد،876، سبيتمبر 2009، ص، 167.

[2] الوثيقة تحمل الرقم: A/57/303 معدة من قبل اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول تحت عنوان "مسؤولية الحماية" وقدمت في شكل تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة من قبل الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة بتاريخ: 26 تموز/يوليو2002.

وتنطلق فكرة "مسؤوليّة الحماية"، من أنَّ على الدول ذات السيادة مسؤولية حماية مواطنيها من الكوارث التي يمكن تجنبها– من القتل الجماعي والاغتصاب الجماعي ومن المجاعة– ولكن عندما تكون هذه الدول غير راغبة أو غير قادرة على فعل ذلك يجب أن يتحمل تلك المسؤولية مجتمع الدول الأوسع قاعدةً .ونوقشت طبيعة تلك المسؤولية وأبعادها وأقيمت الحجج لها أو عليها هي وجميع الأسئلة التي يجب الرد عليها في موضوع من يمارس هذه المسؤولية وتحت سلطة من ومتى وأين وكيف. ونوقشت في الدورة السابع والخمسون للجمعية العامة.

يمكن الاطلاع على محتواها من خلال الرابط < http://www.un.org/Depts/dhl/dhlara/resguida/resins.htm>

لتلبية الاحتياجات المنظورة للقرن الحادي والعشرين، بمعنى أن النهج الجديد للتدخل بداعي الحماية البشرية يحتاج إلى تلبية أربعة أهداف أساسية على الأقل، وهي[1]:

- وضع قواعد وإجراءات ومعايير واضحة لتقرير ما إذا كان ينبغي التدخل، ومتى وكيف يكون؛
- إثبات شرعية التدخل العسكري عندما يكون ضروريا وبعد أن تفشل جميع النهج الأخرى؛
- ضمان تنفيذ التدخل العسكري، عند حدوثه، للأغراض المقترحة فقط، وأن يكون فعالاً ومدفوعا بالحرص الصحيح على تقليل ما ينتج عنه من خسائر بشرية وأضرار بالمؤسسات إلى الحد الأدنى؛
- المساعدة على إزالة أسباب الصراع، حيثما أمكن، مع زيادة احتمالات إقامة سلام دائم وقابل للاستدامة.

ومن الواضح أن النهج الجديد المراد ترسيخه من خلال الوثيقة ليس فقط التسليم بمبدأ "التدخل العسكري" في القضايا الداخلية للدول، بل الاعتراف بشرعيته بعد محاولة ضبطه من حيث الضرورة وآليات التنفيذ، ولذلك جاء في الوثيقة (الفقرة 2-4) أن ثمة قضية أولية هامة ينبغي تناولها قبل التفصيل في كيفية تحقيق الأهداف السابقة وتتمثل في الجانب اللغوي، إذ من المهم ألاً تصبح اللغة والمفاهيم التي تكمن وراء اختيار الكلمات عائقا في معالجة القضايا الحقيقية التي ينطوي عليها الأمر[2]، كما وجدت اللجنة أن عبارة "التدخل الإنساني" لم تساعد على المضي قدما في المناقشة، كذلك نعتقد بأن لغة المناقشات السابقة، المؤيدة لإعطاء دولة "الحق في التدخل" في أراضي دولة أخرى والمعارضة له، لغة عفى عليها الزمن ولم تعد مفيدة. ونفضل أن نتكلم لا عن " الحق في التدخل" وإنما عن "المسؤولية في الحماية".

وبالرغم من أن المصطلحات بحد ذاتها لا تنقذ أرواحا، بيد أن ما يستطيع فعله مصطلح "مسؤولية الحماية"، إلى حد ما، هوأن تجعل جانب التدخل العسكري من مسؤولية الحماية يبدو مختلفا عن الصياغات السابقة للتدخل الإنساني، وهذا يمكن أن ينتج عنه إحداث مزيدا من الدعم واسع النطاق لمسؤولية الحماية.[3] ويرتب مسؤوليات تتعدى مستوى التدخل إلى ما بعد التدخل، وهوما عبرت

---

[1] الوثيقة رقم: A/57/303، الفقرة 2-3، ص، 28. <http://www.un.org/Depts/dhl/dhlara/resguida/resins.htm >

[2] نفس المرجع، الفقرة، 2-4، ص، 29.

[3] إيف ماسينغهام، نفس المرجع السابق، ص، 170.

عنه الوثيقة. أين تم إدراجها ضمن جدول أعمال الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة، حيث جاء فيها:

"وترى اللجنة أن مناقشة التدخل لأغراض الحماية البشرية يجب أن تركز لا على "الحق في التدخل"، وإنما " مسؤولية الحماية". والتغير المقترح في المصطلح هوتغير في المنظور أيضا، إذ يعكس المفاهيم المتأصلة في اللغة التقليدية ويضيف مفاهيم أخرى[1]:

- أولا، مسؤولية الحماية تنطوي على تقويم القضايا من وجهة نظر الذين يلتمسون التأييد أو يحتاجون إليه، لا من وجهة نظر الذين يفكرون في التدخل. ومصطلحنا المفضل يعيد توجيه المصباح الدولي إلى حيث ينبغي أن يكون: على واجب حماية المجتمعات من القتل الجماعي والنساء من الاغتصاب والأطفال من المجاعة.
- ثانيا، تعترف مسؤولية الحماية بأن المسؤولية الأولى في هذا الصدد تقع على كاهل الدولة المعنية، وأنه إذا كانت الدولة غير قادرة أو غير راغبة بالنهوض بهذه المسؤولية، أو كانت هي نفسها المرتكبة للجريمة، عندئذ فقط تصبح مسؤولية المجتمع الدولي أن يتصرف نيابة عنها. وفي حالات كثيرة، تسعى الدولة إلى إعفاء نفسها من المسؤولية إعفاءً تامًا ومن المشاركة الإيجابية مع ممثلي المجتمع الدولي. وهكذا تكون "مسؤولية الحماية" مفهوم وصل يربط جانبي الفجوة بين التدخل والسيادة أكثر منها أي شيء آخر؛ ولغة " الحق في التدخل أو واجب التدخل" من أساسها أكثر ميلا إلى المجابهة.
- ثالثا، تعني مسؤولية الحماية لا مجرد" مسؤولية رد الفعل" وإنما "مسؤولية الوقاية" وكذلك "مسؤولية إعادة البناء". فهي توجه أنظارنا إلى تكاليف العمل ونتائجه وتعطينا صلات مفاهيمية وقانونية وعملية بين المساعدة والتدخل والإعمار.

إذن، وحسب المبادئ الأساسية لمسؤولية الحماية فإنه، حيث يتعرض السكان لأذىً خطير نتيجة لحرب داخلية، أو عصيان، أو قمع، أو إخفاق الدولة، وتكون الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على وقف الأذى أو تجنبه يتنحى مبدأ عدم التدخل لتحل محله المسؤولية الدولية عن الحماية. ويكون فحوى مسؤولية الحماية حسب الوثيقة ذاتها، مرتكز الى ثلاثة عناصر أساسية متكاملة: ليست

[1] الوثيقة رقم: A/57/303، الفقرة 2-29.

فقط "مسؤولية القيام برد فعل" لكارثة إنسانية وقعت فعلا أو يخشى وقوعها، وإنما هي أيضا "مسؤولية منعها" من الوقوع، و"مسؤولية إعادة البناء" بعد وقوعها. ولا يتم التدخل إلا في ظل شروط تضمنتها الوثيقة، ما يحيل الى الشروط المتبناة المسوغين للتدخل العسكري بداعي الحرب العادلة. وقد تم تصميم دراسات كمية تبحث في تقييم وقياس مدى مطابقة الشروط الأساسية مع القضايا التي تستدعي تدخلا عسكريا خارجيا تحت مسمى "الحرب العادلة" وبالتالي، إضفاء البعد الشرعي والمسوغ المعياري على مثل هذا التحرك. سيتم بحث هذه الشروط من خلال جدول نورده في الفصل الثاني من الدراسة.

لا تقتصر أهمية الوثيقة المتعلقة بـ"مسؤولية الحماية" على المقترحات التي تضمنتها، والمتناغمة بشكل كبير مع البنود المصممة لقياس مدى عدالة التدخل العسكري فحسب، بل في التعاطي معها على المستوى الرسمي أيضا؛ إذ تم اعتمادها على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السابعة والخمسون المنعقدة بتاريخ 14 أوت 2002. كما تم إدراج "مسؤولية الحماية" ضمن جدول أعمال الدورة الثالثة والستون المنعقدة بتاريخ 12 جانفي 2009 والمخصصة لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية حيث ناقشت تدابير تنفيذ المسؤولية عن الحماية، إذ بحثت في آليات تفعيلها من خلال اعتماد إستراتيجية ثلاثية الركائز: الأولى؛ هي مسؤوليات الدولة عن الحماية. الركيزة الثانية؛ المساعدة الدولية وبناء القدرات. الثالثة؛ الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة[1].

كما تم إدراج الموضوع ذاته في جدول أعمال الدورة الخامسة والستين المنعقدة بتاريخ 28 جوان 2011، ضمن الأشغال التي بحثت في دور الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ المسؤولية عن الحماية. وقد أكد التقرير الذي عرضه الأمين العام الحالي أمام الجمعية العامة على: أن هناك أسباب وجيهة تدعو لتوقع تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين ودون الإقليميين لتنفيذ المسؤولية عن الحماية في الأشهر والسنوات القادمة، ولقد انطلق التطوير المفاهيمي والسياسي والتنفيذي للمسؤولية عن الحماية بهمةَ غير عادية، ويحظى هذا المبدأ بدعم واسع النطاق وعميق ومتزايد. إلا أننا ندرك أيضا بأن الإعلان عن مبدأ وضمان اتساق تنفيذه أمران مختلفان تماماً، وسيظل هذا الأخير تجربة يمكن للدول الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء التعلم منها. ولا تتوافر لدينا كل الأجوبة، ولكننا على ثقة بأن

[1] الوثيقة رقم: A/63/677.

أضمن سبيل للنهوض بالمسؤولية عن الحماية يكون من خلال الشراكة العالمية، والإقليمية ودون الإقليمية[1].

هذه النقلة من حيث المصطلحات والوقائع العملية من شأنها أن تحيل النقاش النظري والقانوني، بشكل شبه كلي، من البحث في مدى شرعية عملية "التدخل" مقابل مبدأ "عدم التدخل" إلى التسليم بمبدأ "شرعية التدخل العسكري" باعتباره من صميم مسؤولية المجتمع الدولي بمختلف مؤسساته وهيآته، لتوجيه الاهتمام إلى البحث في فعالية التدخل من حيث النتائج من منطلق مبدأ "عدم التقاعس"؛ وذلك بالبحث في أشكال التدخل.

[1] الوثيقة رقم: A/65/877- S/2011/1393.

المطلب الثالث: أشكال التدخل الخارجي

يستمد جانب من الجدل الدائر حول" التدخل الخارجي" أهميته من الاتساع المحتمل للأنشطة التي يمكن أن يغطيها هذا المصطلح من جهة، والأطراف المحتمل انخراطها في العملية من جهة ثانية. فما هي صور التدخل الخارجي من حيث الأطراف المتدخلة ومستويات الإكراه؟ أي؛ من وكيف يتم التدخل؟

الفرع الأول: صور التدخل الخارجي من حيث مستويات الإكراه

غالبا ما ترتبط مستويات الإكراه المعتمدة في عمليات التدخل الخارجي بطبيعة القضايا الأكثر إلحاحا واستعجالا من جهة، ومدى استجابة الدولة المستهدفة من جهة أخرى. ولما كانت الدراسة تعنى بالبحث في القضايا المتعلقة بالنزاعات العنيفة الداخلية في ظل دولة عاجزة، فإن أبعادها وتداعياتها الإنسانية والأمنية تفرض إدراجها ضمن الأجندة الدولية الأكثر إلحاحا واستعجالا، ومعالجتها باعتماد وسائل دبلوماسية وقانونية واقتصادية وعسكرية متدرجة من حيث مستويات الإكراه بحسب طبيعة الاستجابة للأهداف المتوخاة من عملية التدخل.

أولا: أدوات الإكراه السلمية

غالبا ما تصنف أدوات الإكراه السلمية ضمن الأشكال غير المباشرة للتدخل، والتي غالبا ما تكون محصلاتها العملياتية محدودة الفعالية اللازمة لتجاوز المعضلات التي تستوجب التدخل باعتماد مثل هذه الأساليب، كما أنها أقل اهتماما نسبيا على مستوى الأدبيات السياسية والقانونية التي تتصدى لموضوع التدخل الخارجي.

وتعتبر الدبلوماسية السياسية الإجراء الأقل استعمالا للإكراه، وهي مختلفة عن دبلوماسية الإكراه القائمة على التهديد، فالأمر يتعلق بإنتاج آثار على مستوى الفعل السياسي الدولي، كتعبئة الرأي العام الدولي (الرسمي أو غير الرسمي) ضد سلوك طرف أو أطرف النزاع[1]، وهو ما قد يفرز بدوره مجموعة من الحواصل المؤثرة على مسار النزاع.

[1] Jonas Hagmann, Coercion As Tool For Third Party Conflict Resolution, **the Fletcher school**, April 2004, p. 48.

كما أن اللجوء إلى فرض عقوبات اقتصادية على طرف، أو تقديم دعم لطرف على حساب آخر، لفرض نوع من التوازن في القوى قد يجبر الطرفين لقبول مبدأ التفاوض من أجل حل النزاع القائم؛ وهومن صميم سلوك الإكراه، غير أن هذه الإجراءات يمكن أن يكون لها مضمون سلبي أو إيجابي على الطرف المستهدف، وهي تأخذ أشكالا عدة منها؛ القيام بوقف الدعم الايجابي (الإعانات مثلا) الذي كان يتلقاه اقتصاد الطرف المستهدف مما يؤثر سلبا على مكاسبه، أو القيام بفرض عقوبات اقتصادية تكلفه مزيدا من الخسارة. لكن هذه الإجراءات يمكن لها أن تؤدي إلى نتائج عكسية، وهذا ما يسميه "قالتونغ" Galtung النظرية الساذَجة للإكراه the naïve theory of coercion،[1] حيث يرى أن العقوبات الاقتصادية عكس المتوقع، تجعل الجماهير تلتف حول قياداتها موجهة اللوم نحو المجتمع الدولي، وهذا ما حدث في يوغسلافيا سابقا، والسودان، وإيران مثلا.

إلا أن هذه التدابير الاقتصادية كشكل من الأشكال السلمية المنتهجة لمواجهة التهديدات الإنسانية أو الأمنية، يمكن أن تؤدي أحيانا إلى تأثيرات جانبية أثناء تطبيقها، فهي في الغالب لا تميز بين المذنب والبريء؛ لذا نجد النقاش في الموضوع يتوجه نحوالنتائج الهامشية لهذا الإجراء ومدى تناغمه مع المثل المراد تحقيقها ميدانيا والمتمثلة في التصدي للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، خاصة الفئات الهشة التي لا علاقة لها بالوقائع محل التدخل.

ولتجاوز تلك الأضرار الهامشية، تم ابتكار الوسائل القانونية للإكراه، والمتمثلة في إنشاء محاكم خاصة مثل محكمة الجنايات الدولية، كمحاولة من المجتمع الدولي لاحتواء النزاعات الداخلية ومنع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فيها لكي لا تصل إلى حد الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وذلك بتدويل مسائل حقوق الإنسان وانتقالها من الاختصاص الداخلي للدول إلى الاختصاص الدولي، وحصر المسؤولية الجنائية في عدد محدد من الجهات الفاعلة في الأحداث المتصلة بتلك الخروقات.

بخلاف محكمة العدل الدولية، تختص المحكمة الجنائية الدولية بملاحقة الأفراد فيما يتعلق مسئوليتهم الشخصية عن الجرائم التي تدخل اختصاص المحكمة وتتسم منظومتها القضائية بصبغة جنائية، وقد نص النظام الأساسي في المادة 2/25 على أن "الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص

[1] Jonas Hagmann, op cit., p. 48.

المحكمة يكون مسئولاً عنها بصفته الفردية وعرضة للعقاب"[1]، فالنطاق الشخصي لاختصاص المحكمة الجنائية يتعلق بالأفراد بصفتهم الشخصية، وبالتالي يتم تعزيز الولاية القضائية العالمية بمبدأ سمو القانون الدولي على القانون الوطني.

لكن عندما تفشل أدوات الإكراه ذات الطابع السلمي وما يرتبط بها من تدابير، يبقى اللجوء لاستعمال القوة العسكرية الإجراء الأكثر حسما لتكريس فعالية التدخل الدولي.

ثانيا: الأدوات العسكرية القسرية

عمليات حفظ الأمن –نظريا– ليست من مهمة العسكري، إلا أنه هو الذي يستطيع القيام بمهمة حفظ الأمن حينما يتعلق الأمر بالتدخل الدولي. وإذا كانت المهام العسكرية قتالية في الأساس، فإنه يمكن قبول التدخل العسكري حينما يتعلق الأمر بقضايا تتصل بتهديد السلم والأمن الدوليين، لكن كيف يتم التسويق لعملية التدخل العسكري لأغراض إنسانية؟

يمثل التدخل العسكري مستوى متقدم للتدخل القسري من خلال استعمال إجراءات ذات طابع عسكري، وهي لا تستهدف في الأساس وجود وبقاء الطرف الخصم، وإنما تستهدف تغيير موقعه في معادلة النزاع بشكل جذري. وهوما عبر عنه فيرتزبيرجر (Vertzberger) من خلال طرق ثلاثة؛ إمبريقية ومفهومية وعملية:

أولا؛ فمن الناحية الإمبريقية، يؤكد على أن مصطلح تدخل يعني اقتحاما عسكريا قسريا للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، ثانيا؛ يرى أن التدخل مفهوميا يعني حالة تنظيم وحالة مراقبة لهدف عسكري إكراهي من قبل دولة أجنبية في إقليم دولة أخرى، بهدف الحفاظ أو التغيير في بنائها السياسي وفي مسارات سياستها الداخلية أو في بعض سياستها الخارجية. ثالثا؛ التدخل العسكري عمليا يتضمن التزاما صريحا لقوات نظامية جاهزة بالقيام بعمليات تقليدية أو عادية في دولة أجنبية[2].

في حين نجد أن فريدرك بيرسون (Frederick, S, Pearson) يعرف التدخل العسكري الخارجي على أنه: "تحريك جنود أو قوات عسكرية من طرف دولة مستقلة أو مجموعة من الدول عبر

[1] أنظر الوثيقة رقم: 1994/955 المتعلقة بالحالة الرواندية على الرابط:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/955(1994).

[2] جمال منصر، مرجع سابق، ص،108.

حدود دولة مستقلة أخرى، أو التحرك للضغط في حادثة سياسية أو قضايا متعلقة بالدولة المتدخلة". حيث عدد بيرسون مبررات التدخل العسكري فيما يلي[1]:

- كسب أو الاستحواذ على إقليم معين؛
- حماية مجموعات اجتماعية في الدولة المستهدفة؛
- الترويج لأيديولوجية أو نظام عقدي.

وبما أن أي تدخل عسكري يخلف بالضرورة ضحايا؛ فإن ذلك يطرح تحديا أمام القيام بواجب توقيف الانتهاكات المترتبة عن النزاعات العنيفة؛ ذلك أن إطعام اللاجئين لا ينهي بالضرورة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، كما أن إيقاف العنف والوقاية من عدم بروزه من جديد يُعد من المهمات الأساسية في محور التدخل العسكري.

إلى جانب ذلك، يبرز تحدي انخراط الطرف المتدخل في الأعمال العسكرية الموجه ضد الدولة العاجزة بغرض تعقب مصادر التهديد للأمن والسلم الدوليين جراء النزاعات الداخلية ذات التداعيات الخارجية، وهوما يطعن في حيادية الطرف الخارجي بصفته طرفا ثالثا؛ بل ستم التعاطي معه كأحد أطراف النزاع، مما يرفع من تكاليف عملية التدخل جراء عدم قبوله على مستوى، على الأقل، بعض الأطراف المتنازعة داخليا، ويعقد مساعي إنهاء النزاع وبناء السلام؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعريض فعالية التدخل الخارجي على المحك.

ولضمان قدرا من الفعالية لمهام التدخل العسكري الخارجي، افترض ريغان (Regan Patrick) ثلاث شروط تجعل القادة السياسيين يقرون التدخل[2]:

1. لابد أن يكون هناك توقع جيد لنجاح الحملة واحتمالية الفشل ضعيفة.
2. تحديد وقت قصير لمهمة التدخل، لان طول المدة تزيد التكاليف المادية في المقابل تنخفض المنافع المحتملة.
3. لابد أن يكون هناك دعم محلي من الدولة المتدخلة.

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] Regan, Patrick M. 1998. "**Choosing to intervene**: **Outside Interventions in Internal Conflicts**." **Journal of Politics** 60 (3): 754 – 779.

مما سبق، يمكن للطرف الخارجي المنخرط في عملية التدخل أن يعتمد أدوات ومستويات متباينة، تتفاوت شكلا ودرجة من السلمية إلى القسرية، ومن المستويات الدنيا المتمثلة في التهديد باللجوء إلى الأدوات الإكراهية، وصولا إلى المستويات العليا للإكراه والمتمثلة في التواجد العسكري على أقاليم الدولة المستهدفة بالعملية[1].

ويمكن تلخليص أشكال ومستويات التدخل الخارجي في المخطط رقم(01) التالي:

الشكل رقم(01): الأدوات ومستويات الإكراه لعملية التدخل الخارجي

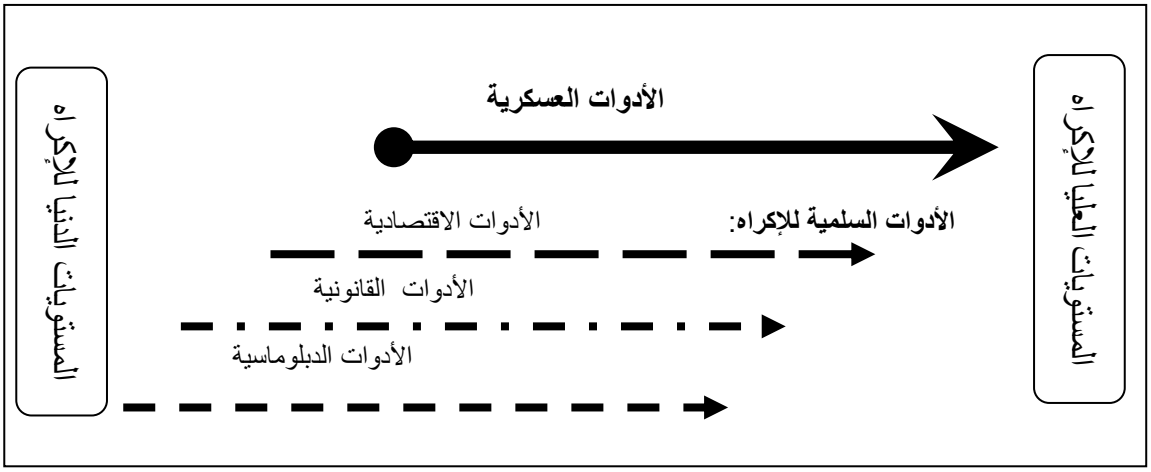

الشكل من اعداد الباحث

الفرع الثاني: أنماط التدخل العسكري الخارجي من حيث الأطراف المتدخلة

الدول هي من تملك الجيوش، وبالتالي فإن التدخل العسكري الخارجي غالبا ما تكون الدول أهم أطرافه، سواء كان ذلك جماعيا أو فرديا تفويضا أو مبادرة. إلى جانب ذلك، فإن طبيعة النشاط المرافق لعملية التدخل من شأنه أن يساهم في تحديد أصناف الأطراف المتدخلة عسكريا ومدى تأثيرها في مجريات الأحداث في الدولة المستهدفة بالتدخل. ويمكن أن نميز بين شكلين من أشكال التدخل العسكري؛ التدخل العسكري النشط والتدخل العسكري غير النشط؛ ونقصد بالتدخل العسكري النشط انخراط الأطراف المتدخلة بأعمال عسكرية قتالية داخل الدول المستهدفة بالتدخل، أما التدخل العسكري غير النشط فنقصد به اكتفاء القوات المتدخلة عسكريا بالتواجد ميدانيا كقوات محايدة.

[1] يمكن التوسع في تدابير ومستويات الإكراه التي يمكن اعتمادها أثناء عملية التدخل، بالرجوع إلى الوثيقة "المتعلقة بمسؤولية الحماية" تحت رقم: A/57/303 الفقرة 4-6، ص، ص، 52-53.

يستند التدخل العسكري غير النشط إلى مفهوم حفظ السلام الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والتي غالبا ما تتولى مهامه القوات الأممية ويشترط لها أن تكون محايدة إزاء الأطراف المتنازعة، وعدم اكتراثهم بنتيجة النزاع. ولطالما وجه النقد إلى عمليات حفظ السلام باعتبارها تجمد الأعمال القتالية بدلا من حلها. قد يكون لدى الأطراف في نزاع ما حافز للموافقة على وقف لإطلاق النار، لربما لأنهم أنهكوا عسكريا، ولكن ليس لديهم حافز حقيقي للتوصل إلى حل دائم لنزاعهم وفي هذه الحالة، يكون عمل قوات حفظ السلام مجرد توطيد الانقسامات السياسية في النزاع؛ وعلينا أن نتذكر أن الأمم المتحدة موجودة في قبرص منذ 1962 لكي يفهم المقصود من ذلك[1]. لذلك لابد من النظر في إعادة تصميم تصور جديد لمهام قوات حفظ السلام يجعلها أكثر فاعلية بحيث يتم ربطها بحل النزاع والمساعدة على إنعاش مجتمعات مزقتها النزاعات، وهوما أدى إلى تجاوز هذا النمط الجامد للتدخل.

ليأتي النمط الثاني؛ التدخل العسكري النشط، الذي غالبا ما يستند في مهامه إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والقاضي باللجوء إلى الأعمال القتالية في سبيل أداء مهام إنسانية دون انتظار موافقة الأطراف المتنازعة، خاصة في النزاعات الداخلية، بدافع إبداء التضامن مع الأشخاص المعرضين للانتهاكات الصارخة.

وبالنظر إلى الاختلاف في مسميات أنماط التدخل التاريخية منها والمعاصرة، حسب الجدول رقم (02)، من الاحتلال الاستعماري المباشر إلى التدخل الإنساني بأشكاله المتباينة من حيث أطرافه أو الجانب العملياتي منه، يتجلى أوجه الشبه من السلوك للتدخل كفعل خارجي يستهدف السيادة بالمفهوم التقليدي، ولكنه بمبررات ومفردات لا تعكس الاختلاف في الجوهر بقدر ما تحاول التسويق اللفظي للنزعة التوسعية، وذلك بتوظيف المصطلحات الأكثر رواجا وقبولا على مستوى الخطابات الرسمية والسعي إلى تدوينها في الوثائق الرسمية لدى المؤسسات والهيئات الدولية لتأخذ بذلك الطابع القانوني وبالتالي الشرعي إن أمكن.

[1] برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، **"قضايا في السياسة العالمية"** (الإمارات العربية المتحدة، 2004). ص، 165.

الجدول رقم(02) يوضح أنماط التدخل التاريخية والحديثة

الأنماط التاريخية	الأنماط الأحدث عهدا
• التدخل الإمبريالي • نمط التدخل الاستعماري المباشر • توازن القوى • التدخل الإيديولوجي • تقرير المصير	• نمط الحرب الباردة للتدخل • التدخل الإنساني • التدخل الجماعي • التدخل العقابي • التدخل الاستباقي

المصدر:

Mashudu Godfrey Ramuhala, Military Intervention In Africa After The Cold War, University of Stellenbosch, Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree Master in MilitaryScience, March 2010. P,22.

وإذا كانت اللغة هي الأداة التي تمكن الذات من إعطاء صبغة للنظام الاجتماعي، أي إكسابه هوية معينة عبر تداول خطابات اجتماعية إلى أن يستقر الأمر على هيمنة خطاب معين. فإن تبني مصلحات، مثل؛ التدخل الإنساني، والتدخل الاستباقي والحرب على الإرهاب، يهدف إلى إعادة بلورة الوعي الجمعي بما يوافق النزعة التوسعية الجديدة بشكلها القديم لكنه مغلف بلغة تسعى إلى تسويق حملة جديدة ذات طابع حضاري يتسم بالإنسانية حينا وبالدفاع عن النفس أحيانا.

وهوما أثاره الكاتب "سوسير" باعتباره المنطق الذي تنبني عليه لغة معينة من حيث تسميتها للأشياء وترتيبها، هذه المسميات وثرائها الاصطلاحي في مجال معين، سيجعل ولا شك ناطقي لغة معينة يفكرون بطريقة تختلف عن لغات أخرى، فبدل ان نقول أن الأفراد ينطقون لغة معينة، فإن ما خفا من المعادلة هوأن اللغة هو يُنطِق الأفراد بطريقة متميزة. ولا شك أن تأثير اللغة يتجلى في كيفية بناء المعنى، حيث أن إنطاق لفظة عشوائية (صوتية ومكتوبة) لا يحدد المعنى بشكل مستقل لذاته وبطريقة ايجابية، بل أن اللغات تستند إلى طريقة سلبية في تحديد المعاني، وهي مقابلة إدراكية للشيء بنقيضه مما أوجد

مصيدة الثنائيات القيمية في التفكير الإنساني عموما. وبهذه الطريقة فإن إدراك المعنى لا يتم من خلال سماع أو (قراءة) ما قيل بل عن طريق مقابلته بما لم يتم قوله.[1]

في الإطار نفسه، تناول "فوكو" Foucault القدرة على التذويت وتوظيفها في البنية الاجتماعية من خلال الخطاب المهيمن لضمان استمراريتها، ولصالح هذه الفكرة تم إدراج فكرة شرعنة تدخل السلطة السياسية بشتى الوسائل للحفاظ على البنية الاجتماعية كما هي. وهو الأمر الذي يمكن سحبه على دور الخطاب في التذويت على مستوى العلاقات الدولية. إذ وبعد بحث مستفيض في برامج التنمية، توصل "اسكوبار" إلى طرح سؤال لماذا يستمر العمل ببرامج التنمية في العالم الثالث رغم فشلها في تحقيق الأهداف المرسومة لها منذ نصف قرن تقريبا. ويجيب "اسكوبار" بتوظيف منطق " التذويت" أن استمرارها سمح بتمييز دول بعينها تحتاج إلى التنمية والمساعدة على استنهاض قدراتها، إن هذا التذوت يجعلها تتقبل ما سينتج عن تصنيفها كدول دائمة الحاجة للمساعدة، وهو القبول بتدخل الدول الغنية والكبرى، إذن فبرامج التنمية الفاشلة الهدف منها هوشرعنة التدخل من أجل استمرارية النهج القائم والذي يخدم دول معينة دون أخرى.[2]

وفي ظل النقاشات المتباينة في الموضوع من زاوية الاختصاصات التي تناولت موضوع التدخل و/ أو عدم التدخل القانونية منها والسياسية والأخلاقية. فإن النقاش بالنسب للدراسة يركز على الأثر الذي يمكن أن يترتب على التدخل العسكري النشط، المستند إلى المبررات الإنسانية و/ أو الاعتبارات الأمنية و/ أو الدوافع المصلحية، داخل الدول العاجزة كحالة جاذبة للتدخل نتيجة لأوضاعها الداخلية وتداعياتها الخارجية، حسب ما سيتم دراسته في المبحث الثاني ذات الصلة بالمفهوم والخصائص المرتبطة بمصطلح الدولة العاجزة.

[1] عادل زقاغ، **"النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"**. أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية. ديسمبر 2009. ص، 133.

[2] عادل زقاغ، المرجع نفسه. ص، 135.

المبحث الثاني: مضامين مصطلح الدولة العاجزة ومؤشرات أفول النظام العام

يعد مفهوم الدولة العاجزة* من المفاهيم المثيرة للجدل؛ نظرا لارتباطه بجوانب معيارية تتعلق بتجاهل السوابق التاريخية لعجز الدولة، وإشكالية التصنيف وما يترتب عنه من تبعات التعاطي مع مثل هذا النموذج كبؤرة توتر ومصدر تهديد في بنية النظام الدولي، من جهة، والى التباين في تحديد الأسباب والطرق المؤدية إلى عجز الدولة، وإمكانية تعميمها على مجموعة غير متجانسة من البلدان، أو إفراد كل حالة بدراسة خاصة بها من جهة أخرى، والتركيز على الجوانب الداخلية في الدول النامية؛ أي تفضيل البحث في الأسباب الداخلية وإعفاء الجهات الخارجية من مسؤولية إنتاج هذه الثقوب السوداء في النظام الدولي.

هذا التباين، أدى إلى بروز اتجاهات فكرية أساسية تجاه الموضوع؛ منها مَنْ تعاطى مع المفهوم دون تمحيص أو انتقاد، باعتباره من الآثار الجوهرية المندرجة ضمن سياق التغير في نموذج السياسة الدولية الناجم عن الطريقة التي ينبغي أن نفكر بها في معالجة انعدام الأمن الدولي. ووفقا لذلك، يتم تصنيف ضعف أو عجز الدول كإحدى أكبر وأهم مشكلات النظام الدولي. وأخرى؛ تشكك في القيمة التحليلية للمفهوم لأسباب إبستمولوجية، بحجة أنه يصعب تعريفه بموضوعية وإخضاع تحديد وتحليل الدولة العاجزة للصرامة المنهجية. في حين نجد أن آخرين؛ يجادلون بأدبيات رافضة لفكرة الدولة العاجزة باعتباره مفهوما مسيسا منطلقه إثنية مركزية تسعى لتبرير مضامين تدخلية[1].

فهل أن مفهوم الدولة العاجزة المؤسس من خلال الخطاب السياسي والأكاديمي، جاء ليقوض الافتراضات الأنطولوجية للنظام الدولي القائم على وحدة الدولة كفاعل عقلاني، أم هوموجه لتصحيح الاختلالات الطارئة؟ وهل يمكن الاتفاق حول خصائص دقيقة في مختلف الدول والمناطق، والتي من شأنها أن تسمح بتحديد وقياس درجات القوة والضعف وحالة العجز للدولة بطريقة موضوعية ومحايدة؟

*بالرغم من اعتماد غالبية الدراسات التي تبحث موضوع « Failed State » لمصطلح " الدولة الفاشلة"، ونظرا للتداخل المفاهيمي بين مصطلحي "الدولة العاجزة" و"الدولة الفاشلة"، فإنه تم اعتماد مصطلح "الدولة العاجزة" في الدراسة؛ لسببين هما: أن مصطلح "الفشل" غالبا ما يكون مرتبطا بعدم النجاح في أداء مجموعة محددة بمهمة من المهام في إطار زمني محدود، وأن إمكانات التعافي الذاتي قائمة. بينما يرتبط مصطلح " العجز" بعدم القدرة "حالة مزمنة" على أداء (كلي أوجزئي) للمهام المنوطة بالدولة، مما يفضي إلى أزمات لا يمكن التعافي منها ذاتيا. بالإضافة إلى، أن السياق الذي تم فيه ابتكار المصطلح يوحي بتوجيه جهود البحث في اتجاه تحديد المناطق القابلة و/ أو التي تستدعي تدخلا خارجيا.

[1] Edwaed Newman, **Failed States and International Order**: Constructing a Post-Westphalian World, Contemporary Security Policy, Vol.30, No.3 (December 2009), p.421.

وهل يمكن التمييز بين مفهوم الدولة العاجزة المتداولة عبر الخطاب السياسي، وواقع الدولة العاجزة، تفاديا لتسييس المفهوم؟

المطلب الأول: مفهوم الدولة العاجزة

غالبا ما تنطلق الأدبيات التي تبحث في موضوع الدولة العاجزة من مفهوم "ماكس فيبر" للدولة[1] باعتبارها: "مشروعا سياسي ذوطابع مؤسساتي، تُطالب قيادته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، باحتكار الإكراه البدني المشروع"[2]، فالدولة بالمعنى "الفيبري" عبارة عن سلطة عامة دائمة[3]. يمكن أن تتميز بالوظائف اكتمالا أو نقصانا والأشكال والبنى التنظيمية تسهيلا أو تقييدا لأداء تلك الوظائف.

وهو نفس المنحى الذي ذهب إليه وليام زارتمان (William Zartman) من خلال إجابته على التساؤل: لماذا تنهار الدول؟ فيجيب؛ لأنها تجد نفسها عاجزة عن الاستمرار في أداء الوظائف التي تحفظ لها صفة دولة. فالدولة بمثابة مؤسسات سياسية تمتلك السلطة والسيادة على إقليم معترف به. في حين، يصنف روتبرغ (Rotberg) دولة ما أنها عاجزة "حينما يستغرقها العنف الداخلي وتتوقف عن توفير الخدمات الأساسية لسكانها، وعندما تفقد حكومتها المصداقية، وتصبح طبيعة الدولة الأمة في حد ذاتها موضع مساءلة وفاقدة للشرعية في عقول وقلوب مواطنيها"[4]. ويظهر العجز بالنسبة لـ"روتبرغ" نتيجة لتعطل وظائف أساسية للدولة، يترتب جراءها انعدام الأمن الداخلي وغياب شبه كلي للخدمات العامة. والتعريف هنا، يركز على ثلاثة وظائف: الدولة باعتبارها سلطة سيدة- بحيث يقتضي الأمر هنا أن يكون لديها مصدر مقبول للهوية ونطاق متقبل للممارسة السياسية؛ الدولة باعتبارها مؤسسة ومن ذلك تنظيم ملموس يتولى صناعة القرار وبناء رمزي للهوية؛ وأخير، الدولة باعتبارها ضامنا للأمن في

---

[1] تحيل كلمة "الدولة" في اللغة الشائعة إلى ثلاثة معاني: الدولة مقابل المواطنين أو الجماعات المحلية؛ بمعنى الشكل السلطوي الممارس داخل المجتمع المدني. أما خارجيا، فتمثل "الدولة" أشخاص القانون الدولي. في حين، أن المعنى الثالث له بعد رمزي تمارس بإسمه امتيازات القوة العامة. أما من ناحية النطاق الوظيفي، فهناك جدل قائم حول المهام القابلة لأن تسند إلى الدولة، سواء كانت محصورة في دور " الحارس الليلي" حسب النظرية الليبرالية القائلة بالحد الأدنى، أم كانت مفهومة بشكل أوسع " الدولة الحامية، الدولة صاحبة الرسالة"، وسنعتمد في الدراسة المفهوم المتصل بالجانب الوظيفي للدولة، بتأمينها الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وتحقيق الشرعية لنفسها، وتامين الانسجام الاجتماعي.

يمكن التوسع في الموضوع بالرجوع إلى كتاب: باتريك دانيلفي، بريندار أوليري، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، **"نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية"**، (الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2005) .

[2] فليب برو، المرجع نفسه، ص ص، 77.

[3] أندروفينسنت، ترجمة، مالك أبوشهيوة، محمود خلف، **"نظريات الدولة"** (بيروت، دار الجيل، ط1987،1)، ص،40.

[4] Robert. Rotberg, **When States Fail**, **causes and consequences**, (Princeton University Press, New ersey,2004),p,1.

الإقليم المأهول. ولأن هذه الوظائف متشابكة فإنه يصعب تنفيذها بشكل مستقل عن بعضها البعض، حيث أن تراجع أداء الدولة في إحدى الوظائف يجر معه الوظائف الأخرى.[1]

بمعنى؛ أن فقدان الدولة لقدراتها عن توفير أدنى مستويات الخدمات العامة، مع انتشار الفوضى بسبب حالة اللاأمن الداخلي، إلى جانب اهتزاز الشرعية بسبب رفض النخب السياسية والمجتمع للقواعد والقوانين التي تنظم تطبيق القوة وتوزيع الثروة، هذه الجوانب تعد من أبرز المؤشرات الدالة عن العجز بالنسبة للدولة على المستوى الداخلي. في حين، لا نجد للعوامل الخارجية، بالرغم من جدية تأثيرها في الجانب الوظيفي والبنيوي للدولة العاجزة، حيزا محترما في الأدبيات التي تبحث الموضوع. وبالتالي فإن ضبط مفهوم الدولة العاجزة يقتضي البحث في الأدوار المنوطة بالدولة، والشروط التي تؤهلها للبقاء، وذلك من خلال التركيز على الفجوات الثلاثة[2]؛ القدرات، الشرعية والأمن، إلى جانب فحص موقع العوامل الخارجية ممثلة في الإرث التاريخي للاستعمار، والنسق الدولي الراهن المعولم، ودور القوى الكبرى في التأثير على مسار العجز الدولتي تبريرا للتدخل وتأمينا للمصالح.

الفرع الأول: البعد الداخلي للعجز الدولتي والفجوات الثلاث

لقد قدم كلا من "مارتن" و"تيري" (Martin & Terry) مفهوما للدولة العاجزة بمقابلتها بنقيضها، أي الدولة المتماسكة أو القابلة للحياة التي تستطيع أن تحافظ على حراستها لحدودها الإقليمية، وأن تؤمن مستوى لائقا من الحاجيات؛ كالخدمات الصحية والتربوية لشعبها، وهي دولة تملك أيضا بنية تحتية واقتصادا وظيفيين، وهي قادرة على ضبط القانون والنظام، وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعيا وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر. في حين أن الدولة العاجزة لا تملك أيا من هذه المواصفات. فهي عاجزة عن تأمين الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتفتقر إلى البنية التحتية الوظيفية، ولا تتوفر على نظام قانوني يتمتع بالمصداقية من حيث الاحتكام إليه[3].

---

1 William Zartman,"**Collapsed States**: **The Disintegration and Restoration of Legitimate authority**, U S A: Lynne Rienner Publishers, 1995. P, 5.

2 Charles T. Call, Beyond **the 'failed state'**: **Toward conceptual alternatives**, European Journal of International Relations , 17(2), April 2010,pp,306-308.

3 Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, **International Relations ; The Key Concepts**, (New York : Second edition published by Routledge,2008), pp, 108, 109.

وإذا كانت الدولة المنهارة النسخة المتطرفة للدولة العاجزة، فهي تتقاطع معها في خصائص منها؛ أنها تتميز بشلل في جهاز صناعة القرار الحكومي بحيث لا يشتغل كما يجب؛ حيث تتوقف عن صناعة القوانين ووضع التشريعات، تعاني من خللٍ في الحفاظ على النظام العام، والعجز عن صيانة الانسجام الاجتماعي وتعزيزه. أما على مستوى الجانب الرمزي الهوياتي، فإن الدولة تفقد قدرتها على فرض هيمنتها الرمزية أو فرض مضامين ودلالات السلوكات والتصرفات المختلفة. ومن الناحية الإقليمية، فإن الدولة الآيلة للانهيار لم تعد قادرة على توفير الأمن والتموين من طرف تنظيم مركزي سيد في الشأن العام. بالنسبة للتنظيم السوسيو–اقتصادي، فإن هذا النوع من الدول يفقد لتوازن بين المدخلات والمخرجات، فهو لم يعد يحصل على الدعم من الشعب ولا هو قادر على ممارسة التحكم عليه، بل أنه لن يصبح مقصودا بالمطالب، لأن الشعب يدرك أنه غير قادر على تلبيتها. وعندما يصبح النظام في وضع لا يشتغل فيه، سواء بمصادر الشرعية التقليدية، الكاريزمية أو المؤسسات فإنه يفقد الحق في الحكم.[1]

وهذا الوصف للدولة العاجزة يمكن مقاربته بالتصنيف لطبيعة النظام السياسي للدول النفطية بنعته "حكم الفرد النهاب"، حسب الدول رقم (01)، في سياق تأثير نوع النظام السياسي في تحديد الخيارات السياسية المتاحة للحكومات، من حيث سماته السياسية وتداعياتها المؤسسية والاقتصادية، إذ تم تصنيفها إلى الديمقراطية الناضجة، وديمقراطية الزمر المتصارعة، وحكم الفرد الأبوي إلى جانب حكم فرد إصلاحي.[2]

[1] William Zartman, Op. Cit, p, 5.

[2] يمكن الاطلاع أكثر حول تصنيفات الأنظمة السياسية قياسا بطريقة إنفاق إيراداتها النفطية بالعودة إلى: بن ايريفت، وآخرين، إدارة الثروة النفطية، **مجلة التمويل والتنمية**،مجلة فصلية يصدرها صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص، 42.

الجدول رقم(03): نمط حكم الفرد النهاب أحد أنماط الحكم في الدول العاجزة

نوع النظام السياسي	سمات سياسية	تداعيات مؤسسية	تداعيات اقتصادية
حكم الفرد النهاب	●حكومة غير مستقرة تستمد شرعيتها من القوة العسكرية؛ ●تفتقر إلى آليات بناءالرأي؛ ●البيروقراطية موجودة كآلية للاستحواذ على الريع وتوزيعه؛ ●نظام قضائي فاسد؛ الثقل المدني الموازن ضئيل أو معدوم.	●أفق قصير؛ ● عدم استقرار سياسي؛ ● عدم الشفافية؛ ● قدرة منخفضة على المنافسة؛ ● تكلفة مرتفعة للمعاملات؛ ● مصالح قوية في الإنفاق في مواجهة القطاع الخاص أو المصالح الموالية للتثبيت الاقتصادي.	● لا يوجد ادخار؛ إنفاق مساير للاتجاهات الدورية؛ ● استهلاك حكومي مرتفع جدا؛ استيلاء النخب على الريع عبر الفساد الصغير والمحسوبية؛ ● هروب رؤوس الأموال.

المصدر: بن ايريفت، وآخرين، إدارة الثروة النفطية، مجلة التمويل والتنمية،مجلة فصلية يصدرها صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص، 42.

وهذا الوصف باعتباره يركز على أعراض الدولة العاجزة؛ مقتصرا على المظاهر المتصلة بالبعد الداخلي للدولة كحالة مرضية، قد أثاره "روتبرغ " بتقديمه لثلاثة شروط يمكن من خلالها اعتبار دولة ما أنها عاجزة؛ حيث لا تستطيع ضمان الأمن، والحفاظ على الشرعية وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين[1].

فتحليل ظاهرة العجز الدولتي يقتضي البحث في الفجوات والاختلالات المتصلة بالجوانب الثلاثة؛ القدرات، الشرعية والأمن؛ كأسباب للعجز الدولتي*[2].

[1] Robert, rotberg, op.cit, p, 13.

* غالبا ما تتفاعل اللامساواة الأفقية والعمودية داخل الدولة فتنتج جملة من التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة والتي كانت تعتمل على امتداد أجيال عدة فتتكشف المؤشرات الدالة على العجز الدولتي، فتبدأ نوبات عدة من النزاع العنيف، فتبرز فجوات في القدرات والشرعية للدولة إلى جانب فجوة الأمن. يمكن التوسع في الموضوع بالعودة إلى تقرير التنمية البشرية للعام 2005، سيما الفصل الخامس منه، النزاع العنفي- توضيح معالم الخطر الحقيقي، ص، ص، 149، 171.

1- الدولة العاجزة وفجوة القدرات

يؤكد ديفيد رايلي (David A. Reilly) على بعد القدرات، معتبرا أن الدولة العاجزة هي تلك التي تفتقر إلى أصول قدرات الدولة؛ المتمثلة في الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والموارد الاقتصادية، التي تُترجِم مجتمعة سلطة الدولة؛ فنقص القدرات المادية والمعيارية إلى جانب السلطة القانونية والمؤسساتية من شأنه أن يدفع إلى استخدام العنف داخل البيئة المحلية في أوقات الأزمات. فالقوة القسرية هي الأصل الوحيد المتبقي لهذه الدول حينما تتعرض للاضطرابات، والإكراه يصبح الحل الوحيد[1].

إن مسعى حصر قدرات الدولة عادة ما يرتكز على الأبعاد، الأربعة الأساسية، السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. ويبدأ مع توقع أن الدولة لديها مزيج من الخصائص ذات علاقة بـ:[2]

- سلطة اتخاذ القرارات بالإكراه، إذا لزم الأمر، عبر كامل إقليمها؛
- مجتمع لديه شعور في وعيه الذاتي بالجنسية المشتركة، الإحساس بالوحدة؛
- قواعد الحكم والقانون راسخة؛
- القدرة على تطوير البنية التحتية.

بمعنى؛ أن هذه الخصائص من شأنها أن تشكل ملمحا لعناصر قوة الدولة في بعدها المعياري المتصل بالتنشئة الاجتماعية، والبعد المادي الذي يتجلى في نظام الحوافز، إلى جانب قوة الإكراه[3]، وأن الدول الأكثر عرضة للعجز، ليست الدول التي تفتقر إلى تلك الخصائص مجتمعة، بل غياب إحدى الخصائص السالفة الذكر من شأنه أن يدفع إلى تداعي البقية مما يعجل بعجز تلك الدولة.

إن غياب القدرات، سيؤدي إلى العجز عن إرساء النظام العام وقواعد الحكم على أساس من الشرعية، فينجم عنه تنامي العنف الداخلي و/ أو عبر الحدود بين الجماعات الساعية إلى النفوذ والسلطة، وانتشار ثقافة التشرذم، ما يدفع القيادة السياسية إلى خيار مواجهة تلك التحديات بالانخراط

---

[1] David A. Reilly, **The Two-Level Game of Failing States**: Internal and External Sources of State Failure, the Journal of conflict studies, volume28,2008 p,22.

[2] Ibid,p,23.

[3] قوة الإكراه يمكن أن تأخذ في الواقع أحد الشكلين: الأول؛ قانوني/ مؤسسي، ويتمثل في المتطلبات القانونية والمؤسسية في فعالية إنفاذ العقوبات وجباية الضرائب. الثاني؛ قمعي يتصل بالشرطة النظامية والأسلاك ذات الصلة.

في العنف المادي وعمليات القمع. والنتيجة؛ اهتزاز أمني شامل، وشلل اقتصادي شبه كلي، وانتهاكات صارخة لحقوق المدنيين، وهذه النسخة هي من إحدى توصيفات الدولة العاجزة.

لكن متغير القدرات لا يعبر بمفرده عن وصف دقيق للدولة العاجزة؛ فهناك دول تتمتع بقدرات كامنة، غير أنها تصنف ضمن نطاق الدول العاجزة، لافتقارها إلى الفعالية في توظيف تلك القدرات التي تتوفر عليها، وهوما عبر عنه "تيفني هوارد" (Tiffany Howard) بأن "الدول العاجزة تشمل سلسلة واسعة من الدول التي لا تعاني ضعفا في جوهرها بسبب القيود الجغرافية، والسياسية أو الاقتصادية؛ فهي قوية بالأساس، غير أنها تتحول إلى دول عاجزة بسبب النزاعات الداخلية، وضعف في التسيير، والفساد والاستبداد أو بسبب التهديدات الخارجية"[1].

والعجز بهذا المعنى ليس معطى مسبق، بل هوخلل طارئ يمكن تفاديه أو تجاوزه خاصة بالنسبة للدول التي تتوفر على قدرات طبيعية، وأن الخلل يكمن في مستوى أداء المؤسسات وتأثيره على البعد الوظيفي للدولة وإنتاج السلوك الجمعي. وبالتالي، فإن فهم العجز الدولتي يتصل بمعرفة مكامن الضعف في مؤسسات الدولة، ومن أبرز نقاط الضعف ما يتصل بآليات تولي السلطة وانعكاساته عن الشرعية.

2- الدولة العاجزة وفجوة الشرعية

غالبا ما تتوفر الحكومات الأكثر سلطة على قدر محترم من الشرعية في نظر مواطنيها، لأنها بطريقة ما خاضعة للمساءلة وتستجيب لمتطلبات الشعب الذي تمثله، كما أن الأنظمة الشرعية يمكن أن تحقق الامتثال والطاعة لدى المواطنين دون اللجوء إلى وسيلة القمع، وهي أقل عرضة للاحتكاك العنيف بمعارضيها[2]، وحينما تفقد تلك الحكومات لهذه الشرعية، فإن دولها عادة ما تعاني من اهتزاز في الثقة والولاء بالقدر الذي يؤسس لحالة من الضعف الممهد للعجز في حال عدم استدراك الأمور. ولذلك، تعد الشرعية أحد الأسباب الرئيسية المكملة لتشكل وصف عجز/فشل الدولة، والأكثر صعوبة في تحديد مؤشراتها، إذ يمكن فحص مستويات الشرعية من خلال الاعتماد على مؤشرات شخصية كالانتخاب أو استطلاع العينات التمثيلية للنخب والمجتمع، أو مستوى الفاعلية في الأداء للوكلاء في الدولة.

[1] Tiffany Howard, **The Tragedy Of Failure** : evaluating state failure and its impact on the spread of refugees, terrorism, and war ;(USA, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2010),p, 9.

[2] Claire Vallings and Magüi Moreno-Torres, **Drivers of Fragility**: **What Makes States Fragile**?,(UK ; Department For International Development, April 2005), p, 6.

فالمشاركة النابعة من الرضى هي إحدى المؤشرات الدالة على مدى شرعية النظام القائم في دولة ما، ولقد حدد "ديريك فولي" (Derek Foley) تعريفا للدولة العاجزة باعتبارها؛ تلك التي لا تقدر على ضبط حدودها والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الداخلي أو الخارجي، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، أو المشاركة دوليا. من المهم ملاحظة، القدرة على أداء هذه الأدوار، وليس الرغبة في تحقيقها. فالمشاركة في هذه الأدوار تضفي شرعية على تلك الدولة، وهي تتطلب شروطا أربعة لازمة للحفاظ على الشرعية، ممثلة في؛ العدالة، الأمن، الحرية والمساواة[1].

أما العدالة؛ فيراها تتصل بالحفاظ على النظام القضائي، حيث يمكن أن تكون الحقوق محمية إلى حد ما. هذا النظام القانوني يفصل في المنازعات بين الأطراف ويتولى ملاحقة المجرمين قضائيا. فإذا كان الغرض من تشكيل الحكومة هو حماية الحقوق، فإن الدولة بعد ذلك يجب أن يكون لديها نظام فعال لحماية بعض هذه الحقوق. في حين، ترتبط الحرية بإتاحة الفرصة لكل مواطن للقيام بما يريد في حدود مقتضيات القانون؛ فالدولة التي تشدد على تقييد حريات مواطنيها، سواء كانت دينية أو اقتصادية أو فردية، أو غير ذلك فإنها تفقد شرعيتها، بسبب إساءة استعمالها للسلطة وخرقها لمقتضيات العقد الاجتماعي الذي يفترض أن تكون الدولة فيه الطرف الحامي للحقوق والحريات[2].

أما شرط الأمن، فيرتبط بحماية المواطنين من الأذى في أجسادهم وممتلكاتهم، وهذا يشمل الحماية من خطر اعتداء الأطراف الخارجية والأمن الداخلي بتأمينهم من خطر الجرائم التي يرتكبها المخالفون للقانون. وواجب الدولة في ضمان حماية هذه الحقوق يتمثل في اتخاذ تدابير مضادة فعالة للقضاء على هذه التهديدات[3].

والشرط الأخير، يتمثل في المساواة، ولا يقصد بها المساواة بالمعنى الاجتماعي ولكن بالمعنى السياسي؛ بمعنى المساواة أمام القانون، فالدولة التي تعمد إلى محاباة جماعات على حساب أخرى، سواء من خلال القمع الصريح أو الإهمال المتعمد، فإن المجموعة المهملة سياسيا واقتصاديا، غالبا ما تكون محدودة المشاركة السياسية. ما يدفعها إلى الإحساس بالحرمان والعمل خارج الأطر القانونية انطلاقا من عدم شرعية هذه الدولة.

---

[1] Derek Foley, **Why States Fail**, (Ohio State University, June 2012),p,8.
<https://kb.osu.edu/dspace/bitstream/.../FoleyResearchStateFailure.pdf?>

[2] Derek Foley, op cit.

[3] Derek Foley, op cit.

3- الدولة العاجزة وفجوة الأمن

تعاني الدولة العاجزة من معضلة اللايقين وانعدام الأمن الذي يستهلك قدرات الدولة العاجزة. كما أن سيناريو توليد الصراع داخل الدولة العاجزة يعكس السيناريو الدولي حسب الواقعيين الجدد (حالة الفوضى وغياب سلطة عليا تملك شرعية احتكار وسائل العنف المنظم). ذلك أن الديناميات الداخلية للدولة العاجزة تتسم بالفوضى والمعضلة الأمنية المجتمعية، حيث لا توجد أطر قانونية أو مؤسسية مقبولة عموما والتي توفر النظام والاستجابات المنتظمة للمظالم.

وبذلك، فإن الفجوة الأمنية تتجسد عندما تعجز الدولة عن توفير أقل مستويات ممكنة من الأمن جراء انتشار المجموعات المسلحة المنظمة. والتحديات التي تواجه المجتمعات التي مزقتها النزاعات وما ترتب عنها من مشاكل، تتعلق بتأثيرات الحرب، على البنية التحتية، والثقة الاجتماعية وضرورة مخاطبة مخاوف المتمردين المسلحين (التسريح وإعادة الإدماج في فترة ما بعد النزاع)، بالإضافة إلى الحاجة لمخاطبة مخاوف السكان المدنيين[1].

ولا يمكن للدولة العاجزة الحفاظ على الأمن الداخلي نظرا لعدم وجود السلطة والموارد على حد سواء. إما لأن القوة التي توكل لها مهام حفظ غير كافية، أو قد تكون في كثير من الأحيان مصدرا لانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الذي يقلل من شرعية الحكومة. فالفراغ الأمني يتيح مجالا واسعا للميليشيات وأمراء الحرب، وبارونات المخدرات، والمتطرفين لكسب وتولي سلطة إدارة أقاليم و/ أو قطاعات في الدولة. وإذا كانت هذه الجماعات قد أفلحت في توفير شكل من أشكال الأمن أو سيادة القانون، فإن تأثيرها المحتمل سوف ينموعلى حساب سلطة الدولة.

مما يؤدي إلى انخراط مجموعات واسعة من المواطنين تحت ولاء العشائر وأمراء الحرب، عصابات الجريمة، أو حركات التمرد، وهوما يطرح أمام الدولة اختيار تلبية مطالب المجموعة أو مكافحتها. وعادة ما تكون الدول في منأى من الفشل في لجوئها إلى الخيار الأول إذا تعلق الأمر بمطالب تتصل بالحرية والعدالة والأمن، وأحيانا قد يكون الطلب هوالانفصال الأمر الذي يفرض على الدولة أن تختار بين فقدان أقاليم وسكان أو استمرار الصراع. لكن، حينما تكون الدولة قد اختارت الاستمرار في إهمال مطالب الجماعة المتمردة فهي مضطرة للانخراط في مكافحتها، وبالتالي تهميش الجماعة. زيادة الطلب

1Charles T. Call, op. cit.

على الإنفاق العسكري والأمني وإصلاح المرافق العامة وانخفاض الإيرادات والسيطرة، جنبا إلى جنب مع تزايد العنف، والمخدرات، والجريمة، وجميع ذلك سينتج تنامي حلقة ردود الفعل التي تؤدي إلى فقدان الدولة المزيد من الشرعية. وهوأحد أبرز أسباب عجز دولة[1].

إلى جانب ذلك كله، الدولة العاجزة ليست تلك التي لا تملك القدرة على توفير الحد الأدنى من الأمن، أو لا تملك الرغبة في تحقيق ذلك، بقدر ما تكون احد أهم مصادر التهديد للأمن. ومن هنا يتم الطعن في شرعية الدولة العاجزة.

الفرع الثاني: البعد الخارجي للعجز الدولتي بين الإرث الاستعماري والنسق الدولي

لا يمكن تجاهل السياق التاريخي الذي تأسست عبر مراحله الدولة الموصوفة بالعاجزة، انطلاقا من المسؤوليات التاريخية، من الناحية الأخلاقية على الأقل، المترتبة على الدول المستعمِرة تجاه مستعمراتها، إلى جانب البيئة الدولية الراهنة المتميزة بالتفاعلات المتداخلة والمعقدة حيث تماهت الحدود الفاصلة بين ما هوداخلي و/ أو خارجي. وبالتالي، فإن محاولة تغطية أسباب العجز الدولتي يقتضي البحث في عاملي الإرث الاستعماري وتأثيرات النسق الدولي.

1- الإرث الاستعماري والنشأة المشوهة للدولة العاجزة

إن اقتران صفة العجز أو الفشل بالدول التي خضعت للاستعمار يكاد أن يأخذ سمة التلازم، مع تنامي ظاهرة النزاعات الداخلية (في هذه الدول) المعدية في انتشارها والعنيفة (نزاعات مسلحة) من حيث أثرها؛ مما يعطي تبريرا قويا لمحاولة استكشاف أسباب العجز من خلال البحث في مدى تأثير الإرث الاستعماري على الحالة الراهنة لهذه الدول والموصوفة بالضعف والعجز والفشل، وفي بعض الحالات تصل إلى حد الانهيار.

وتمثل الحدود السياسية، التي رسمتها قوى الاستعمار، لكيانات تشكل خليطا من الجماعات الإثنية أحد العوامل التي أفرزت اضطرابات واسعة النطاق، وبات العديد من هذه الشعوب مقسما فيما بين عدد كبير من الدول. وأصبحت الكيانات السياسية الجديدة، خاصة الإفريقية منها، تتألف من مزيج غير متجانس الثقافات والتقاليد واللغات، وتسببت هذه التعددية الاثنية في كثير من الدول في فترات ما

[1] Derek Foley, op. cit.

بعد الاستقلال في نشوب العديد من النزاعات الداخلية والخارجية، سواء تحت تأثير النزاعات الحدودية المزمنة التي نشبت بين عدد من الدول (خاصة في القارة الإفريقية)، أو تحت تأثير التداخل الديموغرافي الشديد الذي اتسمت به هذه المجتمعات[1].

بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من اختلاف أساليب الحكم الاستعماري*[2]، إلا أن الآثار السياسية المترتبة عن تلك الأساليب أدت بشكل مباشر أو غير مباشر في تشوه عملية بناء الدولة الوطنية عقب موجة الاستقلال، فالتسليم بالرأي الداعم للاتجاه الذي يرى في الدولة القومية حديثة الاستقلال، بأنها مجرد "تكوينات صناعية" صممت لتلبية مصالح وطموحات مؤسسيها، تدعمه التحديات التي تواجه عملية إعادة تصميم عملية بناء هذه الدول بالشكل الذي يحقق الأهداف القومية وفي مقدمتها عملية "الاندماج الوطني" التي تستدعي التأسيس للعلاقة بين الدولة والمجتمع وفق مقاربة تبحث في العلاقة بين المصالح والوسائل المتبادلة بين الدولة والجماعات، حيث تركز على الأبعاد القانونية للعلاقة بين الجماعات والدولة دون الوقوف عند مجرد النص القانوني الذي قد لا يشهد تطبيقا قي الواقع[3].

لقد أوجد الإرث الاستعماري هياكل مؤسسية دخيلة على السياق المحلي، فلم تنبثق الدول المستعمرة عن عملية ممتدة عبر الزمن تعمل على توطيد المؤسسات غير الرسمية وتسوية الخلافات الناجمة، المصالح المتعرضة داخل المجتمع. وبدلا من ذلك، فقد تم فرضها من الخارج بفعل القوة العسكرية الساحقة، فالدول في معظم إنحاء إفريقيا هي في الأساس دول مصطنعة، "معلقة فوق" مجتمع ما كان أبدا ليفرزها أو يطالب بها. وهذا الطابع المصطنع لمؤسسات الدولة أدى إلى انفصالها على المجتمع. ولم يكن الهدف من هياكل الدول المصطنعة التي أنشأتها القوى الاستعمارية هودعم التنمية الاقتصادية في الأراضي المستعمرة. وإنما خدمة المصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية.[4]

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، "**الحروب الأهلية في إفريقيا**" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001). ص، 110.

*لقد كان نظام الحكم البريطاني يقوم على مبدأ "فرق تسد" بدرجة أكبر من أي نظام آخر للحكم الاستعماري، إلى جانب اعتماده أسلوب المناطق "المغلقة" في إدارة مستعمراته. أما الاستعمار الفرنسي فكان يقوم على إذابة الهويات الوطنية مع خلق رابطة انتماء لفرنسا في مستعمراته، بالإضافة إلى الاعتماد على المركزية كنظام للحكم فيها، وهوما أدى إلى إضعاف سلطة ونفوذ الزعامات الأهلية المحلية، وتمكين النخب الموالية له. وبالتالي؛ فإن عملية بناء الدولة تعطلت نتيجة للصراعات بين النخب المستندة إلى الولاءات التقليدية، وتلك التي تملك نزعة التوجه نحوتثبيت الولاء للمستعمر.

[3] نصر محمد عارف، "**ابستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي– النظرية– المنهج**"، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002). ص، 320.

[4]التقرير الأوروبي حول التنمية 2009، "**التغلب على الهشاشة في إفريقيا**: صياغة نهج أوروبي جديد"، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة. ص، 50.

2- دور النسق الدولي المعولم في تعميق العجز الوظيفي للدول

تحمل كنية "الدولة العاجزة" في معانيها توجيه اللوم للمجتمعات والحكومات المختلة وظيفيا في الدول النامية، وبالرغم من أن الصفة تبدو مُعبرة عن واقع، فهي تُغيب مسؤولية المصادر الخارجية التي غالبا ما يكون العجز الداخلي، لتلك الدول، دالا عن خطايا الدول التي توصف بالقوية؛ ومن هذه الخطايا، تجاهلها لإقرار حكم القانون بالتغاضي عن الرشاوى لنخب نافذة في حكومات دول الجنوب من قبل شركات متعددة الجنسيات التي تتواجد مقراتها بدول منظمة التعاون الاقتصادي، كما توفر الملاذات المالية الآمنة للمكاسب غير المشروعة للحكام الفاسدين من العالم النامي، إلى جانب استدامة الطلب على المخدرات والسلع الأخرى غير المشروعة، مع الانخراط في تجارة مربحة في مجال الأسلحة التي تنتشر بحرية داخل مناطق النزاع في العالم[1].

ليس هذا فحسب، بل إن حجم الضغوط على النخب الحاكمة في الدول النامية يزداد أكثر فأكثر حينما تكون إزاء مواجهة الارتفاع المذهل لوتيرة التدفقات عبر الوطنية وما تفرزه تقنيات الاتصال المتطورة في ظل العولمة. ويواجه صانعو القرار في الدول النامية أجندة كثيفة ومكلفة ومتبادلة الاعتماد، تتضمن بشكل أساسي وملح: توليد النمو، واقتلاع الفقر، وبناء مؤسسات فعالة وقدرة حكومية، وسد الفجوة التكنولوجية[2]. هذا الوضع يفرض على النخب الحاكمة أحد الاحتمالين، إما العمل بالأجندة المفروضة ضمن السياق المتسارع، أو تغليب الأجندة الداخلية بما يتيح لها مجالا للمناورة؛ وفي كلتا الحالتين وفي ظل العبء المضاف من قبل المؤسسات الضعيفة إلى جانب الضغوط المتزايدة للقيام بأعمال على الجبهات المختلفة، من شأنه أن يجعلهم أكثر انهماكا في ما يسميه ألبرت هيرشمان Albert Hirschman بـ"المشكلات الضاغطة" أكثر من التصدي لـ"المشكلات المختارة".[3]

لا شك أن للعولمة دورا بنيويا في تسريع عملية العجز الدولتي، وذلك بما تتيحه للجماعات ما دون الدولتية من فرص الارتباط ببنية الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة وضبط الدولة، هذا الارتباط يعد قناة رافدة لتغذية النزاعات الناجمة عن الاستفادة من الإمكانات الخارجية العابرة للحدود، والمفضية إلى

[1] Stewart Patrick, ''Failed'' States and Global Security: Empirical Questions and Policy Dilemmas, **International Studies Review** (2007) 9, p, 648.

[2] جوزيف ناي، جون د.دوناهيو، ترجمة: محمد شريف، الطرح "**الحكم في عالم يتجه نحوالعولمة**"، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان)، ص،270.

[3] جوزيف ناي، جون د.دوناهيو، المرجع نفسه، ص، 274.

عجز الدولة على حد سواء، فالعولمة في هذه الحالة تفاقم من أزمة اندماج وتكيف الدول العاجزة، بل أكثر من ذلك، فهي تسمح لأجزاء منها لتصبح جزءا من "فخ" العولمة[1].

ومن منظور نسقي وظيفي في تحديد تأثير السياق العالمي المتسم بالتطور المطرد على دور الدول الضعيفة يشير إيمانويل والرشتاين E. Wallerstein إلى أن "منطق السيطرة الدولية يجعل من ظهور الدولة في الطرف ظهورا يشوبه خلل وظيفي"[2]، وهي إشارة إلى التأثير المباشر لدول المركز على دول المحيط وفق المقاربة البنيوية لمدرسة التبعية؛ بمعنى أن عجز دول المحيط ليس بسبب الضعف الذاتي بقدر ما هونتيجة مباشرة لهيمنة الدول الكبرى واستغلال ثرواتها. وفي نفس السياق، يعتبر غاندر فرانك Gunder Frank "أن الدولة الطرفية هي دولة ألعوبة تحافظ على الوهم القانوني والسياسي للاستقلال الذي يجعل منه الواقع الاقتصادي مستحيلا في كل حال"[3].

المطلب الثاني: عجز الدولة من المنظور الكمي وإشكالية التصنيف

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة بروز توجه جديد يعتمد المقاربات الكمية لفحص مدى إمبريقية النتائج البحثية المتوفرة*[4]، ويجادل الساهرون على إعداد هذه الدراسات بأن قصور المنظور الكيفي "التقليدي" عن التوصل إلى تعريف عملي للدول العاجزة هوما يدفع بالإسهامات الكمية نحوالسطح؛ إذ اعتمدت هذه الدراسات جملة من المؤشرات الدالة على عجز الدولة وأخضعتها إلى قياسات محددة لتصل إلى نتائج بالأرقام تفيد، حسبهم، في التمييز بين الدول العاجزة، الدول المهددة بالفشل، والدول التي تقع في منأى من ذلك حسب الترتيب العالمي للدول. ورغم الرواج الذي حضي به هذا التوجه الجديد، إلا أنه لم يسلم من المساءلة، خاصة فيما يتعلق بمدى إمكانية التسليم بدقة الدراسات الكمية في تصنيف الدول العاجزة.

---

[1] يمكن التوسع في الاطلاع عن تأثيرات نسق العولمة بالعودة إلى كتاب: هانس بيترمارتين، هارلد شومان،ترجمة عدنان عباس علي "**فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**"، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة،اكتوبر1998)، ص ص، 41-86.

[2] برتران بادي. ترجمة: شوقي الدويهي."**الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**"(بيروت: دار الفارابي، ط 1، 2006). ص، 38.

[3] المرجع نفسه، ص 39.

* رغم النقد الموجه للدراسات الكمية المهتمة بالمجالات الإنسانية، منها العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من حيث صعوبة تحويل مكونات الظاهرة السياسية إلى متغيرات قابلة للقياس، نظرا لتعقيدها من جهة، وعدم ثباتها من جهة ثانية، إلا أن نسبة إنتاج الدراسات التي تعتمد المناهج الكمية في حقل العلاقات الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية تقدر بحوالي 50% من مجموع الدراسات الأكاديمية في هذا الحقل، مقارنة بحوالي 35% بالنسبة للدراسات التي تعتمد المناهج الوصفية، في حين لا تحتل الدراسات التي تعتمد مناهج العبر- منهاجية سوى أقل من 10% فقط. يمكن التوسع في ذلك من خلال المرجع:
Detlef F.Sprinz,Yael Wolinsky ; **Models**, **Numbres §Cases**, **Methods for Studying International Relations**, university of Michigan,2004 ; p,6.

لذلك فإن الضرورة العملية (الميدانية) من شأنها أن تبرر التساؤل حول كيفية الفرز بين الحالات التي يمكن تصنيفها ضمن الدول العاجزة عن غيرها من الدول الضعيفة والهشة وتلك الآيلة الى الانهيار.

تواجه الدراسات الكمية المتصدية لعملية ضبط مؤشرات قابلة للقياس، لمفهوم الدولة العاجزة، عقبة رئيسية لعدم وجود اتفاق بين واضعي السياسات والباحثين الأكاديميين عن خصائص معينة تستدعي مثل هذا التوصيف. ف "روبرت روتبرج" على سبيل المثال، سجل حوالي عشرة خصائص يميز بها الدولة العاجزة، من بينها حسب رأيه؛ الحروب الأهلية المتوطنة، عدم القدرة على التحكم في المناطق الطرفية بالنسبة للحدود، تنامي العنف الإجرامي، عدم الالتزام بالقانون، استشراء الفساد، تراجع النموالاقتصادي بشكل مثير، وفقدان الشرعية السياسية. بينما نجد أن المؤشر السنوي للدول العاجزة/الفاشلة الذي يصدره صندوق السلام (2006) والمنشور في مجلة السياسة الخارجية (FP) يقدم مجموعة أخرى متباينة من المؤشرات، بما في ذلك؛ تدفق اللاجئين على نطاق واسع، تزايد الضغوط الديموغرافية، التنمية الاقتصادية غير العادلة، والتدهور الاقتصادي الحاد أو الشديد، وبروز فصائل متحاربة نتيجة انقسامات حادة داخل النخب السياسية[1].

وهكذا فإن عملية التكميم تواجه تحديات ثلاث؛ الجانب المفاهيمي، وعملية التجميع إلى جانب تحدي القياس وضبط المتغيرات القابلة للقياس. فالتركيز شبه الكلي للتصنيفات المعتمدة على وظائف الدولة كمؤشر للقياس يصطدم بتحدي حصر هذه الوظائف في أقل عدد ممكن من السمات والقدرة على تنظيمها وفق منطق يبرز طبيعة العلاقة بين العناصر المشكلة للمفهوم[2].

إلى جانب معضلة عدم الاتفاق حول ضبط مفهوم الدولة العاجزة وصياغة مؤشرات قابلة للقياس، يواجه مسعى تصنيف الدول وفق المنظور الكمي إشكالية أخرى تتعلق بعملية جمع المعطيات ومدى صدقيتها؛ بالنظر إلى عدم توفر شبكة معلومات يمكن الوثوق في تقديراتها، ومحدودية الإمكانات المتاحة لدى بعض الفرق العاملة ميدانيا، إذ أن المنظمات الإقليمية الأقرب إلى أن تتحمل جانبا من مسؤولياتها إقليميا غالبا ما تفتقر إلى الإمكانات المادية والبشرية التي تسمح لها بتغطية تكاليف وأعباء

[1] Stewart Patrick, op. cit, p, 647.

[2] Sebastian Ziaja, Javier Fabra Mata,Users, Guid On Measuring Fragility, **German Development Institute**(**DIE**), **and the United Nations**, **Development Programme** (**UNDP**), May, 2009.

رصد وجمع المعطيات بشكل دقيق وشامل، خاصة فيما تعلق بالقارة الإفريقية؛ وهوما يدفع إلى تدخل جهات استخباراتية ذات نفوذ وإمكانات ومطامع أكبر في المنطقة [1].

بالإضافة إلى أن الدول محل الدراسة، تفتقر إلى بنية تحتية قادرة على إتاحة فرصة الوصول إلى المعلومة؛ مثل شبكات الاتصال، فهي لا تملك مؤسسات منظمة بالقدر الذي يوفر الإحصاءات الكافية والدقيقة. وتأتي أخيرا، فكرة تعميم النتائج ومدى الاستفادة منها في رسم السياسات أو اتخاذ المواقف المناسبة تجاه ما تتطلبه الظاهرة. هذه التحديات من شأنها أن تفسر صدور مؤشرات وتصنيفات متباينة من قبل مؤسسات سياسية وأكاديمية مختلفة على غرار الجدول رقم (04) أدناه.

الجدول رقم(04): مؤشر المفاهيم المتعلقة بمختلف تصنيفات الدول

المختصر	اسم المؤشر	قياس المفهوم وتعريفه
BTI-WS	مؤشر الدولة الضعيفة Bertelsmann) Transformation Index) مؤشر التحويل لبرتيلسمن	الدولة الضعيفة: "يتطلب التحويل الناجح امتلاك الدولة إدارة منظمة وآمنة محتكرة لاستخدام القوة "Bertelsmann 2007
CIFP-FI	مؤشر الدولة الهشة (مؤشرات الدولة للسياسة الخارجيةCIFP)	الهشاشة: "إن الهشاشة مقياس لمدى إخفاق مؤسسات ووظائف وعمليات الدولة في التوافق مع الصورة القوية للدولة ذات السيادة المتضمنة في كل من نظرية الدولة والقانون الدولي"(Carment, Prest and Samy 2009
FSI	مؤشر الدولة العاجزة	فشل الدولة:"يعني فشل الدولة في عدة خواص،أكثرها شيوعا فشلها في السيطرة الطبيعية على أراضيها أو احتكارها لاستخدام القوة الشرعية،كما تتضمن الخواص الأخرى لفشل الدولة تآكل السلطة الشرعية لاتخاذ القرارات الجماعية وعدم قابليتها لتزويد خدمات حكومية معقولة وعدم قابليتها للتفاعل مع الدول الأخرى كعضوكامل في المجموعة الدولية (صندوق السلام (Fund for Peace2009)
ISW	مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي	ضعف الدولة: تعرف الدول الضعيفة على أنها الدول التي تفتقر إلى القدرة الضرورية لانجاز أربع مسؤوليات حكومية هامة: بناء بيئة باعثة للنموالاقتصادي العادل والمستمر،تشريع شفاف ونظم سياسية مسؤولة، حماية السكان من النزاع العنيف والسيطرة على

[1] J. Eli Margolis, Estimating State Instability, **Studies in Intelligence** Vol. 56, No. 1 (March 2012),p, 14.

		أراضيها،توفير الحاجات الإنسانية الأساسية (Rice and Patrick 2008)
IRAI	مؤشر تخصيص المصادر (التقييم السياسي والمؤسساتي للدولة)	الدول الهشة :استخدم مصطلح الدولة الهشة للتعبير عن الدول التي تواجه تحديات التنمية الحادة :القدرة المؤسساتية الضعيفة،سوء الحكم،عدم الاستقرار السياسي،كما تواجه هذه البلدان في أغلب الأحيان عنفا مستمرا ناتجا عن بقايا النزاع المنتهي (World Bank 2010).
PCIL-RR	نسبة المخاطرة PCIL (تسجيل نسبة السلام وعدم استقرار النزاع)	عدم استقرار الدولة:يتضمن عدم استقرار الدولة حروب ثورية وحروب عرقية وتغيير نظام مضاد وإبادات جماعية وسياسيةHewitt et al. 2008
PII	مؤشر عدم الاستقرار السياسي	الاضطراب الاجتماعي والسياسي: "نعرف الاضطراب الاجتماعي والسياسي على أنه تلك التطورات التي تشكل تهديدا مؤسساتيا للحكومات والنظام السياسي الحالي"
	الاستقرار السياسي وغياب العنف (مؤشرات الحوكمة حول العالم)	الدولة الفاشلة :تختلف كل دولة عن الأخرى في مدى قابليتها للفشل تبعا لأربع أبعاد أساسية:الأمن، الحكم، التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية (Goldstone and Cole 2008).
WGI-PV	الاستقرار السياسي وغياب العنف (مؤشرات الحوكمة حول العالم)	احتمال التغيير غير الدستوري للحكومة :استقرار سياسي وغياب العنف/ قياس إمكانية إسقاط وزعزعة الحكومة بوسائل غير دستورية أو عنيفة (World Bank 2009)

المصدر:

Sebastian Ziaja, What Do Fragility Indices Measure? Assessing Measurement Procedures and Statistical Proximity, **Zeitschrift für Vergleichende Politikwissenschaft** 6 (1), 39-64. P, 24.

كما أن التركيز على العوامل الداخلية كمؤشرات للتصنيف يوحي بعزل العوامل الخارجية المؤثرة في مستوى القدرات والفعالية الذاتية للدول التي تصنف ضمن الحالات العاجزة، وهذه إحدى المآخذ المشككة في دقة ومصداقية التوصيف القائم على مثل هذه الأرقام، أضف إلى ذلك، الانطلاق من كون أن كل المؤشرات عبارة عن أسباب، في حين يمكن تصنيف البعض منها كنتيجة للعجز وليست سببا لذلك، وهوما يوضحه الجدول (2) أدناه؛ أي طريقة تحديد المؤشرات والتجميع من حيث توزيع القياسات الدالة على كل مؤشر.

ويأتي التحدي الثالث؛ تحدي قياس المؤشرات بالبحث في التساؤل؛ كيف يتم ترجمة خصائص المؤشرات إلى بيانات رقمية؟ فمثلا، بالنسبة للبعد السياسي نجد أن مستويات الشرعية تقاس انطلاقا من مؤشرات الديمقراطية، لكن يمكن للأنظمة غير الديمقراطية أن لا تتسم بالعجز نظرا لما تتمتع به من استقرار على الأقل في الأمد المنظور. إلى جانب اعتماد سلم التنقيط موحد (من 0، 0.1، 0.2،...، وهكذا إلى غاية1) للدلالة عن (من الأسوأ إلى الأفضل)، وهذا يطرح تحدي التمييز بين المستويات المتباينة في التأثير لبعض المؤشرات على حساب أخرى.

لكن، هذه التحديات لا تقلل من أهمية الدراسات الكمية المنتجة في هذا المجال ومساعي تطويرها. فمن المؤسسات الرائدة المهتمة بالموضوع نجد البنك الدولي كمنظم دولية تبحث في مجال الاستقرار السياسي وغياب العنف (WGI) منذ 1995 بوضع مؤشرات الحوكمة حول العالم بقياس إمكانية إسقاط وزعزعة الحكومة بوسائل غير دستورية أو عنيفة، وذلك باعتماد حوالي (35) مؤشرا. إلى جانب، مؤشر الدولة العاجزة (FSI) الذي دأبت مجلة السياسة الخارجية (FP) وصندوق السلام على نشره منذ 2005 حيث يعتمد (12) مؤشرا بنسبة تنقيط تقدر بحوالي 8.3 % لكل مؤشر، ويعتبر التصنيف الأكثر تداولا. بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تبحث في قدرات الدول خاصة في مجالات التنمية لتحديد حجم الإعانات الممكنة، وتصنف على أساسها تلك الدول بين الضعيفة والهشة؛ فنجد مؤشر الهشاشة يتضمن حوالي (83) مؤشرا، معتمدا اعتبار أن الهشاشة مقياس لمدى إخفاق مؤسسات ووظائف وعمليات الدولة في التوافق مع الصورة القوية للدولة ذات السيادة المتضمنة في كل من نظرية الدولة والقانون الدولي[1]. وهوما يبينه الجدول رقم (05) التالي:

[1] Sebastian Ziaja, Javier Fabra Mata,Users, op. cit.

الجدول رقم (05): **الخواص والطرق المحددة لأوزان كل مؤشر**

المؤشر	طريقة التجمع والخواص	عدد المؤشرات	وزن كل مؤشر
مؤشر ضعف الدولة BTI	احتكار العنف + إدارة أساسية	2	0.500
مؤشر الهشاشة	حوكمة [12] + اقتصاد [24] + أمن وجريمة[10] + ديموغرافيا*/10/+* تنمية إنسانية[17] + بيئة[10]	83	0.007-0.019
مؤشر عجز الدولة CIFP	الضغط السكاني المتزايد+حركة هائلة للاجئين والمرحلين داخليا تخلق حالات طوارئ إنسانية معقدة+ازدياد المجموعات الثائرة +مستوى متدني من التنمية الاقتصادية +هبوط اقتصادي حاد+ تجريم أو /وعدم تشريع الدولة+ تدهور متزايد للخدمات الحكومية+تعليق تطبيق القانون وانتهاك حقوق الإنسان +تدخل الدول الأخرى والفواعل الخارجية الأخرى.	12	0.083
مؤشر تخصيص المصادر IDA	إدارة اقتصادية [3]+سياسات هيكلية [3]+سياسات الإدماج الاجتماعي والعدالة [5]+ إدارة القطاع العام والمؤسسات [5]	16	0.050-0.083
مؤشر الدول الضعيفة	السلة الاقتصادية[5]+ السلة السياسية [5]+ السلة الأمنية [5]+ السلة الاجتماعية[5]	20	0.050
نسبة الخطرPCIL	لا توجد خواص محددة عدة متغيرات استخدمت، كوفيات الأطفال، الانفتاح الاقتصادي والديمقراطية الجزئية	7	غير محدد
مؤشر اللااستقرار السياسي	الضعف التحتي[12]+ الضيق الاقتصادي[3]+ثلاث مؤشرات لها وزن من اثنان.	15	0.038-0.200
مؤشر الدولة الهشة	نتيجة تأثير +نتيجة شرعية = (تأثير الأمن [1] + تأثير سياسي[3] + فعالية اقتصادية [2]+ تأثير اجتماعي [1])ّ شرعية أمنية [1] + شرعية سياسية [4] + شرعية اقتصادية [1] + شرعية اجتماعية[1]	14	0.031-0.125
مؤشر الاستقرار السياسي WGI	لا توجد خواص محددة، يستخدم المؤشر مكونات غير ملحوظة أي يزن كل مؤشر طبقا لارتباطه بالمؤشرات الأخرى	35	0.010-0.094

Sebastian Ziaja, What Do Fragility Indices Measure? Assessing Measurement Procedures and Statistical Proximity, **Zeitschrift für Vergleichende Politikwissenschaft** 6 (1), 39-64. P, 25.

وإذا كانت جميع المؤشرات تسعى إلى تحديد الدول التي تشكل عقبات في تعزيز التنمية وتوطيد السلام بالدرجة الأولى، فهي تتطلع بشكل أكثر شمولية لتغطية مجموعة واسعة من أوجه القصور التي يمكن أن تؤثر على الدولة والمجتمع. وهو جهد يلقى ترحيبا لدى الأوساط العلمية والسياسية، خاصة عندما تبحث عن إجابة على سؤال، ما هي الدول التي تدفع المجتمع الدولي إلى أن يقلق بشأنها أكثر من غيرها، وما هي المؤشرات الأكثر تأثيرا؟ فبعض الدول تندلع بها نزاعات محدودة ولكنها عنيفة، بينما نجد دولا أخرى تواجه أزمة اقتصادية واسعة النطاق دون أن يشكل ذلك قلقا دوليا.

بمعنى؛ أن الدراسات الكمية المتصدية لتصنيف الدول حسب عجزها أو قوتها بالنظر إلى مستويات الأداء الوظيفي لها، تعتمد متغير الزمن في تقصي مسار الاختلالات المفضية إلى العجز، وتعتبر أن عملية العجز الدولتي تتم عبر مراحل، يمكن رصدها والتعاطي معها بالاستراتيجيات التي تناسب كل مرحلة. غير أنه من المؤاخذات الجوهرية حول جدواها ومصادرها هي أنها تعتمد في بناء نتائجها على بنك معلومات تغذيه مصادر متصلة في غالبيتها بالمصالح الاستخباراتية ذات الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فهي إذن؛ تهدف إلى تغذية نظام الإنذار المبكر الذي صمم لرصد المخاطر والتهديدات التي من شأنها أن تخلف بؤر توتر يتعدى أثرها إلى الجوار وبالتالي يهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك برصد الأحداث والتنبؤ بمسارها وإرسال إشارات تحذيرية لصانعي القرار حتى تتم عملية الاستجابة في شكل عمل استباقي[2].

في حين نجد أن شكل الاستجابة لا يتناسب مع إشارات التحذير التي يرسلها النظام وإنما مع قياس الكلفة والنتائج بالمنظور العقلاني؛ أي أن الاستجابة تكون غائية أكثر منها معيارية، وهوما يظهر جليا السلوك الانتقائي التي توصف به عمليات التدخل وغياب الإرادة السياسية الدولية في الانخراط الجدي في كثير من مواقع تشهد انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، مثل رواندا، في الوقت الذي توجه كل الإمكانات الدولية تجاه التدخل في أفغانستان بعد أحداث 9/11 وليس استجابة لنظام الإنذار المبكر.

[1] أنظر المخطط الوارد في الملحق رقم(02) والذي يبين المصادر والعلاقة البينية للمؤشرات الواردة في الجداول السابقة والتصنيفات التي تعبر عنها.

[2] David Carment , and others, indicators if state failure, (canada ;contry indicators for foreign policy, august 2010), p, 4.

ولذلك، فإن أغلب المؤشرات السالفة الذكر تحاول معالجة الموضوع من خلال مقاربتين أساسيتين؛ الأولى، تعتبر أن العجز ناجم عن الانتقال غير المتدرج من الوضع المستقر إلى حالة العجز حسب ما يمثله الشكل رقم (06) التالي:

الشكل رقم(06): الانتقال غير المتدرج من الوضع المستقر إلى حالة العجز

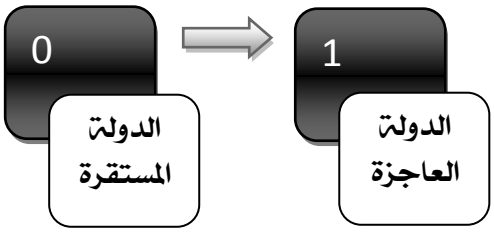

وهو انتقال لا يمثل الزمن كمتغير لرصد مراحل التحول، لأنه انتقال يحدث في شكل أزمة غالبا ما تتسم بالفجائية والحدة؛ وهذا التحول الراديكالي يُعزى إلى الهزات العنيفة ذات الصلة بالنزاعات الداخلية المفضية إلى خلق فجوات في القدرات والنسيج الاجتماعي.[1]

بمعنى؛ أن عجز الدولة يكون بوجود إحدى النزاعات الأربعة العنيفة[2]:

1- النزاعات الثورية: التي تتسم بحلقات من العنف المستمر بين الحكومة والمنظمات السياسية المعارضة التي تسعى للإطاحة بالحكومة المركزية، لتحل محل قادتها أو الاستيلاء على السلطة في بعض الأقاليم.

2- النزاعات الاثنية: هي حلقات من الصراع العنيف المستمر التي توجد فيها أقليات طائفية قومية أو إثنية أو دينية أو غيرها تحدي الحكومات للحصول على تغييرات كبيرة في الوضع.

3- التغييرات السلبية لنظام الحكم: التحولات المفاجئة الكبرى في أنماط الحكم، بما في ذلك انهيار الدولة، فترات من عدم الاستقرار الشديد في النخبة أو النظام، والتحولات نحوالحكم الاستبدادي بعيداً عن الديمقراطية.

[1] Tiffiany O. Howard,The **Tragedy of Failure**, **Evaluating State Failure and Its Impact on the Spread of Refugees**, **Terrorism and War**, (California, by Tiffiany O. Howard, 2010), p, 13.

[2] Valentin Cojanu, Alina Irina Popescu, Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement, **The Romanian Economic Journal**, November 2007, p, 117.

4- الجرائم ضد الإنسانية والجرائم السياسية: هي تلك السياسات التي تقف وراءها الدول أو أعوانها أو طرفي النزاع كما في حالة الحروب الأهلية، والتي ينتج عنها مقتل نسبة معتبرة من إحدى الطوائف أو المجموعات السياسية.

ومن أبرز الأمثلة على الانتقال غير المتدرج من حالة الاستقرار إلى حالة العجز نجد دولة ليبيا عقب الأحداث الأخيرة من عام 2011. وحتى وإن كان العامل الخارجي متغيرا أساسيا في عملية التسريع نحوالعجز، من خلال التدخل العسكري الخارجي ولكنه جاء عبر استدعاء الوضع الداخلي المتميز بالنزاع العنيف حول السلطة. يأتي هذا رغم أن ترتيبها ضمن مؤشر قائمة الدول العاجزة السنة 2011 يقع ضمن الدول المستقرة، أي في المرتبة 111، وهذه من أهم المؤاخذات على دقة الدراسات الكمية من الناحية العملية.

إن مقاربة الانتقال غير المتدرج غالبا ما تركز على عامل الاستقرار وغياب العنف، متجاهلة بذلك العوامل الأخرى المغذية للنزاعات الداخلية والبيئة الهشة القابلة للتفكك؛ على غرار ما يتم التركيز عليه بالنسبة للتصنيف (WGI-PV) الذي يعتمد مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف المادي؛ أي قياس إمكانية إسقاط وزعزعة الحكومة بوسائل غير دستورية أو عنيفة. إلى جانب التصنيف(PCIL) القائم على أساس نسبة المخاطرة وعدم استقرار الدولة؛ جراء حروب ثورية وحروب عرقية وتغيير النظام المضاد وإبادة جماعية وسياسية. وهوما يدلل على تركيز هذه المقاربة على بعد النزاعات الداخلية والبعد الأمني كأسباب للعجز الدولتي أكثر من كونها نتيجة لعوامل أخرى أدت إلى عجز الدولة، بالإضافة إلى إغفالها البعد التراكمي للتناقضات البنيوية والتدهور الوظيفي لمؤسسات الدولة؛ وبالتالي، فإن النزاعات الداخلية وحالة اللا استقرار هي عوامل كاشفة لوضع متقدم من التدهور في مجالات حيوية متصلة بالأداء السياسي وعلاقته بالشرعية، والوضع الاقتصادي وعلاقته بمستوى القدرات، إلى جانب البعد الأمني وعلاقته باحتكار وسائل الإكراه من قبل الدولة. كما أن العملية العكسية نادرة الحدوث؛ بمعنى، الانتقال المباشر من حالة الدولة المنهارة أو العاجزة إلى الدولة المستقرة.

أما المقاربة الثانية؛ فتنطلق من أن التحول من الدولة في حالتها المستقرة إلى دولة منهارة*، معطلة وظيفيا، إنما هي عملية تمر عبر مراحل أهمها الحالة المستقرة، ثم حالة الضعف، بعدها تأتي حالة

*الدولة المنهارة وصف للدولة التي تكون معطلة الوظائف بشكل شبه تام عبر كامل أقاليمها، ولم تكن تحت وصاية خارجية مباشرة، وبالرغم من ذلك فهي تحضى بالتواجد الرسمي لكنه غير فعلي في المؤسسات الدولية الرسمية. إذ لم يتم شطب أية دولة إنظمت إلى الأمم المتحدة بالنظر إلى مستوى الأداء الوظيفي لها، بل تم

الهشاشة، فالدولة العاجزة وأخيرا الدولة المنهارة؛ كنسخة متطرفة للدولة العاجزة؛ حسب ما يوضحه الشكل رقم(07) التالي:

الشكل رقم (07): الانتقال المتدرج من حالة الاستقرار إلى حالة الانهيار للدولة

وهي مقاربة تنطلق من أن العجز عملية متعددة الأبعاد، غير أنه لا يمكن اعتماد التمييز الصارم بين خصائص كل مرحلة، بمعنى؛ أن هناك تداخل في الخصائص بين هذه المراحل الأربعة، فخصائص الدولة الضعيفة تتشابه إلى حد بعيد مع خصائص الدولة الهشة، كما أن خصائص الدولة العاجزة أقرب ما تكون متطابقة مع تلك التي توصف بها الدولة المنهارة، غير أن اعتماد هذا التتابع في المراحل من شأنه أن يسهل وصف الظاهرة من الناحية الامبريقية، ويوفر على الدارس جهد التحليل في العالم الواقعي[1]. وبالتالي؛ توفير قدرة الاستجابة للتهديدات المحتملة التي يمكن أن تكون تلك الدولة مصدرا لها والتوقيت المناسب للتدخل للرفع من قدرات الدولة حتى لا تنزلق لمرحلة أسوأ يتعذر بعدها تعافيها ذاتيا أو خارجيا.

إذن، ومن خلال ما تقدم سيتم اعتماد المقاربة الثانية لتوضيح أهم الهزات التي من شأنها أن تؤثر في أسس الدولة المستقرة وتدفعها إلى التدحرج من دولة قوية نسبيا إلى عاجزة أو منهارة، وذلك بالبحث في الكيفية التي تتحول بها الدولة من مستقرة إلى عاجزة.

الاعتراف الدولي الواسع بدولة جنوب السودان عقب نتيجة استفتاء تقرير المصير في 2011/01/09. ولم تكتمل بعد ملامح مؤسساتها ناهيك عن مستوى الأداء الوظيفي لها.

[1] Tiffiany O. Howard, op. cit.

المطلب الثالث: مسار عملية العجز الدولتي

إن تحديد مسار عملية العجز الدولتي يُعد تحديا تصوريا بسبب تعقيد الظاهرة، باعتبارها حالة مرضية "تتبدى أعراضها بعد استشراء الداء في أغلب المناطق الحيوية في الدولة"، وسط تصدعات سياسية بنيوية واهتزاز في السلطة الشرعية، وشلل في الهياكل الاقتصادية وخرق في النسيج الاجتماعي، وانحصار مستوى نفوذ المؤسسات المركزية وارتفاع نسبة المجموعات الثانوية المسلحة.

وبالرغم من وجود عدة تفسيرات لظاهرة الدولة العاجزة؛ تتركز معظمها حول فقدان الدول لاحتكار وسائل العنف والقدرة على إنتاج وإنفاذ القانون، كما تسعى إلى إبراز تشكيلة واسعة من المتغيرات السببية التي تقوض قوة الدول وتحويلها إلى ضعيفة، إلا أن هناك جهد يسعى إلى ترقية بعض التفسيرات إلى مستوى الإطار النظري الصلب الذي يزودنا بالقدرة التفسيرية للعديد من العوامل الرئيسية المسئولة عن تآكل القوة القسرية للدولة.

الفرع الأول: عملية العجز الدولتي بين التفسيرات التعاضدية والهيكلية

إن التماسك البنيوي لا ينبني على التماثل الشكلي بين الأجزاء المشكلة للبنية، بل هو مرهون بالتنوع الشكلي والتكامل الوظيفي. فقوة بنية معينة يقتضي التفاوت بين الفواعل من حيث الشكل، والتناغم النسقي من حيث الوظيفة، تماما مثل مكونات بنية الخرسانة المشكلة لوحدات البناء.

وباستدعاء تعريف البنية لـ " ليفي ستراوش" التي تحمل بحسبه، طابع النسق أو النظام "فهي تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها، أن يحدث تحولا في باقي العناصر الأخرى"[1]. بمعنى؛ أن ظاهرة العجز الدولتي هي نتاج تداعيات العوامل المشتركة المشكلة لبنية الدولة، وبالتالي البحث في الاختلالات التي تمس تلك العلاقات الثابتة بصفتها المتداخلة وليست كموضوعات منعزلة. ولعل هذا ما عبر عنه "ستراوش" Strauss في كتابه " الأنثربولوجية البنيوية" حين بحث في البنية الاجتماعية إذ يقول: "إن المبدأ الأساسي هنا هوأن مفهوم والبنية الاجتماعية لا يرتد إلى الواقع التجريبي، بل يرتبط بالنماذج التي نبنيها انطلاقا من هذا الواقع"[2]. وأن هذه النماذج المحددة في شكل بنيات، ينبغي لها أن تتسم بأربع سمات أساسية:

[1] زكريا إبراهيم، **"مشكلة البنية: وأضواء على البنيوية"**، سلسلة مشكلات فلسفية (مصر: مكتبة مصر، 1990). ص،31.
[2] زكريا إبراهيم، المرجع نفسه، ص، 33.

1. البنية يجب أن تؤلف " نسقا" أو " نظاما" من العناصر، ليكون من شأن أي تغيير يلحق بأحد عناصره، أن يؤدي إلى حدوث تغير للعناصر الأخرى.
2. أن يكون هذا التحول منتميا إلى "مجموعة" من التحولات، بحيث تتكون من مجموع تلك التحولات (أو التغيرات) "جماعة" من النماذج.
3. أن يكون قادرا على التنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على النموذج في حالة ما إذا تعدل عنصر من عناصره.
4. أن يكون هو الكفيل بتفسير الظواهر الملاحظة من خلال عمله أو قيامه بوظيفته.

فالتفسيرات التي تركز على الوكيل (Agential explanations)، والتفسيرات البنيوية (Structural explanations) من أبرز المقاربات الرامية إلى رصد المتغيرات والأسباب المفضية إلى التأثير على مستوى التصنيف للدولة من مستقرة إلى عاجزة. ففي الوقت الذي يعزوالبعض، مثل هولستي "Holsti" وكاسفير "Kasfir"، التفسيرات الوكالية لعجز الدولة إلى عاملين اثنين:

أولهما؛ أفعال الأفراد والمجموعات الاجتماعية، كدافع لعجز الدولة؛ حيث أكدا "أن فرص عجز الدولة تلوح كثيرا عندما يُحفز "خوف" و/ أو "طمع" سلوك الوكلاء وينتج معضلات أمنية محلية وأفعال عنيفة، وهي ظواهر تعمل كلها لإنتاج شروط التفاعل المتسلسل لإدارة أسباب عامة تصعد العنف بسرعة أثناء وبعد عجز الدولة". وثانهما؛ القيادة المستبدة وما تسببه من عجز الدولة جراء السياسات والقرارات التي غالبا ما تصطدم بالرفض أو عدم التفاعل معها في ظل غياب المشاركة في صنعها[1].

في حين نجد أن التفسيرات الهيكلية لعجز الدولة تبحث الموضوع من زاويتين:

أولا؛ التراكيب الداخلية للدول الضعيفة إذ تعتبر، على نحوواسع، باعثة للشروط المؤسسة لفشل الدولة، بالتركيز على الدول التي تعاني من الفقر الحاد، فقد لاحظ كل من: Englebert, و van de Walle و Goodhand كيف تترك الهياكل الاقتصادية المتخلفة بعض الدول عرضة للعجز. بالمقابل، ناقش العلماء الهياكل السياسية كأسباب لعجز الدولة على سبيل المثال راميت "Ramet" حللت النظام الكونفدرالي غير المركزي كسبب فعال أدى إلى تقسيم الدول اليوغسلافية، بالإضافة الى ذلك أكد ويل كلافم "while Clapham" أن غياب الثقافات السياسية التي تحترم السلطة المركزية كان سبب

[1] Ashley Townshend, **Anatomy of State Failure**, The University of ydney, 2007, p,12.

عجز الأنظمة في الدول الإفريقية، أخيرا اهتم ميجدال "Migdal" بالهيكل الاجتماعي الممزق في العديد من دول العالم الثالث، إذ من الصعب تقبل هذه المجتمعات لحق وضع القواعد من طرف المؤسسات الاجتماعية القوية المختلفة، فتقاس الدولة الضعيفة تبعا للمجتمع وقدرته على تقبله للقواعد وهو ما يدفع الدول الضعيفة نحو العجز[1].

أما الجانب الثاني من التفسير الهيكلي؛ فيركز على دور الضغوط الشاملة الناجمة عن النسق العالمي الذي أفرزه نهاية الحرب الباردة، فقد أشار غودسن Goodson إلى أن انهيار النظام العالمي ذوالقطبين قوض الأهمية الجغرافية السياسية للعديد من الدول الضعيفة، فمساعدة القوى العظمى التي تحملت هذه الدول سابقا تركت العديد منها عرضة للعجز[2].

كما يثير نقاش البنية والوكيل بالنسبة للعجز الدولتي العلاقة العضوية بين هياكل ومؤسسات الدولة من جهة، والأفراد الذين يحدثونها أو يشغلونها. وفي هذا الصدد يثير الكسندر ونت " Alexader Wendt" من خلال كتابه " النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" ثلاث صفات محددة من أن تصبح البنية وكيلا: فكرة الوكالة التعاضدية، وبنية قرار مؤسساتي، وتفوض فعلا جماعيا.[3]

فالوكالة التعاضدية تحيل إلى القناعة "بالذات المتعددة" وخطابا حول مبادئ الشرعية السياسية تستند عليه هويتهم الجماعية، وذاكرة جمعية تربطهم بأعضاء الدولة في الماضي. فالفعل التعاضدي يقتضي قبول الأفراد بأن يتصرفوا بشكل جماعي بسبب القناعات الجماعية، بغض النظر عما إذا كانوا يؤمنون بها شخصيا أم لا. بالاضافة إلى أن فاعلي الدولة يجب أيضا أن تكون لديهم بنية قرار داخلية، تمأسس العمل الجماعي وتفوضه للأعضاء، بمعنى أن الأفراد يأخذون ضرورة التعاون بينهم كمسلمة. وأن توقع التعاون بينهم عميق جدا، وبشكل كاف لحل مشكلة العمل الجماعي.[4]

تتحقق البنية التعاضدية بواسطة عمليتي المركزية والتذييت، وإذا كان العقلانيون يميلون إلى التركيز على المركزية كحل لمشكلة العمل الجماعي، لأن الناس من وجهة نظرهم يتعاونون فقط عندما يكون التعاون من مصلحتهم. فإن التوجه البنائي حسب "ونت" يشكك في إمكانية هذه النزعة إلا إذا تحقق شرط استيعاب المعايير التعاضدية، التي تحدد كيف يعرف الأفراد هوياتهم ومصالحهم؛ ذلك أنه عندما

[1] Ashley Townshend , op. cit, p, 13.

[2] Ibid , p, 14.

[3] الكسندر ونت، ترجمة، عبد الله جبر صالح العتيبي، "**النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**" (المملكة السعودية: النشر العلمي والمطابع، 2006)، ص، 306.

[4] الكسندر ونت، المرجع نفسه، ص، 307.

تكون المعايير غير شرعية أو غير مذيتة فالناس يتخذون موقفا نفعيا تجاهها، قد ينسجمون مع المجموعة، ولكن فقط لأنهم أدركوا بطريقة نفعية أنه من الأفضل لهم فعل ذلك في تلك اللحظة.[1]

وتعاني الدول العاجزة من غياب لعمليتي المركزية والتذييت وفق ما ذهب اليه "ونت". وان التداخل العضوي في كثير من الدول، التي تعاني أنظمتها تماهي حدود المسؤوليات بين الوظائف والقطاعات، يحيل عبء مسؤولية الإخفاق والعجز الدولتي في الأداء من الناحية الوظيفية والتمثيلية إلى الوكلاء (الفاعلين) بصفتهم صناع القرار؛ ذلك أن التقاليد الناظمة للعملية السياسية بالنسبة إليهم تنتج التراكيب الهيكلية المصممة لضمان استمراريته مصالحهم. وغالبا ما تصطدم هذه النزعة بالتصدع البنيوي في الهيكل السياسي على المستوى الراسي نتيجة لغياب التوافق السياسي أو ضعف في القدرات لتغطية الحاجات، الأمر الذي يفضي إلى اهتزاز أمني يفقد الدولة احتكارها لوسائل الإكراه وتنجر البلاد بذلك إلى المعضلة الأمنية المجتمعية. وهي إحدى أكبر بوابات العجز الدولتي.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في مسار عملية العجز الدولتي

إن إشكالية خطاب الدولة العاجزة لا يهتم بالتحديد الامبريقي، فحسب، للأزمة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة، بقدر ما يوجه لقولبة وتفسير طبيعة وإنتاج الأزمات. فالعالم، حسب فوكو، ليس "هناك ببساطة حتى يمكننا أن نتحدث بشأنه، بل إنه من خلال الخطاب ذاته يمكن أن يظهر العالم إلى حيز الوجود. فالخطاب مركب العلامات والممارسات التي تنظم الوجود الاجتماعي والإنتاج الاجتماعي".[2]

تتباين الأسباب المفضية إلى العجز الدولتي من حالة لأخرى حسب درجة تأثير المتغيرات المشتركة وتلك التي تتفرد بها بعض الحالات، وباعتماد التفسيرات الواردة في الفرع السابق والمتمثلة في التفسيرات التي تبحث في دور كل من البنية والوكلاء وتأثيراتها على السلوك الوظيفي للدولة ومدى انحصار نطاق نفوذها وبالتالي تصنيفها في خانة الدول العاجزة.

ويمكن رصد أربعة أسباب أساسية، حسب المخطط المقترح من قبل "آشلي"، من شانها أن تسرع عملية إضعاف الدولة وإفشالها، سواء كانت هذه العوامل منفردة أو مجتمعة بشكل تفاعلي، وتتمثل هذه الأسباب في:

[1] المرجع نفسه، ص، 308

[2] بيل أشكر وفت، وآخرين. ترجمة: أحمد الروبي، و آخرين. **دراسات مابعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسة**. القاهرة. المركز القومي للترجمة. 2010. ص، 139.

1/ تصدع البنية السياسية عموديا: فالاختلالات السياسية البنيوية على المستوى المركزي، من شانها أن تنعكس سلبا على الأداء الهيكلي على المستوى المحلي من الناحية السياسية، وهوما يؤدي إلى تقويض قدرة السلطات الرسمية على المستوى الأفقي من حيث الفعالية في الأداء عبر كامل أقاليمها. لتبقى متمركزة ومسيطرة على مستوى العاصمة إقليميا، إلى جانب التشديد على إحكام السيطرة على القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يدفع إلى ضعف في تشكيلة واسعة من الهياكل السياسية والتي تدفع بدورها إلى إضعاف قدرات الدولة بمختلف الطرق. بالإضافة إلى ذلك، ستنجم عن تلك التجاذبات السياسية قرارات سياسية سيئة تؤثر سلبا على الهياكل السياسية الخاطئة المهتزة.

2/ أزمات اقتصادية حادة: غالبا ما تساهم الأزمات الاقتصادية الحادة في تعقيد الأوضاع الاجتماعية للمواطنين من خلال انتشار الفقر الحاد والإفلاس الافتراضي للدولة، فيضعف المركز السلطوي للدولة في ظل تنامي ضغوط الطلبات، والتي تدفع بدورها الى التجرؤ على هيبة الدولة داخليا، في الوقت الذي ترتفع المديونية الخارجية فترهن الدولة بذلك قرارها السيادي خارجيا. وتختلف أسباب الأزمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى.

3/ فقدان الشرعية الرسمية: الدول الفاشلة عاجزة وغير قادرة على تجميع وتلبية الحاجات لمواطنيها كما تشهد هذه الدول انتقال الولاء من السلطة السياسية والرسمية إلى مجموعات ثانوية، فخسارة الشرعية السياسية تمنح المجموعات الثانوية فرصة تحدي السلطة الرسمية.

4/ ضغوط ممنهجة: كل الدول معرضة لضغوط منبثقة من خارج حدودها، فالتغيرات الهيكلية في ميزان القوى الخارجي له تأثيرات تضعف قابلية نجاح الدول الضعيفة، بهذا كل من نظام ثنائي القطبين وانهيار هذا النظام في نهاية الحرب الباردة كانت له أسباب شاملة لفشل الدولة في التسعينات، أثرت الضغوط الشاملة على الدول بطريقتين:

أولا: بعدما فقدت الدول الأهمية السياسية لجغرافيتها ضعفت المساعدة الخارجية للدول الضعيفة ومن ثم ضعفت قوتها القسرية أكثر وأكثر.

ثانيا: الدعم الخارجي للمجموعات الثانوية قوضت القوة القسرية للدول تسهل من موقف التدخل الخارجي في هذه الدول الفاشلة والضعيفة.

ويمكن وضع تصنيف لهذه المراحل من ثلاث مستويات؛ المستوى الأول يشمل الاختلالات السياسية البنيوية إلى جانب الأزمة الاقتصادية الحادة، في حين يتضمن المستوى الثاني؛ فقدان الشرعية إلى جانب الضغوط الممنهجة، ويشمل المستوى الثالث، المرحلة الأخيرة والمتقدمة من الضعف والتي تتمثل في اقتصار سيطرة الدولة على إقليم العاصمة، تقلص الاحتكار المركزي لوسائل الإكراه بالنسبة للدولة وفقدان الدولة لاحتكار وسائل الإكراه. وفق المخطط رقم (08) التالي:

الشكل رقم (08):**مخطط يبين مسار العجز الدولتي**

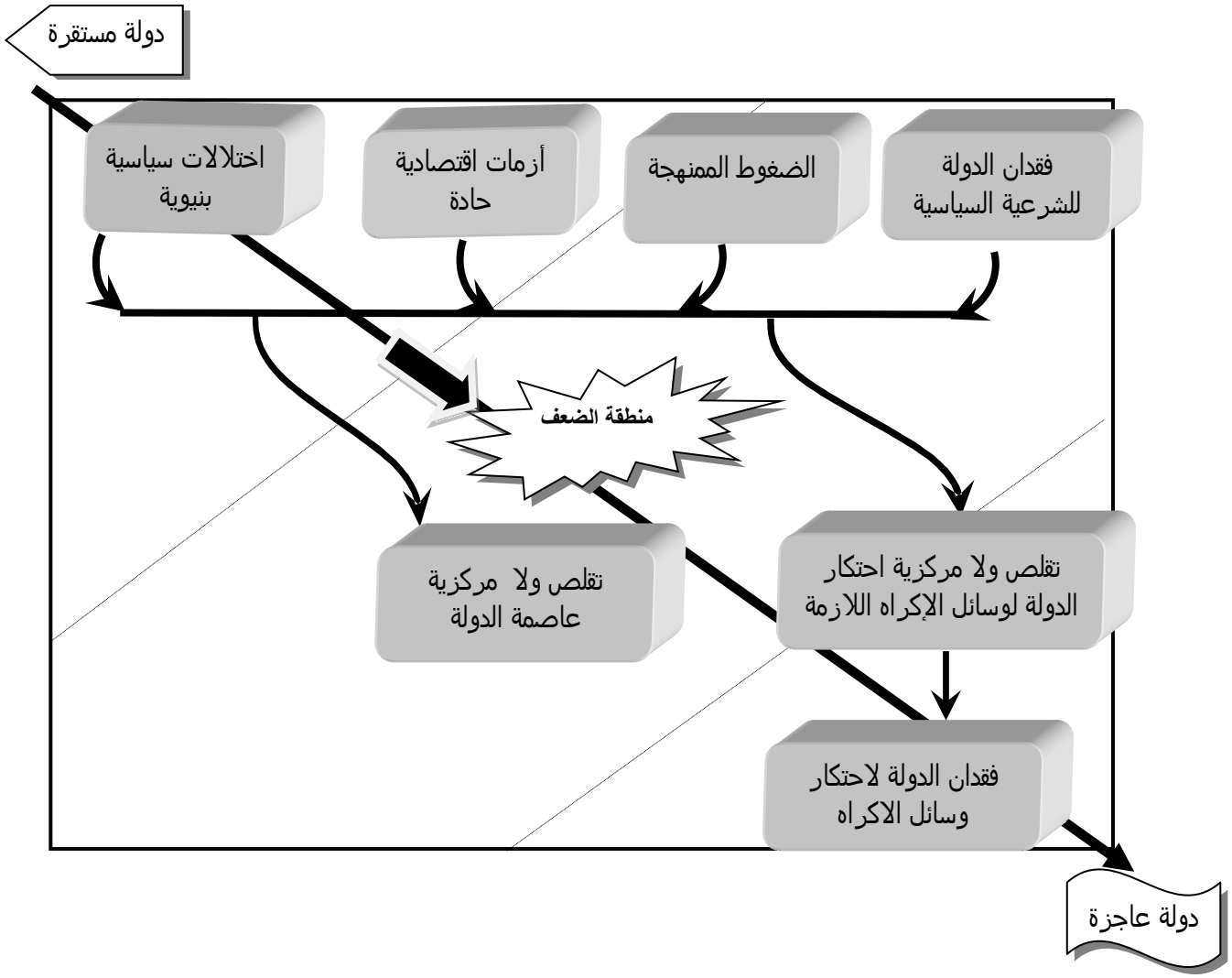

المصدر:

Ashley Townshend, Anatomy of State Failure, The University of ydney, 2007. P,22.

هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تشققات مجتمعية على المستوى الأفقي إلى جانب التصدعات في الأسس البنيوية للنظام السياسي على المستوى الرأسي، في ظل غياب القدرات المؤهلة لتحجيم تأثيرات تلك التشققات بتغطية تكاليف السلم الاجتماعي، وإيجاد توافقات تفضي إلى الاستجابة لطموحات الفاعلين في صنع القرار السياسي. مما يدفع الى بروز إصطفاف حول ولاءات جزئية على حساب الولاء الوطني، فيؤدي إلى استقطابات حادة تفضي إلى انحسار السلطة الرسمية مقابل تمرد أو خروج مجموعات

عن نطاق السيطرة المركزية بتحصينات هوياتية أو دينية، أو مناطقية. فتتجه بذلك الدولة إلى حالة من الإنهاك من حيث تلبية المطالب وفرض القانون، بل وحتى الحضور الرسمي لها في مناطق عدة؛ بمعنى فقدان أهم وظائف الدولة المتمثلة في فرض وسائل الإكراه المشروع، بالمعنى الفيبري، مما يرهن مستوى أدائها وانحصار تواجدها في العاصمة السياسية للدولة.

وغالبا ما تكون النزاعات الداخلية إحدى أهم المتغيرات المؤثرة في تسارع مسار العجز الدولتي، واعتماد الاحتكاك العنيف كآلية لمخاطبة القضايا الخلافية وتغليبها على الآليات القانونية والسياسية؛ فتنتج المعضلة الأمنية المجتمعية بكل مفرداتها.

طبعا؛ هذا المسار يجد له صدقية كبيرة في البيئات المتسمة بتركيبات اجتماعية هشة نتيجة لتسويات غير مُمأسسة، وفي ظل خلفيات تاريخية تختزن أحقادا متأصلة ولم يتم الحسم فيها بشكل جذري. ويصدق بالتالي على الدول التي تفتقر إلى التجانس البنيوي مجتمعيا ومؤسساتيا، إلى جانب تغييب مؤسسات بديلة (أهلية، دينية،...) على المستوى القاعدي المؤهلة لتغطية عجز الدولة في تقديم خدمات عامة أو / وفض النزاعات المحلية بالطرق العرفية.

وتبقى مستوى القدرات، والشرعية إلى جانب مستوى الأداء الأمني من البيانات الأساسية المحددة ليس لتحديد مسار العجز الدولتي فحسب، بل وتحديد مدى تسارعه وحدود إمكانات إعادة تصحيحه في الاتجاه المفضي إلى الاستقرار. كما أنه يمكن توظيف هذا المسار الوارد في المخطط أدناه في تسريع عملية العجز الدولتي على غرار ما يجري تنفيذه على مستوى إدارة الأزمة السورية الحالية 2013/2011.

ومن الملاحظات الجديرة بالإشارة في هذا المقام؛ هو أن نحت مصطلح الدول العاجزة يوحي بتوجيه الاهتمام الأكاديمي إلى البحث في العوامل والمؤشرات الدالة على العجز، بدلا من توجيه الاهتمام إلى البحث في إمكانية استمرارية الدول، مما يفتح آفاقا في إنتاج معرفي يُنظر للآليات الكفيلة بتجاوز التحديات التي تعيق عملية تكيف الدول بالتحولات الطارئة على بنية النسق الدولي، وهوما يعكس مقولة فوكو في الخطاب كمنظومة من المقولات التي يدرك العالم داخل حدودها.

الفصل الثاني

أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة:

الدوافع والأدوات والنتائج

تنطلق دراسة أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة، خلال هذا الفصل، من تحليل حركة التدخل بالنظر إلى المسوغات المحركة لها والنتائج المحققة مقارنة بالأهداف المتوخاة منها، في إطار تثبيت الأداة" العسكرية" المعتمدة.

وإذا كانت جُل الأدبيات المهتمة بدراسة الدول العاجزة تبرز العلاقة الطردية بين هذا النموذج من الدول والتحديات الإنسانية والأمنية المترتبة عنها، فإن النقاش الأكاديمي والسياسي للدوافع المحركة للعملية يترواح بين معارض؛ يطرح إشكالات تتصل بالشرعية ومسألة حماية حقوق الإنسان باعتماد وسيلة تمثل تهديدا وجوديا للإنسان "الحق في الحياة" ناهيك بالحقوق الأخرى. ومؤيد؛ ينطلق من المقاربة الغائية المرتبطة بالنتائج أمام انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل دولة تمثل احد هذه التهديدات أو غير قادرة على حماية مواطنيها.

وينسحب الأمر كذلك على البعد الأمني؛ نظرا لأن النزاعات الداخلية تمثل إحدى السمات المميزة للدول العاجزة. وبالتالي، فإن نقاش الدوافع الأمنية للتدخل العسكري، بقدر ما تبرره الأوضاع الداخلية للدول المستهدفة، فهو محل جدل على مستوى المسؤولية الدولية ومسألة تكييف الوضع كونه "يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين"؛ مما يبرر تعبئة المجتمع الدولي في إطار مكافحة الإرهاب الدولي.

المبحث الأول: المحفزات الإنسانية للتدخل العسكري الخارجي بين مبدئي القبول والرفض

يثير "روبرت جاكسون" "Robert Jackson" حكمة مفادها "أن الناس غايات وليسوا وسائل أو أدوات... لكن الدول ليست بـ:غايات، إنها منظمات يقوم الناس بتأسيسها وتمكينها من الاستمرار لفائدة ومصلحة أولئك الناس أنفسهم وربما لمصلحة الخير العام للعالم ككل"[1]. إنه المنطق الذي يجادل به أصحاب التوجه التضامني الداعم لفكرة التدخل العسكري الخارجي، بدوافع إنسانية، لنقل مسؤولية الحماية الإنسانية من الدولة العاجزة إلى المجتمع الدولي، في محاولة لإضفاء الشرعية على مثل هذا الإجراء. في حين، يشكك أصحاب الاتجاه المعارض ليس فقط في مدى إنسانية الأعمال القتالية؛ بمعنى، الطعن في الأداة المعتمدة أثناء التدخل، بل يطعنون أيضا في مدى شرعية التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة بداعي مخالفة الصكوك والمواثيق الدولية القائمة على مبدأ عدم التدخل، إلى جانب مدى شرعية النتائج المتوخاة من العملية.

كثيرا ما تصطدم المسوغات الإنسانية المعتمدة لتبرير اللجوء إلى التدخل العسكري بالتحديات القانونية والأخلاقية إلى جانب النتائج العملية، مما يجعل الأثر المتوقع تحقيقه ميدانيا أثناء التدخل العسكري على المحك؛ بداعي عدم التمكن من التأسيس للشرعية في الدول العاجزة من قبل أطراف أو عمليات متنازع حول شرعيتها، إلى جانب التشكيك في القدرة على التخفيف من المعاناة الإنسانية عن طريق اللجوء للأعمال القتالية.

وبالتالي فإن التعارض بين مبدأ شن الحرب ضد عدو عديم الأخلاق الإنسانية، ومبدأ السيادة المكفول احترامها دوليا، يقتضي مناقشة أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة من خلال فحص الحجج الداعمة، والمشككة في صدقية الانسجام بين الدافع الإنساني كمحرك لعملية التدخل والعمل العسكري كأداة فرض حماية حقوق الإنسان، والنتائج الامبريقية المرجوة من التدخل في الدول المستهدفة.

[1] روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص، 210.

المطلب الأول: جاذبية التسويق الإنساني للتدخل العسكري الخارجي

إذا كانت الدول فواعل هدفية-التوجه goal-oriented حسب البنائيين، فإن احتكارها الشرعي لوسائل الإكراه، بالمعنى الفيبري، يرتب عليها مسؤولية إنسانية على المستوى الداخلي، من الناحية التنظيمية والتنفيذية، في إطار القواعد والأسس المتعارف حولها. لكن، في حال الدولة العاجزة أين تصبح الدولة أحد الأطراف المتورطة في انتهاك لحقوق الإنسان أو غير قادرة على الحماية الإنسانية لموطنيها، فإن مسؤولية الحماية تنتقل إلى المستوى الدولي. فلقد أشار فينست(Vincent) إلى "ضرورة توافر في الدول بعض الشروط الأساسية للاحترام قبل أن تكون جديرة بالحصول على الحماية التي يوفرها مبدأ عدم التدخل"[1].

وهذا مدخل مقبول إلى حد بعيد لإضفاء المشروعية على التدخل الإنساني الخارجي في إطار ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات التي تحدد معايير حقوق الإنسان، غير أن الجدل القائم ليس حول مبدأ التدخل، بصفته حالة استثنائية، في الدول العاجزة، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول، إنما حول أثر و حدود عتبة قبول اللجوء إلى التدخل العسكري في بعده القتالي وبكل أشكاله في سبيل الحماية الإنسانية.

الفرع الأول: أخلقة التدخل العسكري الإنساني

لقد باتت ترسانة القوة الشرعية للتدخل الإمبراطوري واسعة حقا، ولا بد لها من أن تشتمل لا على التدخل العسكري فقط، بل وعلى الأشكال الأخرى من هذا التدخل، مثل التدخل الأخلاقي، والتدخل الحقوقي، ولعل أفضل طرق لفهم سلطات التدخل لدى الإمبراطورية هي النظر إليها، في الحقيقة، على أنها تبدأ لا بأسلحة قوتها المميتة بصورة مباشرة، بل بأدواتها الأخلاقية، بالأخرى.[2]

ومن هذا المنطلق، يجادل أصحاب الاتجاه الليبرالي التضامني بأن إضفاء الطابع الإنساني على التدخل العسكري الخارجي يندرج ضمن المهام الأساسية للمجتمع الدولي لإزالة الموانع التي تحول دون القيام بأعمال الإغاثة؛ إذ أن الإغاثة الإنسانية في حال ترتبها تتطلب بيئة آمنة، ولا يمكن تقديم هذه المساعدات في دول عاجزة مزقتها النزاعات الداخلية، إلا عبر اللجوء للتدخل العسكري الخارجي لتأمين إيصال هذه المساعدات لمستحقيها، او التخفيف من المأساة الإنسانية. كما أن العمليات العسكرية التي

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص،826.

[2] أنطونيونيغري، مايكل هاردت، ترجمة: فاضل جتكر، **"الإمبراطورية"**، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان،2002).ص، 72.

تصاحب عمليات التدخل، بما فيها عمليات حفظ السلام التقليدية، عمدت طويلا إلى إدارة الشؤون المدنية والتي تشمل الأنشطة التي يمكن تعريفها بأنها إنسانية، على غرار ما تقوم بعثات السلام للأمم المتحدة في مختلف بقاع العالم[1]، مما يؤكد أهمية التواجد العسكري ضمن المهام الإنسانية من جهة، وأهلية القوات العسكرية على تقديم خدمات مدنية في الحالات التي تستوجب الحضور العسكري الخارجي.

وعلى نفس المنوال يطرح روبرتس(Roberts) إمكانية تجاوز الخلاف حول استخدام القوة وإضفاء الطابع الشرعي على التدخل العسكري القسري في دولة عاجزة على حماية أرواح سكانها، من خلال مجموعة من العوامل[2]:

1. الحالات المروعة التي تقدمها التقارير الوافية على شاشات القنوات الإعلامية، ومناقشتها على نطاق واسع في إطار الهيئات الدولية، أدت إلى ارتفاع دعوات العمل العسكري. على سبيل المثال، تمت مناقشة الأزمة الإنسانية في دارفور والإبادة الجماعية في رواندا وتم تغطيتها على نطاق واسع بواسطة وسائل الإعلام، فالتغطية الإعلامية لهذه الحالات تدفع للعمل نحو التدخل عسكريا.

2. يشكل تدفق اللاجئين من البلدان التي تمر بأزمات، إلى جانب عدم وجود الحماس من دول أخرى لقبول اللاجئين بصفة دائمة، أحد أهم الدوافع إلى اعتماد سياسة التدخل بالنسبة للدول المجاورة لتسوية الوضع في بلد المنشأ.

3. في الوقت الذي تراجعت فيها المخاوف من الحروب العالمية الكبرى، وتنامت ظاهرة الحروب الأهلية العنيفة، التي تتسم في كثير منها بالقمع المفرط من قبل القوات الحكومية، من شأنه أن يشرعن التدخل العسكري الخارجي.

4. إن تأسيس الهيئتان القانونيتان في حقبة ما بعد العالمية الثانية، قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كمؤشرات لهواجس وانشغال الرأي العام في العديد من الدول الغربية بالقضايا الإنسانية، ولدَ بذلك شعورا قويا بأن التدخل العسكري يمثل أحد الأدوات المشروعة في ظروف محددة.

[1] Pug, Michael. Military Intervention and Humanitarian Actions: Trends and Issues. ***Disasters***, Vol.22, No.4, 1994, p.342.

[2] Roberts, Adam. The So-Called Right of Humanitarian Intervention. ***Trinity Papers***, No.15, 2000, p. 6.

5. إن تنامي دور المؤسسات الدولية، بما في ذلك مجال الأمن الدولي، وإمكانية العمل الدولي متعدد الأطراف، على الصعيد العالمي، فمجلس الأمن الدولي لم يعد تقيده الضوابط الأيديولوجية السارية طوال فترة الحرب الباردة، بل أصبح قادرا على التوصل إلى قرارات قابلة للتنفيذ، والتي أضفت درجة من الشرعية على التدخلات المتنازع حولها. وفي الوقت نفسه، فإن المؤسسات الإقليمية معينة أيضا بتطوير بعض القدرات من أجل اتخاذ القرارات وإضفاء الشرعية على التدخلات العسكرية الخارجية.

6. لعب المجتمع المدني المتنامي بسرعة من المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في الأزمات والتدخلات، فلقد أثرت المنظمات غير الحكومية في الوعي الدول تجاه الأوضاع الإنسانية المأساوية، ويتجلى ذلك في التقارير التي تعدها إلى جانب التوصيات الداعية في بعض الأحيان مباشرة للتدخل العسكري الدولي.

تتجه معظم الحجج المساقة لإبراز الدوافع الإنسانية، قصد إضفاء الطابع الشرعي والقانوني، على التدخل العسكري الخارجي إلى مخاطبة الرأي العام الخارجي والدول المعنية بتنفيذ عمليات التدخل، متجاوزة بذلك مدى قبول الأطراف المستهدفة بالتدخل؛ باعتبار أن آخر من يتعين استشارتهم في حالة طارئة معقدة بشأن مستقبلهم هم عادة الذين تجري حمايتهم أو مساعدتهم، وأن عملية الدعم لقرار التدخل يقوي من مستويات أداء العمل العسكري. وبالتالي، فإن استحداث فروقا ميدانية في الدول المستهدفة بالتدخل يمكن أن يأتي في مرتبة أقل من توفير فرصٍ في الاستحقاقات الانتخابية لصناع القرار داخل الدول المتدخلة، و هو ما يطعن في المقصد الإنساني في بعده الأخلاقي.

صحيح أن السياق المحلي للدولة العاجزة لا يوفر الأطر الممكنة لاختبار الموقف من العمل العسكري الخارجي، غير أن التباطؤ في التدخل لوقف المذابح في رواندا حرك الضمير الأخلاقي الدولي، وأصبح يقدم عملية قصف الناتو لصربيا في عام 1999 بمثابة صحوة للضمير الإنساني الدولي، رغم أن الدراسة التي أجرتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بصدد حرب كوسوفو برئاسة القاضي والقانوني المتميز من جنوب إفريقي "ريتشارد غولدستون" خلصت إلى أن القصف "غير قانوني، لكنه مشروع"، كما أكد

على أن "سيادة الدول هي ما يخضع لإعادة التعريف والتحديد حاليا في وجه العولمة وقرار السواد العظم من شعوب العالم بأن حقوق الإنسان باتت شأنا يهم المجتمع الدولي"[1].

والتعليق الأخير يشكل نصيحة مفيدة. لكن ثمة سؤال يمكن للتحليل الموضوعي أن يتصدى له وهو ما إذا كان "السواد الأعظم من الناس في العالم" يقبلون بحكم الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الحلفاء حول قصف صربيا. مراجعة للصحافة العالمية والتصريحات الرسمية تكشف لنا عن مدى ضآلة التأييد لهذا القصف، هذا إذا شئنا عدم المبالغة. لا بل إن قصف صربيا كان، في الحقيقة، إدانة واستنكارا شديدين خارج بلدان الناتو، مع قدر زهيد من الاهتمام داخل الولايات المتحدة. زد على ذلك، انه كان من المستبعد جدا أن يحظى قرارا الدول التي أعلنت نفسها "دولا مستنيرة" بإعفاء نفسها من "موجبات ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ محاكمات نورنبرغ" بموافقة معظم سكان العالم[2].

الفرع الثاني: معيارية التدخل العسكري ومسعى شرعنة القوة الصلبة

إن إعادة إحياء مصطلح "الحرب العادلة" في إطار الحدود المعيارية لاستخدام القوة بين الدول في شكل مبادئ أساسية لتقييد الأسباب التي يمكن للدول أن تستشهد بها لتبرير مشروعية الدخول في الحرب، فضلا عن ضبط سلوكها عندما تنخرط في الحرب. فإذا كانت الخلفية النظرية التي تسند فكرة الحرب العادلة تعود مرجعيتها إلى البعد الديني في سياقها التاريخي، فهي ترتكز أيضا إلى المنطلق الواقعي من حيث النظرة التشاؤمية إزاء الحروب والنزاعات؛ لذا فهي تبحث في القواعد الناظمة والمخففة من حدتها بدلا من تفاديها.

وبالتالي، فإن منطلق الحرب العادلة يستند للمنطق الداعي إلى أن الحرب ستكون مقبولة ومقيدة في آن واحد، فالدول تحتفظ، وتمارس دوريا، حقها في استخدام العنف من أجل تحقيق مصالحها. ذلك أن الحرب مقبولة كأمر طبيعي ومشروعة، وهو ما تؤكده فكرة "السلام غير المرغوب فيه"، ذلك السلام الذي لا يضر ببعض الدول فقط بل بالتقدم واستقرار العالم.[3] وقد تكون شائعة بنفس القدر الموجود في الفوضى الهوبزية. ومن الناحية الأخرى، تميل الحروب إلى إن تكون مقيدة، ليس بمعنى عدم قتل كثير من البشر، ولكن بمعنى عدم قتل الدول. فحروب الفتح والإخضاع نادرة،

[1] نعوم تشومسكي.ترجمة: سامي الكعكي. "**الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**"، (بيروت: دار الكتاب العربي،2007). ص، 120.

[2] نفس المرجع، ص، 121.

[3] قادري حسين، ملاحظات مباشرة حول البحث، بتاريخ: 2014/04/03.

وعندما تحصل تميل الدول الأخرى إلى أن تتصرف بشكل جماعي لإعادة الوضع القائم إلى ما كان عليه (الحرب العالمية الثانية، الحرب الكورية، حرب الخليج). يقترح ذلك أن التعريف المعياري للحرب في العلاقات الدولية على أنها صراع يسبب على الأقل 1000 حالة وفاة يخلط شكلين اجتماعيين مختلفين، ما يسميه روجي " الحروب التشكيلية"، و" الحروب الترتيبية".[1]

وتأتي ظاهرة التدخل العسكري الخارجي، كإحدى القضايا العالمية، ضمن السياق المبرر للتدخل تحت عنوان الحرب العادلة بهدف إعادة الأمور الى نصابها الدولي؛ وبالتالي، فإن مسعى التدخل العسكري في الدول العاجزة يمكن إدراجه تحت عنوان "الحروب الترتيبية" في تيسر الأمر من حيث تحقيق الأهداف المراد تثبيتها في الدول المستهدفة بالتدخل، أو تحت عنوان " الحروب التشكيلية" من خلال تغليب خيار التقسيم لبعض الدول العاجزة. فالمعايير المنصوص عليها والمهام المقيدة للأطراف المتدخلة من خلال المواثيق والصكوك الدولية، كالوثيقة المتعلقة بالتدخل ومسؤولية الحماية الدولية، تحدد بوضح أهداف وشروط التدخل. ومن هذا المنطلق نجد أن بعضا من المفكرين، من أمثال "مايكل والرز" Michael Walzer يصنف، من خلا ل كتابه المعنون الحروب العادلة وغير العادلة، أنه يحاول التوسط بين الواقعية والسلامية (من السلام) في تقويم تسيير الحرب في الفترة الحديثة، ويستشهد بما يدعوه " نموذج التقيد المفرط بالقانون" وهو مجموعة من المبادئ المشتركة بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، تتألف من ست مقولات أساسية:[2]

1. يوجد مجتمع دولي من الدول ذات السيادة.
2. في هذا المجتمع الدولي قانون يرسي قواعد حق أفراده؛ لا سيما حقوق الوحدة الإقليمية والسيادة السياسية.
3. إن أي استخدام للقوة أو أي تهديد باستخدام القوة من جانب دولة ضد السيادة السياسية لدولة أخرى يمثل عدوانا ويعد عملا إجراميا.
4. العدوان يبرر القيام بنوعين من الرد العنيف: حرب دفاعية عن الذات من قبل الضحية؛ وحرب لتنفيذ القانون من قيل الضحية، وأي عضو آخر في المجتمع الدولي.

[1] الكسندر ونت، نفس المرجع السابق، ص، 391.

[2] مارتن غريفثس، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص، 285.

5. ما من شيء سوى العدوان يمكن ان يبرر الحرب.
6. بعد صد الدولة المعتدية عسكريا، يمكن معاقبتها أيضا.

كما حاول ''Lenka Eisenhamerova'' في أطروحة دكتوراه المعنونة بـ "شرعية التدخل العسكري الإنساني" ضبط معايير الحرب العادلة ووضع مؤشرات لها قابلة للقياس من الناحية الكمية، كما هو مبين في الجدول رقم (09) أدناه.

الجدول رقم (09) يبين مؤشرات الحرب العادلة

مؤشر الأسباب العادلة	مؤشر الأسباب العادلة يستخدم كأداة لتقييم "العدالة" من حيث "الدوافع والوسائل" للتدخل العسكري الذي تشنه القوى الخارجية في الدولة المستهدفة في فترة من الفترات. وهو مؤشر مركب لتقييم شدة الأزمة في الدولة المستهدفة (استنادا إلى عدد من وفيات معركة ما، ووفيات الإبادة الجماعية، والسكان المشردين، والعنف الداخلي)، جنبا إلى جنب مع قدرة واستعداد الدولة المستهدفة للتعامل مع الأزمة بطريقتها الخاصة (ويتم قياسها بناء على توفر مؤشرات الفشل الدولاتي وكذلك وجود تمرد ضد الحكومة).
مؤشر النوايا الطيبة	مؤشر "النوايا الطيبة" يستخدم كأداة لتقييم "العدالة" من حيث "الدوافع والوسائل" من التدخل العسكري الذي تشنه القوى الخارجية في الدولة المستهدفة في فترة من الفترات. وهو يتألف من أربعة عناصر أساسية. المجموعة الآولى؛ هي بنود تسعى لاختبار وجود الدافع "الإنساني" من المتدخل (استنادا إلى البعد "الإنساني" وراء التدخل وفائدتها المتدخل في اللجوء إلى التدخل، والتاريخ المشترك للمتدخل مع الدولة المستهدفة، وتشابه مخططات تحالفهما)، في حين أن المجموعة الثانية؛ تشمل الضوابط للدوافع المختلفة الأخرى من المتدخل من خلال التقاط الدوافع الاقتصادية المحتملة (استنادا إلى أهمية التجارة ونمو التجارة للدولة المستهدفة، واحتياطيات الموارد الطبيعية في الدولة المستهدفة)، ومن خلال التقاط الدافع السياسي المحتمل (على أساس الاعتبارات السياسية، الإقليمية والإستراتيجية والواقفة خلف التدخل).
مؤشر السلطة العادلة	مؤشر السلطة العادلة يستخدم كأداة لتقييم "العدالة" من حيث "الدوافع والوسائل" للتدخل العسكري الذي تشنه القوى الخارجية في الدولة المستهدفة في فترة من الفترات.. وهو يتألف من عنصرين أساسيين؛ الأول، يقوم بتقييم شرعية المتدخل (استنادا إلى مستوى الديمقراطية لدى المتدخل، ونوع القيادة المشرفة على عملية التدخل). الثاني؛ يقوم بتقييم عدم شرعية الدولة المستهدفة، والذي يوفر التدخل مع زيادة الشرعية (استنادا إلى مستوى الديمقراطية، ووجود ميول استبدادي في الدولة المستهدفة).
المؤشر الملاذ الأخير	مؤشر الملاذ الأخير يستخدم كأداة لتقييم "العدالة" من حيث "الدوافع والوسائل" للتدخل العسكري الذي تشنه القوى الخارجية في الدولة المستهدفة في فترة من الفترات..ويعبر عن ذلك بالحاجة الملحة لرد فعل في الوقت المناسب من قبل المتدخل التي يتم حسابها على أنها تغير سنوي في مؤشر قضية عادلة ("JWT_CAUSE_X") الذي يلتقط شدة الأزمة في الدولة المستهدفة والميل المتوقع من بلد لإدارة الأزمة من تلقاء نفسها.

مؤشر التناسبية	مؤشر التناسبية يستخدم كأداة لتقييم "العدالة" من حيث "الدوافع والوسائل" للتدخل العسكري الذي تشنه القوى الخارجية في الدولة المستهدفة في فترة من الفترات... وهو يتألف من مجموعتين من المكونات الأساسية؛ المجموعة الآولى، تقوم بتقييم اتساع نطاق التهديد الأمني في الدولة المستهدفة من وجهة نظر المتدخل (استنادا إلى تقييم قوة عسكرية الممكن مواجهتها من قبل المتدخل في الدولة المستهدفة – سواء داخليا أومن أطراف خارجية أخرى، وعلى العدد الكلي للوفيات في المعركة على مستوى كلا الجانبين)، في حين أن المجموعة الثانية، تقيم الاستراتيجيات المستخدمة من قبل المتدخل في رد الفعل على التهديد المتوقع (على أساس عدد القوات التي تشنها، نشاط القوات الأكثر عنفا، وعلى نشاط القوات الإجمالية للمتدخل).
مؤشر احتمالات النجاح	مؤشر احتمالات النجاح يستخدم كأداة لتقييم "العدالة" من حيث "الدوافع والوسائل" للتدخل العسكري الذي تشنه القوى الخارجية في الدولة المستهدفة في فترة من الفترات.. وهو يتألف من عنصرين أساسيين. العنصر الأول، تقييم القوة العسكرية للدولة المستهدفة (استنادا إلى "وضع القوى الكبرى" للدولة المستهدفة، على المعارضة العسكرية في الدولة المستهدفة، وعلى احتمال نجاح المتدخل بناء على قدراتها العسكرية)، في حين العنصر الثاني، يقيم تعقيدات الصراع الذي يقلل من احتمال نجاح المتدخل (استنادا إلى ثقافة العنف السياسي، على نزوع الصراع لترسيم الأطراف الخارجية، وعلى مؤشر القضية العادلة).
مؤشر التجميعية aggregate الحرب العادلة	مؤشر JWT يقارب لـ 'العدالة' من 'الدوافع والوسائل' من تدخل عسكري تشنه أطراف خارجية في الدولة المستهدفة في فترة زمنية معينة على أساس JWT من الناحية الكمية. ويتألف مؤشر JWT الكلي للمعايير لـ 'الأسباب العادلة' (25٪)، 'النوايا الطيبة' (30٪)، 'السلطة العادلة' (15٪)، 'الملاذ الأخير' (10٪)، 'التناسب' (10٪)، و"احتمال النجاح" (10٪).

المصدر: Lenka Eisenhamero, Legitimacy Of ‘‘Humanitarian Military Intervention’’, to obtain the degree of Doctorat the Maastricht University, December 2011, p,p, 153, 156

وتبقى مثل هذه المؤشرات مثالية من الناحية النظرية، وتعيق عملية إنفاذها تحديات كثيرة؛ منها صدقية المصادر من حيث جمع المعطيات من جهة، ودقة تقويمها من ناحية القياس من جهة أخرى، والجهة المخولة لتقدير الموقف. فحتى وإن تم التسليم بإمكانية التدقيق والتحكم في تقدير فالنوايا الطيبة والسلطة العادلة مرتبطة بالطرف المتدخل.

إن ما يزيد الأمر تعقيدا هو معرفة أن الاعتبارات الإنسانية لا تفضي جميعها إلى خلاصة واحدة. وبالتالي، كيف يمكن قياس الحتمية الأخلاقية، التي تنادي بها نظرية الحرب العادلة، لإنقاذ أرواح البشر مقابل الحتمية الأخلاقية بإزهاق أرواح إنسانية؟ بعبارة أخرى، هل ينبغي السماح للحرب التي تخدم غرضا إنسانيا بالاستمرار حتى وإن أفضى ذلك إلى المزيد من الضحايا؟

إن المعايير والمؤشرات المصممة لشرعنة التدخل العسكري عبر غطاء الحرب العادلة، قد تصلح لاعتمادها نظريا غير أنه من الصعوبة بمكان التقيد بها من الناحية العملية، وهو ما يتجلى من خلال التدخلات العسكرية تحت المظلة الإنسانية في كوسوفو والعراق والصومال وهايتي وغيرها.

ومهما حرصت المؤسسات الدولية أو الفواعل الرئيسية في النظام العالمي على التقيد بالمعايير المصممة لأنسنة الفعل العسكري وشرعنته في السياسة الدولية قياسا بمدى تناسبها مع الوسائل والنتائج، حسب الشكل رقم (10). يبقى الجدل الأخلاقي والسياسي والقانوني قائما لاعتبارات كثيرة نورد بعضا منها في المطلب الموالي.

الشكل رقم(10): يوضح الجوانب المؤسسة لشرعية التدخل العسكري الانساني

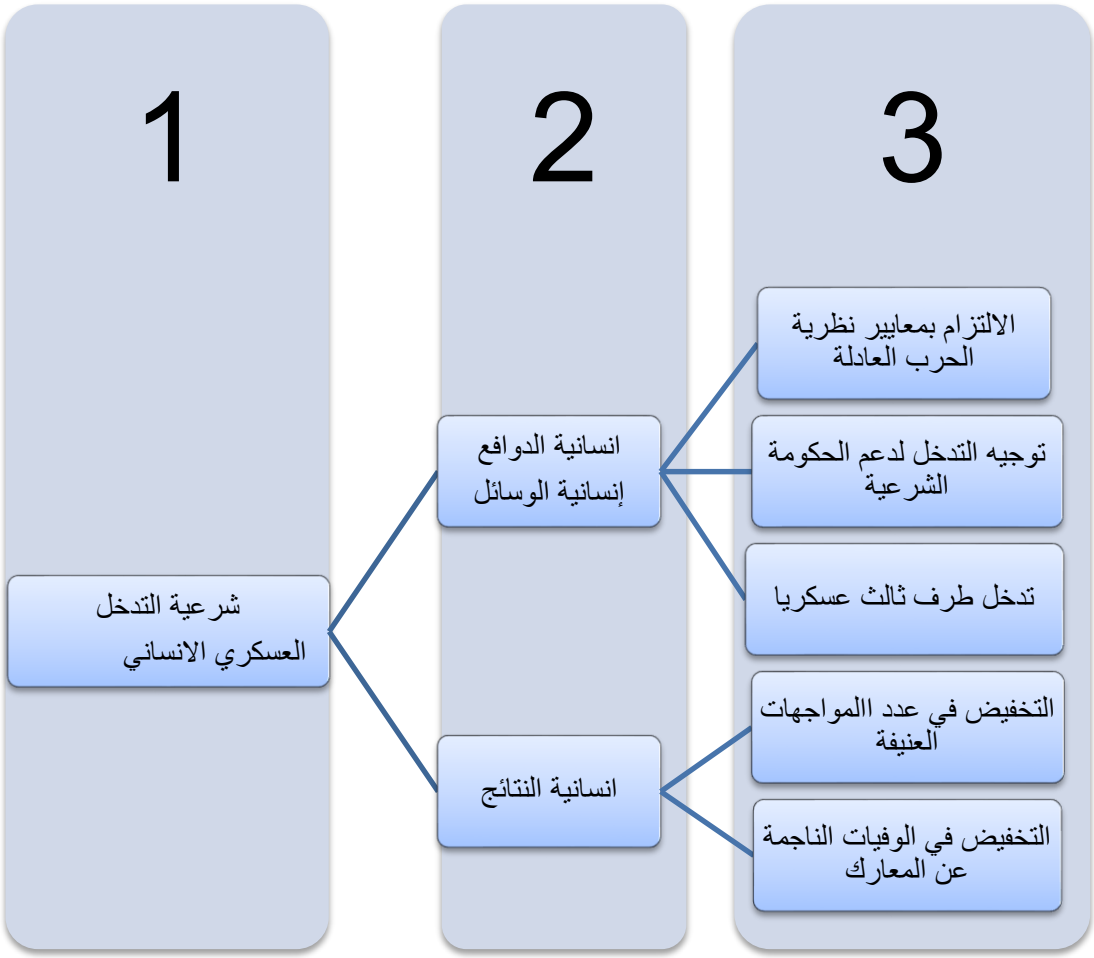

الشكل من تصميم الباحث

المطلب الثاني: التدخل العسكري الخارجي وحماية حقوق الإنسان في الدول العاجزة

إن تحليل التساؤل المطروح حول مدى صدقية فرضية اللجوء إلى العمل العسكري لحماية حقوق الإنسان، يقتضي النظر في النتائج المترتبة عن استخدام القوة العسكرية بمسوغات إنسانية، وهذا يتطلب اختبار ثلاثة احتمالات ممكنة ذات صلة بالعلاقة المفترضة بين الأطراف المنخرطة في عملية التدخل، الداخلية منها والخارجية، فنميز بذلك بين المواقف الخارجية الداعمة للجهات الحكومية في الدول العاجزة المستهدفة بالتدخل، والمواقف الداعمة للأطراف المصنفة بالمتمردين، والمواقف المحايدة.

بالإضافة إلى فحص نتائج التدخل على الصعيد الإنساني بالنظر إلى المدى الزمني فنقسمها إلى نتائج قريبة، وأخرى بعيدة المدى.

فهل أن التدخل العسكري الخارجي يحمي حقوق الإنسان في الدول العاجزة؟

الفرع الأول: البقع السوداء في الرقعة الإنسانية المظللة للتدخل العسكري الخارجي

إن بناء التوافق حول عدالة التحرك العسكري الإنساني ضد الدول العاجزة من خلال تجاوز حق التمتع بالحماية من التدخل بالاستناد إلى السيادة المتكافئة، لا يشكل عائقا نظريا في ظل السياق الدولي الحالي حسب الاتجاه المعياري التعددي؛ بيد أن ذلك يصطدم بالجانب الإجرائي والعملياتي من حيث الطعن في مدى إنسانية النتائج؛ ذلك أن[1]:

1. التناقض في محاولة المحافظة على حياة البشر باللجوء إلى الحرب لا يخففه سوء الخطر التخميني بوقوع شر أفدح في حال عدم استعمال القوة؛
2. في حال تورط مجموعتين أو أكثر في قمع متبادل، فإن تحديد المجموعة الأكثر جرما والأجدر بالمساعدة يمكن أن يكون إشكالا؛
3. يمكن أن يؤدي إلى انتهاك المبدأ الإنساني لإخفاء بواعث مستترة استنادا إلى مصلحة القومية؛
4. كثيرا ما لا يكون تقديم الإغاثة بفوهة بندقية موضع ترحيب من قبل العاملين المدنيين في مجال المساعدة، حيث أنه يهدد بإلحاق الضرر بعزمهم على العمل بطريقة مستقلة بين جميع من هم بحاجة إلى المساعدة. وعلى نحو خاص، تعتمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تعاون

[1] برايان وايت، ريتشارد ليتل، **"قضايا في السياسة العالمية"** مرجع سابق، ص، 164.

الموقعين على اتفاقية جنيف لحماية حقوق جميع الناس في الحرب، بمن فيهم الذين تهاجمهم قوة تدخل دولية؛

5. إنه يتحدى أسس نظام دولي متمركزة حول الدولة، يتردد المتدخلون وكذلك الذين يتعرضون للتدخل في التخلي عنه.

إلى جانب هذه الاعتراضات، هناك من يعتبر أن سجل بعض التدخلات الإنسانية في تسعينيات القرن الماضي لم يتضمن نتائج ذات أهمية ملموسة؛ بما في ذلك عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى ديارهم، أو تحقيق نظام مستقر في الدول المستهدفة بالتدخل*. ويتجلى ذلك على سبيل المثال، واقع الأوضاع الإنسانية في الصومال، أفغانستان، العراق، هايتي. وهو الوضع نفسه يبقى يراوح مكانه في الألفية الثانية في كل من؛ مالي، إفريقيا الوسطى، ليبيا وحتى سوريا. فالضخ المؤقت للقوات العسكرية لأسباب إنسانية لا يمثل الملاذ الأمثل للتغيير الجذري لمشكلات عميقة.

فالشرعية المضفاة، من قبل التضامنيين، على التدخل الإنساني القسري يصطدم بفكر أصحاب نظرية المجتمع الدولي التعددي؛ إذ يرون أن قادة الدول الذين يفكرون ويتصرفون باسم دولهم، لا يملكون الحق المعنوي في سفك الدماء، لجيوش دولهم، لمصلحة الإنسانية المعذبة. فالدول حسب "بيكوباريك" "مسؤولة فقط عن رعاياها وإن التزاماتها وواجباتها تنحصر فيهم" فإذا ما انهارت أي سلطة مدنية بطريقة مروعة إزاء مواطنيها فإن مسؤولية ذلك يقع على عاتق مواطني تلك الدولة وعلى قادتها السياسيين. أما الغرباء فليس لديهم أي مبررات أخلاقية تمنحهم الحق بالتدخل حتى لو كان في مقدورهم تحسين الوضع ووقف أعمال القتل[1].

وبالرغم من أن الموقف يبدو متطرفا إلى حد بعيد، غير أن قرار انسحاب القوات الأمريكية المتدخلة في الصومال عام 1993 بعد عرض القنوات الإعلامية لجنود يسحلون وهم قتلى في شوارع مقديشو، يؤكد مدى صدقية هذه الدعوى من الناحية العملية.

لم تقتصر حجج الاتجاه الواقعي على الاعتراض المطلق على التدخل العسكري الخارجي من الناحية المبدئية بداعي الاحتكار الداخلي لوسائل الإكراه والاحتماء بسياج السيادة خارجيا، وفق نموذج

*هناك تزايد في عدد الدول العاجزة ما بين فترتي 2005 و 2010 بحسب "مؤشر الدول العاجزة" الأمر الذي يعمق من المأساة الإنسانية و يطعن في صدقية فعالية نتائج التدخل العسكري في هذه الدول. أنظر الملحق رقم(06)، ص،248.

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق،ص، 820.

كرات البلياردو، بل يثيرون إشكالات ذات صلة بالجوانب الإجرائية؛ ومنها مشكلة إساءة التدخل، حيث يؤكد كلا من توماس فرنك (Thomas Frank) ونايجل رودلي (Nigel Rodley) أنه وفي غياب وجود آلية نزيهة تقرر الظروف التي تسمح بالتدخل فيها لأغراض إنسانية، فقد تعتنق الدول مبدأ الدافع الإنساني كذريعة لتبرير الاندفاع وراء مصالحها الخاصة[1]. بالإضافة إلى إشكالية اصطفائية الرد؛ الذي يثير التناقض في السياسة الدولية، فالتباين في الاستجابة بشكل فعال تجاه قضايا إنسانية حينما تصنف بأن التدخل يمكن أن يمس بمصالح الدول المتدخلة، من شأنه أن يُنشئ مشكلة الاصطفائية؛ التي تعني الإخفاق في التعامل مع قضيتين متشابهتين بنفس بدرجة الاستجابة نفسها أو أسلوبها[2].

إلى جانب الاعتراضات السالفة، يتم طرح مسألة مدى شرعية فرض الديمقراطية بالقوة؛ ذلك أن القوى المتدخلة والمهمات المناطة بعملية التدخل غالبا ما تروج للديمقراطية، كقيمة عالمية[3]، يمكن أن تكون البديل الأمثل لتجاوز المعضلات التي تعانيها الدول العاجزة بسبب طبيعة الأنظمة الشمولية والمستبدة؛ فالمشاكل القديمة في القضايا العالمية " لماذا الحرب؟"، حسب الداعمين للتدخل الخارجي، قد تصبح مشاكل عفا عنها الزمن بعد فهم "كيف السلام" إذ يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في الديمقراطيات؛ وبالتالي تصبح "نظرية السلام الديمقراطي" بالنسبة لليبراليين الجدد بمثابة ادعاء بالتفوق الثقافي ومشجعة على السلوك الحربي؛ تحديثا "لنظرية التفوق العرقي". والنتيجة، هي حجة "الحرب العادلة" التي يمكن أن تستخدم لإضفاء الشرعية على نوع الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2003على العراق[4].

وإذا كان الاعتماد على التخطيط المركزي من الأعلى إلى الأسفل، في ظل بيروقراطية صارمة، من المثالب التي تُؤاخذ عليها الأنظمة الشمولية من قبل التوجه الليبرالي، الديمقراطي، الداعي إلى لامركزية التخطيط في ظل بيروقراطية مرنة تستوعب التنوع، فإن السلوك الشمولي نفسه يتم اعتماده من قبل التدخلات الخارجية، خاصة ما تعلق منها بالاستراتيجيات المصممة من قبل خبراء أجانب. ففي سياق

---

[1] جون بيليس، نفس المرجع،ص، 821.

[2] نفس المرجع، ص، 822.

[3] إن تجاوز التعاطي مع الديمقراطية كآلية تنظيم مسائل الحكم، إلى اعتبارها قيمة عالمية ذات طابع شمولي، هي محاولة لشرعنة فرضها كغاية وليست وسيلة، تستوجب التضحية، وهذا التوجه المحتكر من قبل القوى الكبرى المهيمنة عقب نهاية الحرب الباردة مردود من قبل المخالفين لهذا التوجه بالحجة نفسها الرافضة لتوجه الأنظمة التسلطية والاشتراكية. يمكن التوسع في الموضوع بالرجوع الى المؤلف: فرنسيس فوكوياما، ترجمة: فؤاد شاهين وآخرين، "**نهاية التاريخ والانسان الأخير**"،(بيروت، مركز الإنماء القومي، 1993).

[4] توني سميث، ترجمة، هشام عبد الله، "**حلف مع الشيطان، سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي**"، (بيروت: المؤسسة العربية الدراسات والنشر،2010).ص، 172.

التدخلات الأجنبية ذات التوجه الليبرالي، حيث يتم إهمال المؤسسات الناشئة محليا، والخبراء المحليين أو ينظر إليهم كثانويين في العملية، الأمر الذي يجعل الموقف من طبيعة الأنظمة الشمولية ينسحب على جدوى التدخل العسكري الخارجي.[1] على غرار النتائج السلبية لمشروطية التنمية المعتمدة في شكل وصفات من قبل صندوق النقد الدولي لكثير من دول العالم الثالث، بالرغم من الاختلاف الجوهري بين أثر الأداة العسكرية والأداة الاقتصادية أثناء عملية التدخل.

وفي السياق نفسه، يقع التوجه الليبرالي في مطبة النمطية التي طالما وصمت بها الأنظمة الاشتراكية؛ من خلال مسعى إنتاج النسخ المتطابقة كهدف، وأسبقية الجماعة على الفرد كرؤية للسلوك السياسي[2]. ويتجلى ذلك في التدخلات العسكرية الخارجية داخل الدول العاجزة مبررة مسعاها بتحقيق أهداف جماعية تتصل بالتوجه السياقي للمجتمع الدولي، في ظل هيمنة التوجه النيوليبرالي وغياب الاستقطاب الإيديولوجي، على حساب الأهداف القومية ذات الصلة بالواقع المحلي للدول المستهدفة بالتدخل.

الفرع الثاني: انعكاسات مواقف الأطراف المتدخلة على حماية حقوق الإنسان

فالتدخلات الداعمة للحكومة من المرجح أن تعزز من القدرات السياسية والعسكرية للنظام المستهدف، بل ومن المرجح أن ينظر إلى التدخل الخارجي، وخاصة على مستوى دوائر النظام و المواطنين العاديين، بأنه "إشارة" دعم قوية من المجتمع الدولي للحكومة. سيؤدي هذا إلى توسيع الشرعية السياسية ومصداقية النخب الحاكمة وتعزيز علاقات النظام مع مؤيديه. وهذا من شأنه أن يوفر دعما قويا بين الدوائر الانتخابية والجمهور بالشكل الذي يساعد النظام على التوظيف الفعال لمؤيديه واستخراج الموارد السياسية والمادية لزيادة قوتها القهرية[3]. مما يجعل من التدخل العسكري الخارجي في تلك الدول العاجزة رافعة لسلطة الحكومة من خلال توفير المزيد من الحوافز للنظام على استخدام أدوات قمعية مثل الاعتقال السياسي والتعذيب، والرقابة. ولذلك، فإن الأنظمة المستهدفة بالتدخل من المرجح

[1] Christopher J. Coyne and Rachel L. Mathers , **The Fatal Conceit of Foreign Intervention**, West Virginia University.

[2] Christopher J. Coyne and Rachel L. Mathers , ibid, p,.

[3] Dursun Peksen, **Does Foreign Military Intervention Help Human Rights**?, Political Research Quarterly 65(3), p, 559.

أن تختار القمع كإستراتيجية مجدية للقضاء على التحديات الداخلية المستمرة وتثبيت فيما بعد سيطرتها على المجتمع، وهي مخرجات تساهم في انتهاك حقوق الإنسان أكثر من الحد من هذه الانتهاكات.

كما أن التدخلات العسكرية الداعمة من شأنها أيضا تقويض التأثير العام والضغوط التي عادة ما تواجه الحكومة من قبل المجتمع الدولي، فالضغط الدولي، وبالأخص من خلال "التشهير والفضح" عبر أنشطة شبكات حقوق الإنسان، وهو دور فعال يساهم في تقييد ميل الدولة إلى استخدام القمع. إلى جانب توجيه هذه الأنشطة نحو التأثير على التحريض من خلال المزيد من الضغوط الدبلوماسية ضد الأنظمة القمعية. ويمكنها أيضا أن تؤثر الدول التي تمثل أطراف ثالثة ولو جزئيا على العلاقات الاقتصادية. وبالتالي، فإن أنشطة التشهير تساعد على إجبار الحكومة في فحص وإجراء تغييرات في القانون والمؤسسات المحلية السائدة لمواءمتها مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. لكن، وفي ظل الدعم الخارجي للحكومة المستهدفة بما يحميها ويعزز قدرتها من خلال الدعم العسكري الخارجي، فإن النخب الحاكمة تكون أقل ردعا من القمع المتصاعد من جانب هذه الأنشطة[1].

فالنظام المستهدف قد يتوقع بأن الدعم المباشر من قبل المتدخلين من شأنه أن يساعده على تخفيف التكاليف الدولية، ولذلك فإن الحكومة قد تكون أيضا أقل حافزا للامتثال لاتفاقيات حقوق الإنسان المؤيدة للترقية عن طريق الشبكات المحلية والعابرة للحدود، وهذا يزيد من التدهور في مستوى احترام حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن النتيجة الناجمة عن التدخل العسكري الخارجي الداعم للأطراف الممثلة في النظام الحاكم تدعم زيادة مستوى انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان المستهدفة.

أما بالنسبة للمواقف الموجهة ضد أعمال الحكومة فإن الدولة المستهدفة بالتدخل من المرجح تصوير تلك التدخلات الخارجية بأنها عدائية؛ باعتبارها تهديدا للسلامة الوطنية. وهو ما يدفعها لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان تحت ستار الحفاظ على التماسك الداخلي، فاستخدام القمع أمر حيوي بالنسبة للنظام لاحتكار الموارد العسكرية والاقتصادية، والسياسية بشكل فعال دون أي تحديات داخلية لمواجهة التهديد الخارجي بالقوة. وعلاوة على ذلك، تظهر العديد من الدراسات أن النخب الحاكمة هم أكثر عرضة لاختيار القمع لتجنب تآكل سلطتها، خصوصا عندما يكون هناك زيادة في مستوى التهديد الفعلي أو المتصور من المنافسين المحليين[2].

[1] Dursun Peksen, op cit, p, 560.

Dursun Peksen, op cit.

إن التدخلات الخارجية سوف توفر الدعم العسكري والسياسي للجماعات المناهضة للحكومة مما يجعل تصورات النخب الحاكمة تعتقد بتصاعد التهديدات للوضع الراهن الصادرة من قبل هذه الجماعات، وبالتالي سوف يؤدي التدخل المعادي للنخب الحاكمة حافزا للقيادة لتصبح أكثر قمعية ضد المعارضة. وفي أغلب الأحيان يتم اللجوء إلى التقييد من حقوق الإنسان والحريات السياسية من قبل القيادة السياسية أيضا على عامة الناس، بهدف إبراز قوة النظام واعتباره حل لمواجهة التحديات الخارجية لحكمه[1].

بالإضافة إلى إمكانية استثمار النخب المعارضة الموقف لصالحها بالشكل الذي يكسبها نوعا من التأييد الداخلي، فيتم بذلك تعزيز قدراتها القمعية بالقدر الذي يمكنها من ارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في ظل غياب سلطة إكراه داخلية مسؤولية أو عجزها، بالموازاة مع التأييد الخارجي لها على مستوى المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في التخفيف من حدة التشويه سمعة هذه النخب المعارضة لسجلها الإنساني إعلاميا أو على مستوى التقارير التي تنشر أو ترفع.

وعلى عكس التدخلات المسلحة نيابة عن أو ضد الحكومة المستهدفة تبدو، من الناحية النظرية، التدخلات المحايدة الأكثر تعبيرا عن النزعة الإنسانية؛ بالنظر إلى محاولة معالجة النتائج المترتبة عن الاستقطاب والانفلات الناجم عن العجز الدولاتي. لكن الوضع من الناحية الميدانية يبدو أكثر تعقيدا لضمان حيادية الطرف الخارجي المتدخل، وأقل قدرة على تغيير ديناميكيات القوى المحلية أو شرعية الدولة بين الجماهير. لأن التدخلات غير متحيزة يتم نشرها لوقف أو تخفيف النزاع الجاري بدلا من دعم الحكومة أو أحد الجماعات المعارضة "لتحقيق النصر"، وهذا الموقف تم تصنيفه ضمن المهام التقليدية لقوات حفظ السلام والتي تنعت بالقوات المجمدة للنزاعات الداخلية حسب ما ورد في الفصل الأول من الدراسة. إذا كان الأمر كذلك، فمن غير المحتمل أن تؤثر حيادية الأطراف المتدخلة خارجيا على أوضاع حقوق الإنسان في الدولة المستهدَفة، سواء من خلال تعزيز أو الإضرار القدرة القسرية للنظام.

وبالرغم من أن التدخلات غير المتحيزة قد لا يكون لها تأثير كبير على القدرة القسرية للدولة، مما يشجعها على التمادي في السلوكات القمعية، إلا أنها يمكن أن تقيد سلوك النخب الحاكمة جزئيا في استخدامهم لاستراتيجياتها القمعية خلال عدم الاستقرار الداخلي بسبب تحسبها لاحتمال استجابة التدخل الخارجي عسكريا من قبل المجتمع الدولي ضد أفعالهم. ومع ذلك، فإنه من المرجح أن تفسر

[1] Dursun Peksen, op cit.

التدخلات الحيادية على أنها عدم وجود إرادة قوية في المجتمع الدولي للطعن المباشر في سلطتها. أو ينظر للتدخلات المحايدة باعتبارها علامة على عدم وجود حل من المجتمع الدولي[1].

إن التدخلات غير المتحيزة لإنهاء أو تخفيف العنف العرقي في البوسنة، وكوسوفو، ورواندا غالبا ما توسم بالتردد وضعف في إصرار المجتمع الدولي. وهو ما يساهم عن غير قصد في تصعيد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؛ ويرجع ذلك جزئيا إلى مدركات الأطراف المتنازعة إزاء الموقف الدولي بافتراض أن المجتمع الدولي من غير المرجح معاقبة مرتكبي المجازر من خلال الوسائل العسكرية. ووفق هذا الإدراك، فإن التدخلات المحايدة تسهم في تصعيد انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان المستهدفة؛ خاصة بالنسبة للأطراف الضعيفة داخل الدول المستهدفة بالتدخل.

ومهما تكن المواقف المعتمدة من قبل الأطراف المتدخلة خارجيا فإن الاتجاه العام لتعامل المجتمع الدولي أثناء تدخله العسكري في الدول العاجزة غالبا ما ينزع نحو مساعدة الترتيبات السياسية القديمة لاستعادة السلطة رغم أنها قد لا تعبر عن طبيعة الترتيبات الاجتماعية المستجدة، أو العكس. فالتدخل العسكري الأمريكي/ الأممي في الصومال 1992 وبالرغم من انهيار البنية السياسية القديمة إلا أنه لا أحد فكر في نظام الوصاية أو أي مفهوم قانوني آخر بدلا من الاستمرار في التعامل مع الصومال كدولة وطنية ذات سيادة[2].

لكن تبقى المفاضلة بين تلك المواقف مرتبطة بالنتائج، خاصة لدى التضامنيين، من خلال التركيز على الفروق الميدانية الممكن استحداثها؛ فيميزون بين التخفيف من المعاناة الإنسانية والقضاء على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وذلك لا يتأتى إلا باعتماد عامل الزمن في التقييم.

[1] Dursun Peksen, op cit, p, 561.

[2] Robert Rotberg, **When States Fail**, **causes and consequences**, Princeton University Press, 2004, p, 304.

الفرع الثالث: أشكال الاستجابة وقياس النتائج الإنسانية للتدخل العسكري الخارجي

لا تؤدي النوايا الحسنة بالضرورة إلى نتائج جيدة. فقياس النتائج المترتبة عن التدخل العسكري تحت المظلة الإنسانية يقتضي النظر في الأثر الناجم عن العملية من حيث البعد الزمني والوقائع الميداني. فالتدخل العسكري لأغراض إنسانية يمكن تبريره من أجل الرفع الفوري للمعاناة الإنسانية بالنظر إلى الأهداف المستعجلة المتوخاة من العملية؛ وتتجلى في توقيف المذابح وأعمال الإبادة الجماعية للمدنيين، أو تأمين إيصال المعونات للمحاصرين ضمن مناطق القتال.

هل التدخل العسكري في الأزمات الإنسانية عرضة دوما للإدانة باعتباره نوعا من العقار المسكن القصير الأمد؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هو الأسلوب المناسب للتدخل؟

إن إستراتيجية التدخل المنحازة والمعتمدة على توظيف القوة العسكرية والتي تتمحور حول إعادة الاعمار تختلف عن تلك التي تفترض سلفا الحياد وتجنب الخسائر وتعتمد على إستراتيجية واضحة للخروج. من الناحية القيمية، نجد أنها تقوم على افتراضات من نوع مختلف كتلك التي طرحت مؤخرا عبر وثيقة "مسؤولية التدخل"، وهو تقرير صادر عن الحكومة الكندية وقد تم توزيعه من طرف الأمين العام للأمم المتحدة في ديسمبر 2001. حيث يقوم على أفكار مثل المواطنة الصالحة والأمن الإنساني، إذ أن اللجنة التي أصدرت التقرير تقول أنه تقع على عاتق كل الدول مسؤولية حماية مواطنيها. وفي حالات قليلة محدودة، حيث تعجز الدول عن القيام بذلك أو أنها لا تريد ولا تمتلك الإرادة للامتثال لهذا المبدأ وحيث وضعية حقوق الإنسان كارثية، فإنه يقع على عاتق الدول الأخرى التدخل لتوفير الحماية المطلوبة[1].

غير أن المشكلة الكامنة في الحالات التي سبق ذكرها في هذا الفصل هي أن التصميم المبدئي على استخدام القوة دفاعا عن الأهداف الإنسانية لم يكن مدعوما بالتزام سياسي واقتصادي واجتماعي طويل الأمد لمشروع التدخل. إذ تحتاج الدول التي تتدخل عسكريا، بوصفها وكلاء لمجتمع إنساني مشترك، الى أن تكون لديها صيغة واضحة لأهدافها البعيدة والقريبة توازن بين التحركات الفورية لمواجهة الأزمات الإنسانية وبين الالتزام المتواصل لإيجاد حلول للصراعات وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية.[2]

---

[1] Holzegrefe J.I & Robert Keohane, **Humanitarian Intervention**: **Ethical**, **Legal and Political Dilemmas**,(New Yourk: Cambadge University press, 2003),p,320.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرج سابق، ص، 843.

وهو ما أدى إلى البحث في شكل الاستجابة العسكرية لعملية التدخل في الدول العاجزة ذات صبغة إنسانية، ورهنها بمدى توافق الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة ضمن التقييم الإنساني والسياسي كما هو مبين في الجدول رقم(11) التالي:

الجدول (11)الاستجابات العسكرية لمعضلات إنسانية

		الاعتبارات السياسية	
		التركيز على الضحايا	التركيز على الجناة
الاعتبارات الإنسانية	التركيز على الحرمان	(a) الهدف: المساعدة على توزيع المعونات الإستراتيجية: اجتناب النزاع	(b) الهدف: حماية عمليات المساعدة الإستراتيجية: الردع، الدفاع
	التركيز على العنف	(c) الهدف: حماية الضحايا الإستراتيجية: الدفاع، الردع	(d) الهدف: إلحاق الهزيمة بالجناة الإستراتيجية: إخضاع،هجوم

المصدر: Taylor B. Seybolt, **Humanitarian Military Intervention** : The Conditions For success and failure, New Yourk, Oxford University Press,2007,p,40

ففي الوقت الذي تركز الاعتبارات السياسية على الأطراف، الضحايا والجناة، أثناء عملية التدخل. بينما نجد أن الاعتبارات الإنسانية تولي اهتمامها بالتفاعل بين هذه الأطراف، الحرمان والعنف. ومن هنا؛ تتركز جهود الأطراف المتدخلة في تحديد أهدافها واستراتيجياتها وفقا لمقتضيات الحالة، ففي حالة الحرمان إنسانيا يكون الهدف إيصال المعونات الإنسانية، مما يستوجب اعتماد إستراتيجية إيجاد بيئة آمنة لضمان تحقيق هدف التصدي للحرمان وذلك بالحيلولة دون وقوع نزاع في تلك المناطق. أما في حال مواجهة القوات المتدخلة لوضعية نزاعية يقتضي اللجوء إلى إستراتيجية الردع والدفاع قصد ضمان حماية عمليات المساعدة الإنسانية للمحرومين والأطراف الهشة داخل مناطق النزاع.

إن التسليم بمبدأ التوفيق بين الاعتبارات الإنسانية بتركيزها على البعد التفاعلي والجانب العملياتي، والاعتبارات السياسية بتركيزها على الأطراف بصفتها الفواعل المؤثرة في تشكيل أهداف ومن ثم استراتيجيات التدخل، لا يعفيها من الجدل السياسي والإنساني في آن واحد؛ وذلك بالنظر إلى حجم التعقيدات التي تتسم بها بيئة الدول العاجزة إنسانيا وسياسيا وحتى أمنيا. فالعمل العسكري، في وضعيات كهذه، يطرح تحديات التحيز وغياب الحيادية لدى الأطراف المتدخلة إلى جانب الانتقائية في اختيار المناطق المستهدفة بالتدخل بالإضافة إلى حجم الجهود والإمكانات المرصودة لإنجاح عمليات التدخل.

فإذا كانت الدوافع الإنسانية المطلوب توافرها لشرعنة الفعل العسكري إنسانيا، مع تجاوز النقاش حول مدى إنسانية الوسيلة العسكرية؛ كأداة تنفيذ التدخل في الدول العاجزة بصفتها الملاذ الأخير، فإن النقاش الأكثر إلحاحا يتركز من جهة أخرى على النتائج المتواخاة من التدخل ضمن إطار معايير نظرية الحرب العادلة التي تمت مناقشتها فيما سبق. والنتائج من الناحية العملية مرهونة بالتقدم العملياتي من حيث التخفيض في عدد المعارك العنيفة والاحتكاكات المميتة بين الأطراف المتنازعة داخليا، إلى جانب القدرة على التحكم الميداني من حيث التخفيض في عدد الوفيات جراء الاقتتال الداخلي، بالإضافة إلى توجيه الدعم الكافي للمؤسسات الحكومية القائمة بالقدر الذي يدفعها إلى التعافي من ظاهرة العجز.

المبحث الثاني: المسوغات الأمنية كمحركات للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة

من المهام الأساسية للمجموعة الدولية ممثلة في مجلس الأمن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفق ما نصت عليه مواد ميثاق الأمم المتحدة، سيما الفصل السابع منه. وفي ظل السمة المميزة للدول العاجزة والمتمثلة في حالة اللايقين، حسب ما ورد في الفصل الأول من الدراسة، والتي يرتب ليس فقط عدم امتلاكها القدرة على توفير الحد الأدنى من الأمن، أو الرغبة في تحقيق ذلك، بل يجعلها احد أهم مصادر التهديد للأمن الدولي، فإن الدوافع الأمنية للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة يجد له سندا قويا في المواثيق الدولية. وإذا كان "غياب التهديدات ضد القيم الجوهرية"[1] من أهم المقاربات المفهومية للأمن حسب ولفرز، فإن روبرت جاكسون يشير إلى أن الشعور بهذه التهديدات باعتبارها مخاطر، ليست سوى هواجس مشحونة بالقيم[2]. مما يثير جدلا حول ماهية القيم الجوهرية المعنية بالتهديد، وطبيعة التهديدات التي تستوجب التحرك لتفادي مخاطرها؟

وبالتالي، فأمننة التدخل العسكري الخارجي يثير إشكالات ذات صلة بمدركات التهديد الأمني من جهة، وعتبة تلك التهديدات على مستوى الوقائع الميدانية. إلى جانب طبيعة الاستجابة للحد من تلك التهديدات؛ بمعنى، مدى تناسبية الأدوات العسكرية للتصدي لمخاطر التهديدات الأمنية الناجمة عن العجز الدولاتي. إلى جانب حدود النتائج المترتبة عن عملية التدخل من حيث تقليص حجم التهديدات المحتملة أو الحقيقية. بمعنى؛ هل أن العمل العسكري موجه للحد من التهديد، فهو يمثل بذلك عملا وقائيا غالبا ما يكون محدودا على مستوى النطاق الزمني والمكاني، أم يستهدف معالجة مصادر التهديد وبالتالي، يعتمد استراتيجيات تهدف إلى إرساء أسس الأمن وبناء السلام؟

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، 2005)، ص، 14.
[2] روبرت جاكسون، مرجع سابق، ص، 128.

المطلب الأول: التدخل العسكري الخارجي كاستجابة لمدركات التهديد الأمني

تتصل مدركات التهديد بالهواجس الأمنية المشحونة بالقيم المحددة لموقف الأنا تجاه الآخر. وتكون بذلك؛ الأرضية الصلبة الحاضنة لقابلية التوظيف السياسي، في ظل الأحداث والوقائع التي ترتكز عليها الدعاية الإعلامية لصناعة رأي عام داعم لعملية التدخل العسكري في الدول العاجزة، بصفتها المصدر الأساس للتهديد الأمني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ففي ضوء التحولات الجديدة في البيئة الأمنية؛ يركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المختزل للأمن في بعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، من تهديد الأمن الإنساني وصولا إلى تهديد الأمن العالمي، إلى جانب التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم الأشكال المختلفة والمتعددة الأطراف للتعاون الأمني بين الدول(الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني).[1] وهو ما يثير تحديا لتقدير مستوى التهديد، حسب بوزان، المبرر للتدخل العسكري كإحدى القضايا المثيرة للنقاش السياسي والأكاديمي، إلى جانب توسيع مفهوم الأمن من خلال نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون الإنسانية ككل، فتتوسع بذلك دائرة مصادر التهديد؛ بمعنى أن التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم لا تأتي من القوات المسلحة للدول وإنما من الركود الاقتصادي، الاضطهاد السياسي، وندرة الموارد، والتنافس العرقي، وتدمير الطبيعة، والإرهاب، والجريمة والأمراض؛ كما يذهب إليه أصحاب المدرسة النقدية.[2] وبالرغم من أن هذه التهديدات لا تتفرد الدول العاجزة كمصدر لها، بل وغالبا ما تتسم مخاطرها بمحدودية النطاق، في حين نجد أن الدول الكبرى تتفرد بمصادر تهديد للأمن بشكل أكثر خطورة ونطاقا. إلا أن الأمر يدعو إلى البحث في مدى واقعية الهواجس الأمنية التي تتملك الدول الداعمة للتدخل العسكري في الدول العاجزة. من خلال مناقشة ظاهرة انتشار عدوى اللا استقرار الداخلي للدول العاجزة وتهديده للأمن الدولي، وآلية الاستجابة الدولية للحد من تداعيات هذا التهديد باعتماد الخطاب الأمني لتسويغ عملية التدخل " أمننة التدخل العسكري".

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد،19، صيف 2008)، ص، 28.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص، 26.

الفرع الأول: النزاعات الداخلية في الدول العاجزة وانتقال عدوى التهديد الأمني

تطرح ظاهرة الدولة العاجزة مشكلتين جوهريتين على المستوى الأمني وهما؛ الانكشاف الداخلي، والتهديد الخارجي. إذ تعاني معظم الدول العاجزة من المعضلة الأمنية داخليا جراء العنف البنيوي الناجم، إما من عدم امتلاكها القدرة على توفير الحد الأدنى من الأمن، أو الرغبة في تحقيق ذلك؛ مما يولد نزاعات داخلية عنيفة لتشكل احد أهم مصادر التهديد للأمن داخليا. وبالتالي ينكشف الأمن القومي الداخلي وتثار إشكالية حصانة الأمن القومي وإمكانية نقل مسؤولية حمايته إلى المستوى الدولي بالنسبة للتضامنيين الداعمين لفكرة التدخل العسكري.

وبالرغم من التحولات التي طالت مفهوم الأمن باعتباره أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، إلا أن النقاش حول الكيان المرجعي(الدولة، الإنسان، المجتمع الدولي) كموضوع وهدف للأمن يبقى محور الجدل النظري لتبرير التدخل العسكري الخارجي لدواع أمنية في الدول العاجزة. ففي تحليل لـ" باري بوزان" للأمن القومي من خلال مفهومي التهديدات والانكشافات، يرى أنه لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات والانكشافات الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه، عندها يمكن أن يعطي معنى للأمن القومي كمشكلة سياسية. فاللا أمن يعكس عمل التهديدات والانكشافات سويا. بمعنى؛ أنه يمكن لسياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتخفض من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره. وإذا كانت الانكشافات ملموسة ومحددة بوضوح، فإن التهديد الخارجي صعب التحديد وذلك لسببين. أولهما مسألة الذاتية/ الموضوعية في التهديد، أي استحالة قياس هذا الأخير، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري. ثم إن خوف القيادات قد لا يتقاسمه الشعب كما اكتشف الأمريكيون إبان حرب فيتنام. وثانيهما، صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكفاية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.[1]

إن الانكشاف الداخلي للدولة العاجزة بالقدر الذي يصعب معه رأب تصدع فجوة الأمن داخليا، من شأنه أن يدفع بالقوى الخارجية للتدخل عسكريا لاعتبارين. أولهما، أن الدولة العاجزة في هذه الحالة تكون قد فقدت شرعية السيطرة على وسائل الإكراه على المستوى الداخلي؛ بمعنى عدم التحكم في الأمن الداخلي باعتباره من القضايا المركزية للدولة، مع انخفاض حاد في درجات الاستقرار

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص، 17.

لديها. وثانيهما، أصبحت تصنف كمصدر تهديد للأمن القومي لدول الجوار، وأحيانا كمصدر تهديد للأمن والسلم الدوليين. وهذه الاعتبارات كفيلة بتبرير الدوافع المحركة لعملية التدخل العسكري الخارجي، خاصة عقب أحداث 9/11، وما أفرزته من تحولات في أشكال التهديدات الأمنية ومصادرها.

صحيح أن الدول العاجزة، وإن كانت بلدانا تصنف كدول في القانون الدولي؛ بمعنى أنها ذوات كيانات حقوقية على المستوى الدولي، غير أن هذه الدول المحمية ليست حامية لسكانها. ليست إلا قوقعات حقوقية شبه فارغة من أي مضمون، ممزقة إلى تنظيمات قومية/ وطنية فرعية من هذا النوع أو ذاك، تنظيمات تهدد أمن الناس أو تحاول حمايتهم.[1] وبالتالي، فإن الأمن الإنساني يرقى إلى أولويات الأجندة الدولية للتدخل العسكري في الدول العاجزة، غير أن الوقائع الميدانية لا تعكس الحرص الدولي لتحمل مسؤولية الحماية الإنسانية في مواجه التحديات الأمنية التي تعانيها تلك الدول داخليا. ومن جهة أخرى، نجد أن السجل الإنساني لمستوى أداء التدخل العسكري الخارجي في أغلب الدول العاجزة لا يحمل تطورا في تقليص المعاناة الإنسانية، فالخسائر في صفوف المدنيين لا تزال مرتفعة ارتفاعا مخيفا، بالإضافة إلى ظهور تهديدات جديدة باستمرار.[2]

وبالرغم من الاختلافات التي تشير إليها الجداول المصنفة للدول العاجزة، إلا أن انتشارها الجغرافي يظهر بشكل جلي في التجمعات الإقليمية المتجاورة؛ وبشكل أكثر تحديدا في إفريقيا، والمثال الكلاسيكي على ذلك الصومال، وجمهورية إفريقيا الوسطى ومالي والسودان والكونغو وغيرها. وبعدد أقل بآسيا الوسطى؛ مثل: طاجاكستان، أفغانستان، وجمهورية اليمن، وينخفض العدد بأمريكا إذ نجد دولة هايتي مثلا. فالتمركز الجغرافي للعجز الدولاتي يُستند إليه كأحد أهم المؤشرات الدالة على الانتشار والعدوى للظاهرة على المستوى الإقليمي والدولي.

العجز الدولاتي إذن؛ عملية ديناميكية، حيث أن العجز لا يأتي آليا من الضعف الذاتي، بل يمكن أن تظهر أعراضه بالاحتكاك مع مناطق تفرز أزمات إنسانية ممثلة في اللاجئين والتهجير القسري، وأخرى أمنية تتجلى في تجارة المخدرات والأسلحة التقليدية والجريمة العابرة للحدود، بالقدر الذي ينهك

[1] روبرت جاكسون، مرجع سابق، ص،383.

[2] تشير الأرقام إلى الارتفاع المذهل لفاتورة التدخل العسكري الخارجي على مستوى الوفيات؛ ففي العراق بلغ عدد القتلى المدنيين 128.000 مدني من بين 162.000 قتيل سقطوا بين سنتي 2003 و2011 في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نهاية سنة 2011 بلغ عدد القتلى المدنيين الذين سقطوا في التدخل العسكري في أفغاستان 17.000 قتيل، ولا يزال العدد آخذ في الارتفاع...يمكن التوسع في الموضوع بالاطلاع على الكتاب السنوي 2012 الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية، غارث إيفانز، التصدي للفظائع: الجغرافيا السياسية الجديدة للتدخل، ص، 48 وما بعدها.

المقومات الأساسية لدول الجوار، وتزداد سرعة الانتشار وانتقال العدوى أكثر في ظل غياب نظام إقليمي يتسم بالتجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب غياب الدولة القائدة إقليميا والتي تتحمل عبء الحديث باسم الإقليم بما يعنيه ذلك من حقوق والتزامات، فهي التي تتولى عملية تكتيل الإرادة وتوزيع الأدوار.[1]

إن إشكالية انتقال العدوى تبرز أكثر في الشق الأمني ضمن الإقليم المتسم بالهشاشة لدى غالبية الوحدات المشكلة له؛ مما يوجد حالة من اللانتظام في مركبات القطاعات المتقاطعة. فمركب الأمن الإقليمي غير المنتظم في بنية معينة، غالبا ما يتميز "بعدم وجود أداة[/آلية] متسقة لإدارة الأمن الإقليمي.[2] بالنسبة لبوزان و ويفر، الإقليم غير المنتظم في بنية معينة هو الإقليم الذي "أولا، تُظهر فيه الدول قدرات ضعيفة عاجزة عن التأثير أبعد من حدودها الخاصة؛ وثانيا، [هو الإقليم الذي] تكون فيه العزلة الجغرافية شديدة [بين مراكز الدول] إلى الحد الذي يكون معه التفاعل بينها صعبًا (على سبيل المثال، الجزر المفصولة بمساحات شاسعة من المحيطات)".[3] بوزان وويفر، كما يشير إليه فرايزر وستيوارت-انجرسول، "في الواقع لا يطلقان تسمية مركبات الأمن على المناطق التي تتسم بهذه الخاصية، لأن غياب التفاعل داخلها يؤدي إلى غياب الاعتماد المتبادل على مستوى القضايا الأمنية".[4] مفهوم (unstructuredness) أو عدم انتظام منطقة ما في بنية معينة، إفريقيا نموذجا، يشير إلى عدم وجود بنية إقليمية واضحة المعالم.

يظهر الانتشار الجغرافي لتداعيات الدولة العاجزة وتأثيره على الجيران أو الدول المجاورة بشكل أكثر وضوحا تحت تأثير السياق الجغرافي والمساس بالنظام الإقليمي والدولي، مما يؤثر سلبا على إمكانات قابلية تشكيل هوية قومية؛ ويعرض مكونات البنية الإقليمية للهشاشة والعجز، لذلك فموقع الدولة المحاذي للمناطق المضطربة أمنيا والهشة اقتصاديا والمتفككة اجتماعيا، من شأن ذلك كله أن يوفر المناخ

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)،ص، 30.

[2] Derrick Frazier and Robert Stewart-Ingersoll, "Regional powers and security: A framework for understanding order within regional security complexes," ***European Journal of International Relations***. (2010) 16 (4) 731–753, p. 737.

[3] Buzan, Barry and Wæver, Ole. ***Regions and powers: the structure of international security***. New York: Cambridge University Press. (2003). p. 62.

[4] Derrick Frazier and Robert Stewart-Ingersoll, op. cit., p. 737.

الحاضن لأسباب انتقال الأزمات وعدم الاستقرار للمناطق الرخوة المتاخمة لها حدوديا، فالدول التي تشهد تحديات عالية مُعرضة لتهديدات متزايدة لأن:[1]

1. النزاعات المجاورة توفر شروطا محلية قلقة داخل الدول المجاورة؛
2. النزاعات المجاورة يمكن أن تنتشر في الدول القريبة؛
3. الدول الضعيفة لا تستطيع تسكين انتشار النزاع.

وتبقى حظوظ نجاح التدخل العسكري الخارجي في إنهاء النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في الدول العاجزة ضئيلة جدا؛ نظرا لأسبابها المعقدة من جهة والتناقض في المصالح بين الأطراف المتنازعة.

ومن شأن العجز الدولاتي المتبوع بالنزاعات العنيفة – سببا أو نتيجة- أن يطرح مشاكل استثنائية بالنسبة لعالم مازال مهتما بالحقوق السيادية للدول، ولذلك فإن الاتجاه العام لتعامل المجتمع الدولي تنزع نحو مساعدة الترتيبات السياسية القديمة لاستعادة السلطة رغم أنها قد لا تعبر عن طبيعة الترتيبات الاجتماعية المستجدة، أو العكس؛ فالتدخل العسكري الأمريكي/ الأممي سنة 1992 في الصومال، وبالرغم من انهيار البنية السياسية القديمة، إلا أنه لا احد فكر في نظام الوصاية أو أي مفهوم قانوني آخر بدلا من الاستمرار في التعامل مع الصومال كدولة ذات سيادة.[2]

بالإضافة إلى أن هناك عمليات اقتصادية نشطة بإمكانها المساهمة في إثراء القادة وأتباعهم في المناطق التي يحكمون السيطرة عليها مما يجعل العزوف عن التفكير، بالنسبة للأطراف المتدخلة خارجيا، في إعادة بناء نظام سياسي على المستوى الوطني؛ لأن إعادة بناء نظام سياسي مقتدر على المستوى الوطني قد يصطدم مع فرض بعض الفاعلين لبسط نفوذهم على أجزاء من الأقاليم في تلك الدولة، لذلك فإنه من غير المفاجئ أن يؤدي عدم الانسجام بين مصالح الأطراف الخارجية ومصالح الأطراف الداخلية إلى فشل التدخل.[3] وهو ما يدفع إلى تأكيد فرضية التقسيم كأحد آثار التدخل العسكري الخارجي داخل الدول العاجزة وتزداد هذه الفرضية تأكيدا في حال التباين الصريح بين القوى المتنازعة داخليا من حيث القدرات والاستقلالية على مستوى أقاليم محلية ذات نوافذ حدودية دوليا.

---

[1] Stefan Wolff, **State Failure in a Regional Context**, University of Birmingham, England, UK; *www.stefanwolff.com/files/state-failure.pdf*.

[2] Robert I. Rotberg, **WHEN STATES FAIL**, **c a u s e s and c o n s e q u e n c e s**, Published by Princeton University Press New Jersey 2004, p, 310.

[3] Ibid, p 311.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التدخل العسكري الخارجي غالبا ما يتخذ موقف الانحياز لأحد الأطراف المتنازعة مما يدفع إلى بروز مقاومة رافضة لمشاريع الأطراف المتدخلة؛ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انتشار ظاهرة العجز الدولاتي من خلال التأثير السلبي المتبادل لتلك الأطراف. فعجز جمهورية الكونغو الديمقراطية أدى إلى انتقال العدوى إلى دول الجوار، وعجز ليبيريا أدى العجز والفوضى في كل من سيراليون وغينيا. كما أن التدخل العسكري في أفغانستان أدى إلى انتشار وانتقال ظاهرة العجز الدولاتي إلى باكستان، إلى جانب توسيع رقعة انتشار القاعدة كمنظمة إرهابية حسب التصنيف الأمريكي في أزيد من ستين دولة في العالم.

الفرع الثاني: أمننة العجز الدولاتي وتسييس التدخل العسكري

تعتبر الأمننة إحدى أهم المساهمات الحديثة في الدراسات الأمنية؛ إذ تمثل باعتبارها قيمة مضافة من أعمال مدرسة كوبنهاغن المصممة من قبل روادها " ويفر" و"باري بوزان"، حيث تعتبر الأمننة بالنسبة إليهم كفعل خطابي مبني ضمن مجتمع سياسي لمعالجة قضية تصنف كتهديد وجودي لقيم كيان مرجعي، وللتمكين من ذلك يجب اللجوء إلى إجراءات استثنائية مستعجلة للتعامل مع التهديد.

وهناك ثلاثة عناصر/قوى مركزية للأمننة:[1]

العنصر الأول: يركز على بنية التعبير المتداول للأمن ("النص") الذي يفهم أكثر على أنه نتاج دائم للأفعال اللغوية والرمزية، بمعنى، أن مفهوم النص يتجاوز مجرد الكلام ليشمل أيضا اللغة الرمزية المتشكلة من المشاهد/الصور والأصوات. طالما أن البنى النصية، وفقا للفهم القائم على مقاربة من الخارج [فهم النص من الخارج]، دائما ما يتم تكوينها/تشكيلها زمانيا ومكانيا، فإن المرء بالكاد يستطيع العثور على نصوص يمكن عزلها عن كل الفاعلين من جهة وعن انغراسها [الشديد] في السياقات الاجتماعية واللغوية التي يتم إنتاجها فيها.

العنصر الثاني: يتعلق بقوة الخطاب (اللغوي) القائم [الرائج]، أي حزمة معقدة من الأفعال المترابطة بشكل متسلسل ومتزامن. يشير هذا البعد إلى التفاعل بين النص والممارسات الخطابية الأوسع

[1] Holger Stritzel, Towards a Theory of Securitization: Copenhagen and Beyond , ***European Journal of International Relations*** 2007, pp,370,373.

التي ينغرس فيها. وغالبا ما تظهر وتتطور النصوص من سياقات اجتماعية ولغوية معينة بحيث أنها غالبا ما تحمل معها حزمة من الممارسات التي تطورت تاريخيا. وبالتالي فإن النصوص أحيانا حتى تُظهر آثارًا لخطابات وأيديولوجيات مختلفة تتصارع من أجل الهيمنة.

أخيرا، بالنسبة للبعد الثالث للأمننة: هناك أشكالا مترسبة أكثر للسياق يمكن دمجها مع مفهوم للسلطة يقوم على الفاعل في حد ذاته agential notion of power وذلك في مفهوم القوة الموضعية .positional power يمكن تعريف بقدر معين من القدرة على ممارسة القوة أن يتم تعريفها على أنها موضعية إلى الحد الذي معه يتم وضع مجموعة من الفاعلين ذوي الصلة في مواقع/مواضع مختلفة داخل بيئة اجتماعية معطاة للتأثير على عمليات البناء الجماعي للمعنى. في الحالات القصوى، يمكن للفاعلين أن يكون لديهم نوع من القدرة الرسمية، سواء كان ذلك بشكل مفوَّض أو بشكل قسري، على تحديد المعنى بحيث تقترب قدرتهم على ممارسة القوة من وضع الاحتكار. في حالات أخرى، يمكن لقدرتهم على ممارسة القوة أن تكون غير مباشرة بشكل أكبر من خلال وضعهم المتميز في التأثير – "وراء الكواليس" على سبيل المثال – على البنية أوالعملية الاجتماعية والسياسية التي تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة لبناء المعنى .

هذه العناصر الثلاثة المركزية للأمننة، والمتمثلة في القوة الأدائية بالنسبة للنصوص المتداولة المتضمنة للتهديدات الأمنية، إلى جانب انغراسها في الخطابات الشائعة (اليومية) وأخيرا، القوة الموضعية للفاعلين الذين يؤثرون على عملية تحديد المعنى. تساهم بشكل فعال في صياغة منظومة خطابية مؤهلة لتشكيل قناعات وسلوكات لدى الرأي العام المستهدف بالخطاب، فتوجه بذلك قراراتها في الاتجاه المراد لدى لفاعلين في ظل الدعم المسند إلى قناعات مشكلة زمانا ومكانا.

وتشكل الأمننة بهذه القوى مفهوما يقوم على حركتين أساسيتين. الأول هي القيام بتحويل، من خلال عمليات بناء اجتماعي معقدة، مسألة عادية إلى تهديد أمني وجودي من أجل إضفاء الشرعية على "التدابير العاجلة والاستثنائية" للتعامل معها، وهذه هي الخطوة الثانية التي تقوم عليها الأمننة. هنا تعتبر الدعوة إلى اتخاذ "تدابير عاجلة واستثنائية" للتعامل مع القضية المأمننة ضرورية لأنه في الحالة العادية من المفترض أن يتم استخدام التدابير الروتينية فقط للتعامل مع القضية قبل أن تتم أمننتها. تعتبر هاتان الحركتان مترابطتين سياسيا واجتماعيا إلى الحد الذي يصبح معه تتبع الحدود التي تفصل بينهما أكثر فأكثر صعوبة مع تقدم عمليات الأمننة [عمليات سياسية واجتماعية معقدة وليست عملية واحدة].

وكما تمت الإشارة إليه في جزء سابق، يعتبر فهم عمليات الأمننة أمرا حاسما في تعريف تحديد مركب الأمن الإقليمي.[1]

إذ يشكل مفهوم "التهديد الوجودي" جزءًا لا يتجزأ من نظرية الأمننة، وهو أداةٌ تحليلية يمكن أن تساعدنا أكثر في فهم هذه المسألة. يعرف كل من بوزان وويفر الأمننة بأنها "عملية خطابية [تعتمد على ما يمسى أثر/فعل الخطاب] يتم من خلالها بناء فهم بينذاتي (intersubjective) داخل جماعة سياسية من أجل التعامل مع ظاهرة ما على أنها تهديد وجودي لموضوع مرجعي ذي قيمة بالنسبة لتلك الجماعة، وهو ما يسمح بالتمكين للدعوة إلى اتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد".[2]

كما يركز خطاب الأمننة السلطوي على إقناع الأفراد على أن الإخفاق في ضبط التهديد الأمني الآن فلن نكون هنا لنتعامل معه مستقبلا لأنه سيمس ببقائنا ذاته. والاحتمال الآخر أنه قد يترتب عن الإخفاق فقدان القدرة، مستقبلا، على التعامل مع المشكلة بالطريقة وبالحرية ذاتها التي نتمتع بها آنيا. إذن تتيح عملية " إضفاء الطابع الأمني" على بعض قضايا السياسة العامة، حصول صانع القرار على هامش أكبر للمناورة عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية، حيث يحاط عمله بالسرية الكافية، كما يتم تمكينه من اتخاذ قرارات مستعجلة لا تستوجب المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية بما يمكنه من تعبئة الموارد اللازمة في تنفيذ هذه القرارات طالما انه حصل على تفويض شعبي مفتوح، فالقضية هنا هي قضية بقاء واستمرار.[3]

غير أن " بوزان" يرى قيودا على عملية إضفاء الطابع الأمني، فالمسألة بالنسبة إليه ليست بهذه البساطة، وإلا فإن كل مجالات السياسة العامة سيتم وضعها في دائرة الحيز الأمني. وفي هذا السياق يحدد ثلاث خطوات لنجاح عملية إضفاء الطابع الأمني:[4]

1. توضيح كيف أن التهديد المزعوم يمس ببقاء الأفراد أو المجموعات أو الدول.
2. تحديد التدابير الطارئة التي يمكننا من خلالها ضبط هذه التهديدات والسيطرة عليها.

[1] Barry and Wæver, op. cit., p. 44.

[2] Buzan and Wæver, op. cit., p. 491.

[3] عادل زقاغ، نفس المرجع، ص، 130.

[4] نفس المرجع، ص، 131.

3. يتوقف الأمر كله على مدى نجاح الخطاب السلطوي في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق عملية إضفاء الطابع الأمني على مسألة معينة، وبالذات خرق القواعد المعمول بها كالشفافية والرقابة.

يبدو من خلال طرح "بوزان" أن عملية تحويل قضايا السياسة العامة إلى حيز المعالجات الأمنية الطارئة، مثلما حصل مع قضية مكافحة الإرهاب على مستوى جل الهيئات الأممية يتطلب تضافر عوامل سوسيولوجية تسهل مسعى صناع القرار، وبالنسبة لمسألة الإرهاب فقد كان استهداف برجين لا يبعدان كثيرا عن مقر المم المتحدة كفيلا بإيجاد ظروف مناسبة لذلك. لكن بوزان يركز على مسألة أخرى ليست بأقل أهمية: هل تعتبر العملية برمتها شيئا إيجابيا أم سلبيا؟ يرى بوزان بأنها سلبية لسبب منطقي وهو أن تحويل الملفات إلى حيز المعالجات الأمنية يؤشر على شيء غير إيجابي وهو إخفاق السياسة العادية في التعاطي معها، وبذلك فإن وجود عدد من الملفات في " الحيز الأمني" يجب أن ينظر إليه بمثابة استثناء، والحل عنده هو نزع الطابع الأمني عنها وتحويلها لحيز السياسة العامة الطبيعية حيث الرقابة والتقيد بالقوانين والضوابط الديمقراطية.[1]

إن الأمننة وإن بدت سلبية من حيث تحويل قضايا السياسة العامة إلى حيز المعالجات الأمنية الطارئة، في إطار تعطيل القوانين المنظمة لها في الحالات العادية. فهي تفرض، بالمعنى الايجابي، على إدراج قضايا ذات أهمية ضمن أولويات الأجندة السياسية الاستعجالية؛ مثل أمننة قضايا البيئة. ومن هنا؛ تأتي أهمية امننة قضية العجز الدولاتي وتحويلها إلى الدائرة الاستعجالية، لتجاوز الأطر البيروقراطية في التعاطي معها، ليس من منطلق حجم التهديدات الأمنية المترتبة عنها وانتقال عدوى العجز، بل للبعد الإنساني ومضاعفاته على القطاعات الحيوية داخليا وخارجيا، إلى جانب ترسيم القضية ضمن الأجندة الدولية مما يدفع إلى تبني استراتيجيات دولية في التصدي للظاهرة ككل،كحالة استعجاليه، بدلا من التعاطي معها حالة بحالة.

غير أن الاكتفاء بامننة قضايا الإرهاب دون إدراج قضية العجز الدولاتي في نفس مستوى الاهتمام الدولي، يحيل النقاش إلى تثبيت فرضية الدافع الأمني للتدخل العسكري في الدول العاجزة على حساب البعد الإنساني. وتغليب التوجه الواقعي للأمن القومي للدول المتدخلة باعتبار أن الإرهاب يمثل

[1] عادل زقاغ، نفس المرجع، ص، 131.

تهديدا وجوديا للدول المتدخلة، على حساب التوجه الداعم لقضية الأمن الإنساني؛ باعتبار أن العجز الدولاتي يشكل، بالدرجة الأولى، تهديدا للأمن الإنساني بالنسبة للدول التي تعاني منه.

مما يطرح فكرة تسييس عملية التدخل هذه، بدعوى الانتقائية وحجم الاعتمادات المسخرة لعملية دون أخرى، فالإمكانات الموجهة للتدخل في أفغانستان والعراق تختلف عن تلك الموجه لتغطية تكاليف العملية في الصومال وهايتي مثلا. بل وأكثر من ذلك، لم يتم التدخل في الوقت المناسب لإيقاف المجازر الجماعية في أزمة رواندا مثلا، وذلك لغياب الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي، حسب ما عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة في حينها.

إذن؛ لم ترق قضية العجز الدولاتي إلى مستوى التهديد الوجودي للنظام الواستفالي بالقدر الذي يدفع المجتمع الدولي إلى امنتها ونقلها إلى حيز الاستعجال في التعاطي معها. وبالتالي تبقى عملية التدخل العسكري مسيسة بالنظر إلى ازدواجية التصدي لمثل هذه القضايا. الأمر الذي يبطل المقولة الداعية إلى الربط التلازمي بين الدول العاجزة والإرهاب.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية وأشكال التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة

إن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية وانعكاسها على صعيد الأمن. فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، التحولات الجديدة للبيئة الأمنية، ركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية. وقد اهتمت الدولة بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني، وصولا إلى تهديد الأمن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني).[1]

ففي ظل هذه التحولات تبرز فرضية مركزية تؤسس للتوجه الداعي والداعم للعمل العسكري الخارجي بقيادة القوى الدولية باعتماد شكل الحرب على الإرهاب أو الحرب الوقائية؛ مفادها أن الدول العاجزة تصنف بمثابة الملاذ الآمن للمنظمات الإرهابية الدولية والتي تشكل تهديدا للأمن الدولي، مما يتطلب تدخلا عسكريا خارجيا للقضاء على مصادر هذا التهديد، إلى جانب تثبيت الديمقراطية الموجهة في هذه الدول كآلية. فالمسؤولية الدولية إزاء تهديدات الأمن الدولي، والتي تصنف الدول العاجزة كمصدر لهذا التهديد، تندرج ضمن التصدي لما يطلق عليه بالحروب الجديدة[2]، ويقصد بها الحرب على الإرهاب باعتباره ظاهرة عابرة للقوميات وتصيب القوى الدولية في أمنها القومي بشكل مباشر قياسا بأحداث 9/11 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتفجيرات مترو الأنفاق بلندن بتاريخ 07/جويلية/2005 إلى جانب تفجيرات شبكة قطارات نقل الركاب بمدريد 11/مارس/ 2004، وقبل ذلك كله، تفجيري سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية بكل من كينيا وتنزانيا شهر أوت 1998.

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19، صيف2008)، ص، 28.

[2] لا يقصد بالحروب الجديدة تلك الحروب الداخلية، كما يروج لها، والتي غالبا ما تدور رحاها في الدول العاجزة، وإنما يقصد بها تلك الهجمات التي مست الأمن القومي الأمريكي والأوروبي في عمقه. فللمرة الآولى تتجه فوهات المدافع في اتجاه آخر، فالبلاد الأوروبية لم تتعرض لهجمات من جانب ضحاياها الأجانب، فلم تهاجم الهند انجلترا، ولم تهاجم الكونغو بلجيكا، ولم تهاجم ليبيا ايطاليا، ولم تهاجم الجزائر فرنسا، ولا حتى اليابان للولايات المتحدة الأمريكية. والذهول التام بسبب الجرائم الإرهابية التي حدثت في الحادي عشر من سبتمبر لا يرجع إلى نطاق هذه الأحداث، بل لاتجاهها ولذلك يروج لها بالحروب الجديدة.

يمكن التوسع في الموضوع بالعودة إلى:نعوم تشومسكي، ترجمة، إبراهيم محمد إبراهيم، **9/11**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،ط1، 2002).

الفرع الأول: الحرب على الإرهاب وظاهرة خوصصة الأمن

هناك خط رئيس، يفصل ما بين تلك النظريات التي تتعامل مع النزاعات على أنها حالة مرضية وتسعى إلى معرفة أسبابها وعلاجها، وتلك التي ترى أن النزاعات أمر لابد منه، وتعمل على دراسة السلوك المرتبط بها.[1]

وبالتالي، لابد إن نميز ما بين مساعي التدخل العسكري لعلاج أسباب العجز الدولاتي، وتلك التي تبحث في إمكانية الاستفادة من الوضعيات كهذه لتحقيق مكاسب وفق المنطق العقلاني. ويأتي الحرب على الإرهاب ضمن المسعى الثاني بالنسبة للطرف المتدخل بينما تنظر إليه الأطراف المستهدفة بالتدخل من أنه يقع ضمن التوصيف الأول.

يعتمد الإرهاب منهجية توليد الخوف كوسيلة من وسائل الإكراه. ويمكن استخدامه بشكل مقصود لتحقيق هدف محدد، مثل الحصول على المعلومات، تهديد مجموعات معينة، معاقبة أفراد، أو زرع رعب على مستوى عام، وبالتالي، لحمل من لا رغبة له في التعاون على التعاون.[2]

ويمكننا في هذا السياق تعريف الإرهاب بحيث يشمل كل من يشترك وينتهك قانون النزاعات المسلحة، والقانون المدني. ومن يرتبط في كثير من الأحيان بوسائل حرب العصابات، والتي غالبا ما تستخدمها القوات غير النظامية باعتبارها السبيل الرئيسي لتأكيد السيطرة، وعلى سبيل المثال، فقد كانت المنهجية الخاصة المتبعة في اغتيال قادة المجتمعات المحلية الذين لا يدعمون قضية معينة أمرا شائعا منذ عدة قرون. ومن هنا يمكن إعتبار من بين مدارس الفكر الاستراتيجي، ذلك لأنه موجه مباشرة ضد المدنيين، وغير المقاتلين؛ حيث تتجه نوايا الإرهابيين إلى خلق حالة من الخوف وعدم اليقين.[3]

فالإرهاب هو إذن؛ مفهوم يحمل معنى العدوان والردع في بعده السلبي من حيث السلوك والنشاط؛ وبالتالي نجده مرتبطا بالشرعية والمشروعية، كما يتضمن جماعات أو افرادا أو دولا وهيئات من حيث الأطراف، إلى جانب استناده إلى الحوافز والدوافع السياسية والاقتصادية والأيديولوجية محركات أو أهداف؛ فهو مفهوم يقع في المنطقة الرمادية لذا لا يحضى باتفاق إن على المستوى الحقل الأكاديمي أو السياسي. واعتماد الحرب على الإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واستصدار القرار رقم

[1] توماس شيلينج، ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان. **إستراتيجية الصراع**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010، ص، 11.

[2] آلان ستيفنز، نيكولا بيكر، ترجمة: ادهم مطر. **فهم الحرب: إستراتيجية القرن الحادي والعشرين**، دمشق، محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 2013، ص، 46.

[3] آلان ستيفنز، نيكولا بيكر، نفس المرجع السابق، ص، 47.

1373 (2001)[1] على مستوى مجلس الأمن عقب أحداث 9/11 جاء في سياق طبيعة التهديدات الأمنية غير التقليدية.

وفي كل الأحوال؛ فإن التحليل لظاهرة الإرهاب لا يركز بالدرجة الأولى على حجم الدمار الذي يمكن أن تخلفه أي من نشاطاته، بقدر ما يتم التعاطي مع الظاهرة من زاوية الترويج للقلق الذي ينتاب القوات العسكرية التقليدية للدول الكبرى مثل للولايات المتحدة الأمريكية ذات أكثرية ساحقة والتي من شأنها إجبار الآخرين على اللجوء إلى الحرب غير المتكافئة، ولكنها كانت مفرطة في التركيز على التهديدات التي يشكلها انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية والنووية والبيولوجية والكيميائية واحتمال هجمات قراصنة الكومبيوتر على القيادة العسكرية والمدنية، والمراقبة، ونظم الاتصالات.[2]

وقد تم اعتبار الهجمات الإرهابية الخطرة الدولية المؤقتة يمكن أن تتسبب في تعطيل الاقتصاد والخدمات، ولكن بالنسبة للحكومات الغربية، فإن الشغل الشاغل الأساسي هو أن الإرهاب يزيد من انعدام الأمن للمدنيين، سيما وأن هذه الدول تعتبر حماية المدنيين من أهم وظائفها.[3] ولذلك فإن الحكومات في هذه الحالات الحرجة تكون غير قادرة على تأمين سكانها من الإرهاب؛ وبالتالي تكون عرضة لضغوط شعبية قد تؤدي إلى استبدالها.

ولما كانت أفغانستان المصدر المعلن للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، ومثلت حركة طالبان مسؤولية الحدث وهي على رأس ما كان أساسا دولة عاجزة، ووجود معارضة مسلحة قوية تسيطر على الجزء الشمالي من البلاد، إلى جانب تدني التأييد الشعبي لها نظرا لسياساتها الراديكالية، فقد اعتبر المجتمع الدولي التدخل العسكري مشروعا، باعتبار أن الدول العاجزة تمثل ملاذا آمنا ومنصات انطلاق الأعمال الإرهابية المتخطية للحدود الوطنية، وكان هذا التدخل من السهل نسبيا تحقيقه.

ومن هنا، كان الأساس المنطقي القائم خلف النصوص التي تحدد مبادرة إدارة مساعي التدخل العسكري الخارجي يؤكد باستمرار على الصلة بين العجز داخل الدولة والتهديد للأمن القومي للدول الداعمة لعملية التدخل، ويتجلى ذلك في التقرير المقدم من قبل لجنة الدول العاجزة والأمن القومي

[1] يمكن الاطلاع على نص القرار (2001) S/RES/1373 المتعلق بآليات تنفيذ قرار محاربة الإرهاب في الملحق رقم(04).

[2] آلان ستيفر، نيكولا بيكر، نفس المرجع السابق، ص، 350.

[3] نفس المرجع، ص، 351.

الأمريكي كبيان يدل على هذه الفرضية: "الحكومات الضعيفة والعاجزة تولد عدم الاستقرار، الذي يضر مواطنيها، وانتقال العدوى الى دول الجوار، ويهدد مصالح الولايات المتحدة في نهاية المطاف، ويعيق بناء نظام دولي ديمقراطي فعال، وتوفير الأساس للرخاء المستمر، وأخيرا وليس آخرا، حماية الأميركيين من التهديدات الخارجية لأمننا"[1]

ووفقا لهذا التوجه، فإن تهديد الأمن الدولي مستمد من المجموعات الفرعية للدولة التي تتغذى على الظروف المتوطنة في الدول العاجزة، وهو ما جاءت به التقارير الإستراتيجية للمخابرات الأمريكية فقد أوضح مجلس الاستخبارات القومي الأميركي أن المنطق الذي يقف خلف هذا المنظور هو أن "الصراعات الداخلية يمكن أن تنتج دولا عاجزة، إلى جانب المساحات الشاسعة في الإقليم أو بين السكان والتي لا تخضع للرقابة الحكومية الفعالة. في مثل هذه الحالات يمكن لتلك الأقاليم أن تصبح ملاذات آمنة للإرهابيين العابرة للحدود مثل القاعدة. فالأخطار التي تشكلها الدول العاجزة، والأهمية المعطاة لمعالجة عجز الدولة، تضعها بالتالي ك 'أولوية قصوى' ومرتبطة مباشرة بمسألة الأمن القومي الأكثر إلحاحا.[2]

غير أن هذا التوجه يصطدم بمدى صدقية فرضية العلاقة بين الدول العاجزة والإرهاب من الناحية العملية؛ ذلك أن لائحة المنظمات الإرهابية المعدة من قبل وزيرة الخارجية الأمريكية، والتي صنفت من خلالها تلك الجماعات باعتبارها تمثل أكبر تهديد لمصالح الولايات المتحدة حسب مكتب مكافحة الإرهاب 2005.[3] لا تعكس العلاقة بين عدد الجماعات الإرهابية ودرجة العجز الدولاتي للدول العشرين الأكثر عجزا حسب مؤشر الدول العاجزة. إذ كان من المتوقع أن يتم إدراج أكبر عدد من الجماعات المهددة للمصالح، وبالتالي الأمن الأمريكي، والدول الحليفة لها؛ ومع ذلك، نجد فقط العراق وأفغانستان وباكستان تظهر وجود ملحوظ لهذه الجماعات الإرهابية على مستوى أقاليمها، في حين 13 من الدول الـ 20 لا تحتوي على أي منظمة من المنظمات الإرهابية الأجنبية حسب الجدول (12) أدناه.

---

[1] Aidan Hehir,The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom, **Journal of Intervention and State building**,Volume1,Issue 3, 2007 ,p,310.

[2] Aidan Hehir op cit, p, 311.

[3] Ibid, p, 315.

لأن هذا التصنيف يركز أساسا على البعد الأيديولوجي للخلفية المحركة لنشاط وسلوك التنظيمات الإرهابية متجاوزا بذلك الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي تقوم عليها المؤشرات التي تبحث في عملية تصنيف العجز الدولاتي، حسب ما ورد في الفصل الأول من الدراسة. وكأسباب لتنامي مظاهر العنف والكراهية على مستوى المجموعات المهمشة أو التي تعاني من الحرمان النسبي والعدوان عليها.

الجدول رقم(12): عدد المنظمات المصنفة كمنظمات إرهابية

في الدول المتصدرة قائمة ترتيب الدول العاجزة

مؤشر الدول لعاجزة	الدولة	العدد/ اسم المجموعة
01	السودان	(1) القاعدة
02	جمهورية الكونغوالديمقراطية	(0)
03	ساحل العاج	(0)
04	العراق	(4) ، منظمة القاعدة ما بين الرافدين، أنصار السنة، الدولة الاسلامية في ارض الشام (داعش)، جبهة التحرير الفلسطينية
05	زمبابوي	(0)
06	تشاد	(0)
07	الصومال	(1) القاعدة
08	هايتي	(0)
09	باكستان	(6) القاعدة، حركة المجاهدين، الحركة الإسلامية الأوزباكستانية، جماعة جيش محمد، عسكر طيبة، عسكر جينجوي
10	أفغانستان	(5) الجماعة الإسلامية، القاعدة، جماعة الجهاد الإسلامي المصرية، الحركة الإسلامية الأوزباكستانية، مقاتلي جماعة المغرب الإسلامي.
11	غينيا	(0)
12	ليبيريا	(0)
13	CAR	(0)
14	كوريا الشمالية	(0)
15	بوروندي	(0)
16	اليمن	(1) القاعدة
17	سيراليون	(0)
18	بورما	(0)
19	بنغلادش	(1) القاعدة
20	نيبال	(0)

المصدر:

Aidan Hehir,The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom, **Journal of Intervention and State building**,Volume1,Issue 3, 2007

ومما يؤكد عدم صدقية الفرضية التي تقضي بوجود علاقة بين الدول العاجزة والمنظمات الإرهابية، عدد هذه المنظمات من حيث التواجد في الدول التي لا تقع في الخانة الحمراء حسب تصنيف مؤشر الدول العاجزة؛ فكما هو واضح في الجدول(13) تظهر ثلاث دول فقط مدرجة في مؤشر الدول العاجزة ضمن قائمة العشرين الآولى التي تقع ضمن الخانة الحمراء، بينما نجد دولا مثل الهند، لبنان، إسرائيل والفلبين، والتي تحتل مرتبة منخفضة أسفل مؤشر الدول العاجزة، تتواجد على أراضيها أعداد مرتفعة من بشكل غير عادي من المجموعات المصنفة كجماعات إرهابية. وبالتالي؛ فإنه واضح غياب أية علاقة بين عجز الدولة وعدد المنظمات الإرهابية الأجنبية المتواجدة في تلك الدول.

ويؤكد من زاوية أخرى النزعة الأيديولوجية في توصيف الجماعات الإرهابية، وتحديد طبيعة التهديدات الأمنية من منطلق الانتماء الإسلامي، وهو ما أدى إلى تنامي الشعور المترجم إلى وقائع وأحداث تعبر عن العداء للجالية ذات الانتماء للدين الإسلامي بالغرب عموما. الأمر الذي أدى إلى رد فعل معادي للغرب وتنامي نزعة التطرف التي تغذيها سياسات محلية توجهها نحو تسويغ التدخلات الخارجية.

الجدول (13): عدد المنظمات المصنفة كمنظمات إرهابية في الدول المتباينة الترتيب ضمن مؤشر الدول العاجزة

الدولة	عدد المجموعات	اسم المجموعات	مؤشر الدول العاجزة
لبنان	6	القاعدة، عصبة الأنصار، حزب الله، جبهة التحرير الفلسطينية، حركة الجهاد الاسلامي الفلسطيني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة.	65
باكستان	6	القاعدة، حركة المجاهدين، الحركة الإسلامية الأوزباكستانية، جماعة جيش محمد، عسكر طيبة، عسكر جينجوي	9
أفغانستان	5	الجماعة الإسلامية، القاعدة، جماعة الجهاد الإسلامي المصرية، الحركة الإسلامية الأوزباكستانية، جماعة المقاتلين الإسلاميين المغاربة.	10
الهند(إلى جانب كشمير)	5	القاعدة، حركة المجاهدين، جيش محمد، عسكر جينجوي، عسكر طيبة.	93
العراق	5	منظمة أبونضال، منظمة القاعدة ما بين الرافدين، أنصار السنة، مجاهدي خلق، جبهة التحرير الفلسطينية	4
إسرائيل	5	كتائب شهداء الأقصى، حماس، كاخ، الجهاد الإسلامي الفلسطيني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	67
مصر	4	الجماعة الإسلامية، القاعدة، الجهاد الإسلامي المصري، مقاتلي جماعة المغرب الإسلامي.	31
ليبيا	4	منظمة أبونضال، القاعدة، الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، جبهة التحرير الفلسطينية.	95
الفلبين	4	جماعة أبوسياف، القاعدة، الجماعة الإسلامية، الجيش الشعبي الجديد.	68
تركيا	4	القاعدة، حزب العمال الكردستاني، مقاتلي جماعة المغرب الإسلامي. حزب جبهة التحرر الشعبي الثوري(DHKP/C)	82
المملكة المتحدة	4	القاعدة، منشقي الجيش الجمهوري الأيرلندي، مقاتلي جماعة المغرب الإسلامي، الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي.	128
الجزائر	3	القاعدة، الجماعة الإسلامية، الجماعة السلفية للدعوة والقتال	72

كولومبيا	3	الجيش الوطني للتحرير، القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (FARC)، القوات المتحدة للدفاع الذاتي الكولومبي.	27
فرنسا	3	القاعدة،، مقاتلي جماعة المغرب الإسلامي، مجاهدي خلق، منظمة أبونضال.	129
ايرلندا	3	القاعدة، منشقي الجيش الجمهوري الأيرلندي،، الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي.	143
سوريا	3	منظمة أبونضال، الجهاد الإسلامي الفلسطيني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة.	33
أوزباكستان	3	القاعدة، جماعة الجهاد الإسلامي، الحركة الإسلامية الآوزباكستان	23
بلجيكا	2	القاعدة،، مقاتلي جماعة المغرب الإسلامي	124
قبرص	2	النواة الثورية، منظمة 17 نوفمبر الثورية	121
الأردن	2	القاعدة، منظمة القاعدة لبلاد الرافدين	74
ماليزيا	2	القاعدة، الجماعة الاسلامية	98
موريتانيا	2	القاعدة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال	41
روسيا	2	القاعدة، طائف أوم (Aum Shinrikyo)	43
اسبانيا	2	وطن الباسك والحرية (**ETA**)	125
طاجاكستان	2	القاعدة، الحركة الاسلامية الزباكية	42
تونس	2	القاعدة، جبهة التحرير الفلسطينية	100
الولايات المتحدة الأمريكية	2	القاعدة، **طائفة أوم** (Aum Shinrikyo)	128

المصدر:

Aidan Hehir, The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom, **Journal of Intervention and State building**, Volume1, Issue 3, 2007

فالتواجد المعلن للقاعدة، كتنظيم إرهابي بالنسبة للتصنيف الأمريكي، لا يؤكد الفحص لطبيعة علاقة تنظيم القاعدة مع الدول العاجزة، مثل أفغانستان والصومال وغيرهما، وإنما يدعم التحليل الذي يرفض العلاقة السببية بين الدول العاجزة والإرهاب ويميل إلى قبول الرأي القائل بأن الدول العاجزة هي "عناصر تمكين للإرهاب "في بعض الأحيان بدلا من أن تمثل المصادر الأساسية أو الأرضية الوحيدة لهذه التنظيمات. فالعجز الدولاتي في أفغانستان والصومال عرضي أكثر منه سببي من حيث ارتباط هذه الدول مع تنظيم القاعدة، وهي حالات لا يمكن تعميمها في معظم الأحيان وبالتالي، لا تتفق مع الأساس المنطقي التي يقوم عليها ارتباط النتائج بالافتراض الذي يقضي بالعلاقة السببية بين الدول العاجزة والتنظيمات الإرهابية.

إن حصر الملاذ الآمن للجماعات الإرهابية في الدول العاجزة تعوزه الدقة، من عدة جوانب أهمها؛ الحضور العالمي للقاعدة كأهم تنظيم مصنف ضمن أعلى هرم قائمة الجماعات الإرهابية التي تشكل اكبر خطر على الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى غياب منشآت الاتصال والبنية التحتية الهشة في الدول العاجزة؛ والتي غالبا ما تكون الجماعات الإرهابية في حاجة ماسة إليها لتنسيق أعمالها وإدارة شؤون عملياتها.

في المقابل نجد أن الدول الغربية التي تتمتع بدرجة عالية من الحرية والبنية التحتية المتطورة في مجالات الاتصال جعلت منها ملاذا خصبا وجذابا للخلايا الإرهابية، إذ أن نظام الرعاية الاجتماعية وكفاءة الاتصالات وشبكة التجارة القوية، من شأن ذلك كله أن يدفع تلك الجماعات لتجعل من تلك الدول القواعد الخلفية والمغذية لعملياتها في جبهاتها القتالية.[1]

ومن المهم الاشارة إلى أن المقاربة الأمنية، المعتمدة من قبل الأطراف التي تتبنى نهج التدخل العسكري الخارجي في التعاطي مع العجز الدولاتي، لا توفر الغطاء المقنع للدوافع الأمنية للتدخل؛ لأنها تقارب موضوع الإرهاب من زاوية البعد الأيديولوجي فقط، وتتغاضى عن الأبعاد السياسية والاقتصادية الأخرى التي تمثل أبعادا نسبية في تشكل الظاهرة. وهو ما يفسر مسعى التركيز على الترويج للحرب على الإرهاب، في حين نجد أن ظواهر العنف التي تعانيه الدول العاجزة، والذي يشكل تهديدا جديا للأمن الجواري والدولي، له دوافع سياسية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية، كما هو مبين في الفصل الأول من الدراسة.

[1] Aidan Hehir op cit, p,316.

كما أن إدراج الحرب على الإرهاب ضمن الأجندة الدولية، من خلال قرارات مجلس الأمن وما تبعه من تنفيذ ميداني، أفرز شكلا جديدا من التهديد للأمن الدولي ليس له حدود جغرافية متعارف حولها، ولا كيانات سياسية يمكن التعاطي معها وفق النصوص المنظمة للعلاقات الدولية. الأمر الذي أدى إلى النزوع نحو" خوصصة الأمن" وتوسيع القضايا الأمنية. وهو ما أنعكس على دور الدولة الأمني.

هناك ما يقارب من 90 شركة أمنية منتشرة في حوالي 110 بلدان في العالم، وتعمل في مجال التدريب العسكري والاستخبارات والإمداد والعمليات الحربية. وتقع مقار هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وجنوب إفريقيا، وتشمل مناطق عملها مناطق النزاعات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.[1]

إن تكريس نفوذ مثل هذه الشركات من خلال إسنادها المهام القتالية في العراق وأفغانستان، وغيرها من المناطق المتوترة والتي تشهد حضورا لقوات دولية، من شأنه أن يقوض أهم الوظائف التي تحتكرها الدولة والمتمثلة في وسائل الإكراه؛ وبالتالي يصبح الأمن سلعة متاحة فقط للقادرين عليها من الأغنياء، كما يفتح المجال أمام استقلالية أكثر لجماعات، وبعض المؤسسات؛ خاصة بالنسبة للدول العاجزة. كما يوسع من فرص التوظيف للمجموعات المتمردة في عمليات قتالية حتى خارج بلدانهم، ويصعب من عملية إدماجهم في المؤسسات الإلزامية التابعة للدولة بالنظر إلى الحوافز التي تعرض عليهم من قبل الخواص والتي لا تستطيع الدولة توفيرها لهم.

[1] حسن الحاج على أحمد، **خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007. ص، 11.

الفرع الثاني: الحرب الوقائية كإحدى أشكال التدخل العسكري الخارجي

تصر نظريات مواقع الدول القومية على أن استمرارية الهوية يتطلب تحديد واحتواء عدو خارجي. فعملية تحديد عدو خارجي تمثل جزءا أساسيا من السياسة المحلية، ولذلك تعتبر ضرورية لتكوين الهوية القومية. حيث افترضت معظم الكتابات المتعلقة بنهاية الحرب الباردة أنه مع زوال الشيوعية ككيان معارض للولايات المتحدة الأمريكية، ستظهر تهديدات أخرى في المجال الدولي. وتمثلت التهديدات الأخرى المتوقعة في الإرهابيين (خاصة الأصوليين الإسلاميين).

ويبدو أن الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة يمكن أن يمثل نفس سيناريو "الحرب الشاملة" مثل الحرب الباردة؛ حيث تظهر الحاجة إلى اليقظة الدائمة والأعمال الاستبقائية لمواجهة ما يوصف غالبا بأنه تهديد مستمر. فأي شخص يمكن أن يكون إرهابيا كما أن أي شخص يمكن أن يكون شيوعيا في الماضي. ولا يوجد خط جبهة في محاربة الإرهاب؛ فالأعمال الإرهابية يمكن أن تحدث في أي مكان في المجتمع.[1]

فحينما يتم التعاطي مع المصطلحات بلغة دعائية فإنه ليس من اليسير تحديد موقع التحرك هجومي/ دفاعي للتعرف على الموقف بين الدفاع عن النفس والاعتداء على الآخرين. وبالتالي؛ يصبح التحليل السياسي، ناهيك الأكاديمي، مشتتا بين الضبط الاصطلاحي والبحث في المخرجات التي تنتجها الإرادات الخفية والمؤثرة بشكل كبير في صدقية التحليل.

ولذلك ينصح المفكر نعوم تشومسكي في كتابه " قراصنة وأباطرة" حينما استعرض قصة العلاقة بين الإرهاب والتسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، وعمليات القصف والاغتيالات الإسرائيلية في لبنان وغيرها وعلاقته بالعمل الوقائي والدفاع عن النفس أو الانتقام وإعادة الاعتبار؛ أنه لابد فهم ما يجري في إطار الملاحظات التالية:[2]

1. هناك سياق سياسي حاسم يجب في إطاره فهم الإرهاب إذا كنا جادين بهذا الشأن؛
2. إنها جرائم الآخر، وليس جرائمنا المثيلة أو الأسوأ، التي تشكل الإرهاب، وفي هذه الحالة جرائم الفلسطينيين وليس الإسرائيليين أو الأمريكيين؛
3. مفاهيم "الإرهاب" و"الرد الانتقامي" تستعمل بمصطلحات الدعاية وليس الوصف.

---

[1] كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون، ترجمة: عاطف معتمد، عزت زيان، الجغرافيا السياسية في مائة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010. ص، 235.

[2] ناعوم تشومسكي، ترجمة: قسم الترجمة في دار حوران. **قراصنة وأباطرة، الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي**، دمشق: دار حوران للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص، 86.

وعليه فإن إستراتيجية الضربة الوقائية تتمحور حول فكرة تنفيذ عمليات تستهدف إجهاض قدرات ونيات الطرف المقابل الواقع تحت تصنيف الأعداء المحتملين سواء أكان هذا الطرف دولة أو مجموعة دول، فرادى أم حركة تنظيمية، للحيلولة دون تعرض المصالح الوطنية والقومية للمخاطر.[1] فهي بالتالي؛ تحرك قائم على الظن والاحتمالية بدلا من اليقين والدقة في المعلومات، وتحتل الذاتية وعمل الاستخبارات الموقع الراسم والموجه للقرار.

وبتفاوت المرجعيات المفسرة للسلوك الذي يقضي باعتماد هذه الإستراتيجية، فإن المحتوى الأيديولوجي يحتل النصيب الأوفر من هذه المرجعيات. فالأيديولوجيا بحسب ما أشار إليها روبرت غير في كتابه لماذا يتمرد البشر هي "أطر للوعي" تزود الناس بتفسير للعالم لغرض ممارسة أفعالهم فيه.[2] وهذه إحدى أهم الأبعاد التي يمكن من خلالها تفسير منطلق اعتماد الحرب الوقائية و الاستباقية ضمن خطط حماية الأمن القومي.

غالبا ما تهيب المعتقدات بالناس أن يقوموا بأفعال جماعية من خلال شرح الأوضاع التي يسودها الالتباس وإيجاد ثقافة مشتركة يمكن من خلالها "نشوء الزعامة" وحدوث التعبئة وتضافر الأفعال.[3] ومن هذا المنطلق، نجد أن مثل هذه القرارات تحتاج إلى أن يكون لدى صانع القرار جمهورا مطيعا أو رعبا من عدو رهيب يهدد بتدميره.[4] مما يستوجب توظيف الآلة الدعائية لصناعة رأي عام محلي ودولي، ليس لكسب التأييد فحسب بل لبناء تحالفات داعمة للعملية. وهذا يتطلب عملا استثنائيا يتم بموجبه حجب الرؤية الواضحة للحقائق الميدانية وتعطيل العمل بالقواعد القانونية في حالتها العادية مثلما هو الشأن بالنسبة لأمننة العجز الدولاتي وتسييس التدخل العسكري المشار إليه آنفا.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الفاعل في القيادة العالمية للتدخل العسكري، فإن الدراسات ذات الصلة بالموضوع محكومة بتحليل المواقف الأمريكية وإستراتيجياتها المرتبطة بأمنها كجزء، إن لم يكن الكل، من الأمن والسلم الدوليين. وبالتالي؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر إدراجا لموضوع "الحرب الوقائية" ضمن استراتيجيات الأمن القومي لها.

---

[1] سوسن العساف، **إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2008.ص،201.

[2] تيد روبرت غير. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، **لماذا يتمرد البشر**، الإمارات العربية المتحدة، طبعة عربية 2004. ص، 303.

[3] نفس المرجع، ص، 304.

[4] ناعوم تشومسكي، مرجع سابق،ص، 144.

وعليه فإن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية مفادها أن على الولايات المتحدة الأمريكية السعي الحثيث لإجهاض التطورات والقوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح بحاجة إلى علاجات حاسمة، حيث جاء في وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002" ما نصه: " أنه بحكم الحاجة للدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديدات ناشئة قبل أن تتبلور بشكلها الكامل".[1]

وهذه العقيدة العسكرية، لم تكن جديدة كنتيجة لتداعيات أحداث 9/11. بل هي أقدم من ذلك، فحملة الرئيس "ريغان" ضمن ما عُرف آنذاك بالحرب على الدول الراعية للإرهاب الدولي منذ سنة 1984، وقد تم تحديد يومها منطقتين في العالم كمصدر تهديد لهذا الإرهاب أمريكا الوسطى والشرق الأوسط. إذ كانت حملة ريغان ضد " الإرهاب الدولي" خيارا طبيعيا للنظام الدعاوي في توسيع برنامج عملها السياسي المتمثل في: توسيع قطاع الدولة في الاقتصاد، تحويل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء، وسياسة خارجية أكثر نشاطا". وكانت ليبيا ملائمة تماما للحاجة كهدف؛ رخو من ناحية والسهولة جلب التأييد لكره القذافي، خاصة على الخلفية العنصرية ضد العرب المستشرية في الولايات المتحدة الأمريكية، والالتزام العميق للطبقات المثقفة، فيما خلا استثناءات نادرة جدا، بالرفض الأمريكي/ الإسرائيلي وعنفهما وهذا يجعل من ليبيا هدفا سهلا لنظام الدعاية الأمريكي.[2]

لكنه يبدو أن هذا التوجه يعبر عن التغير الطارئ بالنسبة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. ففي مذكرة صادرة سنة 1950 عن "مجلس الأمن القومي" حددت الشروط الأساسية لسياسة الأمن القومي الأمريكي خلال الحرب الباردة: "غني عن القول أن فكرة الحرب" الوقائية- بمعنى الهجوم العسكري الذي لم يتسبب فيه هجوم عسكري علينا أو على حلفائنا- غير مقبولة عموما من الأمريكيين". وبالرغم من أن بعض الناس يناصرون مع ذلك الحرب الوقائية، يجب رفض حججهم بوصفها غير عملية "ومتآكلة أخلاقيا".[3]

وتتجلى الدعاية لتبرير اللجوء إلى الحرب الوقائية في القصف الموجه لمصنع الشفاء للأدوية بالسودان عام 1998 في سياق محاربة الدول الراعية للإرهاب الدولي حيث تم تصنيف السودان كبلد راعي للإرهاب. وإذا كانت الحرب على أفغانستان مبررة بالانتقام ومصحوبة بتأييد دولي، فإن إعلان

[1] سوسن العساف، مرجع سابق، ص،224.

[2] ناعوم تشومسكي، نفس المرجع، ص، 145.

[3] إيان شاليرو. ترجمة : وفيق زيتون، **نظرية الاحتواء: ما وراء الحرب على الإرهاب**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012. ص، 39.

الحرب على العراق بتاريخ 20 مارس 2003 دون قرار ترخيص من الأمم المتحدة يمثل أبرز مثال على الحرب الوقائية التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الأعداء المحتملين الذين يمثلون تهديدا لأمنها القومي بالرغم من اكتساب السلوك للتأييد الدولي المطلوب. وقد تأكد فيما بعد انتفاء وجه الدعوى المبررة للتدخل العسكري في العراق سواء تعلق الأمر بأسلحة الدمار الشامل أوصلة الرئيس صدام حسين بالقاعدة، ولم يبق سوى شعار نشر الديمقراطية الذي اصطدم بواقع ميداني أدى إلى نتائج عكسية تهدد الوضع في العراق بالتقسيم، ويمكن الانتباه إلى أن ذلك هو الهدف غير المعلن لإستراتيجية التدخل الوقائي.

لذلك فإن مفهوم الحرب الوقائية ما هو إلا مفهوم سياسي يهدف إلى فبركة منهجيات استخدام القوات بإدخال مفهوم غريب. ذلك أن هذا المفهوم يثير الكثير من التساؤلات المسوغة وسندرج بعضها:[1]

- كيف سيُعرف العدو وعلى أي أسس وكيف سنجعل نواياه للوصول إلى حد الاقتناع التام بأن تهديدا حقيقيا سينشأ عن نوايا مفترضة تبرر الفعل المنطق هو الآخر عن النوايا؟
- ما هي الآليات والأسس التي قد يتيح استخدامها تهديدا حقيقيا، ثم ما هي الوسائل المادية التي ستستخدم في هذه الآلية والأسس؟
- ما هي الجهات ذات المصلحة الحقيقية في تنفيذ الحرب الوقائية. هل هي مؤسسات معينة أم قوى ضغط أم دول أجنبية؟
- هل تمت موازنة حقيقية بين التهديد المفترض ميثاق الأمم المتحدة التي تبيح حق الدفاع عن النفس فقط. ولما كانت المبادرة بالضربة تحت ذريعة الحرب الوقائية تتعارض مع حق الدفاع عن النفس، فتحت أي عنوان يمكن وضعها؟
- من الذي سيتحمل مسؤولية الخسائر الناجمة عن هذه الضربة بعد أن يثبت أنها غير شرعية، وهل تم أخذ بعين الاعتبار ما قد تقع تحت تعريف جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة؟
- ما دور الحلفاء في مواجهة كهذه وما موقفهم؟ وهل تم أخذهم بعين الاعتبار؟

فالتدخل العسكري الوقائي لم يقتصر على الدول العاجزة باعتبارها مصدر تهديد للأمن الدولي، بل تجاوز ليساهم في إضعاف دولا أخرى، مثل العراق، ليحطم قدراتها مما يدلل على عدم صمود الدوافع

[1] سوسن العساف، نفس المرجع، ص، 233.

الأمنية في التسويق لعملية التدخل العسكري، إلى جانب عدم استنفاذ جميع الخطوات الوقائية ذات الطابع السلمي.[1]

فالتدخل الوقائي لمواجهة ومقاربة التهديدات سعيا للهيمنة والسيطرة العالمية[2]، ليست مفروضة على أمريكا بحسب ما ذهبت إليه الكاتبة "سوسن العساف" في كتابها المشار إليه؛ بل هي سياسة تندرج ضمن سياق التحول وبسط النفوذ من منطلق حجم التكاليف المقدمة، والمخاطر التي تواجهها، إلى جانب طبيعة الأهداف المختارة بدقة كضحايا مستهدفة بالتدخل والمقدمة في صورة التهديدات المحتملة.

هذا التوجه على مستوى مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية الرامي إلى إعادة توزيع الأعباء الدولية والمصالح المترتبة، يقتضي البحث في الدوافع الجيوستراتيجية للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة، وهو ما سيبحث في الفصل التالي من الدراسة.

[1] لقد صمم الأستاذ "اليسون"، الذي عمل كوزير للخارجية السويدي السابق وكأستاذ بقسم دراسات الصراع والسلام بجامعة أوبسالا، سلما سمي باسمه يتضمن 13 خطوة متدرجة للتصدي للصراعات المحلية والدولية، يحدد الأشكال والآليات العملية للمنع الوقائي من الصراعات جعل أعلاها التدخل العسكري. للإطلاع على هذا السلم يمكن العودة إلى: سامي إبراهيم الخزنداري، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية:إطار نظري، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 32، خريف 2011، ص، ص، 26،44.

[2] سوسن العساف، المرجع السابق، ص، 265.

الفصل الثالث

التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة:

بين السياق الدولي والواقع المحلي

إن الرصد السليم للسياق الزماني والمكاني لحركة "التدخل العسكري" من شأنه أن يسهم في بلورة تصورا دقيقا لطبيعة أوزان الدوافع المحركة لها، و مدى توظيف الهدف"الدولة العاجزة" في تسويغ مسعى جسر فجوات العجز وإعادة بناء الدولة، حسب الاتجاه الداعم لهذا التوجه. في الوقت الذي يتبنى الاتجاه المعارض لحركة التدخل العسكري فكرة النزعة التوسعية المصاحبة للعملية في إطار سياق دولي يؤسس للهيمنة على حساب الوحدات المصنفة كدول عاجزة؛ وبالتالي هندسة التفاعلات الدولية عبر إعادة ترتيب هذه الوحدات أو إعادة تشكيلها وفق متطلبات توزيع القوة.

وفي هذا الإطار سيتم مناقشة الدوافع الجيوستراتيجية للتدخل العسكري الخارجي، من خلال هذا الفصل، ضمن سياق دولي يتسم بانكماش نفوذ القطب الشيوعي في مقابل التوسع الطبيعي للنفوذ الليبرالي في مناطق الفراغ هذه" فالطبيعة تأبى الفراغ"، مما يتطلب الاستعانة بمقاربة الجيوبوليتيك في تفسير الحضور النسبي لهذا الدافع في توجيه حركة التدخل بما يحقق مسعى الهيمنة العالمية للأطراف المتدخلة. إلى جانب بحث مسعى التوفيق في إدارة حركة التدخل في ظل سياقين يبدوان متناقضين ظاهريا من حيث النزعة؛ سياق دولي معولم وواقع محلي ينزع نحو التشظي.

ويعتبر حسن التقاط اللحظة التاريخية لسياق الأحداث الدولية من النقاط المفصلية في تحديد المرحلة المرجعية لمحاكمة التدخل العسكري في إطارها؛ إذ نميز، من خلال هذه الدراسة، بين المرحلة الانتقالية لفترة الحرب الباردة، والسياق الذي يتبع تلك الفترة، في محاولة لفهم المسوغات المتبناة والتوجهات الرامية إلى شرعنة الأعمال القتالية في التعاطي مع قضايا داخلية للدول العاجزة.

المبحث الأول: المسوغات الجيوستراتيجية للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة

إن اختفاء التوازن التقليدي الذي كان سائدا طوال فترة الحرب الباردة، المستندة إلى بنية نظام دولي يتسم بالثنائية القطبية، أوجد ساحات فراغ جيوسياسية وجيواقتصادية واسعة، هذا السياق يرجح فرضية التحرك الاستراتيجي كدافع للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة، وفق ما تعبر عنه "النظرية العضوية لتطور الدولة" لراتزل. فالدول تشبه الكائن العضوي الحي، وتحتاج إلى التغذية مثل الكائنات الحية، وإنه لا يمكن تغذية الدول إلا باحتلال ساحات جديدة؛ وأن الدول التي تبقى عاجزة عن خوض صراع التغذية المذكور ستزول عن الوجود كبقية العناصر الزائدة في نظرية داروين[1].

الأمر الذي، يؤسس إلى بحث الموضوع من المسوغات الجيوستراتيجية في محاولة لتفسير الأثر المترتب عن التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة على المستوى النظمي. فإذا كان المنطق النيوواقعي يقر بالتماثل الوظيفي للفواعل الدولاتية (الدول) على مستوى بنية النظام الدولي فإنه يشدد على التباين في المكانة والدور تبعا لمستوى القدرات بعض الوحدات المشمولة بوصف القوى العظمى. وحتى وإن وُصف النظام الدولي بالفوضى، وفق الفرضية المركزية للاتجاه العقلاني، انعدام الهرمية التنظيمية التقليدية؛ إلا أن التفوق في القدرات من شأنه أن يؤسس لسلطة هرمية امبريقية،كأمر واقع، من حيث التأثير في القرارات الدولية إلى جانب المسؤوليات المترتبة عن هذه المكانة إزاء اختلالات على المستوى الدولي؛ في ظل عدم كفاية المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، وغيرها، من لعب الدور المنوط بها تقليديا، أو اعتبارها أوعية جوفاء توظفها الدول المؤهلة من حيث التحكم أو التأثير في قراراتها.

تكتسي، في هذا الإطار، الأبعاد المشكلة للقوة والمؤهلة لبناء قدرات تستجيب لطموحات توسعية في ظل فراغات سياسية وجغرافية، أهمية بالغة. إذ لا يمكن رسم صورة متكاملة لمخرجات التدخلات العسكرية عقب نهاية الحرب الباردة في ظل إغفال هذا البعد من التفسير.

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة، محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1)،ص، 127.

المطلب الأول: المواقع الجيوستراتيجية وإحياء مناطق النفوذ الدولي

يمكن الجدل بأسبقية فرضية الدافع الجيوستراتيجي للتدخل العسكري الخارجي بالنظر إلى الإمكانات (المادية والبشرية) المرصودة للعمليات السابقة قياسا بتدخلات أخرى في مناطق أقل أهمية بالنظر إلى هذا الدافع، مثل معظم الدول العاجزة التي تقع في إفريقيا.

إلى جانب التوظيف غير المسبوق للقوة، بكل أبعادها المادية منها والمعيارية، في تعضيد التواجد المباشر عبر عمليات التدخل العسكري من جهة، والمراقبة غير المباشرة عبر تكنولوجيا الاتصال والأقمار الصناعية، والقواعد البحرية المتحركة الرابضة في المياه الدولية، أو تلك التي تحتل محميات ثابتة كالقواعد العسكرية في بعض الدول، مثل دول الخليج من جهة أخرى.

كما أن البحث في علاقة خطاب الهيمنة بالبعد الجيوستراتيجي يتعدى دراسة العلاقات بين الفضاء السياسي والفضاء الجغرافي، ليبحث في المقاربة الجديدة التي تقوم على الفهم، فهم الذات أولا بما هي شعب وأمة وحضارة، بل وفهم الآخر الذي يتمتع بثقافة مختلفة. ومن اجل فهم الآخر، لا بد من معرفة كيف يفكر، وما هي قيمه، وما هي ردات فعله وأفكاره المرتبطة بالمشاعر التي تشكلت عبر الزمن. ومن هذا المنطلق، هناك من ينظر إلى النمط الانثروبولوجي الغربي أنه ذو طبيعة مزدوجة. ففيه تجتمع إرادة المعرفة وإرادة السلطة في أطر بنية حلقية متميزة.[1]

مما يتطلب البحث في أهمية الموقع الجغرافي والحدود السياسية، من خلال إبراز أهمية المجالات الحيوية على المستوى المحلي والإقليمي للدول العاجزة، وأهمية تركيز القوة بمختلف أبعادها؛ في ظل عالم يشهد تدفقات عبر وطنية عالية الحركة والكثافة، مزودة بأدوات صنع خطاب للهيمنة وتسويقه لتحقيق الزعامة العالمية من خلال الأهداف المعلنة ذات الصلة بالبعدين الإنساني والأمني، وغير المعلنة للتدخل العسكري والمرتبطة بالجانب الجيوستراتيجي.

[1] الكسندر باتارين، المرجع نفسه السابق، ص، 49.

الفرع الأول: المجالات الحيوية ومبدأ تركيز القوة

القوة تمنح سلطة لخصومها. وتثير المقاومة ضد نفسها. وتنطوي على دمار ذاتها.[1] تلك هي معضلة القوة التي تطرح إشكالات عدة ذات صلة بالمفهوم. سواء تعلق الأمر بأبعادها، أو قياسها أو الحكم عليها من خلال أثرها. و هي من المواضيع التي تحتل حيزا معتبرا في الأدبيات السياسية، خاصة في حقل العلاقات الدولية.

وقد أثار جوزيف ناي في كتابه " مستقبل القوة" من منطلق القلق حول مستقبل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في بنية النظام الدولي، التحولات الطارئة على القوة وحدود نطاق توسعها. مشيرا إلى أن مقومات القوة تبدلت عبر التاريخ (ففي القرن السادس عشر تبوأت إسبانيا مكانتها عبر السيطرة على المستعمرات وتكديس الذهب)، أما في القرن السابع عشر (فقد اعتمدت هولندا على عنصري التجارة والمال)، أما في القرن الثامن عشر (فلعب عامل عدد السكان والقوة العسكرية الدور الأهم في المكانة الفرنسية)، بينما في القرن التاسع عشر (اعتمدت بريطانيا على نتائج الثورة الصناعية والقوة البحرية)، إلى أن وصلنا إلى المجتمع الحالي والذي تمثل "المعلوماتية" أحد متغيرات القوة المركزية فيه.

وقد حاول عبر السنين معظم المحللين للقوة من تصميم علاقات رياضية لتكمية القوة في مجال الشؤون الدولية؛ مثل "راي كلين" « Ray Cline » أحد كبار المسئولين في المخابرات الأمريكية من خلال بحثه في توازن القوة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، حيث يرى أن يمكن تقدير القوة من خلال العلاقة الرياضية التالية:[2]

امتلاك القوة=(البعد الديموغرافي+البعد الجغرافي+البعد الاقتصاد+البعد العسكري)X(الإستراتيجية+الإرادة لسياسية)

القوة بهذه العلاقة*، بالرغم من غياب بعض الأبعاد نظرا للسياق التاريخي-1977- المصاحب لتصميمها، تحاول أن تجمع في مكوناتها بين العوامل الثابتة (الديموغرافيا، والجغرافيا، التاريخ، الثقافة..)، والعوامل المتغيرة (مثل، الإمكانات الاقتصادية والعسكرية والقدرات التكنولوجية). وهي عوامل لا تصنع

[1] تيد روبرت غير، المرجع نفسه السابق، صن 358.

[2] Josef S. Nay, The Future of Power, USA :Public Affairs Books, 2011. P,4.

* تعبر علاقة قياس امتلاك القوة عن عملية التراكب، الجمع، للعوامل القومية الثابتة للدولة، ولا يتم تحويلها إلى مقدار يصنع الفارق إلا بعملية التراص، الجداء، لمضاعفتها وتحويلها إلى قدرات.

يمكن التوسع في موضوع القوة بالعودة إلى: إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)،(مقومات القوة القومية للدولة) ص ص، 173-191.

أثرا إلا إذا ارتبطت بالتخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية التي تتمتع بذهنية ورؤية إستراتيجية. وهذه العوامل غالبا ما تتصل بالقدرة على التوظيف؛ لذا يطرح ناي فكرة "القوة الذكية" كمصطلح يبرر به الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة.

إن ذلك هو ما يوجه صانع القرار الأمريكي إلى تكييف التفوق الناجم عن تفكك الاتحاد السوفيتي لتحقيق التوسع في النفوذ واستيعاب المتغيرات المستجدة وتوظيفها لتحقيق قيمة مضافة إلى الخصائص التقليدية المشكلة لأبعاد القوة، هذا التكيف من شانه أن يتيح لأمريكا امتياز التحكم في أوسع نطاق ممكن ضمن نظام دولي يتسم ببروز قوى متحدية تمثل مقاومة لها.

وفي هذا الصدد يميز "ناي" بين القوة الناعمة والقوة الذكية؛ إذ تعني الأولى مجموع أدوات "الإقناع والجذب"، والتي تتم من خلال السمعة الدولية، السلطة المعنوية والأخلاقية، الوزن الدبلوماسي، القدرة الإقناعية، الجاذبية الثقافية، المصداقية الإستراتيجية والشرعية. بينما تمثل الثانية القوة الناتجة عن الجمع بين أدوات القوة الناعمة وأدوات القوة الخشنة لبناء إستراتيجية تتناسب مع تغير الظروف والسياقات[1].

ويأتي التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة ضمن توظيف القوة الصلبة مشفوعا بالغطاء الشرعي، و مدفوعا بالنزعة التوسعية ضمن رؤية إستراتيجية تسعى لتعزيز القوة في أبعادها الثابتة والمتغيرة. فعندما تجعل البلدان القوة مشروعة في نظر الآخرين، فإنها تواجه مقاومة أقل لرغباتها.[2] ولكن في حدود التوفيق بين التمدد الزائد على المستوى الدولي، وبين قلة الإمكانات المحلية في تغطية تكاليف الانتشار الناجم عن عمليات التدخل هذه. فالإفراط في الانتشار الى جانب قوة المقاومة لها، من شأن ذلك أن يفقد التأثيرات الأساسية للقوة و يضعف من خصائص تماسكها، مهما كانت قوة الروابط الفرعية لها. مما يعرضها إلى التجزئة وبالتالي فقدان السيطرة على المناطق الطرفية التابعة لها؛ على غرار ما حدث للإمبراطوريات التاريخية.

ومن أهم المناطق الجغرافية كبعد ثابت في القوة، تلك التي نبه إليها الجغرافي البريطاني هالفورد ماكندر (Halford Mackinder) كنقطة ارتكاز جغرافي (The Geographical Pivot of

[1] وليد عبد الحي، مراجعة في كتاب " مستقبل القوة" لـ جوزيف ناي. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2013/08/03.
http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/12/2013124821704124.htm

[2] جوزيف س ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي(المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، 2007)، ص، 32.

History) في محاضرته في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في جانفي 1904. لقد وضع إصبعه على شرق أوروبا نقطة الارتكاز الجغرافي والتي أطلق عليها عام 1919 قلب اليابس في أوراسيا التي كان الاتحاد السوفيتي يسيطر عليها، وطرح نظريته المشهورة والتي أثرت في الفكر الاستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين وحتى الآن" من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب اليابس ومن يسيطر على قلب اليابس يسطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم" ويقصد "ماكندر" بجزيرة العالم القديم آسيا وأوروبا وإفريقيا، ولقد فهم نابليون أهمية قلب اليابس قبل "ماكندر" عندما توجه إلى روسيا وكذلك تأثر قيصر ألمانيا "وليم الثاني" و"هتلر" و"موسليني" بأهمية قلب اليابس للسيطرة على أوروبا والعالم.[1]

وبما أن مسعى امتلاك القوة لا يتركز فقط على العوامل الثابتة التي تهتم بها الجغرافيا السياسية، فإن العوامل المتغيرة تجد لها موقع اهتمام في الجيوبوليتيك التي تنطلق من أن الدولة كائناً عضويا في حركة متطورة. وبالتالي فإن أي تحليل جيوبوليكي يجب أن يأخذ بالحسبان ثلاثة مفاهيم أو أبعاد[2]:

1. تحليل (جوهر الحدث)، أي المشكلة القائمة سواء أكانت داخل دولة معينة أو ضمن إقليم أوسع، ومعرفة مسبباتها الداخلية(جغرافيا وسكانيا واقتصاديا وحضاريا) وربط ذلك بسياسات الدولة ذات العلاقة بالمشكلة، ومعرفة انعكاسات المشكلة على المحيطين الإقليمي والدولي، لأن الربط بين الحدث وإطاره الجغرافي المحلي، وانعكاساته من ضرورات التحليل الجيوبوليتيكي.
2. تحليل (عامل الحدث) أي دور القوى أو العوامل التي من شانها تأجيج ذلك الحدث والتدخل فيه(إقليميا أو دوليا) بمختلف الوسائل والتقنيات في اتجاه التصعيد أو نحو إيجاد الحلول (التدخلات الخارجية). فبدون ذلك التحليل لا يمكن فهم حقيقة جيوبوليتيكية الأحداث، أي تعقد المشكلات الإقليمية أو الدولية وحتى المحلية.
3. تحليل(بيئة الحدث) أو(اللاعبون الخارجيون)، أي تحليل المشكلة القائمة، ضمن إقليمها الجغرافي الجيوبوليتيكي، الإقليمي والعالمي، وعدم تجاهل أو إغفال دور هذه البيئة و لاعبيها على طبيعة الخطوات اللازم اتخاذها في كل موقف مستجد، أو إزاء أي تعقيد جيوبوليتيكي قد يحصل، و انعكاس كل ذلك على الأمن المحلي والإقليمي والدولي وعلى طبيعة توازن القوى واصطفافها،

[1] أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، صيف 2007. ص، ص، 117،126. ص، 119.

[2] فؤاد حمه خورشيد، الجيوبلتيكس المعاصر: تحليل،منهج سلوك، إقليم كردستان السليمانية: مديرية الطبع والنشر، 2013. ص، 27.

ودرجة تأثيرها على التشكيلات القائمة (للأقاليم الجيوبوليتيكية) المحيطة بها، وطبيعة التحالفات والعلاقات القائمة بين الدول، أو قوى تلك المنطقة، ومن ثم على مصالح القوى الكبر.

فالربط بين جوهر وعامل وبيئة الحدث أصبحت من الأمور الجوهرية في التحليل الجيوبوليتيكي المعاصر الناجح.

وينبغي التأكيد في التحليل الجيوبوليتيكي على التأثير المتبادل بين المجال والسياسة. والمجال بمعناه الجغرافي الواسع يعني:[1]

1. المنطقة (الإقليم أو الدولة) وخصائصها الجغرافية التي تمثل مكامنها الجيوبوليتيكية.
2. الفهم التاريخي لتلك المنطقة التي تشكل السلوك السياسي والتراث الحضاري للمنطقة المدروسة.

لأن السياسة في العلاقات الدولية بمعناها الواسع تعني (القدرة على التأثير)، وهي لا تنحصر فقط في السياسات المتبادلة بين الدول، بل تتضمن فواعل سياسيين آخرين على المستوى العالمي مثل الشركات العالمية، المجتمعات الدينية، والتنظيمات السرية. وآخرين على المستوى الداخلي مثل الوحدات الإقليمية، والنخب السياسية والمجموعات الاجتماعية والاثنية والإعلام، لذا فالتحليل يجب أن يركز على الحالة المكانية والتصور الشخصي والمنظور التاريخي لها.

بالإضافة إلى ما سبق، يحتاج المهتم بفهم الأبعاد الجيبوليتيكية للمشكلات المحلية والإقليمية والعالمية ذات العلاقة بالأمن الدولي، الإقليمي والمحلي إلى جانب استيعاب المفاهيم الأساسية السالفة الذكر، إلى الاهتمام بالملاحظتين التاليتين في التحليل الجيوبوليتيكي:[2]

1. إن سقوط جدار برلين عام 1989 أدى إلى سقوط فرضيات الجيبوليتيكية القديمة وحوّلها إلى جغرافية تاريخية.
2. بفعل التكنولوجيات أصبحت الجغرافية لوحدها لا تضمن الأمن، كما أن الأمن لا يأتي من القوة العسكرية لوحدها.

فالجيوسياسية (الجيوبولتيكا) ليست علما بل منظومة تقوم على دراسة العلاقات بين السياسي والفضاء الجغرافي، وقد ظهرت الجيوسياسية، في الآونة الأخيرة، ضمن مقاربة جديدة تقوم على الفهم،

[1] فؤاد حمه خورشيد، المرجع نفسه، ص، 28.
[2] فؤاد حمه خورشيد، المرجع نفسه، ص، 33.

فهم الذات أولا بما هي؛ شعبا وأمة وحضارة، بل فهم الآخر الجار، البلد الأجنبي والشعب الذي يتمتع بثقافته المختلفة. ومن أجل فهم الآخر لا بد من معرفة كيف يفكر وما هي قيمه، وما هي ردات فعله وأفكاره المرتبطة بالمشاعر التي تشكلت عبر الزمن. ومنه دراسة الحضارات أو بصورة خاصة دراسة العنصرين الثقافيين المكونين، اللغة والدين.[1]

ومن هذا المنطلق يتم الحديث عن المنطلقات الإستراتيجية، في تحديد الأهداف الأمريكية في المناطق التي تتسم بالعمق الجيوبوليتيكي الحيوي بمنطقة اوراسيا، عبر مستويات ثلاثة:

المستوى الأول: يتعلق بالخامات. والمقصود؛ في نهاية المطاف انتزاع أندر ثروات الكوكب من أيدي من لا يستحقها ولا يعرف ولا يريد استخدامها استخداما متحضرا، ووضعها في أيدي من يستحقها.

المستوى الثاني: جيوستراتيجي والمقصود؛ ترسيخ الأقدام في مجال ما كان من قبل طريق الحرير العظيم الذي يربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادئ، والسيطرة بذلك على منظومة الاتصالات المركزية في أوراسيا.

المستوى الثالث: استراتيجي-عسكري. والمقصود؛ بلوغ تلك النقطة المفتاحية في أوراسيا التي يمكن منها مباشرة تهديد الخصمين الاستراتيجيين – الهند والصين- الذين لا يمكن من دون تحييدهما تحقيق السيادة الأمريكية على العالم لأمد طويل. فمن دون السيطرة على اوراسيا لا يمكن تحقيق توزيع عالمي للموارد يكون في صالح الغرب؛ وهي المسلمة التي يرتكز عليها التفكير الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي بقيادة أمريكا.[2]

هذا المقاربة تستند إلى التطورات العديدة التي برزت عقب نهاية الحرب الباردة، والتي يمكن حصرها تحت عنوانين رئيسين[3] :

الأول، ويمكن وصفه بحدوث تشظي دولي، تجلى في تحللات وتفككات في البنية الفاعلة داخل مركز النظام العالمي مع بداية عقد التسعينيات. وكلما امتدت فترة الهدنة، بذلت كل قوة دولية جهودها من أجل مركزة قوتها استراتيجيا لتكون على أهبة الاستعداد عند تبلور نظام دولي جديد، واستخدمت في ذلك آليات ووسائل مختلفة. فالولايات المتحدة الأمريكية وسعت من صلاحيات تدخلها العسكري

[1]Sophie.Chantard, Geopolitique duXX^{em} Siecle et du Nouvel ordre Mondial, Paris, levallois-Perret :Studyrama,2005. p,09.

[2]الكسندر بانارين، ترجمة، فؤاد المرعي، التوازن الاستراتيجي المفقود في القرن الحادي والعشرين.(دمشق: اتحاد كتاب العرب،2006). ص، 46.

[3]أحمد داود أوغلو، المرجع نفسه السابق، ص، 606.

الفردي / أحادي الجانب من خلال توجيهها للمنظمات الدولية نحو خدمة مصالحها الخاصة؛ أما ألمانيا فقد جعلت من اليورو وسيلتها الاقتصادية للتمركز داخل الاتحاد الأوروبي. ولم تكن الصين بمنئ عن ذلك السباق؛ فقد سعت لدخول النظام الدولي الجديد على نحو أكثر تميزا من خلال تحقيقها نهضة اقتصادية ضخمة.

وأما التطور الثاني؛ فتجلى في احتفاظ فترة الهدنة، أثناء الحرب الباردة، بموضوعات وقضايا متأزمة وقابلة للانفجار. ويمكننا، بالنظر من هذه الزاوية، أن نشخص وقوع ثلاثة تدخلات عسكرية ضخمة خلال هذه الفترة؛ في العراق، ويوغوسلافيا، وأفغانستان، إلى جانب إعادة إحياء توظيف الفيتو على مستوى مجلس الأمن من قبل كلا من روسيا والصين[1] بخصوص الملف السوري 2013/2012 وما تبعه من تدافع بين القوى الكبرى حول القضايا الإستراتيجية. ونلحظ كذلك ثلاث سمات مشتركة هامة بين هذه التدخلات العسكرية الثلاث:[2]

1. هي الأهمية الجيوسياسية لهذه الدول الثلاث، حيث تقع يوغوسلافا بين أوروبا الشرقية وأوربا الغربية، وتقع أفغانستان بين آسيا الوسطى والهند، أما العراق فيقع ضمن ساحة المرور الجيوسياسي بين كل من بلاد الرافدين ومصر وآسيا.
2. وقوع تلك الدول على خطوط جيواقتصادية مهمة لنقل مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والتجارية الهامة.
3. وأن الدول الثلاث هذه تمثل نموذجا مصغرا للمناطق التي تقع فيها. فيوغوسلافيا بما تحمله من عناصر بلقانية كثيرا تعتبر نموذجا مصغرا للبلقان، وتعد أفغانستان نموذجا مصغرا لآسيا الوسطى والهند من حيث تعددية التركيب العرقي بها؛ ويعد العراق نموذجا مصغرا للشرق الأوسط على مختلف الأجناس والمذاهب الشرق أوسطية.

هذا التوجه يتجلى أكثر في حجم القوات المجندة لعملية التدخل في هذه المناطق خلافا لتلك التي لا تتمتع بالثقل الجيوبولتيكي المقارن بها. فأغلب الدول الإفريقية تقع ضمن المنطقة الحمراء بالنسبة للتصنيف المتعلق بالدول العاجزة أو الهشة، لكن درجة الاهتمام العالمي للتداعيات الإنسانية والأمنية

[1] هناك ثلاث صيغ للتصويت في أي نظام قائم على ذلك؛ الموافقة والتي ترتب مسؤولية تحمل أعباء التنفيذ وتداعيات القرار. والامتناع عن التصويت؛ ويفيد القبول المبدئي للقرار مع عدم تحمل مسؤولية التنفيذ وأعباء تداعيات القرار. أما الحالة الثالثة فتتمثل في الرفض(التصويت ب "لا")؛ ومعناه الرفض المبدئي للقرار وما يترتب عنه.

[2] أحمد داود اوغلو، نفس المرجع، ص، 122.606

على المنطقة والعالم لم يُحفز تلك القوى لرصد الإمكانات، المادية والبشرية، الكفيلة بالتخفيف من تلك المعاناة. بل ولم تتعدى مشكلات المنطقة مستوى أجندة المنظمات الإقليمية، مع القناعة المسبقة بالفشل.

إذن؛ المقاربة الجيوبلتيكية للدوافع المحركة للدخل العسكري الخارجي يجد حجيته في البعد الاستراتيجي لتصنيف الدول العاجزة واقترانها بالإرهاب ومخاطر أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب الحرب الالكترونية، والحروب المستمرة، والتغيرات المناخية والصدمات الحضارية بالإضافة إلى عودة القرصنة ضمن قائمة التحديات الجيوبوليتيكية العشرة، حسب ما ذهب إليه الكاتب الفرنسي المتخصص في الجوبولتيكا [1]« Bascal Boniface ».

غالبا ما يعكس الثقل العسكري الاهتمام الاستراتيجي، ضمن المهام المسخرة له لتنفيذها عبر مواقع متفرقة، وهو ما يبرر حجم القوات العسكرية الأمريكية المشاركة ضمن القوات الدولية المتدخلة في أفغانستان؛ إذ تزيد عدد المقاتلات عن 500 طائرة مقاتلة، وأربع مجموعات من حاملات الطائرات، يدعمها أكثر من 150 سفينة حربية، بينها 10 بوارج ومدمرات مسلحة بصواريخ كروز، ويبلغ عدد الجنود حوالي 205 ألف جندي على الأرض.[2] وهي تعمل ضمن القوات الدولية "ايساف" « ISAF » «Internationl security Assistance Force» . في حين لم تتعدى القوات الأمريكية 28 ألف جندي من بين 38 ألف جندي ضمن القوات المتعددة الجنسيات للعملية الثانية للأمم المتحدة في الصومال« UNOSOMII ».

ومن المؤشرات الداعمة لفرضية الدافع الجيوستراتيجي المصلحي لعملية التدخل العسكري الخارجي، بالإضافة إلى حجم القوات المسخرة للعملية، القدرة على تحمل أعباء تكاليف العملية؛ ففي الوقت الذي لم تستوعب القوات الأمريكية حادثة مقتل سبعة عشر جندي أمريكي بمقديشو وتم إخضاع قرار الانسحاب لاستجابة الرأي العام الداخلي بعد تشكيله عبر التغذية الإعلامية لعملية سلح جثث الجنود بشوارع مقديشو، نجد في المقابل كيف يتم تجاهل أو توجيه الرأي العام الداخلي والخارجي في استقبال العدد الهائل من قتلى الجنود الدوليين، الأمريكيين منهم خصوصا، في كل من أفغانستان

[1] يمكن التوسع في الموضوع بالاطلاع على:
Pascal. Boniface, La Géopolitique : les Relations Internationales. Paris, Groupe Ayrolle, 2011

[2] ـــــ، التطور في الأزمة الأفغانية منذ التدخل الأمريكي. تم تفصح الموقع بتاريخ: 2013/09/03.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Afghan/sec14.doc_cvt.htm

والعراق مثلا؛ إذ تشير بعض الإحصاءات إلى ارتفاع عدد قتلى الجنود الأمريكيين في أفغانستان منذ بداية عملية التدخل إلى غاية نهاية 2012 ما يزيد عن 2000 جندي.[1]

كما أن فرضية الدافع الإنساني لم تصمد أمام التوجه المصلحي للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة من زاوية حجم الخسائر الإنسانية الناجمة عن العملية، إذ تشير الأرقام إلى مقتل أزيد من 300.000 شخص جراء الحرب على الإرهاب، في حين لم يتجاوز عدد قتلى الهجوم على البرجين بنيويورك 3000 شخص.

وعلى ضوء المعطيات الجيوبوليتيكا يتم تركيز حجم القوة، وتوجيه العمليات العالمية كمشاريع متعددة الأبعاد، يطبعها الحاجة إلى تلبية الضغوط الداخلية للدول الكبرى وما تفرضه الطبيعة الحيوية لنمو الدول، إلى جانب النزعة التوسعية المتنامية في الحس السياسي لدى الفواعل القصدية التي تحركها المصالح / الهويات بشكل متساند.

لكن تبقى المجالات الحيوية الجديدة (المجال الجوي والفضاء، المجال الشبكي الافتراضي، المجال التكنولوجي ودقة التوجيه للأسلحة و إصابة الهدف المعادي عن بعد...) هي مجالات لا شك تساهم في تحديد مقدار القوة وتركيزها، غير أن انتشار امتلاكها يجعل منها قوة مقاومة تعطل مسار حركة التدخل العسكري من جهة، ويمكن أن تتحول إلى مصدر تهديد لكيانها؛ فالقوة تثير المقاومة ضد نفسها. وتنطوي على دمار ذاتها.

[1] **United States Forces casualties in the war in Afghanistan,**
http://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Forces_casualties_in_the_war_in_Afghanistan.

الفرع الثاني: خطاب الهيمنة والبعد الجيوستراتيجي للتدخل العسكري الخارجي

يستند خطاب الهيمنة أو الزعامة إلى الاعتقاد العام بشرعيتها في الوقت نفسه الذي تقيدها فيه الحاجة إلى المحافظة عليها.[1] فالقوى المهيمنة غالبا ما تستمد شرعية نفوذها من القدرة على إنتاج النظام وإنفاذه؛ الأمر الذي يؤسس لمركزيتها، ويفرض على الدول الأخرى قبول حكم المهيمن بسبب هيبته ومركزه في النظام السياسي الدولي.

لكن، قبول حكم المهيمن بهذه الصفة يتوجب حصول المسيطر على الدعم اللازم من دول قوية أخرى، وهو ما يملي الحاجة إلى درجة كبيرة من الإجماع الأيديولوجي، أو ما يسميه الماركسيون " الهيمنة الأيديولوجية" تبعا لأنطونيو غرامشي.[2] هذا الإجماع يتم بلورته عبر المؤسسات المالية والتجارية العالمية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) إلى جانب المجموعات المكملة لها مثل، مجموعة العشرين.

وإذا بدأت قوى أخرى ترى أن أفعال المهيمن تخدم مصالحه وتناقض مصالحها السياسية والاقتصادية، فإن النظام المهيمن سيضعف إلى حد كبير. كما انه سيتدهور إذا أعتقد مواطنو القوة المهيمنة أن دولا أخرى تزاول الغش، وفق المقاربة الواقعية، أو إذا أخذت تكاليف الزعامة تتجاوز المنافع المدركة، وفق المنظور العقلاني. وفي هذه الحالات، تصبح المجموعات القوية أقل استعدادا لإخضاع مصالحها لاستمرار الأنظمة المهيمنة، الأمر الذي يوجد قوة احتكاك تضعف من حركية النزعة التوسعية للقوى المهيمنة.

وبالتالي، فإن أي قوة عظمى لا يمكنها البقاء مهيمنة إلا إذا برزت رسالة كفاءتها من خلال مسألة الثقة بالحق الذاتي. بهذا المنطق برر بريجنسكي مشروعية واستمرارية هيمنة أمريكا في كتابه الفوضى والاضطراب العالمي، حيث يعقد علاقة طردية بين السلطة ومشروعيتها بقوله." القوة الأمريكية العالمية هي ليست ذاتها السلطة الأمريكية العالمية، فالسلطة الحقيقية تمتلك قصب التفوق على القوة في حقيقة أنها تتطلب أقل طاقة من اجل ممارستها، فإذا كانت هناك ضرورة لممارسة القوة لتحقيق المصالح ولضبط

[1] روبرت جلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004). ص،100.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفوضى العالمية، فإن هذا يحتاج إلى الشرعية التي تتيح ذلك، فقوة أمريكا تقوض إذا ما مورست بدون شرعية".[1]

إن خطاب الهيمنة وإن تبلور على مستوى المنظومة المعرفية للدول الساعية إلى فرض هيمنتها في الحسم المعرفي لهويتها كأمة قائدة، في مقابل الدول والشعوب الأخرى باعتبارها في مرتبة أدنى حضاريا. فتسويق هذا الخطاب إذن، يتم عبر استغلال الموقع الفاعل للقوى المهيمنة على المستوى العالمي. ويأتي تحت مصطلحات مثل الدول العاجزة ومسؤولية الحماية، والتدخل الدولي، ونشر الديمقراطية و الحوكمة، تأتي كلها في سياق توظيف الخطاب لتسويق الذات المهيِمنة على الكيانات المهيمَنة، وكمرادف للإمبراطورية.

وإننا إذ نستخدم الهيمنة كمرادف للإمبراطورية بوصفها مفهوما. لأن مفهوم الإمبراطورية حسب ما ذهب إليه كلا من "مايكل هاردت" و" أنطونيو نيغري" في كتابهما المعنون بـ " الإمبراطورية" « EMPIRE »، إذ يعتبرانه يتميز أساسا بغياب الحدود، وان الحكم الإمبراطوري لا يعرف أي معنى للقيود أو التخوم؛ وبالتالي فإن مفهوم الإمبراطورية يفترض:[2]

1. وجود نظام يقوم، عمليا، باحتضان الكلية المكانية، أو يمارس، فعلا، حكم العالم " المتحضر" كله. ما من حدود إقليمية تقيد سلطان هذا النظام الإمبراطوري.
2. يقدم مفهوم الإمبراطورية نفسه لا بوصفه نظاما تاريخيا ناجما عن الغزو والاجتياح، بل باعتباره نظاما يتمكن، عمليا، من إيقاف التاريخ وصولا إلى تثبيت أحوال الأمور إلى الأبد. فمن وجهة نظر الإمبراطورية تلك هي الحالة التي ستكون عليها الأمور على الدوام، والحال التي كانت محكومة بأن تكون عليها من قبل. وبعبارة أخرى، فإن الإمبراطورية لا تقدم حكمها بوصفه مرحلة انتقالية عابرة من مراحل حركة التاريخ، بل تقدمه بوصفه نظاما ليس له حدود زمنية أبدا، بما يبقيه خارج التاريخ، أو يضعه عند نهاية التاريخ.
3. يعمل حكم النظام الإمبراطوري على تشغيل سائر مفاتيح السلم الاجتماعي وصولا إلى عمق قاع العالم الاجتماعي. لا تكتفي الإمبراطورية بإدارة إقليم معين، وكتلة سكانية

[1] سوسن العساف، مرجع سابق، ص، 381.

[2] مايكل هاردت، انطونيونيغري، الإمبراطورية، ترجمة فاضل جتكر.(المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002)، ص، 16.

محددة، بل وتبادر أيضا إلى إيجاد العالم الذي تشغله بالذات. لا تكتفي بتنظيم التفاعلات بين البشر، بل تسعى أيضا إلى التحكم بالطبيعة الإنسانية. وبما أن هدف حكمها هو الحياة الاجتماعية بكليتها، فإن الإمبراطورية تمثل الصيغة النموذجية للسلطة الحيوية.

4. يبقى المفهوم الإمبراطوري رغم أن ممارسة الإمبراطورية غارقة على الدوام في بحر من الدماء، مكرسة باستمرار لصالح سلام دائم وشامل خارج إطار التاريخ.

مما سبق يتبين أن الهيمنة كخطاب يتم صياغته ليحاول تقديم رؤية لتحقيق الاستقرار العالمي، ولذلك يتم التركيز على حجم التحديات والتهديدات العالمية والتي لا يمكن مجاراتها والتحكم في آثارها إلا قوة مهيمنة من حيث السلطة العالمية. وبذلك تحدث صاموئيل هنتنغتون في إحدى دراساته عن أهمية استمرار القطبية الأحادية واستقرارها بقوله: " عالم بدون سيادة الولايات المتحدة الأمريكية سيكون عالما أكثر عنفا واقل ديمقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر دون تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من أي تأثير أي دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية...غن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة ضرورية لرفاهية وامن الأمريكيين ولمستقبل الحرية، والديمقراطية، والاقتصاد المنفتح والنظام الدولي في العامل.."[1]

ومن خلال هذه الرؤية يتم تصميم نظرية للاستقرار العالمي تتجاوز الرؤية التقليدية للحدود الصلبة للدول كوحدات للنظام الدولي، لتقترح نموذجا آخر لا يلغي بالضرورة النموذج الواستفالي للنظام الدولي القائم على الدولة كوحدة أساسية فيه، معرفة بالسيادة والحدود الصلبة والمرتبة لحدود التفاعل والعلاقات العالمية، بل يكون متناغما وطموحات النزعة التوسعية. وبالتالي؛ ابتكار فكرة الحدود الشفافة، والتعاطي مع السيادة بصفتها مسؤولية وليست امتيازا. تستوجب الانفتاح عالميا من الناحية القطاعية إلى جانب الناحية الدبلوماسية، وهو التوجه الداعم لنظرية الاستقرار بالهيمنة وفق مقاربة الاقتصاد السياسي.

لقد بنيت فنظرية الاستقرار بالهيمنة على رؤية تفيد بأن العالم مقسم إلى قطاعات أو إلى قضايا محددة ومجالات محددة مثل: (مجال النفط، مجال النقل العالمي، مجال السياحة العالمية، مجال الطب، مجال الصناعات "Regimes و"نظم "Rules الصغيرة). ولكل مجال من هذه المجالات "قواعد تحكم التعامل فيه، ففي مجال النفط مثلا نجد أن هناك دولا منتجة ودولا مسوقة ودولا مستهلكة، وإذا أردنا أن

[1] سوسن العساف، المرجع نفسه، ص، 383.

نفهم هذا المجال فلابد أن نعرف أن هناك قوى مهيمنة ولديها مصلحة فيه، لذا فالقواعد والإجراءات والنظم التي تحكم التعامل تعكس مصالح الجهة المهيمنة. وإذا أردنا أن نفهم كيف تدور السياسة العالمية فعلينا أن نشرح كل قطاع، ونفهم القوى الأساسية الموجودة فيه، وكيف تحافظ على هذا النظام.[1]

فالهيمنة عبارة عن نظام دولي بموجبه تأخذ دولة مهيمنة دور التنظيم والإدارة للنظام الاقتصاد العالمي. وهذا يعني تزويد الرأسمال، تحديد القواعد للتجارة الدولية، الحفاظ على الأمن السياسي والعسكري، وتحويل عملتها إلى معيار للتداول. والدولة المهيمنة عالميا تمثل شيئا أكثر أهمية من القوة العالمية. من المؤكد أنها قائدة على المستوى السياسي، ولكنها أيضا وبالقدر نفسه قائدة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. إن هذا المزج المعقد من مكونات القوة مهم، بوجه خاص، من حيث الطريقة التي استخدمته بها الدولة المهيمنة من أجل تحديد المعايير السياسية، أو بتعبير" أنطونيو جرامشي "تحديد "الأفكار الحاكمة "في المجتمع.[2]

ولعل الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من الصفات الكافية للقيام بمثل هذا الدور، وقد لخصها هنتنغتون في أنها:[3]

- تمتلك وتشغل النظام المصرفي العالمي؛
- المزود الرئيس لأغلب دول العالم بالسلع المصنعة؛
- المهيمنة على أسواق رأس المال العالمي؛
- المنتشرة عسكريا في كل العالم، والقادرة على التدخل العسكري السريع؛
- المهيمنة على الملاحة البحرية؛
- المسيطرة على الوصول إلى الفضاء؛
- المسيطرة على الاتصالات العالمية؛
- المسيطرة على صناعة غزو الفضاء؛
- المسيطرة على صناعة واستخدام الأسلحة ذات التقنية العالية؛
- تمارس زعامة معنوية مهمة داخل الكثير من المجتمعات؛
- أعلى دولة قائدة في الإنفاق على عمليات البحث والتطوير والتكنولوجيا.

[1] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص، 399.

[2] أنور محمد فرج، المرجع نفسه، ص، 400.

[3] سوسن العساف، مرجع سابق، صن 384.

وبالإضافة إلى هذه القدرات، فإن المهمة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن حاصرت العالم في زاوية " سوق الأمن" دافعة به إلى خدعة الحماية الكونية، تكمن هذه المهمة في بيع "الحماية" للدول الثرية القادرة على دفع فاتورة الحرب. فالولايات المتحدة اعتمدت على تحصيل أموال ضخمة من القارة الأوروبية بقيادة ألمانيا ومن اليابان، ومن دول الخليج النفطية. بدرجة مكنتها من الحفاظ على "سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي" كدولة جشعة واعية، وهي وظيفة أتقنتها خلال حرب الخليج "عقب غزو العراق للكويت 1991/1990 " بنجاح كبير.[1]

كما عبر الرئيس "ريغان" عن أهم مصادر الهيمنة الأمريكية ممثلة في التحكم المالي بالنسبة لاقتصاديات العالم عن طريق صك عملة الدولار، حيث يرى أنه لا يجد فرقا جوهريا بين الضرائب والاستقراض لمواجهة حالة عجز في الميزانية، انطلاقا من قوة الآلة الطابعة. فإن لتسديد الدين معنى مختلفا في واقع الأمر إذا كنت تتعامل بعملة بلادك.[2]

هذا التوجه يؤكد النزعة الإمبراطورية كإحدى أهداف التدخل العسكري الخارجي. فللإمبراطوريات توجه قوامه الخصوصية؛ وكونها غائية، ومعترفا بها شرعيا انطلاقا من مسلمة واضحة مفادها أن قدر هذه الثقافة هو الانتشار، فللإمبراطوريات دلالة وادعاء كونيان. فمن هذا التوتر تنبثق سماتها الرئيسية: عسكرتها، إقليمها غير الواضح المعالم، غموض حدودها، تبشيرها الديني المحموم وضعف مأسستها. ومن هذا التوتر ينشأ تعارضها مع فكرة القومية بما هي جماعة سياسية متواجدة في إقليم؛ وبسبب هذا التوتر كذلك تنهض الإمبراطوريات على تمفصل مضمون، إلى حد ما، بين أشكال التعاضد الميكرو جماعية والماكرو ثقافية.[3]

يجادل رتشارد روز كرانس (Richard Rosecrance)[4] بأننا الآن في حقبة (الدولة الافتراضية). وعلى الرغم من أن العملية ليست عالمية، وفي أن البلدان الأقل تطورا لا تزال تعتمد على الأرض لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل للتصدير، فإن رأس المال واليد العاملة والمعلومات عوامل إنتاج أكثر حركة من أي وقت مضى. في هذه البيئة، تفضل الدول المتقدمة التنافس في السوق العالمية بدلا من

---

[1] ناعوم تشومسكي. ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد. **"النظام العالمي القديم والجديد"**. مصر: نهضة مصر للطباعة والتوزيع والنشر،2007. ص، 14.

[2] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، صن 204.

[3] برتران بادي، مرجع سابق، ص، 343.

[4] أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، وهو مدير مركزها للعلاقات الخارجية. أتم أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة هارفارد في عام 1975. عزز شهرته الأكاديمية في مجال نظرية النظم، ومن ابرز مؤلفاته: كتاب "الفعل ورد الفعل في السياسة العالمية" وكتاب " العلاقات الدولية: سلام ام حرب؟".

حيازة الأراضي. و(الدولة الافتراضية) هي الدولة التي لا تحاول زيادة قدرتها الإنتاجية المرتكزة على الأراضي، بل تقوم، بدلا من ذلك، شانها شان مقر شركة عملاقة، بالاستثمار في مجال الخدمات والناس بدلا من تكديس قدرة إنتاج باهظة الكلفة، وتعهد بمهمات أخرى إلى دول متخصصة فيها. وقد تستضيف، أيضا، رؤوس أموال ويد عاملة دول أخرى.[1]

وهو التوجه نفسه الذي يساهم في التأسيس لفهم مخرجات السياق الذي ابتكر فيه مصطلح الدول العاجزة لشرعنة حركية التدخل العسكري بإدراجه ضمن الأدبيات التي تقرن مدلولات القوة بنتائج توظيفها بهدف بسط هيمنة حتمية لتحقيق استقرار عالمي، حسب نظرية الاستقرار بالهيمنة المنتمية لحقل الاقتصاد السياسي.

وبالعودة لدراسة الهيمنة كحركة للقوة، يتوجب دراسة طبيعة العلاقة بين القوة وأولئك الذين يمارسونها. من حيث مقاومتها أو جعلها ممكنة التحقق. وبما أن دور الطرف الفاعل المهيمن يعتمد على القدرة، فإن مفهوم الهيمنة له صلة كبيرة بمفهوم القوة. وبالتالي، فإن الهيمنة مرتبطة بقدرة الطرف المهيمن على القيادة من جهة، والكيفية التي يحاول فيها تحقيق أهدافه من جهة أخرى.

اذن، فالهيمنة، بمعنى الزعامة العالمية، حسب صياغة "قرامشي" لمفهومها؛ هي سلطة تتحقق من خلال مزج الإكراه بالرضا. فالطبقات الحاكمة يمكن أن تحقق هيمنتها ليس عن طريق القوة أو الإكراه فحسب، بل من خلال خلق أشخاص قابلين أن يحكموا "طوعا"؛ من خلال الإيديولوجية. ذلك أن الهيمنة لا تتحقق بالتلاعب المباشر أو التلقين فحسب، بل بالتلاعب بالحس السليم عند الناس. وهذا لا يتأتى، حسب غرامشي، إلا عبر الأيديولوجية فهي جوهرية في خلق الرضا، وهي الوسيلة التي يتم من خلالها بث بعض آلأفكار، فهي تمثل نظام المعاني والأفكار التي يعيشها الناس.[2]

وإذ يندرج التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة ضمن البعد الأول الذي يحمل صفة القسر، حسب ما ورد الجدول رقم(14) الذي يحدد أوجه توظيف العلاقة بين الهيمنة والمهيمن، باعتباره (التدخل العسكري) يقوم على القوة المادية الموظفة من قبل الدول المهيمنة بهدف إرغام الدول المستهدفة بالتدخل على تبني محتوى أهداف التدخل، إيذانا بالارتباط التبادلي بين الهيمنة والمهيمن بشكل يحفظ مزايا القوى المتدخلة. وغالبا ما يتم استهداف بنيات الدول المستهدفة بالهدم لكي يتم إعادة بنائها وفق

[1] مارتن غريفيثس، المرجع السابق، ص، 132.

[2] آنيا لومبا، ترجمة: باسل المسالمه، "**الكولونيالية وما بعدها**". دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2013. ص، 53.

تصميمات تستوعب التوجه الداعي إلى نشر الديمقراطية، وبحجة عدم قدرة البنيات التقليدية للدول العاجزة على تكييف بنياتها المؤسسية لاستيعاب ذلك.

في حين، نجد أن البعدين الثاني والثالث، في الجدول أدناه، يبرزان توظيف القوة الذكية بحسب تعبير "جوزيف ناي" للتأثير على مدركات الفاعلين الآخرين لذواتهم وعلى القيم أيضا. وأن وجود الهيمنة وإعادة إنتاجها مرتبط بقدرة الفاعل المهيمن لممارسة الإقناع على بقية أعضاء النظام بخصوص مدى ملائمة وجاذبية قيمه وخياراته وكذلك شرعيته. وهذا التوجه يظهر جليا في منحى إدراج دول أوروبا الشرقية ضمن الاتحاد الأوربي، واعتماد أسلوب القوة الناعمة في تفكيك البنيات الموروثة عن النظام الشيوعي، مع المحافظة على البنية التحتية لمؤسساتها وإعادة تأهيلها بالتدريج ودمجها في منظومة الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (14): **مقاربة رباعية الأبعاد للهيمنة**

القسر:	**الرضا:**
– من منظور الفاعل (في أغلب الحالات يتمثل في الدولة) الذي يمارس قوته الغالبة، فإن الفاعل المهيمن موجود في السياسة العالمية. – إن تصوري المهيمن والهيمنة يتقاطعان (أو أنه يمكن توظيفهما بشكل متبادل). – لا وجود لثنائيات من الفاعلين، الطرف المهيمن والبقية، والذين نجدهم في حالة تواصل عبر توظيف القوة من قبل فاعل على حساب بقية الفواعل. – القسر هو أحد أبعاد توظيف القوة. فالهيمنة تقوم على القسر والقوة المادية، وبذلك فإن القوة تعود على القدرات المادية في أغلب الحالات، بحيث يتم توظيفها بشكل ذرائعي، وتفعليها يكون من الأعلى إلى الأسفل. – وجود المهيمن (والهيمنة) وإعادة إنتاجهما، مرتبط بقدرة الفاعل المهيمن للحفاظ على مزاياه وتفوقه في مجال القوة القدرات المادية.	– يمكن الحديث عن وجود فاعل مهيمن–والذي يتجلى عادة في الطبقة الحاكمة أو الدولة. – صحيح أن تصوري المهمين والهيمنة يتقاطعان لكنهما ليسا مترادفين. ويعتبر تصور الهيمنة أكثر ملائمة لأن التركيز ليس على ماهية المهيمن (ميزان قوته العسكرية والاقتصادية) بل على ماهية الهيمنة. حيث أن المهيمن قد يتصرف بشكل يتيح له تعظيم قدراته وقوته لكنه قد يتسبب بذلك في تقويض الهيمنة. – لا وجود لثنائيات من الفاعلين، الطرف المهيمن والبقية، والذين نجدهم في حالة تواصل عبر توظيف القوة من قبل فاعل على حساب بقية الفواعل. – الرضا هو بمثابة البعد الثالث لتوظيف القوة. فالهيمنة تقوم على الرضا، وهي مرتبطة بقدرة المهيمن على تحويل مصالحه وتضمينها في الإدراك الجماعي. وتعود القوة بذلك على القدرة التأثيرية على إدراك الفواعل الآخرين لذواتهم وقيمهم. هذه القوة بهذا الشكل يتم توظيفها

	ذرائعيا كما يتم تفعليها من أعلى إلى أسفل. – وجود الهيمنة وإعادة إنتاجها مرتبط بقدرة الفاعل المهيمن لممارسة الإقناع على بقية أعضاء النظام بخصوص مدى ملائمة وجاذبية قيمه وخياراته وكذلك شرعية أفعاله.
الجاذبية: – هناك دولة قوية/دول قوية تمارس قوى حاسمة. لكنها لا تهدف إلى السيطرة على النظام الدولي. فهي بطبعها تستطيع التعايش مع ما تبقى من الفاعلين الأقوياء. – إن تصوري الهيمنة والمهيمن يتقاطعان. – لا وجود لثنائيات من الفاعلين يظلون في حالة تواصل عبر توظيف القوة من من قبل فاعل واحد (الفاعل) على حساب بقية الفواعل. – البعد الثاني من أبعاد توظيف القوة. فالهيمنة تقوم على الرضا والعمل المشترك (قوة الجذب). وبذلك فإن القوة تعود على القدرة لممارسة النفوذ والتأثير على مدركات الفاعلين الآخرين لذواتهم وعلى القيم. ومع ذلك، فإن القوة لا تستهدف جمهرا بعينه بحيث أن الهيمنة التي تولدها يمكن أن تتعايش مع المشاريع الأخرى للهيمنة. – وجود الهيمنة وإعادة إنتاجها مرتبط بقدرة الفاعل المهيمن للحفاظ على قوة جاذبيته.	**الحياة:** – لا وجود للقوة المهيمنة: ولا لجوهر واحد أو رأس أو مركز للهيمنة. – تصور المهيمن (من حيث كونه فاعلا يمارس القوة الغالبة) والهيمنة هما تصوران لا يتقاطعان أبدا. – لا وجود لثنائيات من الفاعلين يظلون في حالة تواصل عبر توظيف القوة من قبل فاعل على حساب بقية الفواعل. – القوة توجد في صيغة قوة بيولوجية بمعنى تلك القدرة على إنتاج ذوات/ذاتانيات. وهي قوة مشتتة وغير ممركزة، إنها غير محصورة إقليميا وجغرافيا، وهي تشتغل من داخل هذه الذوات. – إن الهيمنة شرط من شروط الوجود: لا وجود للحياة دون الهيمنة، لكن بعض أشكال الهيمنة يمكن مقاومتها وتغييرها. ورغم أن الفاعل المهيمن يؤثر في الهيمنة إلا أن هذه الأخيرة لا تعتمد في بقائها على المهيمن.

Andreas Antoniades, From ‘Theories of Hegemony’ to ‘Hegemony Analysis’ in International Relations, San Francisco, University of Sussex, Department of International Relations, 28 March 2008. P, 12.

المطلب الثاني: التدخل العسكري في ظل تنامي التوجهات المحلية مقابل هيمنة النزعة العالمية

إن جدلية الخصوصية الوطنية والنزعة العالمية، تطرح بحدة في إطار النموذج المراد تصميمه لشكل النظام الدولي، عبر التدخل العسكري في الدول العاجزة باعتبارها بنيات كابحة لديناميكية العولمة.

في العديد من التوصيفات يتم بناء المسألة على قاعدة ثنائية زائفة بين العالمي والمحلي، عبر افتراض أن العالمي يستجر التجانس والهوية اللامتمايزة في حين يحافظ المحلي على التباين والاختلاف. ومثل هذه الآراء تضمر في الغالب افتراضا يقول بأن أوجه الاختلاف فيما هو محلي تكون طبيعية بمعنى من المعاني، أو أن جذورها تبقى فوق الشبهات على الأقل. فأشكال التباين المحلية تبدو موجودة قبل المشهد الحالي، ولابد من الدفاع عنها أو حمايتها ضد غزو العولمة.[1]

إن التوجهات المحلية وإن كانت متأصلة في عمق البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية للدول العاجزة. فإن تناميها؛ مسيس وموظف للتعبئة السياسية من قبل النخب الطموحة، أكثر منه إحساس وجودي بنيوي يبحث عن الإعلان عن الذات في الواقع السياسي، وهو ما يؤسس للتوجه نحو الدعوة الى الانفصال وتبنيها من قبل الأطراف الخارجية المتدخلة.

كما أن النزعة العالمية التي تصاحبها عملية التدخل العسكري، غالبا ما تصطدم بالمقاومة من منطلق الشعور بالتهديد الوجودي للمهيمن في توجهه لفرض هيمنة النمط الغربي للتشكيل الهوياتي، الأمر الذي يدفع الى تأجيل عمليات الانسحاب وتمديد بقاء القوات المتدخلة لآجال غير طويلة.

فما هي حدود إمكانات التدخل العسكري الخارجي التوفيق في تثبيت الانتماءات المحلية، بمختلف خلفياتها، ودمجها ضمن الولاءات الوطنية في إطار الانفتاح عبر الوطني؟

[1] مايكل هاردت، أنطونيونيغري، المرجع نفسه،ص، 85.

الفرع الأول: التدخل العسكري الخارجي والتعاطي مع الهويات ما قبل الوطنية

يعتبر أسلوب تفتيت الشعوب شرطا متمما لإنجاز الهدف الاستراتيجي للعولمة، المتمثل في نشر وتوسيع النظام الرأسمالي وقيمه، من خلال الاعتراف بمدلولات القوة الانتقائية بمستوياتها الثلاثة، حيث الإجبار المعتمد على العنف وتقليل البدائل المتاحة، ثم تشكيل المعتقدات و منظورية المصالح، والتي تؤدي دورا مهما في دفع المشروع الأمريكي في العولمة. وذلك عبر:[1]

1. فرض مقومات تلك القوى حتى لو تطلب ذلك القيام بعمل عسكري عنيف مجمع عليه أو منفرد.
2. توجيه سهام الهدم للهوية الوطنية أو القومية لمصلحة تفتيتها بكل الوسائل الممكنة حتى لو استدعى ذلك استخدام القوة.
3. تشجيع حالات التمرد كجزء من سياسة مقصودة هدفها تكييف الطموح الخاص، بكل اتجاهاته لمصلحة تفتيت الشعوب تحت حجة إرساء الديمقراطية.

وهو الهدف والرسالة المراد ترسيخها من خلال التدخل العسكري في الدول العاجزة.

إن بروز النزاعات القومية والأصولية إلى السطح ما هو إلا تعبير عن المخاوف والصدمات التي تنتاب الشعوب والأفراد من مخاطر فقدان معالم كيانهم الثقافي تحت وقع دينامية عولمية متسارعة تجتاح كل شئ بلا رقيب ولا كوابح، هدفها خلق إنسان عالمي لا ثقافي. كما أن إعادة الاعتبار المعرفي لكلمة " القبائل" من شأنها أن تغذي حروب الهويات و الاثنيات المشتعلة في إفريقيا وآسيا.

نحن إذن أمام ظاهرتين ثقافيتين متناقضتين ظاهريا تسودان الساحة الدولية حاليا وحتى مستقبلا؛ من جهة انجذاب عام نحو الحداثة الغربية القائمة على الديمقراطية واقتصاد السوق والاستهلاكية، ومن جهة أخرى، احتجاجات تتمظهر في العنف والرجوع المضطرب نحو التقاليد والماضي. وهذه مفارقة عجيبة فمن جهة هناك ميل وانجذاب نحو الانخراط والاندماج المتزايد في النظام السياسي، اقتصادي وثقافي ذي أبعاد عالمية يتخطى كل الحدود الجيوثقافية في ظل عالم موحد تحكمه شبكات الإنتاج والاستهلاك والمعرفة، ومن جهة أخرى هناك سعي مستمر من طرف المجتمعات للتشبث بأصولها الثقافية وللبحث الذاتي عن المعاني التي تؤطر حياتها وتثبت هويتها وتؤمنها من الصدمات والقاسية للتأثيرات

[1] كمال حماد، العولمة الأمريكية العسكرية: من أفغانستان إلى العراق، مجلة شؤون الأوسط، (لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد:120، 2005). ص ص، 45، 70. ص، 47.

السلبية للعولمة. ونحن نعيش " نوعا من التناقض الجوهري نحياه اليوم مهما اختلفت انتماءاتنا الطبقية أو الوطنية أو الجغرافية، فثمة توحيد مصطنع للعالم، توحيد للعالم بالصورة والأقمار الصناعية وشركات الاتصال والمواصلات، وهو يتسلل إلى أبعد القرى النائية. للوهلة الأولى نحسب أن هذا التقدم التقني من شانه أن يحفز ولادة وعي كوني شامل، مع كل ما يترتب عن هذا الوعي من معرفة الآخر والانفتاح عليه وإدراك الاختلاف وقبوله.... والحال أن ما يحصل هو نقيض ذلك... إن العالم يزداد تشرذما بازدياد و تائر توحيده".[1]

إن جدلية المحلي والكوني لا تستنفذ الفوضى المرتبطة باستيراد نماذج سياسية غربية. فالدولة المستوردة التي أرهقتها فعالية التعبئة القائمة على الهويات تعاني بين الفينة والأخرى من عجز خطير على صعيد المواطنة سببه شرعيتها الهشة، وطابعها الخارجي، وضعف قدرتها السياسية. وهذه المعطيات جميعا تنزع إلى تفاقم أهمية " المجالات المجتمعية الفارغة" في العالم غير الغربي؛ أي في قطاعات من المجتمع لا يقدر المسرح السياسي الرسمي على تعبئتها، ولا على مراقبتها، والتي تنتشر في داخلها أشكال سلطة بديلة تجتذب لصالحها ولاءات فردية. كما ينزع انتشار هذه المجالات إلى تقليص حدود الدولة الداخلية، وتكاثر، وتداخل شبكات الولاء التي تقوم بإدماج الأفراد.[2]

هذه المجالات المجتمعية الفارغة وفق المنظور الغربي؛ هي في الحقيقة مجالات اجتماعية تستند في ترابطها وتفاعلها إلى مكونات ذات صلة بالبعد العرقي و الاثني، إذ تغلب رابط الدم، في المجتمعات التي تعاني دولها من الهشاشة والعجز، أغلب الحالات على الانتماء الكلي، مثل الانتماء للوطن أو الجزئي كالانتماء الحزبي السياسي؛ إذ لا يمكن تجاوز القبيلة كمكون أساس في أية عملية تفاعلية فوق وطنية، وبالتالي غالبا ما تصطدم عمليات التدخل العسكري الخارجي بالتعاطي مع القبيلة في مسعى تجاوزها لإشكالية العجز الدولتي.

في كافة الحالات تبقى استمرار القبيلة كقوة اجتماعية تضامنية فعالة دليلا على أمرين: ضعف الدولة المركزية كدولة متماسكة وقادرة على عملية بناء الأمة، ودليلا على عدم تفرد الأفراد على شكل مواطنين لهم حقوق ويعتبرون المجتمع والدولة تعبيرا افتراضيا عن تعاقدهم. وحتى لو لم تنازع القبيلة عملية تشكل الأمة، فإن القبلية كنزعة تدوم بعد انحلال الأساس المادي للقبيلة، ويعاد إنتاجها على أساس

[1] محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص، 271.
[2] برتران بادي، مرجع سابق، ص، 349.

اجتماعي سياسي، كما يفعل الاستعمار مثلا عند توظيفها وتوظيف زعاماتها ضد حركات التحرر في نزعة معادية لتشكل الأمة والدولة.[1]

ويبقى التعدد القبلي الذي يميز أغلب الدول المصنفة كـ "دول عاجزة" من المعضلات المعمقة للعجز الدولتي في ظل المؤسسات الهشة لتلك الدول، وهو ما يدفع القوى المتدخلة إلى اعتمادها منطلقا في عمليات استدعاء التدخل؛ إذ غالبا ما تكون عمليات التدخل الخارجي مستندة إلى القوى الأكثر تنظيما محليا لتشكل منها النواة المؤسسة لانطلاق واحتضان تلك القوى المتدخلة، ولا تتوفر هذه المؤهلات محليا إلا لدى بعض التجمعات القبلية معززة بالجانب الرمزي الهوياتي.

لكن، هذا التشكيل الاجتماعي بقدر ما يمثل أحد أهم مداخل التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة، فهو يعيق عملية بناء الدولة وفق المنظور المرافق لعملية التدخل. ذلك أن ثقافة القبلية لا تيمز القبيلة فحسب، بل تشكل ثقافة معيقة لعملية التعددية السياسية والفكرية، حسب ما ذهب إليه المفكر عزمي بشارة، "إذ قد تحول الأحزاب والقوى السياسية الحديثة إلى بنى عصبوية تقاد عائليا؛ وبالتالي تحول إلى عامل إعاقة لتشكل حلبة الأمة والمواطنة التي يدور عليها التحول الديمقراطي".[2] مما يعيق مهام التدخل الخارجي المبني أساسا على إشاعة الديمقراطية كبديل للتعافي من العجز الدولتي.

وتطرح فكرة توطين النموذج الغربي للدولة أحد إشكالات الاندماج التي تعيق أصحاب التوجه الداعم لمسعى البديل الخارجي في ترقية الأداء الوظيفي للدولة العاجزة داخليا. لذلك، يرى "فوكوياما" أن المعرفة العامة بالممارسات الإدارية الأجنبية تقتضي دمجها بفهم عميق للضوابط والفرص والعادات والأعراف والظروف المحلية.[3]

ولعل الإطار الأفضل لرسم الخط الفاصل بين العالمي والمحلي قد يشير، إذن، إلى شبكات مختلفة القنوات والحواجز التي تقوم فيها اللحظة أو النظرة المحلية بإعطاء الأولوية لعملية إعادة أقلمة الحدود والموانع، في حين تحرص اللحظة العالمية على تسهيل حركة موجات الإجهاز على الحدود الإقليمية

[1] عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2010. ص، 144.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 152.

[3] فرانسيس فوكوياما. ترجمة: مجاب الإمام. **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007. ص، 160.

المتدفقة. زائف، على أية حال، الادعاء بأننا قادرون على إعادة ترسيخ هويات محلية باقية، بمعنى من المعاني، خارج أشكال التدفق العالمية للرساميل والإمبراطورية، ومحمية ضدها.[1]

وهذا التوجه الذي يتبناه المفكر" عزمي بشارة" يؤسس لتغليب النزعة القومية في إطار المواطنة ضمن الحدود السياسية المتوارثة عن الاستعمار، وهو الطرح الذي يصطدم بالواقع السياسي العالمي المغذي للنزعة الاثنية و العرقية والمذهبية في تشكيل الهوية والولاء التعاضدي، على غرار ما أفرزته سياسة التدخل العسكري الأمريكي في العراق والحديث عن التقسيم(سني/شيعي/كردي)، وبروزه بشكل كبير عقب التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا وانهيار نظام "القذافي" بين عامي 2013/2012، وفي غيرها من المواطن؛ مما يرجح فرضية التوجه نحو إعادة تشكيل البنى السياسية، عن طريق التقسيم، في الدول العاجزة حينما لا تتوفر المجموعات القبلية أو الدينية، مثلا، على مقومات الهيمنة المحلية بإعتماد الرافعة الأجنبية، أي؛ التدخل العسكري الخارجي.

الفرع الثاني: التدخل العسكري الخارجي ومسعى تصميم هويات عبر وطنية

إن الجدل بارتفاع نسبة تأثير النزعة العالمية في تشكل هويات عبر وطنية مقرون بفشل المشاريع الوطنية في تحقيق الاندماج والانسجام بين مكوناته، خاصة تلك المجتمعات المتعددة، إلى جانب الأدوات المعتمدة في التصميم لهذه الهويات والمتمثلة في تكنولوجيا الاتصال والبعدين الاقتصادي والثقافي، والتي تركز بشكل أساس على الآلة والسلعة والمعلومة.

وفي هذا الإطار يرى برتران بادي (Bertrand Badie)بأننا بصدد مرحلة جديدة في العلاقات الدولية حيث إن الوضعية الحالية تتسم بالحركتين الموازيتين، من جهة تدعيم وتقوية الاعتمادات المتبادلة والتدفقات مع عبر الوطنية، ومن جهة أخرى انتعاش تيارات محلية والمرجعيات الهوياتية. إن هاتين الحركتين التي ينظر إليهما كنقيضين هما في الواقع متكاملتان ومتفاعلتان بشكل ايجابي. وتفاعلهما يشكل ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية يطلق عليها برتران بادي مصطلحا جديدا (la Glocalisation) (تركيب لكلمتي: العولمة (globalisation) والمحلية (localisation) وهذه الظاهرة تضفي المعنى والانسجام على مختلف الديناميات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

[1] مايكل هاردت، أنطونيونيغري، المرجع نفسه، ص، 86.

ويقدم كرانغ 1999 إطارا مفيدا من ثلاثة أجزاء أو عوالم من حيث طريقة المفكرين المختلفين في وضع مفاهيم للتفاعل العالمي والمحلي؛ العالم فسيفساء، العالم نظاما، العالم شبكة.

1- العالم فسيفساء:

يرى هذا المفهوم العالم على أنه يشبه لغز بانوراما بمواقع مختلفة متجاورة ولكنها مستقلة. قد يشير هذا إلى الأحياء أو البلدان المختلفة، مثلا. يعزز هذا النوع من المفهوم بالسياحة وطرق أخرى تيسر عيش تجارب العالم وتمثيله. هناك ثلاثة ملامح:[1]

- تؤكد على الحدود
- كل موقع على حدة له " شخصية " فريدة وهوية جغرافية موحدة.
- يعتبر الاقتحام تهديدا للأصالة و/ أو التقاليد.

يمكن القول إن هذا المفهوم لم يعد ذا صلة بالموضوع بما انه لا توجد أماكن منعزلة تماما – إنه تمرين مفيد ان يحاول المرء ويفكر في واحد من الأماكن. يرى "كرانغ" أن المفهوم يتجه نحو"تحجير" الاختلاف، ويمكن استعماله جزء من " محلية " دفاعية تحاول إقصاء الغرباء. ينبع التمييز العنصري، مثلا، من هذه النظرة للعالم. علاوة على ذلك، بتحجير الاختلاف، يمكن في الواقع تكوين الأماكن في الصورة التي يرغب فيها المشاهدون. في حالة السياحة غالبا ما يرغب السائحون في مشاهدة الأصالة والتقاليد، وهذا مبني بثبات ومجمد لتلبية هذا الطلب.

2- العالم نظاما:

نظر عديد من علماء الاجتماع إلى تفاعل العالمي والمحلي من خلال منظور النظام العالمي(نظرية نظام العالم والتبعية، مثلا.) في هذه الحالة، ثمة من يقول إن النتائج المحلية تصنع من خلال موقع المكان الخاص داخل النظام العالمي الواسع عند تلك النقطة في الزمن. ويواجه هذا النوع من النقاش التفسيرات التي تسعى إلى شرح الاختلافات المحلية فقط من حيث الخصائص الداخلية(مثلا، روايات التحديث في نظرية التنمية). يؤدي هذا النوع من الحتمية الثقافية إلى تفسيرات أحيانا عنصرية وتحتمل النقاش. مثلا، لماذا أوروبا غنية وإفريقيا فقيرة؟ لأن هناك شيئا متأصلا في الثقافة الأوروبية يجعلها أكثر إنتاجية وفاعلية؟

[1] ورويك موراي، ترجمة، سعيد منتاق، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، فيفري2013)، ص، 65.

يرى التفسير الذي يعتمد النظام أن ما يفسر التفاوت هو تاريخ المنطقتين في سياق النظام العالمي والطريقة التي يحدد بها تفاعلاتهما، أوروبا مستعمِرة وإفريقيا مستعمَرة. ولكن لا تقترح مقاربات الأنظمة دائما ان العالمي يحدد المحلي. فالطريقة التي ينتشر بها العالمي هي متأثرة بشروط مسبقة. إنها عملية التمايز المتبادل هذه التي تعمل في أعلى القياس وأسفله على حد سواء، مما ينتج الاختلاف والتنوع[1].

3- العالم شبكة:

ركز الجغرافيون أخيرا على مفهوم الشبكات لتفسير الروابط بين العالمي والمحلي وفي قيامهم بذلك فقد انتقدوا طبيعة الأول. يركز هذا على العلاقات بين أشخاص مختلفين ومؤسسات مختلفة تقع في عقد خاصة عبر العالم. بهذا المعنى يصبح المحلي عالميا والعالمي محليا – شيء يدعى أحيانا العولمة المحلية- مثلا، تتحدث ماسي 1991 عن المعنى العالمي للمكان وهي تعيش تجربة السير نحو منزلها بالشارع الرئيسي في كيلبورن. تؤكد على الروابط بين ذلك المكان الخاص وباقي أنحاء العالم، التي تم نقلها من شبكات خاصة. واستنتجت أن المحلية تبنى من تفاعلها مع العالمية وأن الاثنين مترابطان بشكل لا ينفصم في طبيعتهما من خلال هذه الشبكات. على هذا النحو، " المحليات هي دائما مؤقتة، دائما في عملية التكوين، دائما متنازع عنها" (ماسي، 1991، ص،29). يؤيد هذا النقاش الفكرة التي تقول أن ما نحيل عليه في الواقع عندما نتحدث عن العالمي هي روابط جعلت محلية على مسافة واسعة. فكر في تدفقات المال العالمية، والهجرة الدولية، وموسيقى العالم، بل وحتى في الشبكة العنكبوتية- كل ذلك يُكوَّن بالفعل الإنساني الذي يحدث في مواقع خاصة. يلخص كرانغ هذا قائلا إنه:

"ما نملكه إذا هو مملكة عالمية تتكون من شبكات ذات اتجاهات وخيوط متعددة، لها جغرافيات غير قابلة لأن توضع في خرائط أنظمة أو أقاليم مرتبة. لفهما يجب أن تدخل هذه الجغرافيات داخل تلك الشبكات".[2]

وهي تتجسد من خلال العلاقات الجدلية بين قوى التكامل؛ أي تلك الروابط التي تتجاوز إطار الدولة نحو اندماجات سياسية، اقتصادية واجتماعية وتعاون اكبر بين الدول والشعوب، وقوى الاستبعاد التي تمثل تلك الكيانات والوحدات التي ليس لها القدرة على الاندماج الايجابي في الشبكات ما عبر الوطنية، أي المهمشين على المسرح الدولي، وداخل مختلف المجتمعات خصوصا في دول الجنوب(تعميق

[1] ورويك موراي، نفس المرجع، ص، 66.
[2] نفس المرجع، ص، 67.

الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، سكان الريف والمدن، وعدم التكافؤ في الخدمات الاجتماعية)، وهذا ما سيكون مصدرا للتوترات الشديدة وسيؤثر كثيرا على السياسة الدولية.[1]

تُطرح فكرة "اقلمة العالم" في المقاربة الثقافية للمواطنة العالمية عبر تخطي الحدود الصلبة والتعاطي مع التفاعلات عبر الوطنية من خلال تماهي هذه الحدود والتعاطي معها كحدود شفافة يتم بتوظيف الأدوات عالية التقنية في ربط التواصل على مختلف المستويات، خصوص، المستوى الاجتماعي والثقافي. وقد تم تخطي عتبة معتبرة في تحقيق مثل هذا التداخل المؤسس لولاءات عبر وطنية من منطلق مفاضلات ثقافية واستهلاكية يتم ترقيتها إلى ولاءات سياسية بل ومذاهب أيديولوجية.

وفي هذا الصدد، تحيل أقلمة العالم إلى إنجازات متنوعة تلتقي جميعا للتجاوز خريطة الدول، بحيث تؤدي، في الواقع، إلى القبول بتقسيم آخر للمسرح الدولي، آخذة في الحسبان، بطرق جزئية إلى حد ما، معطيات الخصوصية الثقافية. ويبدو أن هناك صيغا أربع في هذا المجال: تكون مجموعات ثقافية واسعة تتبلور حول تدفقات ثقافية عابرة للأوطان تنقض وحتى تحارب الدول؛ تبلور اتحادات تضم دولا تبعا لصيغ تسعى إلى الاندماج وتخطي المنطق الدولتي؛ تشكيل أقطاب إقليمية حول دولة قوية تمزج بصورة غامضة بين هويتها الدولتية وإرادة تذويب هذه الهوية في كيانات أوسع؛ الجهود الساعية إلى حل المشكلات المرتبطة بالخصوصيات المادون الدولتية بتشكيل مناطق متمايزة عن الدولة والسعي إلى الاستقلال.[2]

في السياق ذاته، في دراسة بعنوان حكم عالمي ومواطنون عالميون للكاتب "بيبا نوريس" (Pippa Norris)، تبحث التوجهات الداعمة لفكرة تجاوز الانتماءات مادون الوطنية، والتأسيس لمواطنة عالمية، من منطلق تآكل الهويات القومية لحساب تنامي الثقة في مؤسسات الحكم العالمي. خلصت إلى أن أهم المؤشرات الدالة على المتغير الثقافي له ارتباط بمتغير السن؛ حيث أثبتت أن اتجاه الرأي العام على المدى الطويل ينتقل باتجاه عالمية أكثر بالنسبة للأجيال ما بعد الحرب العالميتين، إذ أن الجيل الأصغر الذي عاش ما بعد الحرب هو اقل قومية من أمهاتهم وآبائهم.[3]

---

[1] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2006)، ص، 298.

[2] برتران بادي، المرجع السابق، ص، 410.

[3] جوزيف ناي، جون دوناهيو(محررين)، مرجع سابق، ص، 246.

وهذا التوجه يسعى إلى تكريس ثقافة الاختراق، بحسب تعبير الكاتب محمد العابد الجابري، بهدف تكريس الاستتباع الحضاري من خلال الأوهام الخمسة التالية: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم الصراع الاجتماعي. هذه الأوهام تكرس "الفردية المستسلمة". فوهم الفردية؛ إنما يهدف إلى إلغاء الهوية الجمعوية والطبقية والوطنية القومية، وكل إطار آخر، ليبقى الإطار العالمي – العولمي – هو وحده الموجود. أما وهم الخيار الشخصي؛ فهو يكرس النزعة الأنانية ويعمل على طمس الروح الجماعية، سواء كانت على صورة الوعي الطبقي أو الوعي القومي أو الشعور الإنساني. ويأتي "وهم الحياد" ليدفع نحو تكريس التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية. وأما الوهم الرابع وهو" الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير"؛ فهو يسعى إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين من هم ضحايا الاستغلال وقبولها. واعتبارها فوارق طبيعية وبالتالي شل روح المقاومة في لفرد والجماعة. ويأتي الوهم الخامس صريحا في منطوقه ومفهومه: إنه الاعتقاد "بغياب الصراع الاجتماعي" مما يؤسس للاستسلام للجهات المستغلة من شركات ووكالات وغيرها من أدوات العولمة[1].

هذا الاستتباع الحضاري يندرج ضمن الرسالة الحضارية التي ترافق مسعى عملية التدخل العسكري،كإحدى اذرع القوى المهيمنة، لتحقيق التمدد الغربي عبر اختراق ما تبقى من حصون الدول العاجزة.

[1]مجموعة من المؤلفين، "**العرب والعولمة**." بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1998. بتصرف، ص، ص، 302، 303.

المبحث الثاني: التدخل العسكري بين إصلاح الاختلالات وإعادة هندسة التفاعلات الدولية

التطور موسوم بالتمييز بين حالتي الاستقرار والاختلال. وعادة ما يتم التركيز على الاستقرار، ذلك أن التوازن المستقر لا يقوم برد الفعل إلا على اختلالات. أما كيفية رد الفعل، فتكون إما بإعادة التوازن السابق أو الانتقال إلى توازن جديد[..] ونظرية التوازن، حسب لومان، هي نظرية خاصة للتمييز ولا تشكل نظرية لوضع مرغوب فيه أو نظرية لمواضيع من نوع معين.[1]

إن حركة التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة تمثل إحدى التوجهين؛ استهداف الدولة العاجزة كوحدة مهتزة أحدثت اختلالا في البنية الواستفالية يقتضي التركيز على إصلاحها في إطار المرجعية القائمة قبل توحيد الألمانيتين، ومن قبل المؤسسات الدولية الراعية للمسعى باعتبار ذلك من صميم صلاحياتها. أما التوجه الثاني؛ فينطلق من أن عملية التدخل هذه تندرج ضمن مسعى تصميم توازن جديد، وبالتالي ليس بالضرورة التقيد بالمرجعيات القائمة لعدم قدرتها على التكيف مع التحولات الطارئة، وأن آليات عمل المؤسسات الدولية القائمة لا تحقق التوازن المفقود.

ولا شك أن المسعى الأول ينطلق من الوضع الموروث عن فترة الحرب الباردة كحالة (نقطة) استقرار متعارف حولها، ويعتمد البعد القانوني (الصكوك الدولية المعمول بها)، وبالتالي فهو يركز على الشرعية ويحاكم حركة التدخل العسكري من خلال تلك المرجعية. في حين، يبحث التوجه الثاني في تفسير حركية التدخل العسكري في إطار مسعى تصميم (إيجاد) نقطة توازن جديدة في ظل التحولات القائمة باعتبار أن فترة الحرب الباردة ما هي سوى فترة انتقالية ولا تمثل المرجعية الثابتة في تقييد و توجيه مسار الأحداث والقضايا الدولية في الوقت الراهن. فهو بذلك يركز على النجاعة والفعالية.

فما مدى نجاعة التدخل العسكري في جسر فجوات العجز الدولتي؟ وما هي حدود مسار حركة التدخل العسكري الخارجي في تصميم توازنات جديدة؟

[1] نيكلاس لومان. ترجمة: يوسف فهمي حجازي، **مدخل إلى نظرية الأنساق**، بغداد: منشورات الجمل، 2010. ص، 57.

المطلب الأول: دور التدخل العسكري الخارجي في جسر فجوات العجز الدولتي

إن مسعى جسر فجوات العجز الدولتي، المشار إليها في الفصل المتعلق بالإطار المفاهيمي للدولة العاجزة، لا يبحث في الأسئلة المتعلقة بكيفية نشوء الدولة بعد عجزها؛ وإنما يتم تركيز الاهتمام بالدرجة الأولى على مصداقية الدولة بعد قيامها. بمعنى؛ هل ينبغي فهم قوة الدولة في ضوء تطور الهياكل المؤسساتية المرتبطة بالأجهزة الإلزامية (الشرطة، الجيش، وغيرها) أوفي ضوء القيود التي رسمت على أساس القدرات الإلزامية التي تسمح بوجود حكومة شرعية، محدودة السلطات، مبنية على الاتفاق الشعبي الصادر عن مجتمع مدني متسم بالحركية والازدهار (المنظمات غير الحكومية والهيئات الجمعوية) كامن وراء نطاق السلطة الحكومية؟

وبالتالي يتم رسم حدود مساهمة التدخل العسكري الخارجي، وهنا يجب أن نميز بين الأولويات ذات الطابع المستعجل والمهام طويلة الأجل، في إطار فكرة قوة الدولة من خلال ما أصبح يعرف بعملية بناء الدولة. وذلك باعتماد بند " مسؤولية إعادة البناء" حسب ما ورد في وثيقة " مسؤولية الحماية" كمرجعية لتقييم مستوى الأداء، والتي حددت الالتزامات ما بعد التدخل.

مما يتطلب بحث حدود قدرة الأطراف العسكرية الخارجية في إيجاد مناخات الثقة بين أوساط السكان الأصليين تجاه المؤسسات السياسية التي تنتجها الجهات الخارجية، التي غالبا ما تواجه كطرف محتل، و ما هي البدائل المتاحة في تجاوز معضلة العجز وبناء دولة وظيفية ؟

الفرع الأول: التدخل العسكري ومهام إعادة بناء الدولة العاجزة

إذا كانت " الدولة الضعيفة" من المفاهيم المفتاحية في تحديد الجوانب التي يتم التعاطي معها في مباشرة عملية بناء الدولة، سواء تعلق الأمر بالجانب الوظيفي أو المؤسسي. فتكون الجهود موجهة لبناء قدرات الدولة لتكون قادرة على كسب رضا المجتمع، وبالتالي يتم الاهتمام بالجانب الوظيفي للدولة من حيث إطلاق مشاريع تنموية تستهدف البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة، أو مساعدتها على امتلاك وتوظيف الأدوات القمعية من أجل السيطرة على المجتمع وفرض النظام وإرغامه على الحفاظ على مصالح من يعتقد أنهم بناة الدولة وفي هذه الحالة يأتي البعد الأمني ضمن أولويات التدخل العسكري الخارجي.

طبعا؛ مثل هذا التحليل يصح من حيث البحث عن الفعالية في التأسيس للشرعية وتطوير الأداء المؤسساتي للدولة الضعيفة، لكنه يصطدم بتحديات، نظرية وأخرى إمبريقية، حينما نكون إزاء

البحث في ترتيب أولويات " بناء الدولة العاجزة" بحكم تعطل الوظائف والمؤسسات بشكل لا يسمح بإعادة تشغيلها، مما يدفع إلى تبني خيار إحلال مؤسسات فوقية قد تستجيب لطموحات ومصالح المتدخل، أو على الأقل هكذا يتم التعاطي مع هذا المسعى (الشرعية)محليا.

وتأتي فكرة تطبيق النماذج السياقية لدراسة الإدارة الدولية وعملية بناء الدولة كإطار مهم لتحليل العلاقة التفاعلية بين الفواعل المتدخلة والبيئات المستهدفة بالتدخل. ومثل هذا التحليل من شأنه أن يضع مجموعة من البيئات الهامة والمختلفة التي تواجه السلطات الدولية عندما تكون بصدد تنظيم وإعادة بناء مجتمعات ما بعد الصراع. وهذا سوف يساعد بدوره، على وضع مجموعة من التوقعات بشأن الاستقرار السياسي في الأراضي التي تخضع للإدارة الإقليمية، فضلا عن مصادر إضافية من عدم الاستقرار السياسي خلال التحولات التي تقودها الجهود الدولية.[1]

شأنها شأن جميع الهيئات، ترتبط عملية صناعة القرار في الإدارة الدولية بالأهداف التي ترغب في تحقيقها. في الوقت نفسه، فهي عادة ما تظهر استعداد وقدرات لتحقيق الأهداف في مختلف البيئات التي مزقتها الحرب. وعادة ما تناط هذه التدخلات بمسؤوليات أوسع وأقوى من مستوى الجاهزية السياسية لبعثات حفظ السلام التقليدية.

فمن خلال مراجعة القطاعات الثلاث الأساسية المميزة للدول العاجزة، حسب التحليل الوارد في الفصل الأول، يمكن التأكيد على أولوية البعد الأمني وضبط الاستقرار عبر ضمان احتكار وسائل الإكراه؛ وبالتالي الاهتمام ببناء المؤسسات الإلزامية (المؤسسات الأمنية، مثل الجيش والشرطة وغيرها).

ولكن هذا التوجه، يطرح تساؤلات حول مدى ضمان عدم التداخل العضوي بين المدني والعسكري على مستوى الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية للدولة بعد التقدم في عملية بناء الدولة. فإذا كانت السلطة المراد بناؤها هي قوة تحمل الصفة الرسمية، فإن المؤسسات السياسية هي تجليات هذه السلطة وتجسيدها المادي؛ وهي تجمد وتتدهور منذ اللحظة التي تكف فيها سلطة الشعب الحيوية عن مساندتها.[2] إلى جانب إثارة أولوية الأمن الداخلي على الأمن الخارجي؛ بمعنى، أيهما يجب أن يوجه له

---

[1] Joseph B. Coelho, **building stable and effective states through international Governance**: **the politics of technocratic interventions**, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in International Affairs and Public Policy, Northeastern University Boston, Massachusetts October, 2008, p, 102

[2] حنة أرند، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، (بروت: دار الساقي، 1992)، ص، 36.

الدعم والاهتمام على مستوى التأسيس في إطار مسعى إعادة بناء الدولة العاجزة، هل هو الجيش أم الشرطة، أم الأمر يقتضي التعاطي معها وفق مبدأ التوازي والتوازن إنشاء ودعما، بالإضافة إلى طبيعة المهام الموكلة لها من حيث التوفيق بين المتطلبات الوطنية وتلك المتصلة بالمصالح الخارجية التي تمثلها تلك الأطراف المتدخلة عسكريا.

يتم ذلك كله في ظل الفرز بين الوظائف الجوهرية والوظائف المطلوبة؛ لكي تُوجه جهود بناء الدولة العاجزة إلى إنشاء بنى ومؤسسات راسخة، تستجيب للعمليات السياسية في إطار إقرار الوظائف الجوهرية بالتوافق بين الأطراف والمجموعات النافذة عبر مختلف الأقاليم أو القطاعات. في مسعى تعزيز الشرعية و الإقرار بأهمية السياسة الاحتوائية للتداخل بين مختلف القطاعات من حيث التأثير والتأثر. مما يستدعي التركيز على منطقة التقاطع بين هذه القطاعات كأولوية؛ بحيث يتم العمل المتزامن باستهداف تقوية الاستقرار الداخلي عبر محاور الأمن والقدرات وبناء مؤسسات سياسية تتمتع بالشرعية عبر بناء الثقة المؤسسة للعلاقة الصلبة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يبينه الشكل رقم(15) كمقاربة لبناء دولة تخضع للمساءلة وتتجاوب مع التحديات الميدانية.

وبالرغم من ان الممارسات الدولية المتفق بشأنها حول تعزيز الديمقراطية... لم تثبت وأنها كانت مرضية. ففي 2003 أقر "كراسنر" أننا لا نعرف كيف نرسي أسس الديمقراطية. وإذا لم تتنامى معرفتنا بهذا الخصوص بشكل معتبر خلال عامين، فإن هذا الكلام ليس مشجعا بالمطلق عندما يصدر عن واحد من الرسميين الأمريكيين المكلفين ببناء الديمقراطية .وإذا صممنا على تبني إحدى المخططات لبناء الدولة–الأمة فإنه علينا تحمل تكاليف القيام بهكذا مهمة على صعيد الوقت والمال بل والتضحية بحياة الجنود الأمريكيين. كما أشار إلى ذلك فوكوياما، عملية بناء الأمة كانت أكثر نجاحا... فقط حيث القوات الأمريكية مكثت لأجيال. لذلك فإنه يجب علينا الإحجام عن التدخل إذا أدركنا ومنذ البداية أننا غير قادرين على دفع ثمن باهظ لذلك[1].

[1] Justin Logan and Christopher Preble, Failed States and Flawed Logic: The Case against a Standing Nation-Building Office, CATO Institute, **Policy Analysis**,N:560,January 11 2006.p,19.

الشكل رقم(15): يمثل مقاربة لبناء الدولة تخضع للمساءلة والتجاوب مع التحديات الميدانية

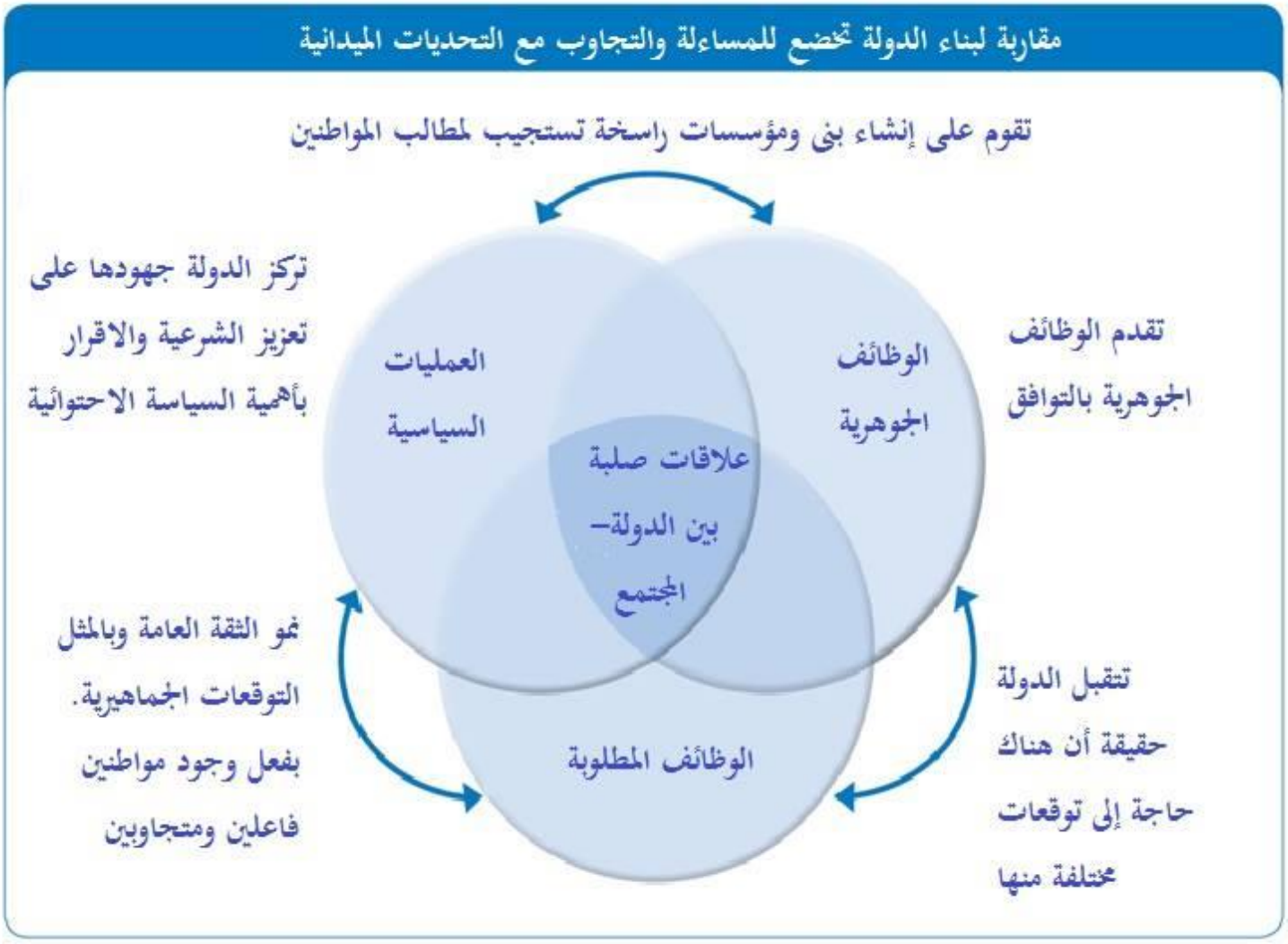

المصدر:

Department For International Development (DFID),"**Building Peaceful States and Societies",** UK**:** Crown copyright, 2010**.** p, 13.

إنه غالبا ما ترتبط مثل هذه المهام بالآجال الطويلة، وهو ما يتجاوز الأهداف العسكرية المتوخاة من التدخل، الأمر الذي يتطلب التمديد الدوري المستمر للتواجد العسكري للقوات المتدخلة عبر قرارات مجلس الأمن، مثل حالتي أفغانستان والصومال، هذا التمديد بقدر ما يؤشر إلى تعطل عملية البناء؛ فهو يمثل حجة لعدم أهلية الأداة العسكرية في عملية البناء، واقتصارها على الأبعاد الأمنية بالدرجة الأولى.

ويكون مسار عملية إعادة تأهيل الدولة العاجزة وفقا للمسار العكسي للعجز الدولتي المشار إليه في المبحث الأول من الفصل الأول، مهتزا من حيث أهلية الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإلزامية الضابطة لسلطة إنفاذ القانون بوسائل الإكراه المشروعة، يقتضي التصميم التنظيمي والإداري مزامنة مع تصميم النظام السياسي، بدلا من اعتماد التدرج والانتقال المرحلي من وضعية إلى أخرى، حسب الشكل الوارد في الفصل الأول والمبين لمسار العجز الدولتي.

وهذه الخطوات تحد من حظوظ نجاحها إشكالية القبول المحلي والشرعية الداخلية كونها من إنتاج الطرف الخارجي عبر التدخل العسكري؛ أي بوسائل العنف والإكراه، إلى جانب غياب التجانس الاجتماعي في ظل مجتمعات تتسم بالتعدد والتنوع العرقي و الاثني وحتى الديني.

صحيح أن استعادة الدولة لاحتكارها لوسائل الإكراه وفق منطق "ماكس فيبر" للسلطة عبر مختلف أقاليمها يقتضي الدعم المباشر لبناء هذه المؤسسات الإلزامية. وهذا التوجه ينحو منحى دراسة دور العنف في بناء الدولة.

وخلافا للمفكرين الذين يولون أهمية أكبر للدور الذي تلعبه القضايا المعيارية على الصعيدين المحلي (الأنظمة الديمقراطية، التسلطية أو الاستبدادية...)، والدولي (مفاهيم قانونية مثل مفهوم السيادة) من حيث ارتباطها بقضية بناء الدولة. هناك فئة أخرى من الباحثين الذين يركزون اهتمامهم على دور سياسة القوة في تطوير الدولة. وهذه الفئة الأخيرة تسير على نهج منظري علم السياسة أمثال هوبز و ميكيافيللي.[1] وهو التوجه السائد في أوساط الأطراف المتدخلة عسكريا في الدول العاجزة، على خلاف المعالجات المنتهجة في المناطق المتاخمة لدول المركز مثل الاتحاد الأوروبي؛ حيث تم التعاطي مع إعادة

[1]Michael Rear, Intervention, Ethnic Conflict and State-Building in Iraq : A Paradigm for the Post-Colonial State, published by Routledge, New York, 2008, p,33.

تأهيل دول أوروبا الشرقية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، باعتماد المقاربة التكاملية في إطار بناء قدرات المؤسسات السياسية والاقتصادية ودمجها وفق مبدأ التدرج في منظومة الاتحاد الأوروبي لتتفاعل مع إيقاع النسق العام للإتحاد.

في حين نجد أن منطق إعادة تأهيل الدول العاجزة في المناطق الطرفية، ينطلق من الاعتقاد بان الحروب الأهلية يمكن أن تلعب دورا مصيريا في عملية بناء الدولة، كما كان الأمر في أوروبا، وبالتالي لا مناص من اللجوء إلى العمل العسكري أثناء التدخل الخارجي تحت مظلة الحفاظ على السلم أو تعزيز العملية السلمية أثناء الحروب الأهلية، السمة البارزة في الدول العاجزة، مع عملية إنشاء دولة قابلة للاستمرار. فالخلفية التاريخية لتجربة بناء أوروبا المصاحبة لفكرة إعادة بناء الدولة القومية، كمهمة للأطراف الداعمة للتدخل العسكري بهدف تأهيل الدول العاجزة، يجب أن تصاحبها الخلفية التاريخية لحركة التوسع الاستعماري التقليدي، لربط أهداف إعادة بناء الدولة حاليا بالنتائج المترتبة تاريخيا. حيث أن العجز الدولتي في أغلب الدول المصنفة ضمنه ناتج عن الإرث الاستعماري حسب ما أوردناه في الفصل الأول.

إن التركيز على المؤسسات الشرعية من قبل الأطراف المتدخلة خارجيا، ينبغي أن يبحث المكونات الوطنية ودورها في إنشاء هذه المؤسسات، لأن النماذج المؤسسية للنظم الغربية لم تكن مفيدة للتنمية الوطنية؛ لأنها تركز على الشكل لا على الوظيفة.

وحتى وإن تم الالتفات إلى الجانب الوظيفي، فإن الإشكال المطروح يتمثل في "الدولة النموذج" وبذلك يتم اقتراح التركيز على الوظائف الجوهرية كأولوية ضمن أجندة إعادة ترتيب وتفعيل المؤسسات التي تناط بها هذه الوظائف، مثل احتكار وسائل العنف وتطبيق القانون وإدارة السياسة العامة وتقديم الخدمات الأساسية العامة، كما هو موضح في الشكل رقم(16) المحدد للوظائف العشرة الأساسية للدولة.[1] أو إعادة تشكيل الدولة حينما يتعلق الأمر بتفعيل المخططات الانفصالية ضمن مهام الإطراف المتدخلة عسكريا في الدول المستهدفة.

[1]يمكن الاطلاع على تفاصيل الوظائف العشرة الواردة في الشكل رقم (16) بالعودة إلى:
A. Ghani and C. Lockhart, Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World, Oxford University Press. 2008.pp,124 - 166.

الشكل(16): الوظائف العشرة الأساسية للدولة

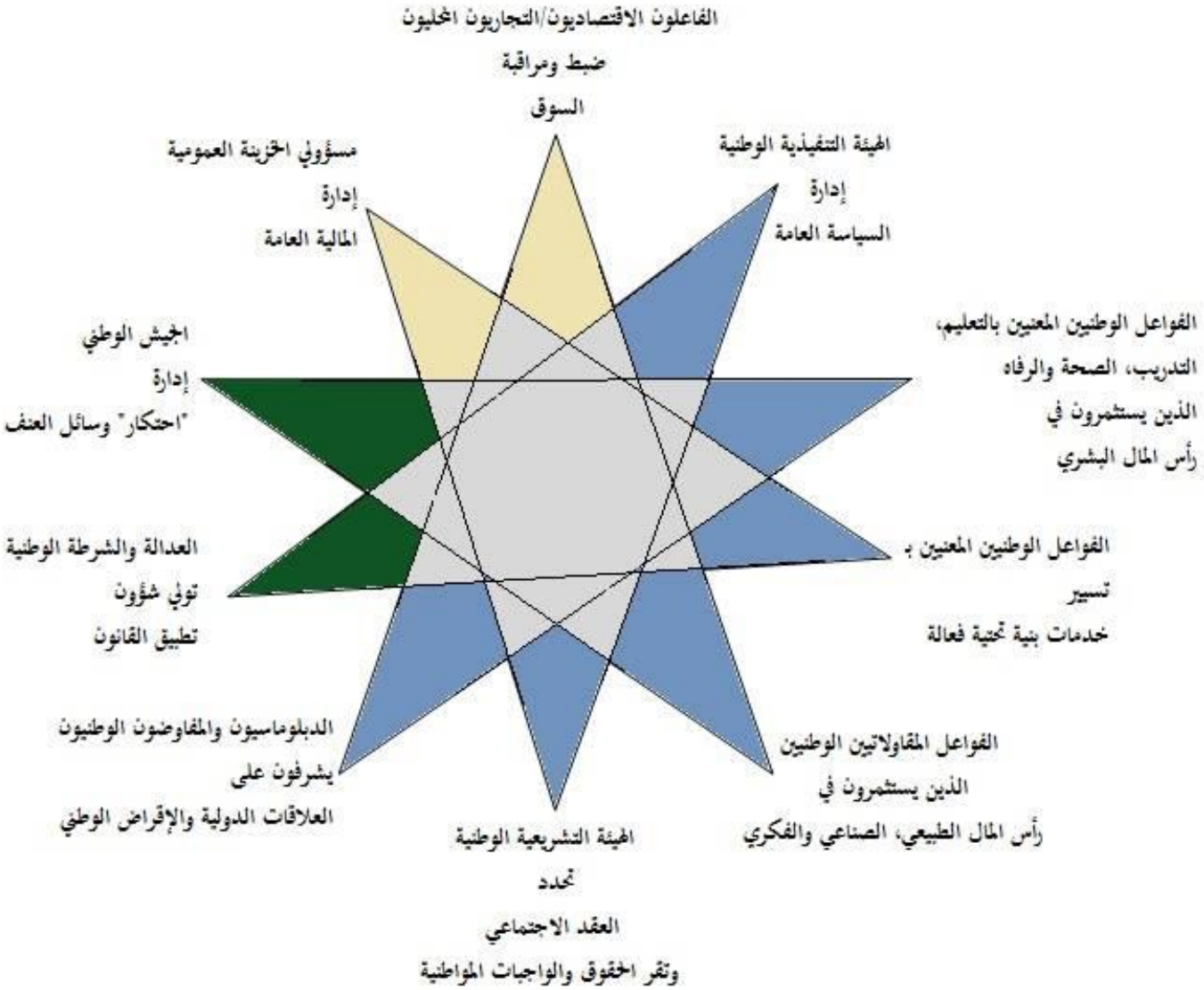

المصدر:

Matia Vannoni, **Failed States and Failed Theories**: **the** (**Re**)**Securization of Underdevelopment**,
<www.sisp.it/files/papers/.../matia-vannoni-1064.pdf>

وبالتالي، فإنه ليس من السهولة بمكان إحداث تحول في المؤسسات، وتزداد صعوبة هكذا تحول في الأوضاع الهشة لأسباب أهمها:[1]

أولاً، ينبغي لنا أن نلاحظ أنه في البلدان التي لها سجل تاريخي من العنف وفقدان الثقة إما أن تكون التوقعات أدنى مما ينبغي، بحيث يتعذر تصديق أي وعود حكومية، وهو ما يجعل من العمل التعاوني أمراً مستحيلاً، وإما أن تكون أعلى مما يجب، بحيث تفرز لحظات التحول توقعات بحدوث تغير سريع لا يمكن للمؤسسات القائمة تحقيقه.

وثانياً، فإن الكثير من التغيرات المؤسسية التي يمكنها إيجاد مرونة أكبر في الأمد الطويل في مواجهة العنف غالباً ما تنطوي على مخاطر قصيرة الأمد. وأي تحول مهم، مثل إجراء انتخابات، تفكيك شبكات المحسوبية، إعطاء الأجهزة الأمنية أدواراً جديدة، تبني اللامركزية في اتخاذ القرارات، أو تمكين الجماعات المحرومة والمستضعفة، يفرز رابحين وخاسرين. وغالباً ما يكون الخاسرون أفضل تنظيماً ويقاومون التغيير.

وثالثاً، فإن الضغوط الخارجية(التدخلات الخارجية) يمكن أن تؤدي إلى إخراج مسيرة التقدم عن مسارها.

وفي محاولة لتوظيف التجارب الأولى من قبل الأطراف المتصدرة عملية بناء الدولة المعاصرة في الدول الفاشلة، وعلى غرار "بوزان" اعتبر "محمد أيوب" أن المسالة الجوهرية بالنسبة لهذه الدول هي السعي وراء تحقيق الأمن. ومع ذلك فهو يرى، الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن القائم على الانشغال التقليدي للدول الغربية بالأمن إزاء التهديدات الخارجية. استنادا إلى منظور أيوب، تمثل المقاربة الغربية وصفا غير سديد للتحديات الأمنية التي تواجه الدول الحديثة، لذلك يجب توسيعها لتشمل الاهتمامات الخاصة بهذه الدول النامية، التي تتضمن الحاجة إلى ضمان الأمن إزاء التهديدات الداخلية. وتعتبر قضية الأمن الداخلي متأصلة في مسألة بناء دولة مستقرة.[2]

ولعل تجاوز المعضلة الأمنية الداخلية والانتقال إلى بناء المؤسسات الشرعية، يقتضي؛ أولا، ضرورة استعادة الثقة في العمل التعاوني قبل الخوض في إحداث تحول مؤسسي أوسع نطاقاً .وثانيا الأولوية التي ينبغي أن يحظى بها تحويل المؤسسات التي توفر للمواطن الأمن والعدالة وفرص العمل. أما

[1] ـ، ـ، الصراع والأمن والتنمية، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2011. ص، 8.
[2] Michael Rear, op. cit, p, 41.

ثالثا فيتمثل في دور العمل الإقليمي والدولي من أجل احتواء الضغوط الخارجية، وأخيرا الطبيعة التخصصية للمساندة الخارجية اللازمة.

الفرع الثاني: حدود مساهمة التدخل العسكري في جسر فجوات العجز الدولتي

إن مسعى جسر فجوات العجز الدولتي، لا شك سيؤدي إلى ترتيب مؤسساتي جديد. وهذا الترتيب حسب "فرانسيس فوكوياما"(Francis Fukuyama) سوف يترك رابحين وخاسرين، والخاسرون بطبيعة الحال سوف يعمدون إلى حماية مواقعهم والدفاع عن مصالحهم. و المشكلة حسبه مرتبطة بمسألة وعي وإدراك، إذ كثيرا ما لا يتفهم المجتمع قضية الكفاءة أو عدم الكفاءة النسبية للمؤسسات البديلة.[1]

ولا يقتصر الأمر على مقاومة مهام التأهيل المتبناة من قبل الأطراف المتدخلة، وإنما يتجاوزه إلى مشكلة أسوأ من ذلك حسب "فوكوياما " بقوله أيضا: إن المجتمع الدولي ليس ببساطة محدودا في كم القدرة التي يستطيع بناءها، بل متواطئا عمليا على تدمير القدرة المؤسساتية في العديد من الدول النامية.[2]

بالإضافة إلى إشكالية النموذج الموحد لشكل المؤسسات ووظائفها المراد تثبيتها في الدول المستهدفة بالتدخل الخارجي، بصفتها النموذج المثالي المسوق من قبل الأطراف المتدخلة، في إطار تلك الوصفات الجاهزة والمصممة في مخابر مؤسسات كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. بالرغم من أن اللجوء للعمل العسكري يدلل على فشل البرامج التنموية التي ترعاها تلك المؤسسات والدول المتحكمة من خلالها في تلك البرامج. كما أن آجال تحقيق أهداف ترقية وتأهيل دولا عاجزة غالبا ما تكون طويلة؛ وهذا يتنافى وطبيعة العمل العسكري المقرون بالآجال القصيرة في الغالب.

وفي دراسة لحدود إمكانات التدخل العسكري في معالجة العجز الدولتي، نشرتها المدرسة الكندية للدفاع، بينت مدى محدودية التدخل العسكري في تجاوز المعضلات التي تعانيها الدول العاجزة، كما هو وارد في الجدول رقم(17) أدناه.

[1] فرانسيس فوكوياما. مرجع سابق، ص، 84.
[2] المرجع نفسه. ص، 93.

الجدول رقم (17):إمكانات مساهمة التدخل العسكري في معالجة الدول العاجزة

المؤشر	المهام العسكرية المحتملة (إن وجدت)	التأثير العسكري	تأثير الاستراتيجية والمدة	ملاحظات
الضغوط الديموغرافية	– المساعدة الإنسانية (الغذاء والمساعدات الطبية) – تأمين المنظمات الاغاثية.	تخفيف عبء من المعاناة الناجمة عن الكوارث الطبيعية ونقص المواد الغذائية والأمراض	– تأثير إيجابي على المدى القصير – تأثير دائم قليل – له تأثير قليل على الأسباب الكامنة	يقتصر العمل العسكري على تخفيف المعاناة طوال فترة الانتشار.
اللاجئين والمشردين داخليا	– الأمن – المساعدات الإنسانية (الغذاء والمساعدات الطبية)	– الحد أو القضاء على العنف ضد وبين اللاجئين / النازحين داخليا – الاغاثة من المعاناة بسبب نقص الغذاء والأمراض – قد تسمح بعودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم	تأثير إيجابي على المدى القصير – تأثير دائم لكنه قليل إذا لم تعالج القضايا الأساسية دبلوماسيا – له تأثير قليل على الأسباب الكامنة	التدخل العسكري هو إيجابي ولكن يجب أن تكون الجهود الدبلوماسية الناجحة للتأثير الطويل الأمد
المظالم الجماعية	العمليات الأمنية (صنع السلام / حفظ السلام)	–الفصل بين المجموعات لتجنب الصراع –الإشراف على التسوية التفاوضية	تأثير على المدى الطويل إذا كان مصحوبا العوامل المساعدة مثل الدبلوماسية والمكاشفة والمصالحة، قابل للتفاوض تسوية مقبولة لجميع الأطراف	التدخل العسكري هو إيجابي ولكن يجب أن تكون الجهود الدبلوماسية الناجحة للتأثير الطويل الأمد
هجرة الأدمغة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	العائد العسكري قليل من الناحية العملية في معالجة القضايا المرتبطة بهذا المؤشر
التنمية الاقتصادية متفاوتة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	العائد العسكري قليل من الناحية العملية في معالجة القضايا المرتبطة بهذا المؤشر
الفقر والتدهور الاقتصادي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	العائد العسكري قليل من الناحية العملية في معالجة القضايا المرتبطة بهذا المؤشر
شرعية الدولة	العمليات الأمنية	– إبطال مفعول التمرد المسلح – تدريب الجيش والشرطة	–الأجل القصير من تلقاء نفسها – أمد طويل عندما يرافقه حلول دبلوماسية بالفساد والنزاعات وعدم شرعية الدولة	العمل العسكري يمكن أن يعالج الأعراض ولكن ليست سوى جزء من الحل لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل

الخدمات العامة	-المعونة الطبية - مشاريع التنمية (صغيرة الحجم)	-عدم كفاية توفير الخدمات - أعمال البنية التحتية من شأنها أن تساعد في توفير الخدمات (الآبار، والطرق، الخ.)	مشاريع البنية التحتية قد يكون لها تأثير دائم ولكن سوف تكون متناسبة في حجم المشاريع نفسها التي تنفذها	واسطة/ وكيل
حقوق الإنسان وسيادة القانون	- عمليات الأمن (حفظ السلام / صنع السلام)	-وقف العنف ضد السكان المدنيين	ليس له تأثير دائم من دون تغيير في الحكومة الدولة المستهدفة	يمكن توجيه العمل العمل العسكري فقط لتجاهل آثار حقوق الإنسان وسيادة القانون.
الأجهزة الأمنية	العمليات الأمنية (حفظ السلام / صنع السلام)	-تفكيك "الميليشيات الخاصة" -إنفاذ السلام - خبراء التدريب العسكري للقوات العسكرية والشرطة المحلية	ليس له تأثير دائم من دون تغيير في الحكومة الدولة المستهدفة	تأثير الأعمال العسكرية لا تستمر إذا لم تتحقق تغييرات في الحكومة
إنقسام النخبة	عمليات الأمن (حفظ السلام)	-الحفاظ على بيئة مستقرة بين الفصائل حتى تجد الجهود الدبلوماسية مكانها	الجهود العسكرية فقط تسعى لأن توفر شروطا لتحقيق الجهود الاستراتيجية النجاح	الفائدة العملية من العمل العسكري من صغيرة بخصوص التصدي للقضايا المرتبطة بهذا المؤشر
التدخل الخارجي	- المساعدة العسكري - التدريب العسكري - عمليات مكافحة التمرد - عمليات الأمن	- زيادة قدرة الأمة المضيفة في الدفاع عن نفسها ضد القوات التقليدية والمتمردة - تحييد القوات الغازية العسكرية السرية / العلنية	المساعدة العسكرية التي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية دائمة إذا رافقتها نجاحا دبلوماسيا	التدخل العسكري يمكن اللجوء اليه، ولكن يمكن أن يسبب عدم التوازن والاعتماد من قبل HN على الدعم الخارجي

المصدر: Commander R.B. Creighton, Limitations Of Military Intervention In Failed States, CANADIAN FORCES COLLEGE, 2012, p,p, 57, 58, 59.

أحد الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الجدول (17) هو أن القوات العسكرية لا يمكن أن تكون المساهم الأساسي في إعادة إنجاح دولة عاجزة، وبالتالي يجب أن تكون جزءا من جهد أكبر والتي تشمل كلا من التنمية والجهود الدبلوماسية. فالتدخل العسكري هو بمثابة محفز، ولكن لا يمكن أن يكون الجهد الأساسي إذا أريد أن يكون هناك تأثير دائم داخل دولة فشلت في تحسين أدائها. يمكن للجهد العسكري فقط توفير السلامة والأمن لأنشطة أخرى تحدث والتي يمكن أن يكون لها تأثير طويل الأمد على دولة عاجزة. هذا الأمر يبدو معقولا بالنظر إلى أن الجيوش هي، أولا وقبل كل شيء، ليست

أداة مثلى باعتمادها العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. فالعنف يمكن أن يدمر فقط شيء ما، ولا يمكن أن نبني به مؤسسات.

وفي الوقت الذي يمكن أن تساهم القوات العسكرية في تأمين وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها، إلا أن هذا الأثر محدود من الناحية الزمنية، إذ لا يكون لها الأثر الدائم في من حيث التأثير في تحسين وضع الدولة العاجزة. وإن كان لا ينبغي أن ينظر إلى تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المنكوبين كما وانه عمل لا معنى لها، وإنما ينبغي تقييم الأداء بناء على الهدف النهائي من التدخل الدولي في الدولة؛ إذ ينبغي أن يسعى لتهيئة الظروف لنجاح الدولة في حد ذاتها، مع عدم تجاهل معاناة الفرد من منظور إنساني.

فأهم نتيجة يمكن الوصول إليها من خلال الجدول السابق، هي أن التدخل العسكري، وجُل المهام التي تضطلع بها القوى العسكرية، تعجز في الغالب عن تحقيق أثر طويل المدى فيما يتعلق بتحسين وضع الدولة المستهدفة على صعيد مؤشرات العجز الدولتي، مما قد يتساءل البعض عن السبب الذي يجعل التدخل العسكري غير قادر على إحداث تغييرات عميقة. ولعل السبب يكمن في أنه مصمم أساسا لتحقيق أمرين: أولهما؛ هو أن هكذا تدخلات تهدف إلى منع ارتكاب الأفراد والمجموعات أعمال سلبية ضد بعضهم العض، سواء كانت أعمال عنف أو أفعالها الإجرامية والأمر الثاني يتعلق بمهامه هذه؛ فالقوى المسلحة بينما تستطيع فرض احترم القواعد والضوابط إلا أنها عاجزة عن جعل الأفراد ضمن دولة معينة يقومون بذلك من تلقاء أنفسهم.

لذلك، فإن إنهاء التدخل العسكري الخارجي من دولة عاجزة يعني ببساطة إزالة جسم خارجي عن نظام طبيعي. وبذلك تعود الوضعية داخل الدولة المعنية عقب انتهاء التدخل إلى ما كانت عليه من قبل أو ربما أسوأ. بحيث أن العصب المتناحرة تقتصد مواردها وتدخل مرحلة سبات وتستجمع قواها لاستغلال فترة ما بعد الانسحاب المحتمل للطرف الخارجي، وهذا ما يفسر السبب الذي يجعل من التدخلات العسكرية في الدول العاجزة محدودة الأثر.[1]

مع استثناء واحد فقط، وهو عندما تقوم بتدريب القوى الأمنية المحلية بما يتيح لاحقا الاضطلاع بنفسها بدور حماية الدولة من الاختراقات الخارجية وخلق مناخ مساعد على تجسيدهم

[1] Commander R.B. Creighton, Limitations Of Military Intervention In Failed States, canadian forces college, 2012, p, 64.

القانون وضمان أن تقدم المؤسسات الأخرى الحد الأدنى من الخدمة، بما يعطي نجاح الدولة معنى حقيقيا، إن هناك عوائق جلية تحول دون تحقيق هذا التوازن. أول عائق يجب تذليله هو ضمان أن تكون قوى الأمن المحلية غير مسيسة حتى لا تنزلق إلى توظيف العصب المتناحرة للانقسامات القائمة من أجل الوصول إلى السلطة والانقلاب عليها. أما العائق الثاني فيتمثل في؛ كون الدول العاجزة بحاجة إلى هيكلة واسعة على كامل أقاليم الدولة لضمان الأمن وبالمقابل يصطدم هذا الهدف بالحاجة إلى توفير موارد مالية ومادية ضخمة لتجسيده وهو ما تعزوه الدول العاجزة. والمشكلة أن كلتا العقبتين صعب تذليلهما في ظل دولة تشهد صراعا مزمنا بين عصب لا تثق ببعضها البعض ولا تمتلك تقاليد الحياد، وحيث الولاء للدولة يعتبر مفهوما غربيا وأجنبيا لا سيما في الأوساط المعروفة بولاءاتها القبلية الراسخة. وتلك العوامل تجعل من مأسسة الولاء للحكومة القائمة وليس للقبيلة والتزام الحياد أهداف يصعب تحقيقها.[1]

المطلب الثاني: من الانتقالية نحو العودة إلى المستقبل وإعادة هندسة التفاعلات العالمية

إن اختراع الحاضرة الكونية بحسب تعبير "برتران بادي" يندرج ضمن مسعى هندسة عالم جديد، يبحث عن توازنات تضمن اتساق مخرجات التفاعلات الجزئية في إطار نسق البنية الكلية؛ وذلك في إطار تثبيت صحة تطور نماذج الحكم الغربي نحو الكونية.

وفي هذا الإطار يقترح التقليد القائم على السستمة، حسب برتران، تصورا يتجاوز الثقافات فيما يتعلق بالعلاقات السياسية، ولا يخلي المكان للبناء التصنيفي إلا فيما يتعلق بتصنيف أنماط الأنظمة تبعا لدرجة قدرتها السياسية. فاللعبة السياسية الحديثة بتحولها إلى تقنية هي أكثر فعالية طالما تبقى حيادية، وطالما تعرف كيف تغض النظر عن المراجع الأيديولوجية، في حين أن الثقافة في مثل هذا البناء ليست وظيفية إلا عندما توطِّد قدرات النظام.[2]

ولا يمكن لهذا التصور أن يجد له أرضية نظرية صلبة تعضد قدرته التفسيرية إلا في ظل رسم ملمح واقعي للسياق الزمني الذي تتم عبره التفاعلات الدولية. مما يقتضي قراءة جديدة لفترة الحرب الباردة كفترة انتقالية، خلافا لكثير من الأدبيات التي تنطلق منها كمرحلة أساسية في تاريخ العلاقات الدولية.

---

[1] Commander R.B. Creighton, Op. Cit, p, 65.

[2] برتران بادي، مرجع سابق، ص، 101.

وبالتالي، ننظر في مسعى هندسة التفاعلات الدولية بإعتماد توصيف الدولة العاجزة لتبرير أداة التدخل العسكري الخارجي. في إطار سياق مستقبلي يحمل الكثير من التقاطعات مع تفاعلات تاريخية في العلاقات الدولية. لذا كان توصيف السياق "بالعودة إلى المستقبل" مستعيرا عبارة كريس براون من كتابه "فهم العلاقات الدولية".

الفرع الأول: السياق الانتقالي لمرحلة الحرب الباردة

إذا أردنا أن نفهم ما سيكون عليه مستقبل هيكل النظام الدولي، فيمكننا الحصول على فكرة عامة بالنظر إلى كيفية عمل النظام في الماضي، قبل انبثاق الصراع الأيديولوجي بين "الشرق" و"الغرب"، وقبل ظهور البنية ثنائية الأقطاب التي كانت القوتان الأعظم تسيطر عليها، وهي سمة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالمستقبل سيكون مشابها جدا للماضي القريب، بل ما مضى البارحة.[1]

إن الوضع الراهن يحمل ملامح عودة جديدة لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الآولى، وبخاصة فترة ما بين عامي 1848- 1914، وذلك لعودة الصراعات الإثنية والقومية بحدة إلى الساحة الدولية. وهذا التحليل يقوم على فرضية "الثلاجة المغلقة" فبعد عقود من الصراع المركزي بين القطبين الشيوعي والرأسمالي، انفتحت الثلاجة على كل ما تم تجميده وكبته لعقود طويلة تحت غطاء الصراعات الإيديولوجية والنزاعات التسلطية والترتيبات الجيوستراتيجية[2]. ولهذا تعود النزاعات القومية والأصوليات الدينية والحروب والتعصب بقوة وربما بشكل أكبر حدة مما كانت عليه سابقا.

هذه النظرة تحيلنا إلى اعتبار أن فترة الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هي مرحلة انتقالية؛ يتم التعاطي معها كمرحلة استثنائية، تم فيها تجميد الكثير من القضايا الأساسية المتصلة بالأحداث والعلاقات الدولية. وأنها ليست مرحلة أساسية "مرجعية" في معالجة القضايا الراهنة بالقواعد الناظمة لها في تلك المرحلة.

وتمثل المرحلة انتقالية لا غير؛ وذلك بالنظر إلى الفترة الزمنية، عمر جيل للإنسان أو أكثر بقليل(حوالي 40 سنة فقط). ولا مقايسة بين عمر الإنسان والدول ناهيك بالنظام الدولي. بالإضافة إلى

[1] كريس براون، فهم العلاقات الدولية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، "فهم العلاقات الدولية"، الامارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث، 2004. ص، 246.

[2] سعدي، محمد، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2006)، ص،69.

اتسام الفترة بإشاعة هاجس الأمن؛ وبالتالي تجميد قضايا دولية ذات أهمية أو تأجيل البت فيها ولم يتم حسمها، والتأجيل سمة مقرونة بالانتقالية. إلى جانب البعد الابستمولوجي المميز للمرحلة من حيث هيمنة الوضعية على المنطلقات المعرفية لكل الاتجاهات الفكرية المنضوية تحت القطبين الأمريكي والسوفيتي.

بل، ويدرجها "تشومسكي" كمرحلة ثانية من مرحلة الحرب الباردة التي بدأت حسبه بخدعة إبطال الروس للدستور؛ أي أن الحرب الباردة بالنسبة إليه تمتد عبر مرحلتين: الآولى تمتد من الثورة البلشفية إلى الحرب العالمية الثانية، والمرحلة الثانية هي فترة تجديد الصراع وتمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي.[1]

ويؤكد تشومسكي، في معرض وصفه لمرحلة الحرب الباردة بقوله "إن مراجعة وقائع الحرب الباردة توصلنا إلى نتيجة مبدئية مفادها انه في البداية كان البلاشفة يقيمون في وطنهم نظاما عسكريا شموليا دكتاتوريا بلغ ذروة أعماله الإجرامية في ثلاثينيات القرن العشرين. أما في الخارج فقد ساعدوا في نشر الشيوعية والحرية في المرحلة الآولى من الحرب الباردة، بينما قاموا، بشكل وحشي في أغلب الأحوال، بقمع الشعوب التي كانت تابعة لها في المرحلة الثانية من هذه الحرب، مع غزو أفغانستان، وممارسة دور القوة الدولية الكبرى في بقية أنحاء العالم، وأما بالنسبة للولايات المتحدة فإنه في المرحلة الآولى من الحرب الباردة وظفت واشنطن " التهديد البلشفي" للتحكم في النشاط الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي. وفي المرحلة الثانية أقامت نظاما اقتصاديا ذا مرجعية عسكرية في الداخل، ثم عمقت من سلطة الشركات الكبرى بينما أضعفت من قوة العمال وغيرها من العناصر الشعبية، وخارجيا قامت واشنطن بعمليات هيمنة واسعة النطاق مستخدمة الإرهاب والعدوان على العالم الثالث بينما ساعدت على تشكيل المجتمعات الصناعية لتحقيق مصالحها واضعة الأساس لنظام عالمي تسوده الشركات العابرة للقوميات والحركات المالية العابرة للقارات.[2]

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى حدث سقوط حائط برلين وتوحيد الألمانيتين كأبرز حدث تاريخي يؤسس لمرحلة جديدة، خلافا للنظرة السائدة، بأن تفكك الاتحاد السوفيتي هو الحدث البارز في ذلك. فتفكك الاتحاد السوفيتي يعني انكماش نفوذ نطاق قطب سياسي إلى المستوى الأدنى بحيث لا

[1] ناعوم تشومسكي، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد. "النظام العالمي..الجديد والقديم"، مصر: شركة نهضة مصر للطباعة الونشر والتوزيع، 2007.ص، 55.
[2] المرجع نفسه، ص، 63.

يمثل تهديد لبنية النظام الواستفالي، بينما يمثل توحيد الألمانيتين إعادة إنتاج بنية لها خلفية تاريخية سعت إلى إعادة تشكيل البنية الواستفالية من منطلق عرقي أدت إلى هز أركان مركز البنية (أوروبا في عهد الحربين العالميتين). كما يمثل البعد الابستمولوجي أهم محور يتم من خلاله هز أركان البنية المعرفية للوضعية التي كانت سائدة عبر مدرسة فرانكفورت والتي عرفت بنزعتها ما بعد الوضعية. ونقض الأسس الابستمولوجية للوضعية بإدخال العناصر المعيارية والثقافية إلى جانب العوامل المادية في إنتاج المعرفة والنظرة إلى عالم ما بعد عالم الحرب الباردة.

وبالتالي، يمكن إيعاز الاختلاف القائم بين التوجهات الداعية إلى الالتزام بقواعد القانون الدولي والاتفاقات المنظمة للعلاقات الدولية وتلك الداعمة لعملية التدخل العسكري. فالاولى؛ تنطلق من مبدأ عدم التدخل كـ"قاعدة"، بينما يأتي التدخل كـ"استثناء" في إطار التقيد بمبدئي السيادة وعدم التدخل الخارجي إلا في الأطر المتعارف عليها ضمن نطاق المنظمات والهيئات الدولية. مركزة على توجيه أهداف التدخل بما يخدم فكرة إصلاح الاختلالات الطارئة ضمن الوحدات الرئيسة للنظام الدولي. وهو ما يدعم الرأي القائل بأهمية التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة لتجاوز معضلة العجز بصفته حالة مرضية تهدد كيان النظام الواستفالي، وذلك بعد استنفاذ كل الوسائل الأخرى السلمية. مع إطلاق الإمكانات المتاحة في اتجاه التعافي ذاتيا واكتساب القدرات المؤهلة للتكيف مع سيرورة النسق الدولي ضمن الرؤية العامة لشكل النظام في هيئته التقليدية، أشبة ما يكون بنظام النوادي. هذا التوجه يعضده أمران أساسيان:

1. النتائج الهزيلة للتدخلات الخارجية من حيث الأداء والنتائج في تجاوز معضلة العجز الدولتي قياسا بالمدى الزمني والتكلفة الإنسانية والمادية لمثل هذه العمليات.
2. تنامي المقاومة الرافضة لهذا الشكل من التعاطي مع معضلة العجز باعتبارها شكلا من أشكال الامبريالية والاحتلال؛ أي إعادة بعث مشروع الاستعمار التقليدي.

في حين؛ ينطلق التوجه القائم على فرضية "انتقالية مرحلة الحرب الباردة" من إمكانية تجاوز العمل بالقواعد التي أفرزتها هذه المرحلة، باعتبارها "استثنائية". وبالتالي، لا تصبح قواعد ميثاق الأمم المتحدة الناظمة للعلاقات الدولية قواعد ملزمة، بل يتم التعاطي معها على سبيل الاستئناس، في ظل مرحلة تُرسَّم من خلالها قواعد عرفية تمهد لتعديل صياغة المنظومة القانونية العالمية وفق ما تتطلبه توزيع

القدرات في إطار الخارطة الجديدة للتفاعلات الدولية. وهو التوجه الذي تمثله الأصوات الداعية إلى إعادة النظر في آليات عمل مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة.

هذا التوجه هو الذي يؤسس لحدود المسؤولية الدولية التي تقتضي التعاطي مع القضايا الراهنة بقواعد مرنة وفق ما تساهم في التصدي للتحديات العالمية. وهو الإطار الذي يسند عملية التدخل العسكري في الدول العاجزة، وإن لم يجد له سندا قانونيا في الصكوك الدولية التقليدية.

الفرع الثاني: التدخل العسكري الخارجي وإعادة هندسة التفاعلات العالمية

ليس النموذج الجديد إلا نظاما وتراتبا في الوقت نفسه، صرحا مركزيا ممركزا بمجموعة من المعايير، وإنتاجا بعيد المدى، وطويل الباع للمشروعية، باسطا أجنحته على الفضاء العالمي كله. يتشكل من البدايات الأولى بوصفه بنيانا منهجيا ديناميكيا ومرنا متصلا ومترابطا أفقيا. ونحن نتصور البنيان، كنوع من الاختزال الفكري، هجينا يجمع بين نظرية النظم عند "نيكلاس لومان" من جهة، ونظرية العدالة عند "جون راولز" من الجهة المقابلة. بعضهم يطلق على مثل هذا الوضع اسم " الحكم دون حكومة" تلميحا إلى المنطق الهيكلي، غير المدرك أحيانا، ولكنه فعال دائما وبصورة متزايدة، الذي يلف جميع العناصر الفاعلة في إطار النظام العائد للكل.[1]

وبالنظر إلى الانتظامات الجديدة التي تؤسس للنظام الدولي أنطلوجيا من حيث خصائص الأشكال والبنى الممثلة للوحدات الرئيسة والفرعية منه، المتسمة بالفوضى؛ ولا يقصد بالفوضى، اللا نظام المتعارف عليه، وإنما غياب التراتبية التقليدية المحددة للمسؤولية الجزائية والإجرائية، إلى جانب التعقيد والتشابك في الانتظام بين تلك الوحدات بحيث تتماها الحدود فلم يعد ثمة التمييز بين الداخل والخارج أو الرئيسي والفرعي. فالدول لم تعد الفواعل الرئيسة حسب الاتجاه الواقعي ولا حتى متماثلة وظيفيا وإن كان لمتغير القدرات المادية لديها تأثير من حيث مكانتها ضمن المنظومة الكلية. ولا الفواعل غير الدولاتية، عبر الوطنية وما دون الدولة، قد استقر أثرها ضمن النسق الدولي بالشكل الذي يسمح بتحديد حجم وإطار مسؤولياتها.

[1] مايكل هاردت، انطونيونيغري. ترجمة: فاضل جتكر. "الامبرطورية". المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان2002. ص، 38.

ولا شك ان غياب التراتبية هذه، تعزز من وجودها طبيعة التفاعلات بين هذه الوحدات. فإذا كان الانتظام المتعارف عليه في شكل النظام الدولي من المنظور التقليدي يسمح بتحديد المخرجات من منطلق دراسة المدخلات وشكل انتظام تفاعلها وفق مسار خطي، فإن نظرية الفوضى[1] تبحث في صيغة المخرجات وفق مسار لا خطي. وهو ما يثير جدلا واسعا حول طبيعة ومآلات نتائج الأحداث والتفاعلات بين تلك الوحدات؛ بحيث يتم تعضيد التحليل باستدعاء مناهج عبر تخصيصة.

وهو المدخل المعتمد لدى دعاة إعادة تشكيل بنيات النظام العالمي وفق منظور شبكي متداخل انطولوجيا ومعقد تفاعليا، الذي يدعم فكرة التدخل قصد إعادة التموقع والنفاذ إلى مناطق شاغرة باعتماد أدوات غير تقليدية(تقنيات الاتصال، المؤسسات المالية، شركات المتعددة الجنسيات،...)، واللجوء إلى الأدوات التقليدية(العسكرية) لإزالة العوائق والموانع التي تحول دون تحقيق التموقع، الأمر الذي يؤكد المسعى الجيوستراتيجي للتدخل العسكري في الدول العاجزة وإعادة ترتيب بنيات النظام الجديد.

هذا الترتيب الجديد لا يحمل تغييرا جذريا بقدر ما يفتح المجال إلى الانتقال من الفوضى الهوبزية المبنية على الهواجس الأمنية، وضبط العلاقات من منطلق "العدو/ الصديق" على غرار التصنيف الذي يعتمد " الدول المارقة" كدول مهددة للأمن والسلم الدوليين، مثل؛ كوريا الشمالية. إلى الفوضى اللوكية على المستوى العالمي المبنية على النزعة التنافسية، في إطار تداخل المصالح والمعاملات الاقتصادية على المستوى الدولي، على غرار العلاقات بين الدول الكبرى، في إطار G8 و G20 مثلا. وكذلك تعزيز الفوضى الكانتية بين المكونات الإقليمية في إطار الاعتماد المتبادل والتكامل، كما هو الشأن بالنسبة للاتحادات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي.

وهو ما أشار إليه كيسينجر بقوله؛ "الدرس الذي يجدر بنا تعلمه، هو ألا تتوقع الولايات المتحدة أن تأتي نهاية الحرب الباردة بنظام جديد جذريا. فهو يعتقد بنشوء عالم متعدد القطبية مع

[1] اشتهرت نظرية الفوضى(Chaos) لـ "إدوارد لورنز" باسم " أثر جناح الفراشة" من خلال بحثه في كيفية اختلاف نمطين من الطقس عام 1961. والذي راج أولا في أواسط خبراء الطقس عبر جملة مفادها " إن رفة جناح فراشة فوق طوكيو تستطيع أت تغير نظام العواصف فوق نيويورك ". لذا فكر لورنز في إمكان صوغ (حلقة ما)بين ميل الطقس لعدم تكرار نفسه وبين عدم قدرة الاختصاصيين على توقع تقلباته؛ حلقة تربط اللادوري مع غير المتوقع. فنظرية الفوضى تجسد بذلك علما من العمليات المتحركة أكثر مما تصلح وصفا للحالات الثابتة وإنها علم ما قد يتحقق وما قد يكون، أكثر مما هي علم الكائن والمتحقق فعلا.

لقد سعت النظرية إلى صوغ معادلات رياضية بسيطة لكي تشرح مظاهر كبرى وعنيفة مثل الشلالات، ورصدت ظاهرة قوامها أن تغيرات بسيطة في المعطيات الأولية التي تتعامل معها تلك المعادلات، تفضي إلى نتائج هائلة عند الحساب النهائي. وسميت نظرية(Chaos) تلك الظاهرة " الاعتماد الحساس على المعطيات الأولية" فظلت مقولة أثر جناح الفراشة أفضل نقطة انطلاق لهذه الثورة العلمية الجديدة.

للتوسع أكثر حول نظرية الفوضى، أنظر: جايمس غليك، نظرية الفوضى" علم اللامتوقع"، ترجمة: احمد مغربي. بيروت: دار الساقي، 2008.

الانحدار النسبي للقوة الأمريكية منذ عام 1945 الذي يمنع الولايات المتحدة من السيطرة على العالم، تماما مثلما أن التبعية المشتركة مع باقي العالم تحول دون الانسحاب. ولتلخيص أفكاره، يحدد كيسينجر مجالين حيث يجب تطبيق موازين القوى. في أوروبا، روسيا وألمانيا هما القوتان اللتان تحتاج الولايات المتحدة إلى التركيز عليها. كما تحمل الولايات المتحدة مصلحة في التأكد من أن ألمانيا الموحدة وروسيا الناشئة من جديد لن تتنافسا على السيطرة على وسط أوروبا كما فعلتا في النصف الأول من القرن العشرين. يتطلب هذا الأمر استمرار وجود أمريكا في أوروبا وتوسيع حلف الناتو شرقا. إن على الولايات المتحدة ان توازن الصين في آسيا مقابل اليابان، وتساعد الاثنين على التعايش على الرغم من شكوك الواحد منهما إزاء الآخر".[1]

هذه النظرة تؤكد التقسيم العالمي وفق المنظور الحضاري الذي تبناه "صامويل هنتنغتون"؛ إذ يعتبر أن الناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الاجتماعية، ويتطابقون مع الجماعات الثقافية (قبائل، جماعات اثنية، مجتمعات دينية، أمم) و مع الحضارات على المستوى الأكبر. فنحن لا نعرف من نكون إلا عندما نعرف من ليس نحن، وذلك يتم غالبا عندما نعرف " نحن ضد من".[2] هذا العالم الجديد تكون فيه السياسة المحلية هي السياسة العرقية والسياسة الكونية هي سياسة الحضارات، ومحل المنافسة بين القوى الكبرى يحل صدام الحضارات.[3]

وإذا كان البعد الحضاري لا يفسر، بمفرده، هذا التنافس القائم؛ إلا أن حضوره في التعبئة والتكتلات الإقليمية والدولية قوي نسبيا، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية، ويعتبر احد المحركات الدافعة لحركة التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة، من منطلق تعزيز الديمقراطية و نشر مبادئ حقوق الإنسان. وهي في المحصلة؛ تثبيت لأركان نظام متشبع بتبعية حضارية بمحتواه القيمي لصالح القوى المتدخلة. هذا الانتشار الجديد من شأنه أن يساهم في إعادة ترتيب الواقع الدولي على نحو أقرب منه إلى التقسيمات الكبرى التي شهدها تاريخ العلاقات الدولية، وهو ما يسمى بالدول القارية.

وهو ما يجادل به روزكرانس، من أنه لا تزال ثمة حاجة لصيغة ما لنظام تآلف القرن التاسع عشر. واليوم، لا بد من تعاون الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي لضمان

---

[1] مارتن غريفيثس، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص، 64.

[2] صامويل هنتنغتون، ترجمة: طلعت الشايب، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، مصر: شركة سطور، ط2، 1999. ص، 39.

[3] نفس المرجع، ص، 46.

استقرار النظام. إن التقدم ليس آليا، وميزان القوى ليس نظاما ذاتي التنظيم، ومن المحتمل أن تعزز دينامية الرأسمالية العالمية التفاوت بين الدول " وداخلها"، على المدى القصير على الأقل. لا يمكن استمرار تحالف بين الدول إلا استنادا إلى ثلاثة مبادئ: " إشراك الجميع، واتفاق عقائدي، ونبذ الحرب والتوسع الإقليمي؛ مع إيلاء الأولوية الأولى للتطور الديمقراطي الليبرالي والاقتصادي". وفي غياب اتفاق على هذه المبادئ، قد لا تتحقق نتائج النظام الجديدة الحميدة، ويدرك "روزكرانس" أنه يوجد توتر بين متطلبات الليبرالية التجارية في تسعينيات القرن العشرين، والفرص للديمقراطيات المتقدمة- إنفاق حكومي مرتفع، حالات عجز أكبر ومزيد من الفوائد الاجتماعية، يجب إخضاعها لمتطلبات السوق الدولية- تضخم منخفض، إنتاجية مرتفعة، عملة وقوة عاملة مرنة ومدربة. ويعد عدم الاستقرار الاجتماعي الذي رافق انهيار الكثير من العملات الأسيوية شاهدا على صعوبات التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية.[1]

هذا التوجه يؤكده "جيلبين"* من خلال فرضية "التغيير المنظومي" الذي يطال، بحسبه، منظومة الحكم وعدد القوى بداخلها وانتقال هوية القوى المسيطرة. ويرتكز نموذجه للتغيير المنظومي على عدد ومن الافتراضات حول الدول يستنتجها الكاتب من الاقتصاديات الصغرى ونظرية الخيار العقلاني. وقد استخدم النموذج لوضع نظرية التغيير الدوري في النظام الدولي. وهي تتكون من خمسة أطروحات أساسية:[2]

1. يكون النظام الدولي في حالة استقرار " أي في حالة توازن" عندما لا تؤمن أي دولية فيه بفائدة تغيير النظام.
2. ستحاول دولة ما تغيير النظام الدولي إن كانت الأرباح المتوقعة تفوق التكاليف المتوقعة.
3. ستسعى دولة ما إلى تغيير نظام دولي عبر توسيع جغرافي واقتصادي وسياسي حتى تصبح التكاليف الهامشية لأي تغيير إضافي مساوية لفوائد المتوقعة وتفوقها.

[1] مارتن غريفيثس، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص، 133.

* روبرت جيلبين، أستاذ بجامعة برنستون في السياسة والشؤون الدولية، تكشف أعماله عن اهتمامه الكبير بدور السلطة وإدارتها من جانب الدولة. مما يصنف ضمن الاتجاه الواقعي، ويمكن العثور على التوجه العام الذي تتبعه براهينه في ثلاثة من أهم كتبه: "قوة أمريكا والتعاون المتعدد الجنسيات" و " الحرب والتغيير في السياسة العالمية" و " الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية".

[2] مارتن غريفيثس، المرجع السابق. ص، ص، 24،25.

4. متى التوصل إلى توازن بين التكاليف والفوائد الخاصة بأي تغيير مقبل أوبأي توسع، تنزع التكاليف الاقتصادية الخاصة بالحفاظ على الوضع القائم إلى الارتفاع بسرعة اكبر من سرعة تزايد المقدرة الاقتصادية على الحفاظ على هذا النظام القائم.
5. إن استعصى على فقدان التوازن في النظام الدولي، فإن النظام سيتغير وسينجم عنه توازن جديد عكس إعادة توزيع القوى.

وإذا كان التغيير في معناه الدقيق، حسب ما ذهب إليه وليد عبد الحي في كتابه" تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية"، هو إدراك غير المستقر من خلال المستقر. وقد ميز بين أنماط التغير المختلفة؛ التغير المستمر والتغير غير المستمر، التغير الكمي والتغير النوعي، تغير مدرك وتغير غير مدرك. ويعتقد أن ظاهرة الحرب يمكن أن تكون مؤشرا لتغييرات عميقة، أو أداة تسريع في حدوث تغييرات عميقة، أو نتيجة هامشية لحدوث التغير.[1] فإن فترة ما بعد "الحرب الباردة" يمكن تصنيفها ضمن التغير النوعي المدرك، لكنه لم يأت عن طريق حرب تاريخية، وبالتالي؛ تكون النتائج المترتبة عن الوضع الطارئ حدوث هزات في التركيب الانطولوجي للنظام الدولي السابق، مما يؤثر على طبيعة التفاعلات بين الوحدات التقليدية من جهة، والقضايا العالمية من جهة أخرى.

ويبقى الجدل الأساسي قائما حول إمكانية احتفاظ القوى الكبرى بمكانتها لفترة طويلة من دون موازنة تقريبية بين المطالب المتنافسة؛ والمتمثلة في المطالب الدفاعية، المطالب الاستهلاكية والمطالب الاستثمارية. فالدولة المحاطة بجيران عدوانيين ترى الأولوية في رصد المزيد للأمن العسكري أكثر من دولة يشعر مواطنيها بالتحرر النسبي من هذا التهديد. إن أولويات المجتمع العازم على تحقيق النمو الاقتصادي واللحاق بركب المجتمعات الأخرى لمختلفة عن أولويات بلد على شفير حرب.[2]

وتندرج حركة التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة ضمن سياق الأحداث الممهدة لإعادة التموقع ضمن مسعى ترسم واقع عالمي تتعدد فيه مراكز القوى بالشكل الذي يعكس توازنا جديدا بمقاييس القوة الجديدة. ولا يمكن الجزم بوجود حل جذري للتوتر طالما تتداخل الهويات والمصالح في بلورة التوجهات و إشباع الحاجات.

[1]وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط1، 1994. ص ص ، 55-56.
[2]بول كينيدي، ترجمة: مالك البديري، نشوء وسقوط القوى العظمى، المملكة الأردنية: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1994. ص، 679.

ويبدو أن التدخلات العسكرية، كحركة من القوى، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية نحو الأقاليم والدول التي تقع تحت طائل الفراغ المؤسساتي والتغطية الإستراتيجية من القوى الكبرى الأخرى، تُبقي على مسارها في اتجاه تثبيت التواجد الميداني لها، أو ضمان الولاء الفعلي للعملاء وفق المنطق الكولونيالي. طالما أن الأرباح المتوقعة تفوق التكاليف الممكنة.

الفصل الرابع

التدخل العسكري الخارجي في افغانستان والصومال:

بين الأهداف المعلنة والنتائج المسجلة

يتضمن هذا الفصل المعطيات المقارنة لحالتي أفغانستان والصومال بخصوص ما يتصل بموضوع الدراسة، ويشكل تراث جون ستيوارت ميل أحد أهم المنطلقات المؤسسة لمفهوم المقارنة المعتمدة، حيث عرفها بأنها " دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة. أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".[1]

ومن منطلق دراسة ظاهرة التدخل العسكري الخارجي في المجتمعين المختلفين، أفغانستان والصومال، تم رصد أهم المتغيرات السياسية و العوامل الداخلية الجاذبة للتدخل الخارجي، إلى جانب تقفي أثر الأحداث في البلدين لتحليل مسار العجز الدولتي في البلدين؛ بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف.

وعلى ضوء تلك المعطيات يتم اختبار مدى صدقية الفرضيات المقترحة من الناحية الامبريقية، واستقصاء الدوافع المحركة للتدخل الخارجي في كل من أفغانستان والصومال، و تحليل الاستراتيجيات المعتمدة إلى جانب الإمكانات المرصودة لكل عملية على حدى، والنتائج الميدانية المقابلة لتلك الإمكانات قياسا بالأهداف المعلنة من جهة، وبعامل الزمن من جهة أخرى، للتحقق من الفوارق المرجحة للدوافع الجيوستراتيجية والأمنية على حساب الدافع الإنساني.

[1]نصر محمد عارف، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية-** المنهج، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002). ص، 93.

المبحث الأول: المتغيرات والعوامل الجاذبة للتدخل العسكري في أفغانستان والصومال.

تشترك كل من أفغانستان والصومال في عوامل داخلية وأخرى خارجية تؤهلهما للدارسة المقارنة. فهما دولتان مصنفتان ضمن الدول المتصدرة قائمة تصنيف الدول العاجزة، إلى جانب تعرضهما للتدخل العسكري الخارجي من قبل جهة واحدة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، مع بعض الفوارق من حيث البعد الزمني وطبيعة الأطراف المشاركة في العملتين.

كما يشكل البعد الهوياتي أحد ابرز المتغيرات المتقاطعة للدولتين، فالشعب في كلا البلدين يدين بدين الإسلام، والتركيب القبلي لديهما هو المهيمن على النسق الاجتماعي كخلفية قوية تؤسس للفعل السياسي تاريخيا. بالإضافة إلى العمق الاستراتيجي للدولتين، وإن كان نسبيا، فهو يشكل أحد المتغيرات الدالة على التقاطعات الممكن إدراجها ضمن سياق الدراسة.

ويأتي العامل الخارجي؛ المتمثل في الإرث الاستعماري من جهة، والتداخل القبلي للمناطق الطرفية في الدولتين مع دول الجوار، من جهة أخرى؛ دول الجوار هذه التي تتخذ من أقاليم كلا من أفغانستان والصومال الأرضية المناسبة للتنازع أو التفاوض لتحقيق الطموحات الإستراتيجية إقليميا أو دوليا على أمن واستقرار هاتين الدولتين.

إلى جانب هذه التقاطعات،هناك متغيرات غير مشتركة بين هاتين الدولتين، منها المركب الإقليمي المتمايز بينهما، والبعد الديموغرافي المتباين والمعطيات الجغرافية كعوامل ثابتة مختلفة بين الدولتين.

كل هذه المعطيات من شأنها أن تؤسس لدراسة مقارنة بين الحالتين. وسيتم تناول المتغيرات الداخلية منها والخارجية التي أفضت إلى التدخل العسكري الخارجي في هاتين الدولتين، وأوجه التشابه والتباين بين هاتين الحالتين، ومدى صدقية الفرضية المطروحة في ثنايا الدراسة.

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية الجاذبة للتدخل في البلدين

إن رصد المتغيرات الداخلية باعتبارها عوامل جاذبة للتدخل العسكري الخارجي في كل من أفغانستان والصومال يتعدى السرد الوصفي للمكونات المشكلة للبنيتين من مختلف الأبعاد، المجتمعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والجغرافية، ويبحث في التقاطعات والتباينات المشكلة للمشهد في البلدين. الأمر الذي يساهم في إيجاد أرضية نظرية صلبة تساعد على بناء تحليل تفسيري للعوامل الجاذبة للتدخل العسكري الخارجي لهاتين الدولتين.

إن النسيج الاجتماعي المتسم بالتعدد القبلي والتنوع اللغوي والمذهبي، إلى جانب التنوع الطبيعي من الناحية الجغرافية والتي انعكست على الحِرف والنشاط الاقتصادي من جهة، والتمايز المجتمعي بين الأقاليم في كل دولة من حيث طبيعة هذه الأنشطة من جهة أخرى. كما يشكل الانفتاح الحدودي للدولتين، والتداخل القبلي العابر للحدود، أحد أبرز العوامل المشكلة للمشهد التفاعلي بين المكونات الداخلية لكل من أفغانستان والصومال والدول المجاورة لهما.

بالإضافة إلى التجاذب السياسي بين المكونات القبلية الأساسية في كل دولة؛ والذي أفضى إلى تسييس القبيلة وتوظيفها في عملية التعبئة والتجنيد؛ مما أدى إلى اندلا ع نزاعات داخلية حادة، أتت على البنية التحتية لهاتين الدولتين وأدت إلى إنهاك قدرات المؤسسات الرسمية لهما. فتشكلت بذلك المبررات الكفيلة بالتشكيك في شرعية السلطة إلى جانب عدم كفاية القدرات المؤسسية، في ظل التدهور التراجيدي للوضع الإنساني حسب التقارير والبيانات المرصودة من قبل الهيئات المنتدبة لمثل هذه المهام.

فما هي المكونات الرئيسية للبنية المجتمعية، التركيب السياسي والخلفية التاريخية المفضية إلى تدهور الوضع الداخلي بالشكل الذي استدعى تدخلا عسكريا خارجيا؟

الفرع الأول: المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية في أفغانستان

إن من الأسباب الرئيسة الجاذبة لدعم الإدارة الأمريكية لحكومة أفغانستان يكمن في الأهمية الجيوبولتيكية التي تتمتع بها تلك المنطقة، فأفغانستان تتوسط كل القوى العسكرية النووية الفعلية منها والمحتملة في آسيا وتشتمل على كل من (روسيا، الصين، الهند، باكستان، إيران)، كما تعد الحلقة الأخيرة في سلسلة حصار الصين القوى العظمى المحتملة المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية فبعد إيجاد قوى اقتصادية إقليمية قوية إلى جوار الصين (النمور الآسيوية) وانفصال تيمور الشرقية عن اندونيسيا ونقل قوات استرالية إليها والسماح بالتجارب النووية الهندية لتوازن القوة النووية الصينية لا تبقى سوى أفغانستان لتكمل الحصار حول الصين وبالتالي فأن تحرك الولايات المتحدة العسكري القوي تجاه أفغانستان لا يعني بالضرورة تحقيق أهدافها المعلنة فقط ولكن لتحقيق مصالحها الحيوية العالمية التي لا تعلن عنها مطلقا.[1]

تشمل الأراضي الأفغانية منطقة جبلية تبلغ مساحتها 245000 ميل^2 – أو بما يقارب مساحة ولايتي "نيومكسيكو" و" أريزونا" معا- وتعتبر في الواقع محور العجلة بحيث تحد الاتحاد السوفيتي السابق جهة الشمال، وإيران إلى الغرب، وباكستان إلى الشمال، والصين من جهة الشرق. وعلى هذا النحو، فإنها تقع على محاذاة عدد من الطرق التجارية القديمة والتي تصل الشرق بالغرب، كما أن موقعها الجغرافي كان ولقرون المحدد الأساسي لسياستها الخارجية. أما من حيث الأصل العرقي، كالدين، واللغة، فإن الغالبية من أفغان هم مسلمون سنة من " البشتون" (غالبا ما كان يطلق عليهم اسم " باثانس" في كتابات القرن التاسع عشر البريطانية).[2]

يشكل " البشتون" نحو40% من مجموع السكان، ثم يتبعهم " الطاجيك" الذين تبلغ نسبتهم 20% أما المجموعات الثلاث الأكبر الأخرى- والتي تتساوى تقريبا بالحجم- فهي " الهازاراس" وهم مسلمون شيعة مع ظهور عرقي متميز، و" أوزبيكس" و" الايماك". كما وتختلف اللغات الأساسية لكل جماعة عن غيرها من الجماعات المذكورة (على سبيل المثال، لغة "الباثوو" للبشتون)، ولكن لغة "

[1] نادية فاضل عباس فضلي، المرجع نفسه، ص، 45.

[2] إيفان اربغوين، توفت، ترجمة: أدهم مطر، **كيف يكسب الضعفاء الحروب: نظرية عن النزاعات غير المتكافئة**، (دمشق، محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص، 234.

الداري" بين الأراق هي موجودة أيضا. وفي نهاية الأمر، فإن 90% من الأفغان هم مسلمون سنة، بينما تشكل أغلبية الفئة المتبقية من الشيعة.[1]

الشكل رقم(18): خريطة توضح التوزيع القبلي في دولة افغانستان

المصدر:

« https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%A7%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86 »

[1] المرجع نفسه، ص، 235.

وهكذا، فعندما تكون الهوية الدينية هي الأبرز، فإن هذا الأمر يجعل معظم الأفغان حلفاء مع باكستان والسعودية، مما يولد خلافا مع إيران بحكم الانتماء الشيعي لقطاع من سكان أفغانستان، وتحالفها مع إيران. هذا التوزيع القبلي للسكان حسب ما توضحه الخريطة الواردة في الشكل رقم(18)، يوضح طبيعة التداخل المعقد بين هذه المكونات القبلية بالشكل الذي يستبعد فكرة التقسيم وانفصال لبعض الأقاليم، إلى جانب التداخل العرقي على مستوى المناطق الطرفية عبر مختلف الحدود مع دول الجوار مما يعمق فكرة التأثير المتبادل بين أفغانستان ودول الجوار.

بالإضافة إلى أن الهوية "البشتونية" تعتبر من أهم الهويات المشكلة للقبائل الأكثر قوة وانتشارا وذلك لسببين:[1]

1. إن هذه الجماعة قد سيطرت على السياسة والمجتمع الأفغاني لمئات من السنين (بحيث نصبت حكامها إضافة إلى العديد من الحكام في الهند وإيران).
2. الهوية البشتونية من حيث أنها ذات أهمية بالغة وذلك بسبب أن الأفغان – الحدود الباكستانية- تم تأسيسها على أنها- أو كما يطلق عليها اسم خط " دوراند" عام 1893، والتي تقسم العرق البشتوني إلى نصفين، وفي الواقع، فإن ما يطلق عليه الباكستانيون اسم المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية، حيث يشير إليها الأفغان بـ "بوشتانستان".

كان الأمر البارز في حياة " البشتون" هو ممارسة تعاليم الدين الإسلامي، وخاصة السنة ضمن معظم " البشتون" في حين أن الهيكلة غير هرمية عند الجماعات القبلية، والكود البشتوني كان يعرف بـ" بوشتونوالي" وكانوا يشاركون جميعهم في المقاومة ضد السوفييت في بادئ الأمر، ولعناد البشتون أنفسهم إما للموافقة أو عدم الموافقة على كيف ستكون الحكومة المقبلة أو العمل ضمن مثل هذه العقول المتشددة لإنهاء الحرب الأهلية في حين كان الآخرون يؤكدون على مشاكل نقص الوحدة والتدرج الهرمي:

[1] إيفان اربغوين- توفت، المرجع نفسه السابق، ص، 235.

"قال بعض المحللين إن هذا الخلل في النظام هو قوة بحد ذاته، وذلك لأنه يعني بأن المقاومة لا يمكن قطع رأسها، ولكنه ليس من هذا القبيل: فمن دون الوحدة والتنظيم لا يمكن لهم أخذ المبادرة. وإذا أخذوا المبادرة فإن النصر سيكون غير ممكن.[1]

وعلى الرغم من التعدد القومي فإن المجتمع الأفغاني يعتبر واحدا من أكثر المجتمعات انسجاما وتجانسا من ناحية الدين والمذهب، فالأغلبية الساحقة من المسلمين السنة يتجاوز عددهم ما بين 80- 90 % من مجموع السكان، ويقدر نسبة الشيعة من السكان ما يقارب 15%. وهذا التجانس الديني قد ساعد على الحفاظ على استقرارا نظام حكم.

وبعد انقلاب عام 1973 وإعلان الجمهورية في أفغانستان، بدأ الصراع السياسي على السلطة في أفغانستان وذلك لأن القيادة السياسية الجديدة لم تستطع توطيد دعائم سلطتها في البلاد فذهبت هذه الحكومة ضحية الانقلاب الذي حدث عام 1978 بقيادة الحزب الديمقراطي للشعب الأفغاني ذي الميول الاشتراكية. وما لبث النظام الجديد أن وقع اتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي 1978/12/05 قبل شهر فقط من رحيل الشاه وإعلان إيران قيام الجمهورية الإسلامية ثم ما لبثت موسكو أن أرسلت عديد الخبراء والمهندسين والأطباء لمساعدة النظام الجديد الحليف لها في أفغانستان على توطيد دعائم السلطة وتطوير البلاد. وتماشيا مع مبدأ "بريجنيف" المتمثل في دعم كل نظام يتحول إلى الاشتراكية كي يستمر في تطبيقها بالإضافة إلى رغبة روسيا في تحقيق حلمها القديم المتمثل في التوسع باتجاه المياه الدافئة الذي كان السبب وراء التدخل السوفيتي في أفغانستان في 1979/12/27. وقد قام الجيش السوفيتي خلال فترة التدخل لتقديم الدعم العسكري الكبير للنظام الاشتراكي في كابول لمواجهة قوى المعارضة الداخلية الأمر الذي أدى إلى جمع كل الأطراف المعارضة.

ورغم الانسحاب السوفياتي من أفغانستان إلى أن الصراع على السلطة في أفغانستان لم ينته، كما أن كل المحاولات التي بذلها نجيب الله في إنهاء الصراع لم تفلح رغم قيامه بإجراء انتخابات في أفغانستان في أوت 1992 وإعلانه تشكيل حكومة انتقالية بإشراف الأمم المتحدة وبأنه سوف يستقيل

[1] المرجع نفسه، ص، 267.

في الأول من تشكيل هذه الحكومة، فقط أعلنت المعارضة الأفغانية رفض هذه الاتفاقية، واستمر القتال حتى سقطت كابل في يد المعارضة الأفغانية.[1]

ومن خلال رصد هذا النزاع المسلح على السلطة في أفغانستان، نجد أن هناك تحالفين هما:

1. تحالف بزعامة رباني ويضم عبد الرب الرسول سياف والحركة الشيعية التابعة لآية الله محسن بجانب المقاتلين الذين هم تحت سيطرت الجنرال إسماعيل خان.
2. تحالف يضم حكمتيار والميلشيات الأزبكية التابعة لعبد الرشيد دستم وعناصر الحركة الإسلامية الشيعية التابعة لعبد علي قراري.

كما أن الجهود التي بذلتها الأطراف الأفغانية المعتدلة قد فشلت في طرح خطة تسوية سياسية تستند إلى توزيع السلطة بين الأطراف المتنازعة عليها.

وفي هذه الظروف ظهرت حركة الطالبان وهي حركة تستند في تنظيمها طلاب الدين والمعاهد الدينية وقد بدأت حركة طالبان نشاطها من الربع الخير من عام 1994، وقد تمكنت من السيطرة على حوالي 90% من أراضي أفغانستان وأصبحت منذ عام 1996 تحكم فعليا 22 ولاية من أصل 30 ولاية. ورغم أن حكومة طالبان لم تأت إلى الحكم عبر انتخابات ديمقراطية فإنها قد حظيت بقدر كبير من الدعم الشعبي، ويعود سبب ذلك:[2]

1. إن مجيئها إلى الحكم اعتمد على مرتكزات شرعية منحتها القبول الداخلي والتي تمثلت بان الغالبية العظمى من أعضائها المؤسسين هم من البشتون وإن غالبية الشعب الأفغاني من نفس القبيلة.
2. إن حركة الطالبان هي حركة سنية وإن غالبية الشعب الأفغاني من السنة.
3. نجحت حركت الطالبان في جمع السلاح من أيدي الشعب الأمر الذي مكنها من نشر الأمن الشامل في كل الولايات التي سيطرت عليها.

ونتيجة لصعود حركة طالبان إلى السلطة في أفغانستان حدث انقسام حاد داخل المجتمع الأفغاني ونشبت الحرب الأهلية لذلك وجدت إدارة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" ان إمدادات الطاقة

[1] كوثر طه ياسين، المنازعات الوحروب الأهلية في العالم الثالث: الصومال وأفغانستان نموذجا، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، 2005، عدد 31، ص، 138

[2] كوثر طه ياسين، المرجع نفسه، ص، 140.

أصبحت في خطر وان طالبان والقاعدة أصبحا يشكلان خطرا على الأمن القومي الأمريكي من هنا بدأ الخلاف بين الولايات المتحدة وطالبان في كانون الأول 1997، وكانت الأخيرة قد حاولت التفاوض مع الإدارة الأمريكية بشأن الاعتراف بها عالميا كحكومة شرعية لأفغانستان حيث اعترفت بها كحكومة أفغانية كل من باكستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة دون أن تكون عضوا كاملا في المؤتمر الإسلامي، وكانت طالبان قد ساومت أمريكا على الاعتراف بها مقابل إنشاء خط الأنابيب النفطي ثم توقفت المفاوضات بعد أن رأت طالبان من المستحيل الاعتراف بها عالميا لان الأمم المتحدة اعترفت فقط بحكومة "برهان الدين رباني" لذلك قررت الولايات المتحدة التخلص من قادة الأحزاب الأفغانية الرئيسيين هما (الملا محمد عمر) والقائد الميداني (احمد شاه مسعود) وإبدالهم بحكومة مستقبلية تكون موالية لها وتستمد هذه الحكومة ظاهرها الشرعي من الملك السابق (ظاهر شاه).[1]

وكذلك لا نغفل أيضا دور العوامل الخارجية التي كانت السبب وراء ظهور أو بروز حركة الطالبان على الساحة الأفغانية بهذه السرعة وبهذا الحجم وهي:[2]

1. قناعة باكستان ومن يتحالف معها بعدم جدوى مساعدة المعارضة القديمة المتمثلة في الحزب الإسلامي أساس.
2. رفض التحالف الباكستاني الغربي التعاون مع حكومة رباني وذلك لأسباب هي:
   - أنها محسوبة على الأصولية الإسلامية وحكومة بوناظير بوتو تعد نفسها علمانية.
   - إن حكومة رباني اندفعت إلى التحالف مع روسيا والهند وإيران واقتربت من الصين ولا يخفى ما بين باكستان والهند من عداء إضافة إلى محاولات الولايات المتحدة تضييق الخناق على إيران.
   - تزعم الولايات المتحدة لحملة تشويه صورة الإسلام وذلك لفتح المجال أمام التيارات العلمانية.

وقد بقيت حركة طالبان هي القوة الوحيدة والمسيطرة بشكل شبه تام على البلاد إلى أن وقعت أحداث 9/11 /2001 التي نسبت إلى أسامة بن لادن وتنظيمات القاعدة التي تتخذ من أفغانستان قاعدة لها ومع رفض حركة الطالبان تسليم أسامة بن لادن قامت الولايات المتحدة بالتدخل العسكري

[1] نادية فاضل عباس فضلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان، مجلة الدراسات الدولية، **جامعة بغداد**، العدد 45، ص، ص، 35-58. ص، 39.
[2] كوثر طه ياسين، المرجع نفسه، ص، 141.

في أفغانستان من أجل القضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان في إطار محاربة الإرهاب والدول الراعية للإرهابيين.

الفرع الثاني: المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية في الصومال

لقد تعرضت الصومال إلى التقسيم في القرن التاسع عشر من قبل الدول الاستعمارية إلى خمس مناطق هي: الصومال الفرنسي الذي أصبح جيبوتي والصومال الغربي الذي منح إلى أثيوبيا وإقليم جنوب غربي الصومال الذي منح إلى كينيا بموجب اتفاقية بريطانيا- فرنسية – إيطالية، والصومال البريطاني في الشمال والصومال الايطالي في الجنوب.

وقد قامت الجمهورية الصومالية في 1960/06/01 من خلال إتحاد الصومال الايطالي مع الصومال البريطاني، وقد ورثت الدولة الحديثة الاستقلال المشاكل المتعلقة بالحدود مع كل من كينيا وإثيوبيا وجيبوتي. و بعد استقلالها رأى كثير من المحللين السياسيين أنها مؤهلة للاستقرار؛ لأنها تتمتع بعوامل داخلية تجمع أكثر مما تفرق، فجميع السكان هم صوماليون يتكلمون لغة واحدة ويدينون بدين واحد هو الإسلام. فالشعب الصومالي يجمعه التاريخ المشترك والإحساس بالتميز والاختلاف عن الجيران، ومن ثم تتوافر لديه أسس الوحدة الوطنية.

وعلى الرغم من حالة التجانس هذه، التي يتميز بها المجتمع الصومالي، مقارنة بباقي الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فإن هذا المجتمع يحمل بين طياته نواة الانقسام القبلي التي تتمثل في قوة الانتماء والمشاعر العشائرية داخله. فالصوماليون ينقسمون إلى مجموعتين بشريتين هما: الصامال والساب، تضم الآولى أربع عشائر وهي الدير و الاسحاق والهاوي و الدارود وكلها من الرعاة، أما الثانية، فتقسيماتها أقل عددا، وأفرادها من الزارعين ومن أهم عشائرهم الريحل والرحانوين، وتعتبر العشيرة أكبر وحدة ذات فاعلية في الصومال. ورغم محاولة الدولة اختراق هذه التنظيمات، إلى أن طبيعة السياسات المتعاقبة، وبخاصة حكومة "سياد بري" أدت إلى تقوية الانتماءات القبلية حين قرب عشيرته وأقاربه.[1]

[1] هيفاء أحمد محمد يونس، المصالحة الصومالية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 316، حزيران/يونيو2005، ص، ص، 68، 85. ص، 71.

يبرز التوزيع الجغرافي للانتماء القبلي، كما هو مبين في الخارطة حسب الشكل رقم(19)، التمايز المؤسس لدعوات الانفصال وسهولة تقسيم البلاد في حال حدوث أي استقطاب سياسي توظف فيه الانتماءات القبلية المغذية للحركات الانفصالية.

الشكل رقم (19): خريطة توضح التوزيع القبلي لدولة الصومال

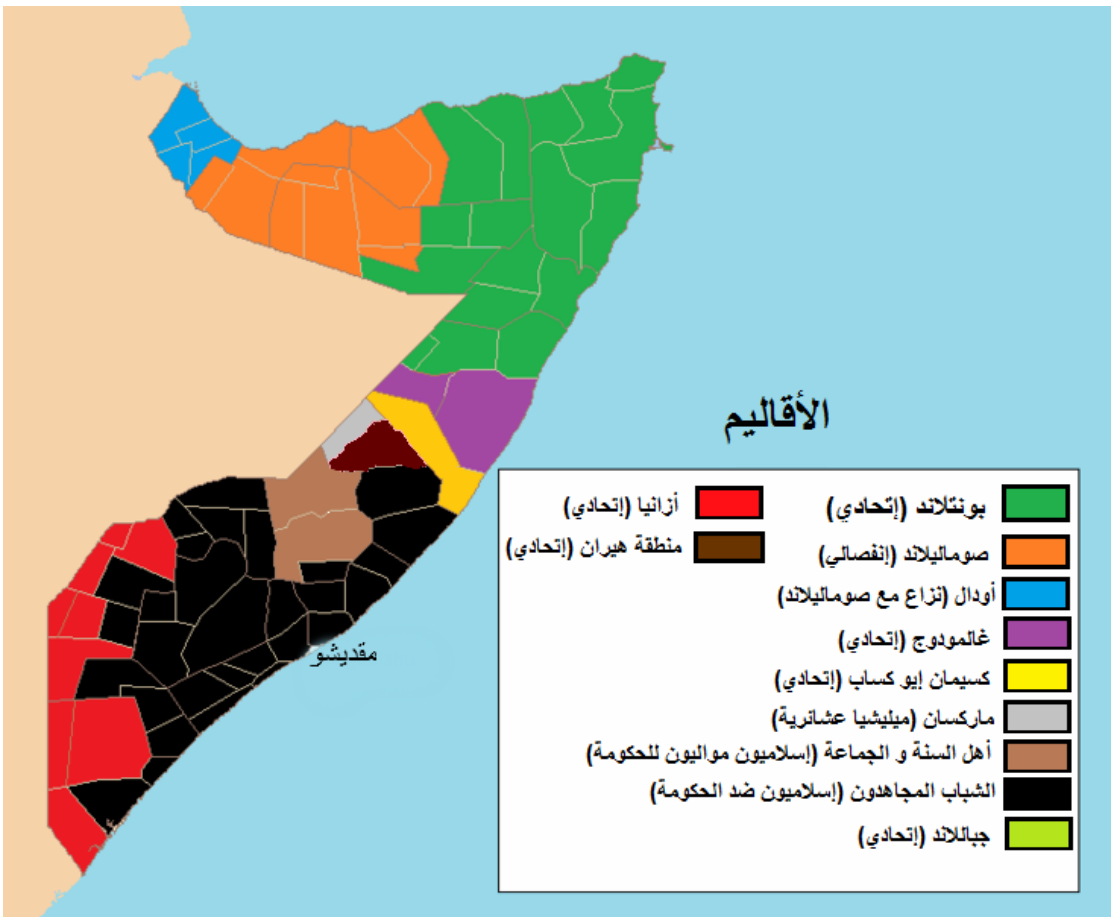

المصدر:

« https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8% »

لقد برزت عوامل عدة كانت السبب لما وصلت إليه الصومال قبل وبعد التدخل العسكري الخارجي، منها عوامل داخلية تمثلت في نمط الحكم الفردي التسلطي الذي تميزت به حكومة "سياد بري"، مقترنة بإحياء النزعة القبلية التي استند إليها في حكمه والتي تمثلت باستقطاب "سياد بري" لأفراد قبيلته وإعطائهم مراكز حساسة في الدولة على الرغم من أنه في بداية حكمه قد قضى على القبلية،

بالإضافة إلى التنمية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب وكذلك دوام التوتر الحدودي مع دول الجوار، وخوض الصومال حربا مع إثيوبيا حول إقليم أوغادين ما بين عامي 1978/1977 والتي فسرها الصومال بسبب ظروف الحرب الباردة وسببت هذه الحرب الخسارة وإرهاق الاقتصاد الصومالي بالإضافة إلى مشكلة اللاجئين في القرن الإفريقي الذي قدر عددهم سنة 1978 حوالي 550 ألف شخص. وإن فشل النظام في تحقيق الوحدة الوطنية الكبرى أو فيما بعد إنقاص شعبية النظام.[1]

وكذلك فقد تزايد الخلل وعدم التوازن في توزيع مشروعات التنمية في عملية توزيع المناصب العليا في الإدارة والجيش، وكان هذا الخلل سببا مهما في بروز حركات التمرد في الشمال، وظهور مثلها في الجنوب، ولكن التمييز لم يقتصر على التمييز بين الشمال والجنوب فقط، بل وتفضيل قبائل على حساب غيرها في الشمال والجنوب. فعلى الرغم من أن "سياد بري" قد دعا إلى تحريم القبلية عام 1971، إلا أن سياساته في الواقع كانت تقوم على تغذية الانتماءات القبلية لضمان الاحتفاظ بالسلطة وإحكام سيطرته عليها، إلا أن طبيعة حكمه المستبد قد خلق هوة بين السلطة والجماهير وقد توسعت هذه الهوة شيئا فشيئا، وأمام تناقص شعبيته لجأ إلى الانتماءات القبلية لضمان الولاء لشخصه. واستطاع أبناء قبيلته الماريحان الوصول إلى أعلى المناصب في الدولة. وفي المقابل لجأ معارضوه إلى استخدام انتماءاتهم القبلية لقيادة حركة تمرد ضد نظام حكم سياد بري، واستمر اللعب على هذه الانتماءات حتى تم إسقاط نظام بري، وتحولت الصراعات القبلية إلى وسيلة لتفتيت الوحدة. وبعد أن كانت الدعوات للوحدة الشاملة هي المسيطرة أصبحت الانتماءات القبلية هي الحاكمة في البلاد.[2]

إن العشيرة كانت تمثل أمة صغيرة تتولى الدفاع عن نفسها، وإبرام الاتفاقات والمعاهدات في حدود حاجاتها المختلفة، وظلت العشيرة في الصومال محوراً رئيساً في تكوين كيان الدولة ومجتمعها، وفي إسقاط السلطة والتمرد عليها، كما حدث في تحالف الشمال والجنوب الذي أسقط سلطة سياد بري عام 1991.

ثم إن انهيار الحكومة المركزية في الصومال عقب أحداث 1991. صاحبه انهيار جميع المؤسسات الرسمية في الدولة. وافتقدت الحكومة المركزية السيطرة على أجزاء البلاد كلها. فدخلت الصومال بعدئذ في

[1] كوثر طه ياسين، المرجع نفسه السابق. ص، 131.

[2] هيفاء أحمد محمد يونس، المرجع نفسه السابق، ص، 72.

دوامة من الصراع بين القيادات المتنافسة مسيسة الانتماءات القبلية بتوظيف الولاءات دون الوطنية خاصة القبلية منها، مما أفضى إلى:[1]

أولا: عجز الحكومة المؤقتة

- فلم تتعد سيطرتها نطاق العاصمة مقديشو؛
- عدم قدرتها على تأمين المواطنين لغياب تشكيل مؤسسات أمنية " الشرطة" الأمر الذي أدى إلى ظهور عصابات وتنامي الجريمة صاحبه انتشار السلاح على نطاق واسع؛
- تشكل مليشيات مسلحة معارضة أبرزها، "المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد" الذي يرأسه حسين عيديد وكان يضم أمراء الحرب، وقد إنطلق من إثيوبيا؛
- التدخل ا لمباشر للقوات الإثيوبية.

ثانيا: الفوضى وانقسام الصومال

- مقديشو التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة إلا قليلا. وفي ظل تصاعد دور المحاكم الإسلامية، فقد أصبحت العاصمة خارج سيطرة الحكومة؛
- دولة "يونت لاند" في الشمال الشرقي، وعاصمتها "جروي" (تأسست عام 1998) ويرأسها جامع علي جامع، وهي لا تسعى إلى الانفصال بقدر رغبتها في التمتع بقدر اكبر من الحكم الذاتي؛
- جمهورية أرض الصومال. في شمال غربي البلاد والتي أسسها "إبراهيم عقال" عام 1991، وعاصمتها "هرجيسا"، وقد أعلنت الانفصال التام عن البلاد لكن لم يعترف بها أحد حتى الآن؛
- جمهورية غربي الصومال وتتخذ من "بيداوا" عاصمة لها. وقد أُعلنت في مارس 2002. ويرأسها محمد حسن نور، وقد اضطلعت إثيوبيا بدور كبير في إعلان نشوء هذا الكيان الجديد.

[1] ـــ، ـــ، الصراع في القرن الإفريقي. المبحث الثاني عشرة: تطورات الصراع في القرن الافريقي. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/03/06.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec18.doc_cvt.htm

وكان البرلمان الصومالي، قد أقر في 14 جويلية 2006 طلب الحكومة المؤقتة استقدام قوات أجنبية. لحفظ السلام في البلاد، وهو ما يعارضه " اتحاد المحاكم الإسلامية" وجاءت موافقة البرلمان بعد ساعات من استيلاء مليشيات المحاكم على آخر معاقل زعماء الحرب المنتمين إلى تحالف "أمراء الحرب". وكان المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية في الصومال قد حذر من إقرار البرلمان من استدعاء قوات أجنبية، سيؤدي إلى شيوع حالة من الفوضى في البلاد مهددا في الوقت نفسه بخوض حرب مقاومة لتلك القوات. حيث أكد الشيخ "شريف شيخ أحمد" في مؤتمر صحفي يوم 11 يونيو2006 (إن استدعاء قوات أجنبية يقود البلاد إلى فوضى جديدة) مستدلا على ذلك بفشل تدخل القوات الأمريكية في الصومال عام 1993. ورأى أن دخول قوات أجنبية إلى الصومال استعمار جديد لهذا الشعب المسلم "لن نقبل هذا وسنقاوم كل قوة أجنبية تدخل بلادنا" كما أكد " أن السلام مرهون بالتفاوض بين الصوماليين أنفسهم، بعد انهزام أمراء الحرب"[1].

وبالرغم من المبادرات الرامية إلى إيجاد تسوية للوضع الداخلي غير أن جل تلك المبادرات لم تفلح في ثني الأطراف المتحاربة على الاقتتال. ويمكن القول أن أسباب فشل جهود التسوية والمصالحة الوطنية في الصومال طيلة عقدة من الزمن يعود إلى عدة اعتبارات أهمها[2]:

1. ضعف مفهوم الدولة في الثقافة السياسية الصومالية.
2. جمود ميزان القوى بين الفصائل والجماعات الصومالية.
3. عدم ملاءمة مناهج التسوية المتبعة في مفاوضات المصالحة الصومالية.
4. وجود قوى اجتماعية مستفيدة من استمرار الصراع، لا سيما من خلال اقتصاديات الحرب التي نشأت في ظل انهيار الدولة.
5. الاستقطاب الإقليمي للمسألة الصومالية والذي انعكس في استغلال قوى إقليمية لبعض الفصائل الصومالية من اجل إفشال جهود الوساطة التي تقوم بها قوى إقليمية أخرى.

بعد سقوط الرئيس محمد سياد بري عام 1991، ظهرت نواة أول محكمة شرعية على يد الشيخ محمد معلم حسن بمنطقة (طور طيجلي) جنوب مقديشو بالتعاون مع شيوخ القبائل للفصل بين

---

[1] ـــ، ـــ، الصراع في القرن الإفريقي، نفس المرج السابق، المبحث: الرابع عشرة: تطورات الأحداث الداخلية في المنطقة وتأثير الدور الإثيوبي.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec21.doc_cvt.htm

[2] بان غانم الصائغ، الحروب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية، مجلة التربية والعلم، المجلد(16)، العدد 2009/1. العراق، جامعة الموصل. ص ص، 30، 55. 56.

المتخاصمين بالاحتكام إلى الشريعة، الى أن الجنرال الراحل "محمد فارح عيديد" الذي كان يسيطر على جنوب الصومال آنذاك، وخلفه ابنه "حسين عيديد" أحبط تلك المحاولة إذ عدها وسيلة لإضعافه. وفي بداية عام 1994 جرت ثاني محاولة فردية بتأسيس محكمة شرعية على أسس عشائرية بالشطر الشمالي من العاصمة مقديشو، وعين الشيخ على محمود (طيري) رئيسا لها، إذ استطاعت بسط نفوذها على أجزاء واسعة من شمال العاصمة معتمدة على المليشيات التي كونتها والتي كانت اغلبها من العشائر التي تفتقد للأمن، ونجحت المحاكم بالفعل في فرض النظام بعدما نفذت أحكام رادعة من الرجم إلى القصاص والإعدام.[1]

لقد أثار بروز المحاكم الإسلامية قوة موحدة في الساحة الصومالية، الفصائل المسلحة المتمثلة بـ(أمراء الحرب) الذين دخلوا في تحالف مع الحكومة الانتقالية برئاسة علي محمد جيدي، إذ اخذوا يشعرون بالتهديد من بروز المحاكم، بعدما اتهموها بأنها تسعى إلى إقامة دولة إسلامية في الصومال وترتبط بعلاقات قوية مع تنظيم القاعدة، الأمر الذي دفع قادة تلك الفصائل إلى إقامة تحالف مع الولايات المتحدة لمواجهة المحاكم، من خلال ما عرف بـ(تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب) في فيفري 2006. مما أدى إلى تفاقم الصراع بين المحاكم الإسلامية وقادة التحالف بعدما قام الأخير باغتيال واختطاف الإسلاميين التابعين للمحاكم وتسليمهم لدول الجوار، إلا أن المحاكم الإسلامية تمكنت عقب ثماني اشتباكات رئيسة من إلحاق الهزيمة بقادة التحالف.[2]

ومن الملاحظ أن الحالة الصومالية تشير إلى أن تكلفة الصراع ظلت في الحدود التي تمكن الأطراف المتصارعة من تحملها، لذا لم تكن مضطرة للتنازل منّ اجل الوصول إلى التسوية، وقد وصلت التكلفة إلى أقصاها في ظل التدخل الأمريكي، إذ إن ارتفاع تكلفت الصراع تتسبب في نتائج متناقضة فهي تؤدي من ناحية إلى إضعاف قدرة الجماعات المتصارعة على مواصلة الصراع، وتسبب لها قدرا عاليا من الاستنزاف المادي والبشري، و يمكن أن يتسبب ارتفاع التكلفة من ناحية أخرى، في وصول الصراع إلى ما يعرف بنقطة اللا عودة، كما اتسمت عملية التسوية والمصالحة الوطنية الصومالية بكثرة الدول والمنظمات التي تقوم بدور الطرف الثالث في هذه العملية، وهو ما تسبب في ظهور نتائج سلبية تتمثل

[1] منى حسن عبيد، واقع الصومال السياسي في ظل الحركات الإسلامية المعاصرة، **مجلة الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، المجلد23(2)، 2012. ص، ص، 307-328. ص، 312.

[2] منى حسن عبيد، المرجع نفسه، ص، 313.

في: تعدد مبادرات الأطراف الإقليمية وتضاربها، والتنافس بين القوى الإقليمية، وسعي الدول المجاورة للتأثير على مخرجات عملية التسوية الصومالية بما يتوافق مع مصالحها.[1]

[1] بان غانم صايغ، المرجع نفسه ص، 56.

المطلب الثاني: مسار ومؤشرات العجز الدولتي في أفغانستان والصومال من منظور مقارن

تجمع اغلب الأدبيات التي تبحث في مستويات الضعف والقوة لدول العالم إلى تصنيف كلا من الصومال وأفغانستان ضمن المنطقة الحمراء (العشرة الأولى) للدول العاجزة، وفق ترتيب قائمة الدول الفاشلة حسب التصنيفات التي تنشر سنويا والمشار إليها في المبحث الأول من الفصل الأول للدراسة. ومهما تباينت المواقف حول صدقية التصنيف فإن الواقع المحلي للدولتين، حسب المعطيات الواردة في المطلب السابق، يعكس الوضع المتردي أمنيا واقتصاديا وسياسيا، مما أثر على الوضع الإنساني داخليا، بل وتعدى أثره إلى المحيط الإقليمي والدولي.*

تعاني كلتا الدولتين من نزاع داخلي عنيف، أفقد الدولة سلطتها المركزية، بل أصبحت طرفا في النزاع شل قدرتها على إدارة النزاع، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية المتدنية، كل ذلك من شأنه أن يعمق من المعاناة الإنسانية، فتؤدي إلى حركة نزوح قوية داخليا ونحو دول الجوار. فالدولتان هما بمثابة مناطق رخوة في بنية النظام الدولي، قياسا بمستويات الأبعاد الثلاثة (القدرات، الشرعية، الأمن) الواردة في الإطار المفاهيمي للدولة العاجزة في الفصل الأول من الدراسة، الأمر الذي جعل منها هدفا للتدخل الخارجي. وإن كان التدخل في الصومال يصنف كبالون اختبار للنزعة الإنسانية، فإن التدخل في أفغانستان جاء في سياق اختبار المبرر الأمني كمسوغ للتدخل.

لكن ما هي التقاطعات التي تشترك فيها الدولتان بالنسبة للسياق المفضي إلى العجز الدولتي فيهما، والتباينات المؤسسة لطبيعة التدخل العسكري الخارجي فيهما؟

* تشير معظم المؤشرات إلى أن الدولتين تصنفان ضمن المراتب المتدنية عبر مختلف السنوات الأخيرة. ويمكن الاطلاع على ترتيبهما ضمن العشرين دولة الأكثر ضعفا من خلال الاطلاع على الجدول المرفق في الملحق رقم (01)،ص،230 . للعلم ان دولة الصومال لم نجد لها موقعا بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية نظرا لغياب المعطيات مما يجعلها خارج المقياس.

الفرع الأول: أوجه التشابه والتباين بين البلدين من منظور مقارن

إن إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين يقتضي رصد المتغيرات الثابتة المتصلة بالعوامل التاريخية، الجغرافية، الديموغرافية والبعد الثقافي، من جهة. والمعطيات المتغيرة ذات الصلة بالقدرات الاقتصادية والبنية التحتية، والقدرات العسكرية من جهة ثانية.

فالتقارب بينهما جغرافيا من حيث المساحة، لا يعكس التشابه من حيث الطبيعة الجغرافية فمعظم الأراضي الصومالية صحراوية، في حين تتمتع اغلب الأراضي الأفغانية بالسلاسل الجبلية والمناطق الرعوية. وهي إحدى المؤشرات المفسرة للكثافة الديموغرافية لصالح أفغانستان بنسبة تفوق ثلاثة أضعاف سكان دولة الصومال.

كما أن الاختلاف في الموقع الجغرافي من حيث الحدود ودول الجوار، لا يتجلى في إجمالي مسافة هذه الحدود فهي متقاربة أيضا، وإنما يتجلى التباين في طبيعتها من حيث الحدود البرية والشريط الساحلي. فتمتع أراضي الصومال بشريط ساحلي يقدر بحوالي (3025 كم) يقوي من مركزها الحيوي والاستراتيجي، في حين تستمد أفغانستان عمقها الاستراتيجي من طبيعة المركب الإقليمي المحيط بها؛ فهي تتوسط دول تتمتع بمكانة دولية مثل الصين وباكستان وإيران.

وبالرغم من صعوبة رصد معطيات دقيقة مقارنة بالنسبة للجوانب الاقتصادية وما تعلق بالموارد الطبيعية في كلتا الدولتين، بسبب ضعف البنية التحتية الراصدة للقدرات التي تتوفر عليها، إلا أن التفاوت النسبي يظهر جليا في اكتشاف مكامن ثروات معدنية في أفغانستان تشمل رواسب الحديد والنحاس والذهب، تقدر قيمتها الأولية بحوالي تريليون دولار، بحسب تقديرات خبراء جيولجيين أمريكيين، المكلفين بالبحث عن الثروات الطبيعية ضمن المهام غير المعلنة للتدخل العسكري الخارجي*. وقد كشفت التقارير الأولية، حسب مجلة العلوم (Scientific American)، أن الرواسب المكتشفة حديثا في هذا البلد المضطرب بالحروب يمكن ان يوفر احتياجات العالم من معادن التربة النادرة والبالغة الأهمية وأن تنهي من خلال ذلك سيطرة القبضة المحلية الخانقة للأفيون.[1]

*تتضمن المناطق الجنوبية، الأكثر خطورة من حيث تمركز عناصر حركة طالبان بالامتداد مع الحدود المتاخمة لباكستان، المعادن والتربة النادرة. أنظر الخريطة في الملحق رقم(08)، ص، 252.

[1]سامية سمبيسون، ثروات أفغانستان الدفينة، الكويت: **مجلة العلوم الأمريكية**، العددان 286/285 جانفي 2012. ص ص، 16-25)،ص، 16.

وتعتبر هذه المعطيات الأولية إحدى المؤشرات التي ترجح التفاوت النسبي لصالح أفغانستان على حساب الصومال وفق العوامل القومية الثابتة المشكلة لأبعاد القوة من منظور جيوستراتيجي.

أما من حيث الخلفية التاريخية للدولتين، فكلاهما كانتا تحت وطأة التجاذب الاستعماري، ففي الوقت الذي تعرضت فيه أفغانستان للاحتلال والتجاذب البريطاني والسوفيتي بهدف تامين الاستقرار للجزء الحيوي إلى شبه القارة الهندية التي كانت ضمن الإمبراطورية البريطانية، أدى تقسيم مؤتمر برلين عام 1885 الصومال إلى ثلاثة أقاليم، وزعت على ثلاث دول أوروبية استعمارية، فرنسا وايطاليا وبريطانيا. وقد أسهم الاستعمار في تثبيت النظام القبلي والعشائري للدول التي استعمرها، وذلك من خلال استخدام شيوخ القبائل وزعماء العشائر أداة لتنفيذ سياساتهم، وضمان الولاء لهم في المنطقة.

أما الانتماء الديني والبعد الثقافي والتركيب الاجتماعي؛ فالشعبان يشتركان في التدين بدين الإسلام، وإن اختلفا في الجوانب الثقافية والعادات الاجتماعية المرتبطة بالجانب اللغوي والجغرافي، بالإضافة إلى الارتكاز على الانتماء القبلي وتسيسه في إدارة التجاذب السياسي. وهو عامل مقارن للتعاطي الخارجي مع الوضعين من منظور الخلفية الدينية، خاصة حينما نحلل الموضوع من زاوية الدافع الأمني والحرب على الإرهاب؛ فالعدو المشترك بالنسبة للقوات الدولية المتدخلة في كل من أفغانستان والصومال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد تبلور في حركة طالبان بالنسبة لأفغانستان، والمحاكم الإسلامية.

لقد أقلق ظهور المحاكم كقوة موحدة الكثير من خصومها في الداخل والخارج مما أدى إلى اتجاه أمراء الحرب الذين دخلوا في الحكومة الانتقالية إلى تشكيل ما سمي "بتحالف مكافحة الإرهاب" حيث تشكل من 11 فصيلا مسلحا كان أبرز قياداته وزراء في الحكومة الانتقالية، حيث أصدر التحالف بيانا أوضحوا فيه أن مهمة هذا التحالف هي القضاء على الإرهاب وإعادة السلام إلى العاصمة، وبدأ الصراع بين المحاكم الإسلامية وعدد من زعماء الحرب الصوماليين على خلفية القبض على عدد من الإسلاميين الذين تم تسليمهم إلى دول أجنبية مع اغتيال آخرين.[1] فالحرب على الإرهاب ضد المحاكم الإسلامية بدعوى العلاقة بينها وبين تنظيم القاعدة كان المبرر للتدخل الأثيوبي المباشر في الصومال عام 2006 بمباركة دولية ودعم أمريكي. وقد نفذت الولايات المتحدة الأمريكية ضربات جوية ضد أهداف لعناصر

[1] هيفاء أحمد محمد، "الصومال في ظل سيطرة والمحاكم الاسلامية وما بعدها"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،**مجلة المستقبل العربي**، العدد 345، اوت 2008.ص ص، 102.121. ص، 109.

تنتمي حسبها إلى القاعدة في جنوب الصومال منطلقة من قاعد عسكرية أمريكية تقع ضمن أراضي جيبوتي.[1]

ولم تختلف كثيرا ملابسات ظهور حركة طالبان والتوجهات الأساسية، المرتبطة بالخلفية الدينية لها، عن المحاكم الشرعية إلا في تفاصيل ذات الصلة بخصوصيات كل منطقة إلى جانب طبيعة القوى التي تقف وراءهما.

ويأتي البعد الجيوستراتيجي، في إطار السياق التاريخي للتدخل العسكري في البلدين، ضمن الأبعاد المحورية المقارنة بين البلدين. فانحصار النفوذ السوفيتي بانفصال الدول التي تنتهي بـ(. ستان) عنه. جعل من التواجد الأمريكي، كقوة قائدة عالميا، توجها استراتيجيا لإحكام السيطرة على المنطقة المتاخمة للقوى المنافسة أو المعادية تقليدا (مثل الهند، والصين، وإيران..)، وتأتي أفغانستان ضمن الموقع المثالي لتحقيق هذه الأهداف، خاصة بعد أن أسست الولايات المتحدة الأمريكية قنوات اتصال وقواعد بيانات لها في المنطقة خلال دعمها للمجاهدين الأفغان، عن طريق المملكة السعودية، في حربهم ضد الاتحاد السوفيتي ما بين 1779-1989.

في حين، وبالرغم من الموقع الاستراتيجي للصومال ضمن ما يعرف بالقرن الإفريقي، الذي يقع على الطرق الشمالية المؤدية إلى باب المندب والبحر الأحمر إلا أن ثقلها الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ليس في نفس مستوى الموقع الأفغاني؛ ويمكن إيعاز ذلك إلى القدرات البحرية التي تتمتع بها أمريكا ما يجعلها في غنى عن التواجد الفعلي في الصومال بنفس الثقل الاستراتيجي الموجه لأفغانستان، باعتبارها لا تملك حدودا بحرية تسمح لأمريكا بالتواجد قربها أو بسبب المركب الإقليمي، والبعد الديموغرافي المشار إليه آنفا.

كما تؤشر التقاطعات للقبائل والعشائر في المناطق الطرفين للدولتين على التداخل بين مصالحهما بدول الجوار، مما أوجد حالات من الامتداد الخارجي للنزاعات الداخلية وتغذيتها في نطاق التحالفات القبلية العابرة للحدود الوطنية في الدولتين، مصطحبة الخلفيات التاريخية الموروثة عن الاستعمار، خاصة أثيوبيا وكينيا بالنسبة لدولة الصومال وباكستان بالنسبة لأفغانستان.

[1] هيفاء أحمد محمد، المرجع نفسه، ص، 116.

الفرع الثاني: مسار العجز الدولتي لكل من أفغانستان والصومال من منظور مقارن

إن التقارب في الترتيب ضمن قوائم التنصيف للدول العاجزة بالنسبة لكل من (أفغانستان/ الصومال) لا يعكس بالضرورة تطابق المسارين. كما أن التمايز بينهما من حيث الخصوصيات الاجتماعية والتاريخية والجغرافية لا يؤثر في رصد التقاطاعات المحورية بين المسارين وهو ما يفسر التقارب في مراتب التصنيف؛ بمعنى، أن التشابه في النتائج يقتضي البحث في أوجه الاشتراك في المقدمات. وباعتماد نموذج مسار العجز الدولتي المصمم من قبل " اشلي تووتشند" "Ashley Townshend" الذي أوردناه في المبحث الأول من الفصل الأول للدارسة، يمكن رصد أهم المحطات الأساسية المفسرة لحالة العجز في الدولتين.

بالإضافة إلى طبيعة الضغوط التي تعانيها الدولتان داخليا وخارجيا، وعبر مختلف القطاعات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي يمكن إجمالها في الجدول رقم(20) الصادر عن التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2011 في إطار البحث عن العلاقة بين التنمية والصراع والأمن.

الجدول رقم (20): **الضغوط الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الهشة**

الضغوط	الداخلية	الخارجية
الأمنية	• الإرث التاريخي من أعمال العنف والصدمات • انتشار الأسلحة الخفيفة بين أفراد القبائل	• الغزو أو الاحتلال • المساعدة الخارجية لمتمردين محليين • امتداد آثار الصراعات عبر الحدود • الإرهاب العابر للحدود الوطنية • الشبكات الإجرامية الدولية
الاقتصادية والاجتماعية	• تدني الدخل، وقلة تكلفة الفرص البديلة للتمرد • ارتفاع نسبة بطالة الشباب • ثروة الموارد الطبيعية • انتشار الفساد الشديد • سرعة التوسع العمراني	• صدمة الغذاء • تغير المناخ
السياسية	• التنافس العرقي أو الديني أو الإقليمي • انتهاكات حقوق الإنسان	• الافتقار المتصور إلى المساواة والعدالة في العالم في معاملة مختلف الجماعات

المصدر: فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم 2011، البنك الدولي: الصراع والأمن والتنمية.

بالطبع لا يكمن الجزم بالتحديد الدقيق للفترة الزمنية لبداية مرحلة الضعف والهشاشة المفضية إلى الفشل والعجز في النهاية، ولكن يمكن رصد محطات أساسية في الموضوع. وتأتي مرحلة عدم التوافق على إدارة شؤون الدولة أحد المنطلقات المؤذنة للاختلال السياسي البنيوي في هرمية البنية السياسية للدولتين.

لم تفلح التشكيلة الحكومية الأولى عقب الاستقلال لدولة الصومال برئاسة عبد الرشيد "شيرماكي"، في تحقيق الاستقرار السياسي للصومال، إذ دخلت البلاد في مواجهات عسكرية مع الجارة إثيوبيا، في الوقت الذي تعاني فيه الصومال من التخلف والفقر، وهو ما أدى إلى إخفاقها في تحقيق

الفوز في الاستحقاق الانتخابي لسنة 1967. واتبعت الحكومة التالية التي فاز فيها حزب رابطة شباب الصومال، سياسة أكثر مرونة، فسعت إلى المصالحة مع إثيوبيا للتفرغ لمعالجة مشكلات البلاد المتفاقمة، إلا أن سياسة المصالحة مع إثيوبيا قوبلت بالمعارضة الشديدة من قبل الشعب الصومالي بكونها قد أهدرت حق تقرير المصير للصوماليين في إثيوبيا وكينيا. ولم تستمر تلك الحكومة مدة طويلة بسبب اتهامها بالفساد وسوء الإدارة، الأمر الذي أدى إلى تعرضها لانقلاب عسكري قاده الملازم محمد سياد بري عام 1969.[1]

أخذت المعارضة بالتصاعد ضد نظام سياد بري، ولا سيما في الأقاليم الوسطى والشمالية، التي كانت تطالب بالمساواة السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها جنوب الصومال ثم تطورت الأحداث إلى انتفاضات شعبية عمت أرجاء الصومال. وهو ما أدى إلى إسقاط حكمه عن طريق الاتفاق بين الحركة القومية الصومالية في الشمال بزعامة عبد الرحمان علي مع المؤتمر الصومالي الموحد في الجنوب بزعامة عيديد سنة 1990.[2]

هذه الهزات تدلل على التصدعات البنيوية على المستوى الرأسي للسلطة في الصومال، ومهدت الطريق للأزمات الاقتصادية الحادة بسبب الظروف الطبيعية وندرة الموارد. فأنتشر الفساد والنهب، مما أدى إلى التدهور في عموم الاقتصاد الصومالي فاعتمد على القروض والمساعدات، فارتفعت الديون وازداد العجز في ميزان المدفوعات، فضلا عن ارتفاع في الإنفاق العسكري،وبلغ مستوى الدخل الفردي حوالي (28 دولار سنويا) وانتشرت البطالة والأمية والفقر والقبلية.[3]

مما أدى إلى تنامي الضغوط الداخلية عن طريق تسييس القبيلة وتوظيف الإرث التاريخي للأحقاد التي زرعها الاستعمار، وكل الرواسب المترتبة عنه في المجتمعات ما بعد الكولونيالية؛ فانهارت المؤسسات الحكومية وفقدت الشرعية، فلم تعد تتحكم السلطة المركزية في اغلب الأقاليم مما أشاع الفوضى والانفلات الأمني وارتفعت معدلات النازحين والجريمة.

لم يتغير المشهد كثيرا في أفغانستان إلا في بعض التفاصيل. فلقد بدأت ملامح التصدع في البنية السياسية إذ بدأ الصراع السياسي على السلطة في أفغانستان بعد انقلاب 1973، وذلك لأن القيادة

[1] منى حسين عبيد، المرجع نفسه السابق، ص، 310.
[2] المرجع نفسه، ص، 311.
[3] بان غانم الصائغ، مرجع سابق، ص، 35.

السياسية الجديدة لم تستطع توطيد دعائم سلطتها في البلاد فذهبت هذه الحكومة ضحية الانقلاب الذي حدث عام 1978 بقيادة الحزب الديمقراطي للشعب الأفغاني ذي الميول الاشتراكية وأدى بالاتحاد السوفيتي إلى التدخل. وهي المرحلة التي أدخلت البلاد في دوامة الحرب ضد قوات خارجية غازية أفرزت وضعا اجتماعيا هشا؛ إذ برزت مشكلة اللاجئين الأفغان خاصة تجاه إيران (1.4 مليون) وباكستان (4 مليون)، إلى جانب تدمير البنية التحتية للبلاد وظهور تجارة المخدرات لتمويل العمليات الحربية ضد السوفييت.[1]

ورغم الانسحاب السوفييتي من أفغانستان إلا أن الصراع على السلطة لم ينته، كما أن كل المحاولات التي يبذلها نجيب الله في إنهاء الصراع لم تفلح رغم قيامه بإجراء الانتخابات في أفغانستان في 1992 وإعلان تشكيل حكومة انتقالية بإشراف الأمم المتحدة بأنه سوف يستقيل في اليوم الأول من تشكيل هذه الحكومة، فلقد رفضت المعارضة الأفغانية رفض هذه الاتفاقية واستمر القتال حتى سقطت كابل في يد المعارضة.[2]

وتتشكل قوى المعارضة من أحزاب ذات مرجعية إسلامية متفرعة، تلقب أتباعها بالمجاهدين نسبة لحربهم ضد السوفييت؛ وتستمد شرعيتها من ذلك، وأخرى ذات توجه علماني غالبا ما توصف بالهشاشة لافتقارها للقواعد الشعبية وتعاني من أزمة الشرعية الشعبية نتيجة لمولاتها أيديولوجيا للإتحاد السوفييتي بصفته محتلا.

بدأ التفكك بين المجاهدين وتلاشت روح الجهاد في سبيل أفغانستان، وطفا على السطح التوجه القبلي العرقي، هذا التوجه له تأثير سلبي على المساعي من توحيد صفوف المجاهدين لإقامة حكومة موحدة تتولى السلطة في البلاد. بالإضافة إلى افتقار الدولة إلى قيادة وطنية موحدة، فالشخصيات الدينية، التي تولت زمام المقاومة ضد الاتحاد السوفيتي، لم تكن مؤهلة سياسيا لقيادة البلاد إلى جانب غياب برنامج سياسي واجتماعي للقيادة الميدانية آنذاك.

هذا الواقع، زاده تعقيدا الوضع الاقتصادي المنهار نتيجة لحرب دامت عشر سنوات، مما أفرز وضعا اجتماعيا مربكا لأي قيادة يمكن أن تمسك بزمام السلطة ناهيك أن تسير وضعا في ظل استمرار

[1] ـــ، ـــ، الأزمة الأفغانية: تاريخيا وسياسيا وعسكريا. تم تفصح الموقع بتاريخ: 2013/11/13.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Afghan/sec04.doc_cvt.htm

[2] كوثر طه ياسين، مرجع سابق، ص،138.

الاقتتال بتركة ثقيلة اجتماعية وانتشار كبير للأسلحة بمختلف أنواعها. وهو كاف لتعطيل الوظائف الأساسية للدولة في أفغانستان، وفقدان سلطتها المركزية عبر معظم أقاليمها، فهي موزعة بين الفصائل المتناحرة، وحتى مركز العاصمة كابل لم يكن في مأمن بيد جهة واحدة.

ويبدو أن التصدع البنيوي السياسي، نتيجة للعوامل الداخلية والتي تمت تغذيتها خارجيا من منطلق الخلفية الاستعمارية الموروثة، إلى جانب البنية الاقتصادية الهشة التي لم تكن مؤهلة لامتصاص التصدع السياسي والحد من تفاقمه. أديا إلى التشظي في الولاء الوطني، وتغليب الولاءات الجزئية ذات المرجعية القبلية والدينية وتسيسها بالقدر الذي يدفع إلى تغليب ثقافة الاقتتال والإقصاء على حساب مركزية الولاء والسلطة والتوافق؛ فانحصر بذلك الدور الأساسي للدولة، إذ لم تعد قادرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة والأمن وغيرها كما هو مفصل في الفصل الأول. فكانت كلا من أفغانستان والصومال النماذج المثالية والعناوين الرئيسة في إثراء الأدبيات المتصدية للبحث في موضوع الدول العاجزة.

الشكل رقم(21): يمثل التأثير المتبادل لمراحل العجز الدولتي في أفغانستان والصومال

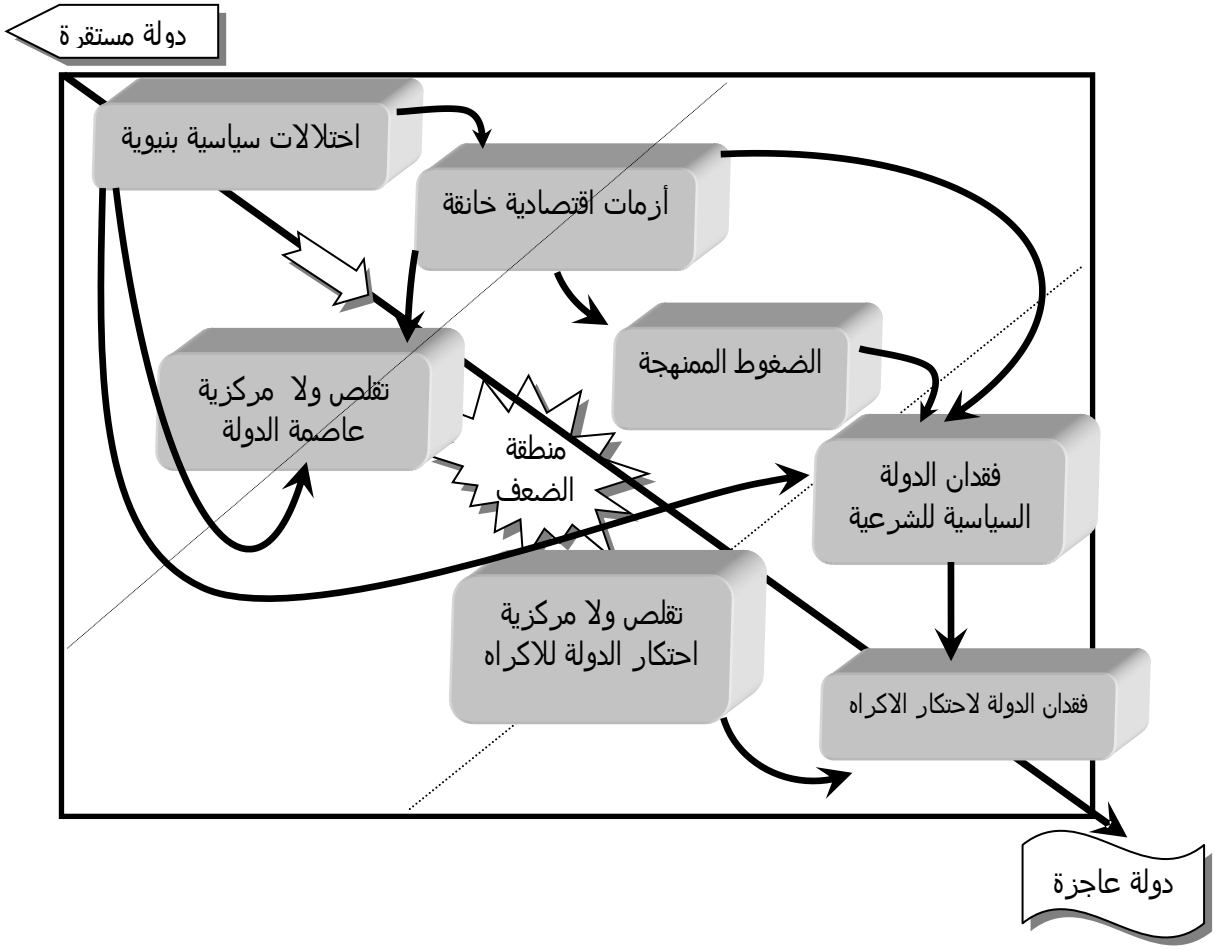

المصدر: بتصرف

Ashley Townshend, Anatomy of State Failure, The University of ydney, 2007. P,28.

المبحث الثاني: التدخل العسكري الخارجي وآليات ضبط العجز الدولتي

تسيطر مسألتان حرجتان على أي نقاش استراتيجي يتعلق بالصراع. تتمثل المسألة الآولى في ما إذا كانت الحرب تستحق أن تخاض، وتتعلق المسألة الثانية بما إذا كان الفوز فيها ممكنا.

إن إثارة مثل هذه التساؤلات بعد فترة غير وجيزة من التدخل العسكري الخارجي(الأمريكي) في كل من أفغانستان والصومال يدحض فرضية الدوافع الإنسانية للتدخل. ويبقي النقاش حول الحضور النسبي للدوافع الأمنية مقارنة بالدوافع الجيواسترتيجية على المحك.

ويمكن اختبار ذلك بقياس حجم القدرات المادية والبشرية المدفوع بها لتغطية مهام التدخل، ومستوى حضور القضيتين ضمن الأجندة السياسية لصانع القرار السياسي بالدول المنخرطة في عملية التدخل العسكري هذه.

كما لا يمكن إغفال العامل الزمني في التعاطي مع القضيتين كمؤشر دال على ترجيح الأهمية النسبية بين الدافعين الأمني والجيوستراتيجي لعملية التدخل في كل من أفغانستان والصومال. إلى جانب مستويات كلفة العمليتين، والمردود المتوقع من خلال البرامج المعتمدة في إعادة الإعمار والتأهيل لكل من البلدين.

وحتى وإن كانت الإجابة عن المسألتين السابقتين غير مؤكدة. سواء تعلق الأمر في ما إذا كانت مثل هذه الحروب هي الملاذ الأخير لقضية عادلة وفق الشروط المصممة لشرعنة التدخل العسكري في إطار الحرب العادلة. أو تعلق الأمر بالتحكم في نتائج عملية التدخل، إذ تفيد الوقائع الميدانية قياسا بمؤشر الزمن والكلفة البشرية والمادية إلى عدم الحسم، على الأقل، في تحقيق الهدف من التدخل.

المطلب الأول: الدوافع المحركة للتدخل الخارجي في كل من أفغانستان والصومال

إن اقتصار الدراسة على تحليل ظاهرة التدخل العسكري الخارجي على الفترة الممتدة عقب توحيد الألمانيتين وتفكك الاتحاد السوفيتي، يقتضي تناول حالتي الدراسة في السياق نفسه، وذلك بالبحث في الدوافع المحركة لعملية التدخل في كل من أفغانستان والصومال في هذه الفترة مما يفيد في دراسة التدخل العسكري الأمريكي في المنطقتين.

وإذ تفيد المرجعية المستند إليها، المتمثلة في مواثيق هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، في تبرير التدخل العسكري في أفغانستان والصومال إلى التباين الواضح للدوافع المحركة لعملية التدخل؛ حيث تم الإعلان عن الأسباب الإنسانية كمحرك دافع للتدخل في الصومال، بينما ارتبطت عملية التدخل العسكري في أفغانستان بأحداث 9/11 والحرب على الإرهاب؛ بمعنى، ترجيح البعد الأمني كدافع حقيقي للتدخل.

إن تحليل الوضع يقتضي النظر في ربط مسار العجز الدولتي بعملية التدخل، بهدف تحديد جوهر الحدث والفروق الممكن رصدها في الحالتين، إلى جانب تحليل بيئة الحدث من خلال معرفة دور القوى أو العوامل التي من شأنها أن تؤثر في السياسات المعتمدة أثناء التدخل في كل من أفغانستان والصومال.

الفرع الأول: التدخل العسكري في أفغانستان والصومال: قراءة مقارنة في الدوافع والسياق

مثلت الدوافع الإنسانية العنوان الأبرز لتبرير شرعية التدخل خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، بينما تصنف أحداث 9/11 كنطقه تحول في طبيعة التدخل من حيث دوافعها؛ إذ اقترنت عمليات التدخل العسكري أكثر بالدوافع الأمنية في ظل تراجع مساحة أدبيات التدخل الإنساني، وهو ما يدلل على تأثير سياق الأحداث على عنوان وطبيعة الدوافع التي يجري تسويقها لشرعنة التدخل العسكري. غير أن هذه التدخلات بقيت مثار خلاف، وكذا مدى إمكانية أن تصبح جزءا من اتجاه مهم طويل الأمد في السياسة الدولية.

وحتى وإن اختلف السياق الزمني للتدخل العسكري في كل من أفغانستان والصومال، غير أن مسار الأحداث والتعاطي الدولي مع القضيتين يعكس ضرورة إمعان النظر في الخلفية الجيوستراتيجية المبنية على الدوافع المصلحية للتدخل في إطار النزعة التوسعية.

ويذكر أنه حينما حلت القوات الأمريكية إلى أرض ميناء مقديشيو فى التاسع من ديسمبر 1992 لتقود قوات التحالف الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة في عملية سميت "باستعادة الأمل فى الصومال" ساد لدى الرأي العام العالمي الاعتقاد بسرعة وسهولة تحقيق هذه العملية لأهدافها المتمثلة في تأمين وصول المساعدات الإنسانية الدولية لشعب أنهكته المجاعة والجفاف والحروب الأهلية الدموية. إلا أن عملية استعادة الأمل قد بدت بعد اقل من العام أشبه بالسير على الرمال المتحركة، وهو الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة إلى إعلان سحب قواتها من الصومال في موعد أقصاه31 مارس 1994، وما تلا ذلك من إعلان كل من فرنسا وإيطاليا عزمهما على اقتفاء اثر الإدارة الأمريكية في هذا الشأن، وذلك بسحب قواتهما في مواعيد مختلفة .[1]

إن الولايات المتحدة الأمريكية المكلفة بتأمين إيصال المعونات الإنسانية، تحولت إلى طرف في النزاع في محاولة منها لتجريد الفصائل المسلحة من سلاحها مما أدخلها في مواجهة مباشرة مع أمراء الحرب، حيث تحول "عيديد" في مواجهته للقوات الأمريكية كزعيم قومي. وقد أدت عملية قتل الجنود الأمريكيين وسحل جثثهم في شوارع مقديشو، أحد المشاهد الدراماتيكية بحسب ما صورتها القنوات

[1] نجوى الفوال، الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولي. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2013/12/05.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217748&eid=4064

الإعلامية " CNN" بشكل خاص والمعجلة في اقتناص اللحظة الناضجة لتسويغ مبرر الانسحاب من الصومال دون تقدير حجم المعاناة الإنسانية المترتبة عن موقف كهذا. لأن الانسحاب ترتب عنه تراجع الزخم الدولي تجاه القضية الصومالية بصفتها الدولية وتحولت إلى قضية محلية/ إقليمية وإدخالها في النطاق التقليدي لمهام قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، في ظل المعطيات الدالة على عدم كفاية الإمكانات المادية والبشرية لتغطية أعباء هذه المهام.

لقد تطور الصراع في الصومال بين الفصائل المسلحة وتوسعت الحرب الأهلية ثم انتشر الجفاف الذي أدى إلى مجاعة أصابت معظم الأراضي الصومالية، وفي ظل هذا الوضع الإنساني البالغ السوء كان لابد من تدخل دولي لإيقاف هذه المأساة، وقد دخلت القوات الدولية ضد الصومال بدعوى إنشاء بيئة آمنة تمثل شرطا ضروريا لتوفير المساعدة الإنسانية وتشجيع المصالح الوطنية. في الواقع لقد تأخر التدخل الدولي لمدة من الزمن بعد إصدار القرار الدولي ذي الرقم(733) والذي نص على قيام قوات الأمم المتحدة بمراقبة وقف إطلاق النار بين الفصائل الصومالية وحماية قوافل الإغاثة، لكن هذه القوات كانت قليلة العدد لا تزيد على 50 فردا، فأقدمت الولايات المتحدة على إرسال قوات أمريكية لتوزيع المساعدات الإنسانية مباشرة في الصومال وكان عددها 2500 جندي أمريكي وأكثر من 1500 من الدول الأخرى، ثم تبنى المجلس قرار يسمح بالتدخل الأمريكي سمي بـ" إعادة الأمل".[1]

لكن أهداف القوات الدولية تغيرت من تقديم المساعدة إلى محاولة نزع أسلحة المليشيات الصومالية وأخيرا السعي إلى اعتقال "محمد فارح عيديد" الذي عارض التدخل الأمريكي، ما أدى إلى تصاعد المقاومة ضد القوات الدولية والتي أدت إلى مقتل عدد من الجنود الأمريكيين ومن القوات الدولية الأخرى، فكان القرار الأمريكي القاضي بسحب قواته، وتم ذلك في مارس 1992.

وإذا كانت المتطلبات العسكرية في أية جهود لإقرار الاستقرار وإعادة الإعمار هي دوما في حاجة ماسة للعنصر العسكري. من حيث المبدأ، فإن الدولة المستهدفة تكون قد خرجت لتوها من نزاع مسلح أو انهيار مفاجئ لمقومات الدولة، ولا شك أن الإدارة الأمريكية ستكون بحاجة للعمل في بيئة آمنة نسبيا حتى تتمكن من تجسيد برنامج إرساء الاستقرار وإعادة الإعمار، لكن كم هو عدد الجنود المطلوبين في جهود إسناد بعثة الاستقرار وإعادة الاعمار؟ وما هي المدة المطلوبة حتى يتمكنوا من القيام بهذه المهمة؟ قراءة إحصائيات DSB بخصوص بعض البلدان يرسم صورة قاتمة. فتحقيق أهداف طموحة

[1] هيفاء أحمد محمد يونس، المرجع نفسه السابق، ص،73.

في العراق استوجب نشر ما يقارب 500.000 جندي لخمس إلى ستة سنوات وفي هاييتي كان لا بد من نشر 162.000 جندي أمريكي، بل أن تحقيق أهداف أقل طموحا تلقي أعباء كثيرة على المتدخل حيث تتطلب في العراق نشر 125.000 جندي وفي هاييتي 40.500 جندي.[1]

وفي المقابل، عقب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، كان الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة في أفغانستان مدفوعا بالمصالح القومية المتوسعة أكثر من النزعة الإنسانية. وكان المبرر المنطقي والأساس القانوني الرسمي للتدخل الذي تقوده الولايات المتحدة هو الدفاع عن النفس. غير أن الائتلاف انطوى على أهداف مختلفة اختلافا جذريا عن أهداف معظم التدخلات السابق، تفكيك شبكة إرهابية دولية وإزالة نظام كان يمنح الدعم لتلك الشبكة. ورغم تردد الولايات المتحدة في المشاركة بما أسمته بناء الأمة، إلا أن الائتلاف الذي تقوده أمريكا سرعان ماجه إلى مسعى دولي مواز لبناء السلام وحفظ السلام في أفغانستان، تحفزه الاهتمامات الإنسانية بشكل جزئي، وكذلك على الأقل الخوف من أن انعدام الاستقرار في أفغانستان يمكن أن يعود بسهولة إنتاج الظروف التي سمحت للبلد قاعدة للإرهاب الدولي في تسعينيات القرن العشرين.[2]

لكن هذا التوجه لم يشفع للقوات الأمريكية ميدانيا، إذ جوبهت بمقاومة شرسة حركة طالبان من جهة، وإغراق عملية بناء الدولة في مشكلات الفساد وعدم القدرة على تجاوز الولاءات الجزئية المبنية قبليا لصالح الولاء الوطني. كما أثار سلوك الحرب في أفغانستان قضايا أخلاقية وقانونية مهمة أيضا. فقد أثار قتل المدنيين في الغارات الجوية، عن طريق طائرات دون طيار، أسئلة بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة تبذل جهودا كافية لتجنب " الأضرار الجانبية" والتمييز بين المقاتلين والمدنيين.[3]

كما أثار احتجاز سجناء طالبان/القاعدة من قبل الولايات المتحدة ونقلهم إلى القاعدة العسكرية الأمريكية في خليج "غوانتانامو" تساؤلات مهمة بشأن وضع هؤلاء السجناء ومعاملتهم، وبخاصة إذا ما كان يجب منحهم وضعية أسرى الحرب أو معاملتهم كذلك حتى ولو لم يكونوا مؤهلين لمثل هذا الاعتراف الرسمي. فقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا بأن مقاتلي طالبان وإرهابي القاعدة "

[1] Justin Logan and Christopher Preble, Failed States and Flawed Logic: The Case against a Standing Nation-Building Office, CATO Institute, **Policy Analysis**,N:560,January 11 2006.p,17.

[2] أندروكوتي، **أفغانستان والديناميات الجديدة للتدخل: مكافحة الارهاب وبناء الدول**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتب السنوي، 2003). ص، 294.

[3] المرجع نفسه، ص، 309.

مقاتلون غير قانونيين" أو" محتجزون في ميدان القتال" بدلا من سجناء الحرب، لأن أعضاء الطرفين لم يكونا جزءا من جيش معترف.[1]

وقد تم تجاوز النقاش القانوني لوضعية السجناء بحسب معاهدة جنيف الثالثة[2]. بإضفاء الطابع الأمني على مسعى الحرب على الإرهاب، بما يسمح بتعطيل العمل بالقوانين السارية في الوضع الاعتيادي واللجوء إلى الأحكام الاستثنائية بدعوى الحرب على الإرهاب. كما تم تجاوز معضلة تقبل الرأي العام الأمريكي لمقتل أبنائهم في أفغانستان، بتوظيف الآلة الإعلامية للترويج لقدسية المهام التي يقوم بها الجنود الأمريكيين في سبيل الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي. وبالنظر إلى حجم التكاليف وطبيعة العدو"الهلامي" فإن الدافع المصلحي يبرز بشكل لافت في العملية؛ وإن كان عنوانها الرسمي هو محاربة الإرهاب الدولي ممثلا في القاعدة بزعامة "أسامة بن لادن".

وإذا كان الانفصال الأميركي عسكريا ودبلوماسيا عن عملية السلام في الصومال يضر الحرب التي تشنها على الإرهاب الدولي. فإن استمرار فشل الدولة الصومالية سيؤدي بالتأكيد إلى جعل مصالح أميركا ومصالح حلفائها في المنطقة معرضة بصورة خطرة للهجمات الإرهابية. والشيء الوحيد الذي سيغذي الأجندات الإسلامية الراديكالية، هو استمرار حالة عدم الاستقرار، وانعدام القانون، وانعدام الحكومة في الصومال. إن دعم السلام والاستقرار في الصومال اليوم هو الذي سيساعد – ما في ذلك شك – على إضافة ملجأ آمن آخر للإرهابيين في المستقبل.[3]

إن الولايات المتحدة لا تملك أي سبب وجيه لمواصلة وجود استراتيجي لها في أفغانستان أوفي أسيا الوسطى. إذ لديها أولويات إستراتيجية أكثر أهمية بأشواط في جميع أنحاء العالم تقريبا. بالتالي، من غير المنطقي أن تزج نفسها في شؤون الدول المجاورة لروسيا وفي نطاق النفوذ الصيني، وأن تتدخل في طموحات الهند. يضاف إلى ذلك، أن العوامل الجغرافية والديمغرافية، واللوجيستية والاقتصادية تصب كلها في مصلحة دول أخرى، ولا يمكن لأي قدر من الغطرسة الأكاديمية أن يطبق واقعيا نموذج

[1] أندروكوتي، المرجع نفسه السابقن صن 312.

[2] معاهدة جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، وقد دخلت حيز التنفيذ في 21/ 11/ 1959. متوفرة عبر الانترنت على الرابط التالي:
http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntang.htm

[3] جون برندرجاست، عواقب إهمال عملية السلام الصومالية.
http://www.crisisgroup.org/ar/regions%20countries/africa/horn%20of%20africa/somalia/op-eds/john%20prendergast%20and%20andrew%20stroehlein%20in%20al%20ittihad.aspx

الإصلاح الأمريكي في جمهوريات الواقعة في آسيا الوسطى والجنوبية وتحديدا البلدان التي تنتهي أسماؤها ب (ستان) بطرق فعالة من حيث التكلفة نسبة إلى الاستخدامات الأخرى للموارد الأمريكية.[1]

الفرع الثاني: المرجعية القانونية وتكييفها لمبررات التدخل في أفغانستان والصومال

يمكن رصد تكييف المجتمع الدولي للوضع الإنساني والأمني في كل من أفغانستان والصومال من خلال تحليل محتوى قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص القضيتين، باعتبارها المرجعية القانونية المعبرة عن مشروعية التدخل العسكري في البلدين. وبالنظر إلى الكم المعتبر من القرارات المنبثقة عن المجلس في هذا الإطار فإن التحليل يرتكز بالدرجة الأساسية على الأبعاد المتقاطعة في القضيتين حسب ما ورد في قرارات مجلس الأمن، مع مراعاة التسلسل الزمني لها.[2]

وإذ تأتي القضية الصومالية من حيث التسلسل الزمني في مقدمة الاهتمام الدولي بالنظر إلى المأساة الإنسانية كحالة استعجاليه، نتيجة للنزاعات الداخلية المدمرة. حيث جاء القرار رقم 1992/733 استجابة للطلب المقدم من الصومال (نلاحظ أن نص القرار لم يشر إلى الجهة التي تقدت بطلب النظر في قضية الصومال) كي ينظر في الحالة في الصومال. وتتضمن معظم القرارات عبارات متكررة؛ تعبر عن الجزع الشديد والشعور بالقلق لسرعة تدهور الحالة في الصومال والخسائر الفادحة في الأرواح البشرية وتفشي الأضرار المادية الناجمة عن الصراع.

ويقرر المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بتنفيذ حظر عام كامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال إلى أن يقرر المجلس خلاف ذلك. مع إبقاء المسالة قيد الاستعراض المستمر إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي.

وهو القرار الذي بموجبه تم تبرير التدخل العسكري، وجاءت القرارات في السنتين المواليتين في شكل عملية متابعة لعمل الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة الوطنية كأولوية وتشجيع ودعم إعادة إنشاء المؤسسات الإقليمية والوطنية والإدارة المدنية في كامل أنحاء البلد، وفق تكييف للقضية بأنها ما زالت تهدد السلم والأمن في المنطقة.

---

[1] أنتوني كوردسمان، الواقعية في أفغانستان: إعادة النظر في الحجة الملتبسة بشأن الحرب. مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 378، السنة 2010.ص ص، 158، 196. ص، 159.

[2] يمكن الاطلاع على معظم قرارات مجلس الأمن المعتمدة في هذه الدراسة، بتصفح موقع الانترنت على الرابط التالي:
/http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions

ويعرب القرار رقم 1993/865 فيه مجلس الأمن أن إعادة إنشاء الشرطة الصومالية والنظامين القضائي والجنائي في الصومال تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لإعادة الأمن والاستقرار في البلد. كما يعرب بالغ قلقه لاستمرار الهجمات المسلحة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المحددة بالقرار رقم 1994/923 (بعد انسحاب القوات الأمريكية). وقد تم طي ملف القضية الصومالية على المستوى الدولي ضمن أجندة مجلس الأمن؛ إذ لم يتم الإشارة إلى القضية الصومالية إلى غاية عام 2001، وتم تحويلها إلى الاتحاد الإفريقي ليتم متابعة جهود المصالحة إقليميا ومحليا بالرغم من التدهور المستمر للوضع الإنساني والأمني في الصومال وتداعياتها على المنطقة.

ويبدأ مجلس الأمن الدولي يشتغل على القضية الأفغانية بدءا من عام 1996 بالرغم من حالة الاقتتال بين المجموعات الاثنية والقبلية المختلفة خاصة بعد أن انهارت حكومة نجيب الله التي يدعمها السوفيت، والوضع الإنساني المتردي جراء تزايد أعمال العنف وارتفاع عدد اللاجئين داخليا وخارج البلد.

لقد خضعت العاصمة كابل إلى سيطرة قوات الطاجيك والأوزبك والهازار بقيادة القائد الطاجيكي أحمد شاه مسعود، الذي توجد قاعدة دعمه في وادي بانشير في الشمال الشرقي، والقائد الزبكي عبد الرشيد دستم الذي توجد قاعدته في مدينة مزار شريف الشمالية (اصبحت هذه القوات تعرف لاحقا بالتحالف الشمالي). وقد تشكلت حكومة جديدة برئاسة برهان الدين رباني غير أن انعدام الثقة بين المجموعات الشمالية والبشتون الجنوبيين كانت قوية وبقيت الأخيرة خارج الحكومة بشكل فعلي. وقد بدأت القوات البشتونية بقيادة قلب الدين حكمتيار بقصف العاصمة ونشبت حرب أهلية وعزز القادة المختلفون سيطرتهم على مناطقهم. واندلع القتال أيضا بين المجموعات الشمالية داخل كابل، حيث انضمت قوات دستم إلى قوات حكمتيار ضد أحمد شاه مسعود.[1]

أدى سيطرة حركة طالبان، المشكلة في معظمها من البشتون والتي تستمد دعمها من المدارس الدينية الإسلامية وبدعم باكستاني قوي، على جنوب ووسط أفغانستان ما بين عامي 1994 و1996 إلى توجيه بوصلة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وحركت بذلك آلة مجلس الأمن واحتلال قضية أفغانستان أولوية أجندة المجلس. فكان القرار رقم 1076/ 1996 والذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأفغانية، ويكرر التأكيد على أن استمرار الصراع في أفغانستان يهيأ تربة خصبة للإرهاب والاتجار

[1] أنتوني كوردسمان، المرجع نفسه، ص، 296.

بالمخدرات مما يزعزع استقرار المنطقة وما وراءها، ويعرب فقط عن أسفه للخسائر التي وقعت بين المدنيين جراء بسبب الألغام البرية.

وتأتي سنة 1998 كمحطة فارقة في تحول الموقف الأمريكي جراء الاعتداء على سفارتيها في نيروبي، كينيا، ودار السلام، تنزانيا، باعتبارها أعمال لها تأثير ضار على العلاقات الدولية وتعرض أمن الدول إلى الخطر، واعتبر أن قمع الإرهاب الدولي أمر أساسي من أجل صون السلم والأمن الدوليين؛ حسب ما ورد في القرار رقم 1189 / 1998.

بعدها تم الإعلان عن القرار رقم 2001/1363 والذي يقضي بموجبه أن الوضع في أفغانستان يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وذلك بعد بسط حركة طالبان نفوذها على كامل التراب الأفغاني عام 2000. وقد سبق القرار السابق بقرار رقم 2001/1356 يعرب فيه عن رغبته في رؤية السلام والأمن يعودان إلى أرض الصومال. وهي إشارة في بداية إعادة ربط القضيتين تحت مسمى محاربة الإرهاب الدولي؛ بمعنى، طغيان الحس الأمني على توجهات النزعة التدخلية على حساب الدوافع الإنسانية في القضيتين، خاصة مع عودة المحاكم الإسلامية بقوة في نفس العام لتسيطر على مقديشو. والملاحظ أن قرار 2001/1363 صدر بتاريخ: 30 جويلية2001 ؛ أي قبيل أحداث 9/11.

وتبدأ رحلة التدخل العسكري الدولي تحت مظلة قرارات مجلس من بوابة أحداث 9/11 وبدوافع أمنية صرفة، وقد جاء القرار رقم 2001/1386 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر2001 ليعطي المشروعية الدولية للتدخل. إذ يقضي القرار بإنشاء قوة دولية للمساعدة الأمنية لمدة ستة أشهر لمساعدة القوات الأفغانية المؤقتة على كفالة الأمن في كابل والمناطق المحيطة بها. بمعنى توجيه جهود القوات الدولية على تأمين العاصمة لما تمثله من رمزية سياسية كبداية لبسط السيطرة على بقية الأقاليم.

ونظرا لتعثر الجهود الدولية في تجاوز المعضلة الأمنية والشروع في عمليات بناء الدولة في كل من أفغانستان والصومال، عمد مجلس الأمن إلى تمديد فترة التواجد للقوات الدولية كل ستة أشهر قابلة للتمديد، مع تأكيده في كل قرار احترامه القوي لسيادتهما وسلامتهما الإقليميتين واستقلالهما السياسي ووحدتهما الوطنية، وتذييل كل قرار بإبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.*

*يمكن الاطلاع على أحد نماذج التقارير الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص القضيتين الأفغانية والصومالية بالعودة الى الملحق رقم(04)،ص، 232. المتعلق بتمديد مهام الاتحاد الإفريقي في إدارة الأزمة الصومالية. والملحق رقم(05)،ص، 239. المتضمن تمديد مهام القوات الدولية في أفغانستان.

وبالرغم من تعبئة الموارد المادية في شكل صناديق لتغطية نفقات تكاليف عمليات التدخل الى جانب تمويل تكاليف مشاريع إعادة اعمار الوضعيات المترتبة عن العمليات العسكرية، غير أنه وكما كان الحال في الصومال، فإن هذه الصناديق في أفغانستان قد يكون لها الأثر العكسي من حيث تقويتها النفوذ السياسي لأمراء الحرب على حساب الحكومة. وتبعا لذلك، تسعى الحكومات لربط تلك الصناديق وإعادة تأهيل الدولة مباشرة بإدارة كرزاي. لكن هذا المسعى لتعزيز قوة الدولة عبر مركزة الوظائف يمكن أن يتعرض للكبح إذا دخلت المنظمات غير الحكومية الخاصة في اللعبة خاصة تلك تمتلك موارد ضخمة. فكما تظهره حالات كل من كوسوفو، البوسنة، والصومال فإن المنظمات غير الحكومية كلها تسعى من أجل زيادة بروزها وتأثيرها بهدف استمالة المانحين وزيادة مواردها، وهذه المنافسة تجعلها غير مهمتة كثيرا بالأطراف الذين تتفاوض معهم بغية الوصول إلى الضحايا لمساعدتهم. إن إقامة شراكات مع الأطراف الذين يمتلكون القوة الميدانية المتحالفين مع أمراء الحرب سينتهي بمساعي المساعدات الإنسانية إلى إضعاف الحكومة المركزية ويحرم هذه الأخيرة من إرساء حوكمة فعالة عموما.[1]

لقد تم التعاطي مع التدخل العسكري في أفغانستان بمبررات أمنية تختلف عن تلك المساقة أثناء التدخل في الصومال. ويبقى الزخم الإعلامي المصاحب لعملية التأييد والمشاركة الدولية في عملية التدخل في أفغانستان تعكس مدى قوة أمريكا في التأثير على القرار الدولي من جهة، ومدى قدرتها على توظيف القدرات الدولية لصالحها انطلاقا من مقولة الرئيس الأمريكي يومها "من لم يكن معنا فهو ضدنا". وهي الفترة التي عرفت بمرحلة الحرب على الإرهاب الدولي وقد اشتغلت الأدبيات الأكاديمية كثيرا حول الموضوع.

فهل تحققت الأهداف المعلنة والانجازات المرجوة من عملية الحرب على الإرهاب والتدخل العسكري في كل من أفغانستان والصومال؟

[1] Holzegrefe J.I & Robert Keohane, Op Cit,p,318.

المطلب الثاني: استراتيجيات ردم فجوات العجز في البلدين باعتماد جاذبية البدائل الخارجية.

غالبا ما يتم طرح فكرة إعادة الاعمار كمهام جوهرية للبدائل الخارجية لردم فجوات العجز الدولتي (فجوة القدرات، فجوة الأمن، فجوة الشرعية)، لكن هذه الفكرة مرتبطة أكثر بالبعد الاقتصادي في إطار الاستفادة من صفقات إعادة إعمار ما ترتب عن العمليات العسكرية جراء التدخل الخارجي؛ على غرار المنافسة حول مشاريع إعادة الاعمار بالعراق.

لا يمكن لأي برنامجٍ لإعادة الإعمار بعد فترةِ النزاع أن يحوِّل الصومال أو أفغانستان إلى مراكزَ رفاهٍ مزدهرة. ولكنَّ إخفاق التدخلات التي تقودُها الولاياتُ المتحدة لإقامة ديمقراطيات مستقرة في هذه البلدان له أكثر من مجرَّد التفسير الاقتصادي. فالمجتمعان مقسَّمان عرقيا أو اجتماعيا اقتصاديا أو عشائريا بطرق لم تكن عليها ألمانيا واليابان باعتبارهما النموذجين الناجحين لعملية التدخل العسكري في التاريخ الأمريكي. ومن ثم فإن التجانسَ أمر يساعد، لكنه ليس شرطا ضروريا. وتعد أنواع الضغائن الطائفية التي تميز الصومال وأفغانستان أكثر العوائق المؤثرة على نتائج التدخل الخارجي وفق المقاربة التي تعفي العامل الخارجي من العجز الداخلي.

كما أن التحدي الذي يواجه النظام المتعدد الأطراف إزاء جسر هوة الفجوات بالنسبة للدول العاجزة ليس مسألة خيار بين الاتجاه العالمي والاتجاه الإقليمي، ولا بين الهياكل القديمة التي تولت تصميمها وإدارتها القوى التقليدية في الدول المتدخلة، والترتيبات الجديدة التي تنشأ استجابة لحاجات الدول العاجزة. فالقضية هي بالأحرى قضية انسجام وتكييف، وهي في بعض الحالات قضية إصلاح للمؤسسات بحيث تكتسب القدرة على العمل بفعالية معا.[1]

[1] مجموعة من الباحثين، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية 2013. ص، 119.

الفرع الأول: استراتيجيات التدخل العسكري في الصومال بين الأهداف والنتائج

إن التغيير المتكرر في أهداف التدخل الدولي قد أدى إلى إدخال الأمم المتحدة كطرف في النزاع، وتحولت في نظر الكثيرين من الصوماليين إلى قوة احتلال، وبعد الانسحاب الأمريكي، قررت الأمم المتحدة تخفيض حجم قواتها وتغيير أهدافها بحيث تكتفي بإيصال المعونات الإنسانية إلى المناطق الأكثر أمانا والتي تلقى فيها تعاونا من قادة الفصائل.

ويمكن إيعاز الإخفاق الرئيسي الذي أصاب عملية التدخل الدولي تمثل في المحاولات غير المنضبطة لتغيير مهام عملية التدخل ومحاولة فرض الموقف السياسي/ العسكري الأمريكي على الأطراف المتصارعة. ولقد استمر الوجود الدولي إلى ما بعد الانسحاب الأمريكي، إلى أن المواجهة مع بعض الفصائل في الصومال بشكل متكرر دفع الأمم المتحدة إلى سحب قواتها من الصومال نهائيا.[1]

فالتركيز على المعونات الإنسانية في ظل بيئة تشهد نزاعا داخليا عنيفا، في إطار قوات متعددة الجنسيات، وإبعاد الجانب الأمني من أولويات أجندة القوات المتدخلة من جهة، وغياب إستراتيجية واضحة طويلة المدى لدى المجتمع الدولي إلى جانب انهيار مؤسسات الدولة وعدم وجود تنظيمات قوية يمكن الارتكاز إليها كنواة للتأسيس الانتقالي في بداية عملية التدخل، من شأن كل ذلك أن يؤدي إلى حالة من الإرباك لدى القوات الدولية؛ فانحصرت مهامها في توفير الحد الأدنى من الخدمات والتي غالبا ما تتوقف لدى مستوى الحفاظ على القوات المتدخلة وأعوان الأمم المتحدة المكلفة بتوزيع المعونات الإنسانية.

هذا التوجه أفضى إلى التخلي المبكر للقوات الدولية عن مهامها واعتماد المقاربة الإقليمية في التعاطي مع الملف الصومالي. وقد استنفذت القوات الدولية جهودها في البحث عن أحد أمراء الحرب "عيديد". ويمكن تلخيص هذا المسار من خلال الشكل التالي:

[1] هيفاء أحمد محمد يونس، المرجع نفسه، ص، 74.

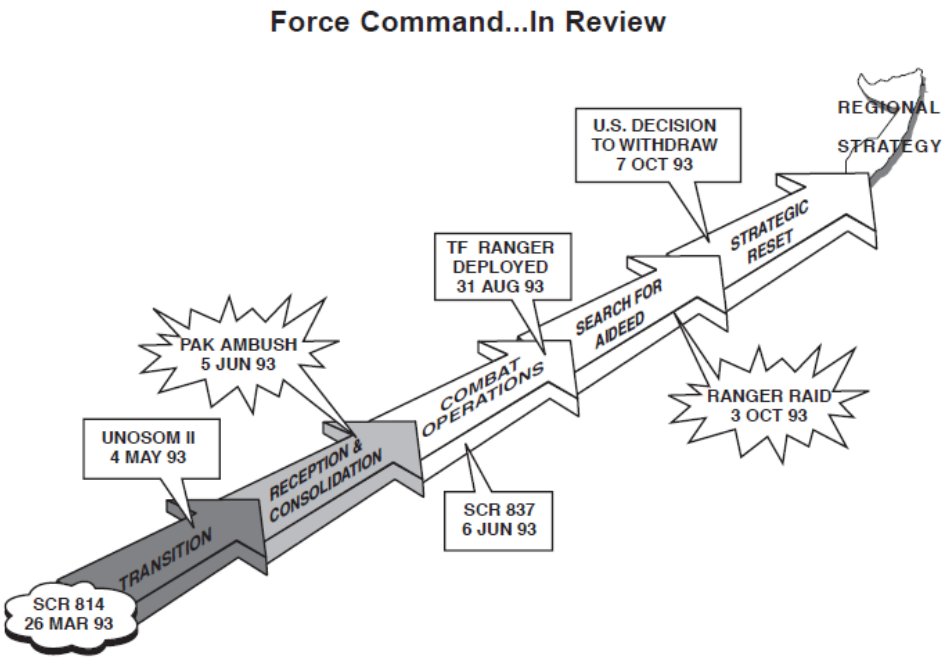

Transition (February–May 1993)

المصدر:

United States Forces, Somalia After Action Report and Historical Overview: The United States Army in Somalia, 1992–1994 , Center of Military History United States Army Washington, D.C., 2003.p, 79.

بدا وكأن عملية التدخل الدولية قد تعثرت وانزلقت على منحدر مراوغ. جملة من الأسئلة طرحت حول تفويض الأمم المتحدة وخصوصا حول مدى شموله للتورط المباشر في الحروب الأهلية الصومالية. راح الساسة الأمريكيون يعبرون عن المخاوف بشأن المصلحة القومية للولايات المتحدة. وراح بعض أعضاء الكونغرس يطالبون الرئيس كلينتون، الذي خلف الرئيس بوش في كانون الثاني 1993، لسحب الوحدات العسكرية الأمريكية من الصومال. وتم اتخاذ قرار يقضي بذلك في أكتوبر 1993. وفيما بعد قام مجلس الأمن بإلغاء أمره القاضي باعتقال أمراء الحرب الصوماليين الدائبين على عرقلة مهمة الأمم المتحدة، ومع حلول ربيع 1994 كان آخر الجنود الأمريكيين قد عاد إلى بلده، وكانت الأمم المتحدة قد عادت إلى دورها الأكثر تقليدية والمتمثل في الحفاظ على السلام، بالاعتماد على قوة متعددة القوميات اصغر واخف تسليحا للممارسة صلاحياتها.[1]

[1] روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، المرجع نفسه السابق، ص، 481.

ارتكبت الجهات من غير الدول، العنف من جانب واحد في القرن الإفريقي في العقد 2001–2010 أكثر مما أرتكبته الحكومات، كما تتوقع التخمينات العلمية. غير أن الحكومة الإثيوبية كانت الجهة الأسوة من حيث عدد السنوات الفعلية التي قضتها داخل أرض الصومال وعدد القتلى. وقد كانت السنتان 2003 و2004 الأكثر دموية (حيث سقط 500 قتيلا و250 قتيلا على التوالي)، في حين سجلت الذروة الأخرى في سنة 2007 عندما قتل أكثر من 160 مدنيا. وفي تلك السنة، نُفذ معظم أشكال العنف من جانب واحد الذي ارتكبته الحكومة الإثيوبية في إقليم الصومال، خاصة في جنوب شرق البلاد، الذي كان مسرحا لصراع متقطع داخل الدولة بين الحكومة ومجموعات المتمردين الانفصاليين في أوساط سبعينيات القرن العشرين.[1]

لا يتناغم التدخل في الصومال مع المبادئ أنفة الذكر إلا بقدر كبير من الصعوبة و القصر. فالمادة 51 لم يتم استحضارها، مما يشير إلى عدم وجود أي دولة تعتبر نفسها مهددة من الخارج. كذلك لم يكن التدخل ملتمسا من جانب طرف قادر، بصورة مقنعة، على الزعم بأنه يجسد حكومة الصومال ذات سيادة، لم تكن ثمة حكومة كهذه موجودة في ذلك الوقت. كانت الأزمة متجذرة، من الناحية الميدانية، في عدم وجود أي سلطة دولة فعالة في الصومال.

وقد جاء تبرير الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي" لعملية التدخل ردا دوليا على " تهديد للسلام" من شأن "عواقبه" أن تؤثر على أمن "المنطقة بأسرها". غير أنه من الصعب، بل ومن المستحيل حقا، رؤية أي تهديد للسلم والأمن الدوليين الصادر إما من داخل الصومال أومن أي دول أخرى في المنطقة. لم يكن هناك أي سبب مقنع ذي علاقة بالسلم والأمن يدعو للتدخل في الصومال. لم تكن الأزمة دولية بل داخلية. وبالتالي، فإن تبرير الأمين العام إشكالي بمقدار ما يمثل مطا وليا لمبدأ الأمن الدولي التقليدي. فصياغته مثلها مثل صياغة مجلس الأمن في القرار رقم 794 وربما يجب اعتبارها ضرورية، نظرا للغة الفصل السابع من الميثاق التقليدية المتركزة على مبدأ السلم والأمن الدوليين. كما يمكن أيضا فهمها على أنها لغة خطابية مصممة، حسب أقوى الاحتمالات، بهدف ملاحظة وطمأنة

[1] جوناس بومان وآخرون، **العنف المنظم في القرن الإفريقي**، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، مركز ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ص، 102.

الدول الإفريقية المرشحة لأن تصاب بالذعر إزاء ما يمكنها، بسهولة، أن تعتبره شكلا جديدا من أشكال النظام الاستعماري(الكولونيالي) تحت رعاية الأمم المتحدة.[1]

لقد أدت تجربة التدخل الأمريكي الفاشلة في الحرب الأهلية في الصومال إلى اتجاه الولايات المتحدة نحو تبني سياسة جديدة في مسالة التدخل في الحروب الأهلية الإفريقية تقوم على محاولة تشكيل قوة افريقية لحفظ السلام، على أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم التمويل والتدريب العسكري لهذه القوة الإفريقية. وبالتالي تجنب التحمل المباشر لكلفة عمليات التدخل، بشريا على الخصوص، وإسناد هذه المهام إلى القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة.

وبالتالي، فإن الموقف الأمريكي من مسالة حفظ السلام الإفريقي يعكس قدرا عاليا من الانفراد باتخاذ ترتيبات لا تقبلها منظمة الاتحاد الإفريقي والدول الرئيسة في المنطقة، وهو ما حال لفترة طويلة دون الاتفاق على صياغة متكاملة ومقبولة لهذه المسألة على الصعيد الأفريقي. وكأن كل ما يهم الإدارة الأمريكية في هذا الشأن هو ألا تجد نفسها مضطرة إلى التدخل في المستقبل في صراعات داخلية عنيفة في إفريقيا بصورة تسبب لها لطمة جديدة، على غرار ما حدث في الصومال. ويعكس هذا الموقف قدرا من التعلم السيئ من التجارب السابقة من جانب الإدارة الأمريكية. ذلك أن فشل تجربة التدخل الأمريكي في الصومال لم يكن عائدا إلى خطأ فكرة التدخل نفسها، التي كانت تفرضها الكارثة الإنسانية في الصومال وقت ذاك، ولكن كان الفشل عائدا إلى أن الولايات المتحدة تحولت إلى طرف في الصراع الداخلي بعد أن وسعت كثيرا من نطاق المهام الموكلة إلى القوات الدولية في الصومال.[2]

وبدلا من أن تعدي الولايات المتاحة الأمريكية النظر في سياسة التدخل العسكري في الحروب الأهلية، بحيث تقتصر على الاهتمام بتأمين وصول المساعدات الإنسانية والفصل بين الفصائل المتصارعة، فإن الإدارة الأمريكية باتت تفضل العزوف عن التدخل على نطاق واسع في أية جهود دولية لموقف الحروب الأهلية في إفريقيا، وتسعى بدلا من ذلك إلى إنشاء قوة افريقية تتدخل بالوكالة عنها في أية صراعات داخلية في المستقبل، إلا أن التخطيط العسكري الأمريكي في هذا المجال يجابه عددا من المشاكل الرئيسية الخاصة بإطار عمل القوة الإفريقية لحفظ السلام ولا سيما بالنسبة للنقاط المتعلقة

[1] روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، المرجع نفسه السابق، ص، 482.

[2] أحمد إبراهيم محمود، المرجع نفسه السابق، ص، 395.

بالتفويض غير الواضح لهذه القوة، والتكاليف العالية، والتقدير الغامض للحجم المطلوب لهذه القوة، والتعقيدات السياسية المحيطة بهذه المهمة.[1]

وإذا كان الهدف المعلن من عملية استعادة الأمل فى الصومال هو التحرك لأغراض إنسانية بحتة على حد قول جورج بوش نفسه إلا أن هذه العملية تمت بهدف تحقيق نصر عسكري أمريكي سهل وميسور فى عملية سريعة تشبه ما تم خلال عاصفة الصحراء وقد استفادت الولايات المتحدة من العمل تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل إكساب عمليتها الشرعية الدولية اللازمة، إلا أن التدخل العسكري الأمريكي قد أثار بعض التحفظات من الدول الاستعمارية السابقة في منطقة القرن الإفريقي، وعلى الأخص إيطاليا وفرنسا اللتان أثارتا الحديث عن المصالح الحقيقية للولايات المتحدة في الصومال، ورغبتها في إقامة حكومة صومالية موالية تدور فى فلكها وتسمح لها بالوجود في هذه البقعة الإستراتيجية، كما تسمح لها أيضا بالتوغل نحو السودان ومنطقة حوض النيل، بالإضافة إلى نشر تقارير حول تواجد شركات البترول الأمريكية تحسبا لاحتمالات تدفقه في الأرض الصومالية.

وقد وضعت هذه التحفظات والتقارير علامات استفهام حول الهدف الإنساني للمهمة العسكرية الأمريكية. ففي النهاية، تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها القومية بحسابات المكسب والخسارة و تتدعم وجهة النظر هذه من خلال حقيقة أرقام الإنفاق الأمريكي فى الصومال، التي قدرت تكلفة الوجود العسكري الأمريكي هناك خلال الشهور الأولى ب 15 مليار دولار أمريكي، طبقا لما أعلن رسميا فى مناقشات الكونجرس الأمريكي، وذلك بخلاف نفقات الإغاثة الإنسانية. كذلك، فقد أوردت بعض التقارير أن تسعة أعشار المبالغ المخصصة للمهمات الإنسانية فى العملية الدولية في الصومال كانت تصرف لمهمات وأغراض عسكرية وليست إغاثية، الأمر الذي يعكس غلبة الهدف العسكري للعملية على أهدافها الإنسانية، والتحول فى مسارها من مهمة لإنقاذ ضحايا الجفاف والمجاعة وتأمين وصول المساعدات إليهم، إلى حرب اقرب إلى حرب العصابات[2].

ومنذ أحداث 11 سبتمبر، وما أعقبها من إعلان الولايات المتحدة الأمريكية ما أسمته الحملة العالمية على الإرهاب، قفزت منطقة القرن الإفريقي إلى مكانة متقدمة فى أولويات السياسة الأمريكية بشأن المناطق اللازم السيطرة عليها كمواقع ومراكز حشد ومراقبة، سواء فيما يتعلق بالحملة العسكرية التي

[1] أحمد إبراهيم محمود، المرجع نفسه السابق بصفحته.

[2] نجوى لفوال، الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولي، مجلة الأهرام، السياسة الدولية، يناير 1994.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217748&eid=4064 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2013/12/24.

قادتها على أفغانستان، أو لحصار المناطق المتصور وجود قواعد وأنصار لتنظيم القاعدة بها، والتي أشارت كثير من التصريحات والتحليلات الغربية إلى تركزها في دول شرق أفريقيا، ولذا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقات الثنائية الموقعة سابقاً مع كل من كينيا وأثيوبيا وأوغندا بشأن التعاون الأمني والعسكري، كمدخل لتكثيف الوجود الأمريكي في تلك البلدان، علاوة على اختيار جيبوتي لتكون مركز دائرة تغطي جانبي البحر الأحمر الإفريقي منه والآسيوي، وذلك بالتنسيق مع حلفائها من الدول الأوروبية، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية ألمانيا القيادة العامة لقوات التحالف المسئولة عن مراقبة الأوضاع في تلك المنطقة، حيث أقامت الأخيرة قاعدة عسكرية لها في جيبوتي إلى جوار القاعدة الفرنسية القائمة هناك منذ استقلال جيبوتي.

ورغم انضمام قوات أسبانية إلى القوات الألمانية في جهود المراقبة في تلك المنطقة التي تتبع تقليدياً النفوذ الفرنسي، فإن فرنسا لم تبد اعتراضاً على ذلك باعتبارها شريكا في الحملة العالمية ضد الإرهاب – وقد تلا ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قواتها إلى جيبوتي لتكون مقراً لرئاسة أركان التحالف الدولى فى المنطقة والتي يقع عليها مسئولية مراقبة دول جانبي البحر الأحمر، حيث بلغت القوات الأمريكية مع مطلع عام 2003 فى جيبوتى نحو تسعة آلاف فرد، تم دعمهم بنحو ألف فرد من مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) في إطار الاستعدادات الأمريكية لشن حرب ضد العراق، فى حين لم يزد عدد القوات الفرنسية عن ألفى فرد والألمانية عن ألف فرد، علاوة على بعض القوات البريطانية والأسبانية، وتعتبر تلك القوات الدولية على أرض جيبوتي الأكبر من نوعها التي شهدتها دولة أفريقية منذ الاستقلال. وتجدر الإشارة إلى أن تعاون جيبوتي لم يتوقف عند حد استقبال القوات الأمريكية والدولية حيث وافقت على افتتاح محطة إرسال إذاعة صوت أمريكا في أراضيها، كما تدفقت عليها أنظمة تسليحية متقدمة.[1]

[1] مجموعة باحثين، **القرن الإفريقي. التداعيات الدولية والتفاعلات الإقليمية والتطورات الداخلية**، القاهرة: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003،

الفرع الثاني: استراتيجيات التدخل العسكري في أفغانستان بين الأهداف والنتائج

تستمد عملية إعادة تثبيت سلطة قائمة على مؤسسات قادرة على إنتاج وإنفاذ القانون عبر كامل أقاليم أفغانستان إلى جانب تبني النموذج الديمقراطي الذي تحمله القوات المتدخلة كوصفة متكاملة لتخطي العجز الداخلي ويوفر إمكانات الاندماج في المنظومة العالمية ضمن المسعى القائم على محاربة الإرهاب وتدمير القاعدة الخلفية والملاذ الذي يأوي الإرهابيين بصفتهم التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

تمثل هذه الأهداف الأرضية الأساسية التي ينبني عليها تقييم مستوى الأداء بالنسبة للقوات الدولية والممثلة في القوات الأمريكية باعتبارها المسئولة عن العملية من حيث حجم التواجد الميداني لقواتها، والإشراف المباشر لعملية تشكيل مؤسسات الدولة وفق اتفاقية بون التي تم التوصل إليها في ديسمبر 2001 بواسطة الأمم المتحدة.

كانت العمليات العسكرية للقوات المتدخلة موجهة للقضاء على حركة طالبان بعد إسقاطها لأنها تمثل التهديد المباشر والجدي للأمن والاستقرار الداخلي بالقدر الذي لا يسمح بالشروع في تنفيذ بنود اتفاقية بون الرامية إلى إنشاء مؤسسات حكومية انتقالية تشرف على المصادقة على الدستور في 2004 وانتخاب مجلس الشعب(اللويا جيرغا) في سبتمبر 2005. فالإستراتيجية المعتمة أثناء التدخل العسكري الخارجي ترتكز على نقطة التقاطع بين الفجوات الثلاث (القدرات، والأمن، والشرعية)؛ عاملة بذلك على المستويين الأساسين القاعدي بإقامة مؤسسات منتخبة من جهة، والعمليات العسكرية لتقليص حجم التهديد الذي تمثله حركة طالبان وبسط نفوذ السلطات الأفغانية الجديدة لاستعادة كيان الدولة واستقرارها كما هو مبين في الشكل رقم(09).

الشكل رقم(22): يمثل إستراتيجية التدخل باعتماد المستويات المختلفة لمسار العجز الدولتي

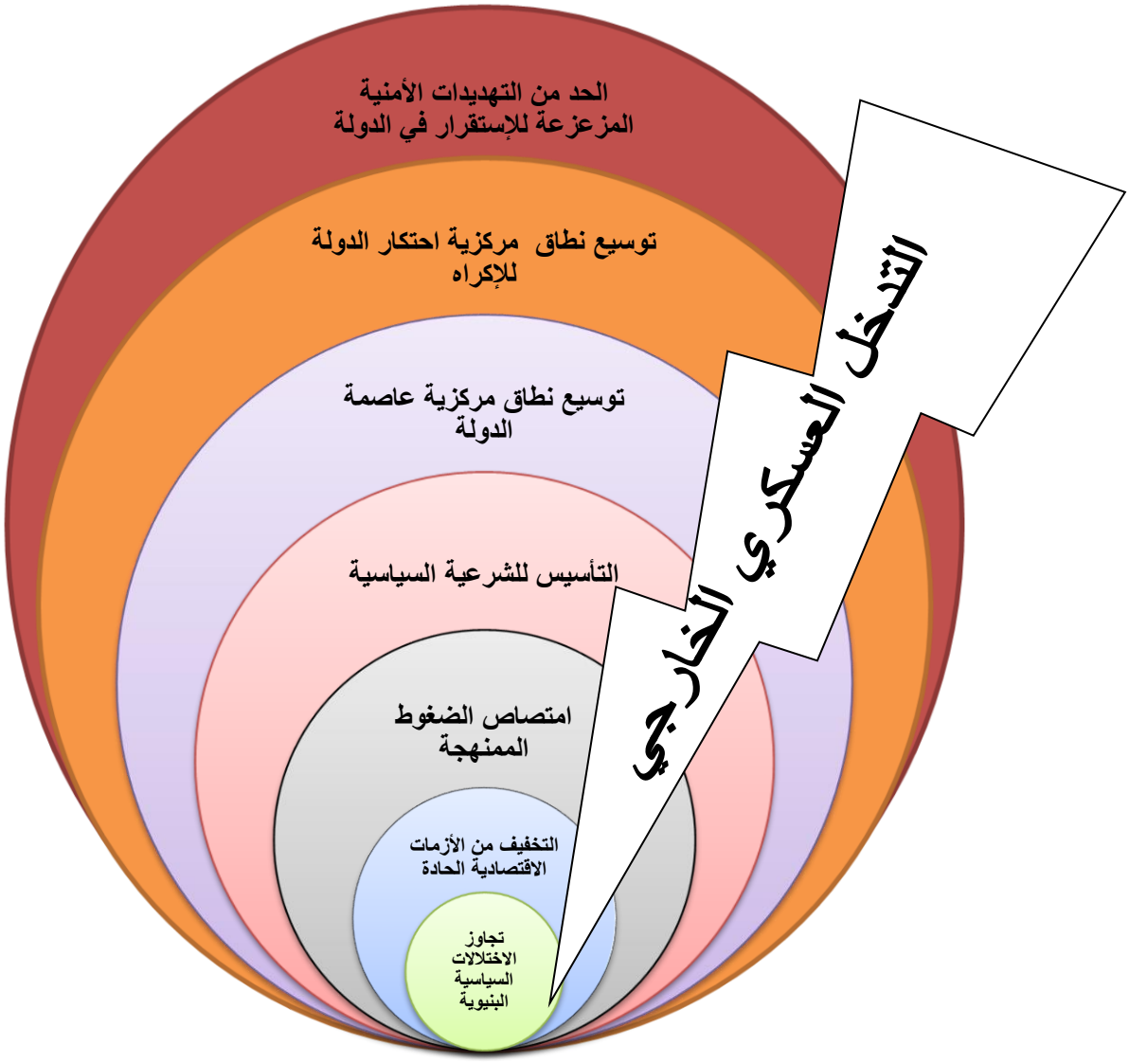

المصدر: المخطط من إعداد الباحث بتركيب مراحل مسار العجز الدولتي الواردة في الفصل الأول من الدراسة

إن إقامة مؤسسات منتخبة قد لا تمثل انتهاء أفغانستان من الانتقال الى حالة الاستقرار. ويتمثل الهدف الاستراتيجي الطويل الأمد للمشروع الدولي- الأفغاني المشترك لبناء دولة شرعية، فعالة ومسؤولة وأساس اقتصادي. وحتى هذه النقطة سبقت الجهود الممولة دولية لإرساء الشرعية من خلال عملية سياسية (الناحية الإلزامية الوحيدة من اتفاقية بون) المساعي المبذولة لإرساء امن وأساس اقتصادي قابل للحياة. ويجب الإستراتيجية التالية تسريع نمو قدرة الحكومة والتنظيم الشرعي على تزويد الأفغان ببدائل أفضل من الاتكال على المحسوبية التي يؤمنها القادة، والاقتصاد القائم على الأفيون، والحضور الدولي لتوفير الأمن، وسبل العيش، والخدمات. وفي الوقت نفسه، يجب دمج الأفغان في محيطهم ليلعب جيرانهم دورا داعما للاستقرار في بلدهم وليس مفقدا له.[1]

هذه الأهداف لم تجد في الواقع الميداني ما يؤكد مستوى التقدم في إنجازها بالنظر إلى حجم العمليات المهددة للأمن والاستقرار الداخلي عبر مناطق عديدة من البلد خاصة في الجنوب والعاصمة كابل نفسها. مما يثير تساؤلات حول نسبة التقدم في تحقيق الأهداف المعلنة ميدانيا.

لكن الوضع سيكون مختلفا جدا في حال تعريف النصر بالطريقة التي اعتمدها الجنرال ماكريستال وغيره في " ايساف". إنهم يتحدثون عن إنجازات أكثر واقعية بكثير، من شأنها توفير منافع كبرى لمعظم الأفغان، بالإضافة الى تحقيق انتصار مهم وملاحظات قيادة "ايساف" تعرف كلا من أهداف الحملة وتلك الانجازات كما يلي:[2]

الأهداف:

1. مساعدة حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية على دحر المتمردين؛
2. حماية السكان الأفغان وفصل نفوذ المتمردين عنهم؛
3. كسب الدعم الشعبي للحكومة؛
4. السماح بالتقدم المستمر وتعزيز الشرعية؛
5. منع عودة الإرهابيين الدوليين، والقضاء على الملاجئ الآمنة المحتملة.

[1] أيفودالدر، وآخرين، ترجمة، حسان البستاني، **هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية- الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير** (الدار العربية للعلوم، 2006)، ص، 176.

[2] أنتوني كوردسمان، الواقعية في أفغانستان: إعادة النظر في الحجة الملتبسة بشأن الحرب، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 378 آب/أغسطس 2010.، ص ص، 161، 162.

الأساليب:

1. تنفيذ العملية على ثلاث مراحل:
   i) أخذ المبادرة؛
   ii) دمج المصالح الإستراتيجية؛
   iii) الحفاظ على الأمن.
2. أخذ المبادرة؛ وقف زخم المتمردين في الأشهر الـ 12- 18 التالية؛
3. إقامة تعاون أكبر مع المجتمع الدولي؛
4. تحقيق تكامل أفضل، وتعزيز تماسك العمليات في المجال المدني-العسكري.

الانجازات:

1. هزم المتمردين ضمن حدود قدرة حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية؛
2. توسع الحكم الشرعي إلى المستويات المحلية؛
3. استفادة أغلبية الشعب الأفغاني من البرامج الاجتماعية الاقتصادية؛
4. تمكن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، بدعم " ايساف" من تولي زمام المبادرة لإرساء الأمن.

هذا التقييم المتفائل يصطدم بالرفض من زاوية نسبة الانجاز قياسا بمستويات التكاليف، إلى جانب المدى الزمني للعمليات، وانعكاس ذلك على مستويات الثقة في الأوساط الشعبية والسياسية تجاه القوات الخارجية. فالي جانب التذمر الشعبي من السلوكات المستفزة لمشاعر الأفغان من خلال المساس بالمقدسات على غرار تدنيس القرآن الكريم، فقد تنامت توترات بين الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية في ما يتعلق بسلوك الحرب ضد حالة التمرد والاتجار بالمخدرات.

فيما يتعلق بمواجهة المخدرات، انتقلت الولايات المتحدة منة هدفها الأساسي القاضي بإتلاف المحاصيل إلى تمويل سبل بديلة لكسب الرزق. كما وقعت اتفاقية بنقل المعتقلين الأفغان إلى رعاية أفغانستان بشكل تدريجي، مخففة التوترات الناشئة عن سوء معاملة الموقوفين الذين مات العديد منهم. ومع ذلك، اعترضت الحكومة الأفغانية على التقاعس في معاقبة الجنود الأمريكيين بالطريقة الملائمة

بسبب مقتل معتقل في قاعدة أمريكية في باغرام، عام 2002 نتيجة للتعذيب، وتبقى أحداث مماثلة نقطة حساسة بالنسبة إلى الشعب الأفغاني موفرة رموزا معبأة لأولئك الذين يعارضون الوجود الدولي.[1]

وتبقى الضغوط المحلية والدولية إلى الآجال المفتوحة أحد أبرز التحديات المقلقة للتواجد الأمريكي في أفغانستان، إذ لا احد يضمن النصر حتى ولو على شكل الانجازات المذكورة سابقا. فلن يتم الفوز بالحرب من خلال التعامل مع بنية السلطة في أفغانستان كما لو أنها لم تكن موجودة يوما، أو كما لو كانت ستشهد تغييرا جذريا خلال الأعوام القليلة القادمة. ولن تمنح الحكومة المركزية كافة الصلاحيات على حساب الانقسامات الإقليمية، والجغرافية، والاثنية، والطائفية الرئيسية، ولا يمكن الإقدام فجأة على إلغاء دور القبائل والعائلات المرموقة. ولن تفلح ببساطة الجهود المبذولة إعادة صقل نظام الحكم من اجل إنشاء بنية غربية حديثة من " الحكم الراشد" يقوم بطريقة ما بتحويل الوضع العام في أفغانستان. إن التحدي هنا يكمن في استمالة بنية السلطة، والسيطرة على أسوأ عناصرها وسلوكياتها، وذلك بأساليب يقبلها الشعب الأفغاني كخيار أفضل من حركة طالبان. وقد عبر أحد الخبراء العاملين في مجال الإغاثة عن الوضع قائلا:" يجب أن يبحث الأفغان عن أسوأ مآسيهم، وأن يجدوا لها حلا، وأن يهيئوا ظروفا مناسبة تمكنهم من المضي قدما في حال أرادوا فعل ذلك".[2]

كما أن لهذا التواجد العسكري الخارجي يثير قلق الدول المجاورة خاصة القوى الإقليمية منها، كالصين وروسيا وإيران. فقد أطلقت الصين وروسيا احتجاجات مقنعة علنا وتوبيخات قاسية سرا. وصدرت ردود الفعل الأكثر شهرة عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون (روسيا، الصين، كازاخستان، وجمهورية قرغيزستان، وطاجكستان وأوزباكستان) في 05/ جويلية/2005، معبرة عن أنه " من الضرورة قيام أعضاء التحالف ضد الإرهاب بتحديد جدول زمني نهائي للاستخدام المؤقت للبنى التحتية المذكورة أعلاه [القواعد العسكرية في أسيا الوسطى]، وبقاء الفرق العسكرية التمثيلية التابعة للدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون". ومن ثم قامت الصين وروسيا، وللمرة الأولى بعمليات عسكرية مشتركة كل منهما على أراضي الأخرى. لقد كان للتقارب الاستراتيجي بين هاتين القوتين

[1] أيفودالدر، المرجع نفسه، ص، 183.

[2] أنتوني كوردسمان، المرجع نفسه، ص، 166.

الآسيويتين أسباب عديدة، وقد التخوف من المخططات الأمريكية الواضحة لإقامة قواعد دائمة في أفغانستان وآسيا الوسطى أحد هذه الأسباب الهامة.[1]

وهو ما أدى إلى الاعتقاد بوجود ارتباط مادي ومعنوي بين الحرب الدائرة في أفغانستان وبين مضامين السياسة الخارجية الأمريكية وانعكاس ذلك على امن المنطقة وخاصة القوقاز، فقد احتلت هذه المنطقة أهمية كبيرة منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي في مرتكزات السياسة الأمريكية، وأعلنت الأخيرة أن هذا الإقليم عمقا حيويا لمصالحها الإستراتيجية وأنها تتطلع إلى تطوير الديمقراطية وخلق اقتصاد السوق الحرة واحتضان السلم والأمن والتعاون وإدماج هذا الإقليم بمنظومة الأمن الجماعية الدولية، فوجود الولايات المتحدة في أفغانستان حمل ويحمل بين طياته هدفا استراتيجيا ضد دول الجوار (القوقاز) من اجل احتواء روسيا وإقصاء إيران ومراقبة الصين وتغطية تحتية قائمة على التعددية الجيوسياسية في القوقاز من جنوبه وانتهاء بشماله وإنشاء منظومات لممرات نفطية اورو–آسيوية لا تمر عبر الأراضي الروسية والإيرانية والصينية وبذلك تتوجس روسيا خيفة من أن الولايات المتحدة تهدف إلى طردها من دائرة تنمية الطاقة القوقازية، ولذا لاغرو أن نجد تلاقيا للمصالح الإيرانية– الروسية ضد تنامي النفوذ الأمريكي في القوقاز.[2]

لقد بدأ العمل الحقيقي لبناء نظام جهاز شرطة وجيش أَكْفاء في عام 2008. على الرغم من التعهدات التي لا نهاية لها لاستعادة سيادة القانون، هذا وبالكاد قد بدأ بذل الجهود لتوفير نظام عدالة مبدئي للأفغان، لقد فشل المجتمع الدولي مرارا وتكرارا بالاعتراف بالعلاقة بين الاستقرار والعدالة على الرغم من أنه قد بدا واضحاً منذ زمن طويل أن المظالم المرتكبة من قبل الجهات الحكومية المتوحشة تغذي حركات التمرد.[3]

وبالرغم من ذلك، تعتبر أفغانستان إحدى الدول الأكثر عوزا في العالم. ولا تشبه مؤشراتها المرتبطة بالتطور الإنساني مؤشرات أي دولة آسيوية أخرى؛ فهي مقيدة بالمرتبة الأخيرة في العالم مع

---

[1] أيفودالدر، المرجع نفسه، ص، 185.

[2] نادية فاضل عباس فضلي، المرجع نفسه، ص، 44.

[3] ـــ، ـــ، هل حان الوقت للانسحاب من أفغانستان؟ **القدس العربي** / 14ديسمبر 2010.

http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Asia/South%20Asia/Afghanistan/op-eds/Afghanistan-Candace-al-Quds-Alarbi.aspx

الدول الإفريقية ك بوروندبي، وسيراليون، والنيجر، والصومال. ويبقى لأفغانستان ما يدعوه تقرير التنمية البشرية الخاص بها " النظام التربوي الأسوأ في العالم" وبالرغم من بدأ المساعي السلمية يبقى معدلات وفيات الأمهات، والأطفال الأعلى في العالم. وبسبب الضعف البالغ الذي تشهده المؤسسات والأمن جزئيا، تواجه جهود البناء الاقتصادي الآن صعوبة في التنفيذ.[1]

بالإضافة إلى غياب رؤية واضحة في تقدير حجم التهديدات التي تمثلها حركة طالبان بامتداداتها في دول الجوار خاصة في باكستان، والسند الذي ترتكز إليه من ناحية المذهب العقدي والعمق القبلي، في ظل تراجع مستوى القدرات الباكستانية في تحجيم تنامي هذه التنظيمات خاصة على مستوى الأطراف السكنية للحدود المتداخلة عرقيا بين أفغانستان ودول الجوار.

الأمر الذي يعزوه البعض إلى لجوء القوات الأمريكية إلى تصميم اتفاقية أمنية والمفاوضة حول التوقيع عليها من قبل الرئيس "حامد كرازاي" في أواخر سنة 2013، لضمان استمرارية التواجد الميداني لها؛ حتى تتمكن من استكمال برنامج التدريب والتكوين للقوات الأمنية الإلزامية للدولة الأفغانية. غير أن الرئيس "كرازاي" أجل التوقيع النهائي على الاتفاقية، لأسباب تتعلق بالمفاوضات السرية بين الأمريكيين وممثلين عن حركة طالبان أفغانستان، إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية في افريل 2014 وهو الاستحقاق الذي لا يسمح له بالترشح لعهدة ثالثة، حسب الدستور الأفغاني، مما يعني إرجاء التوقيع على الاتفاقية إلى حين تولي رئيس جديد، وهو ما دفع بالرئيس الأمريكي "أوباما" إلى التهديد بسحب كامل قواته في غضون العام 2014.

وقد سميت الاتفاقية بـ"عقد التعاون الأمني والدفاعي المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأميركية"* وتشتمل على ست وعشرين مادة وملحقين، وهي في حقيقة الأمر مشروع وثيقة تعطي حق إقامة القواعد الأميركية الدائمة في أفغانستان، وتطلق يد القوات الأميركية التي ستتواجد في أفغانستان بعد عام 2014 في كل ما تريد أن تفعله، كما أنها تعطي صلاحيات واسعة وكبيرة للمتعاقدين مع تلك القوات.

[1] أيفودالدر، المرجع نفسه، ص، 188.

* يمكن الاطلاع على ملخص بعض بنود مشروع الاتفاقية الأمنية الأمريكية/ الأفغانية في الملحق رقم(07)، ص،249 .

الخاتمة

الخاتمة:

ساهمت المحاور المختلفة لهذا المسعى البحثي في اختبار مدى صدقية عدد من الافتراضات المتضمنة في مقدمة الدراسة بعد تحليل نقدي للمصطلحات المتصلة بالموضوع، حيث ناقش الفصل الأول الملابسات المفاهيمية لكل من التدخل العسكري الخارجي والدولة العاجزة والجدل الأكاديمي والسياسي المرتبط بهما، وإذا كان السياق الزمني، المتمثل في ما بعد فترة الحرب الباردة، هو القاسم المشترك لتنامي حركة التدخل العسكري وبروز مصطلح الدولة العاجزة، فإن طبيعة علاقة التأثير والتأثر بينهما هي علاقة جدلية تتصل بالتأصيل الأكاديمي والتوظيف السياسي.

وفي هذا الإطار، يمكن القول أن تجاوز مبدأ "عدم التدخل" في التعاطي مع بعض القضايا، المصنفة كتهديد أمني إنساني أو دولي، على مستوى العلاقات الدولية، قد أوجد واقعا يمهد لتأسيس قواعد عرفية تحكم العلاقات الدولية متجاوزة بذلك النصوص القانونية الموروثة عن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهو ما أدى إلى الانتقال من مبدأ "ق التدخل" إلى مبدأ "مسؤولية الحماية" من منطلق "واجب التدخل" ليتم طي أي نقاش ممكن حول مبدأ "عدم التدخل". هذا التحول النظري في مفاهيم المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية، اصطدم من الناحية العملية بإشكالية التقدير للقضايا التي تسترعي اهتماما أكبر بالنسبة للمجتمع الدولي، لتكون ضمن الأولويات الملحة لإدراجها ضمن أجندة السياسة الدولية، إلى جانب تقدير كلفة أعباء عملية التدخل العسكري وتحديد مصادر تمويلها لتفادي معضلة الركبة المجانية، وكذلك الأطراف المخولة بالتدخل وحدود المسئولية الدولية لتجاوز إشكالية التفرد في التعاطي مع القضايا الدولية.

ويأتي مصطلح "الدولة العاجزة" كأحد أهم المداخل المؤسسة لتبرير التدخل العسكري الخارجي بالنظر إلى المؤشرات المصممة لتحديد الأداء الوظيفي للدولة و مدى قدرتها أو رغبتها في توفير الخدمات العامة لمواطنيها، التحكم في وسائل الإكراه الإلزامية داخليا، والوفاء بالتزاماتها الدولية على المستوى الخارجي. هذا التصنيف بقدر ما يحدد بؤر التوتر في العالم، يمكن توظيفه في تكييف الحالات التي ترصد فيها انتهاكات صارخة لحقوق الإنساني في هذه الدول؛ مما يعلق سيادتها "كامتياز" ونقل مسؤوليتها للمجتمع الدولي، أو رصد المناطق الرخوة من العالم لكي يتم النفاذ إليها.

وبالرغم من الجهود العلمية لضبط مؤشرات قابلة للقياس استعانة بالدراسات الكمية، بهدف توخي دقة التصنيف، فإن عددا من المؤاخذات العملية قد أثرت على جاذبية هكذا دراسات في مجال العلاقات الدولية. ومن أبرزها؛ الهزات الاجتماعية وحالة اللا استقرار الذي تمر بها المنطقة العربية خلال فترة 2010- 2013 وما تزال؛ رغم أن أغلبية هذه الدول كانت تحتل مراتب مريحة ضمن قوائم مؤشرات الدول العاجزة. إلى جانب ازدواجية التعاطي مع الظاهرة و توجيه بعض الجهود إلى الاستفادة من هذه الدراسات النظرية لتنفيذ برامج موجهة للتأثير على الدول المستقرة و إنهاكها قصد تبرير التدخل العسكري، على غرار ما أُنجز في العراق.

كما تمت مناقشة الخلفية المحركة للتدخل العسكري في الدول العاجزة، من خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة، مختبرا بذلك أيٌ من الدوافع، الإنسانية منها والأمنية، أكثر تأثيرا في تحريك العملية؛ ففي الوقت الذي تم تصميم معايير صارمة بمؤشرات دقيقة لإضفاء الطابع الإنساني على العمل العسكري القتالي تحت عنوان "الحرب العادلة"، نجد أن هذا المسعى قد اصطدم بالنتائج الامبريقية، سواء تعلق الأمر بالبعد الأخلاقي لعدم تناسب الوسائل القتالية في تحقيق الأهداف الإنسانية، أو البعد التقديري للتدخل العسكري كملاذ أخير، إلى جانب عدم فعالية هذا الدافع في تحريك الضمير الجمعي للمجتمع الدولي تجاه قضايا إنسانية ملحة مثل حالة بورما ميانمار.

وتعتبر أحداث 11 سبتمبر محطة أساسية في التحول نحو ترجيح الدافع الأمني في تفعيل قرارات التدخل العسكري، والسرعة في التنفيذ تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" وبدعوى أن الدول العاجزة تمثل ملاذا آمنا للإرهابيين، واعتبار "الإرهاب" بمثابة التهديد الجدي للأمن والسلم الدوليين، من منطلق أن اتجاه حركة التهديد موجه صوب الدول الكبرى، أمريكا و بريطانيا وفرنسا...، خلافا لوقائع تاريخ حركة الاستعمار التقليدي. مستعينين بالأدوات المعرفية؛ أين تم تفعيل النقاش العلمي في مجال الأمن والتحولات الطارئة، وابتكار مصطلح "الأمننة" وإضفائها على قضايا محددة لتعطيل العمل بالقواعد القانونية في وضعها العادي وإدراجها ضمن القضايا الإستعجالية المرتبطة بالتهديد الوجودي، وتجاوز البعد البيروقراطي، المعطل، في التعاطي معها.

لكن هذا التوجه لم يتعاطى مع القضايا الملحة بنفس درجة الاهتمام؛ فعدم امننة ظاهرة "العجز الدولتي" من زاوية البعد الإنساني، وإدراجها ضمن أولوية الأجندة الدولية في سياق الحرب على

الإرهاب، يوحي بأن مفهوم "الدولة العاجزة" المؤسس من خلال الخطاب السياسي والأكاديمي، لم يأت ليقوض الافتراضات الانطولوجيا للنظام الدولي القائم على وحدة الدولة كفاعل عقلاني، ولا هو موجه لتصحيح الاختلالات الطارئة. بقدر ما يوحي بتوجيه الاهتمام الأكاديمي إلى البحث في العوامل والمؤشرات الدالة على العجز، بدلا من توجيه الاهتمام إلى البحث في إمكانية قدرة الدول على الاستمرارية، مما يفتح آفاقا في إنتاج معرفي يقعد للعجز الدولتي، أكثر من أن يُنظر للآليات الكفيلة بتجاوز التحديات التي تعيق عملية تكُيف الدول مع التحولات الطارئة على بنية النسق الدولي.

في حين يثير الفصل الثالث قوة دافعية البعد الجيوستراتيجي لعملية التدخل العسكري الخارجي؛ من خلال مقدار الإمكانات، المادية والبشرية، التي رصدت لتلك العمليات التي تستهدف المناطق التي تتمتع بالمعطى الجيوبولتيكي والمكونات الثابتة للقوة، من ديموغرافيا وجغرافيا واقتصاد والقدرات العسكرية، إلى جانب الأبعاد المعنوية المتصلة بالرصيد التاريخي والحضاري القيمي، مشفوعة بالذهنية والإرادة الإستراتيجية لدى القيادة السياسية. ولا ينفصل نقاش هذا البعد عن النزعة التوسعية القائمة على الهيمنة، و تحقيق النفوذ في مناطق الفراغ الاستراتيجي الناجمة عن انكماش النفوذ الشيوعي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي.

ويتجلى ذلك في التباين الصارخ في الإمكانات الدولية والإقليمية المرصودة في التصدي لقضيتي الصومال وأفغانستان، نظرا للفوارق المسجلة بينهما، في ثنايا الدراسة حسب ما تم تحليله في الفصل الرابع من الناحية الجيوستراتيجية. وذلك بتركيز القوة الدولية في الحرب الأفغانية، بينما تم الاكتفاء بإدارة الأزمة الصومالية وفق مقاربة إقليمية، بمركب قوى عاجز، وتحديات إنسانية وأمنية مقلقة، وإن كانت تداعياتها لا تتجاوز البعد الجغرافي الجواري، عدا ما تعلق بقضية القرصنة والتي تم التعاطي معها من منظور مصلحي فردي، ومعالجة منفصلة عن إفرازات الدولة العاجزة.

هذا التوجه يثبت صدقية فرضية أسبقية الدافعين الجيوستراتيجي والأمني بالنسبة لعملية التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة من الناحية الامبريقية، وبالتالي يتم التعاطي عسكريا مع الدول العاجزة، فقط، حينما تطرح تحديات أمنية متصلة بظاهرة الإرهاب الدولي، حسب التصنيف الذي تعتمده الدول المنخرطة في عملية الحرب على الإرهاب، ويكون بذلك الدافع الإنساني متغيرا ثانويا أو دخيلا في تبرير العمليات القتالية في الدول العاجزة.

ولما كان من الضروري رصد السياق العام الذي تتم عبره عملية التدخل العسكري لفهم مخرجاته، تم تناول موضوع التحولات التي يشهدها النظام الدولي انطلاقا من اعتبار مرحلة الحرب الباردة، التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، كمرحلة إستثنائية؛ وبالتالي، فإن النصوص والقواعد القانونية المنبثقة في سياقها لم تعد المرجعية الوحيدة لضبط العمليات الطارئة عقبها.

وأن تصدر الولايات المتحدة الأمريكية مشهد عمليات التدخل العسكري الخارجي، عقب اختفاء تلك المرحلة، من منطلق أن القوة تبقى مصحوبة ومثقلة بالمسؤولية، إلى جانب أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على ممارسة حق النقض الرباعي؛ حقها في النقض على مستوى مجلس الأمن، وقدرتها على منع الزعامة السياسية العالمية، وقدرتها على منع المساعدة الاستخباراتية أو المادية للعمليات، وحق النقض المالي عبر رفض دفع مساهماتها. من شأن ذلك أن يؤثر على المؤسسات المرجعية مثل " هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن" في مسايرة القضايا والعمليات الدولية خارج نطاق الإرادة السياسية الأمريكية.

ومن هذه المنطلقات يمكن تأكيد صدقية الفرضيات المقترحة و رصد النتائج التالية:

1. تندرج عملية التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة ضمن سياق إعادة تشكيل بنية الأنظمة الفرعية للمناطق التي شهدت انكماش نفوذ القطب الشيوعي وفق النزعة العالمية القائمة على القيم الليبرالية بصفتها المنتصرة.
2. تعزيز مواقع النفوذ للأطراف المتدخلة وتوزيع المصالح، بهدف تأمين الموارد الحيوية والنفاذ إليها عبر بناء مؤسسات حيوية (أجهزة الأمن، المؤسسات السياسية، المنظومة التربوية،...) وفق المنظومة الديمقراطية الليبرالية، وتمكين النخب، المتعاونة مع القوى المتدخلة، من المواقع المفصلية في صناعة القرار الوطني بالشكل الذي يضمن الولاء للمتدخل، إحياء لأسلوب الاستعمار التقليدي عقب إقرار مبدأ تقرير المصير.
3. السعي إلى تشكيل أو إعادة ترتيب واقع دولي يتأسس من خلاله توازن جديد تتحدد على ضوئه الأدوار القيادية وتوزيع الأعباء المترتبة على هذه الأدوار كتمهيد للنظر في إعادة تصميم المؤسسات الدولية بما يجعلها تتكيف وفق التحولات الجديدة التي تعكس مستوى القدرات في بنية النسق الدولي وفق المقاربة النيوواقعية.

4. يأتي التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة في سياق إزاحة الموانع المعيقة لمساعي التدخل الخارجي القائم على البعد اقتصادي، التنموي، الرامي إلى تجاوز حالة العجز الدولتي عبر وصفات المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
5. عدم المبادرة بالتدخل، إلا في حال ضمان وجود حليف داخلي يستطيع أن يشكل النواة المسهلة لعمل القوات المتدخلة.
6. لم تشذ حالتا أفغانستان والصومال عن القاعدة؛ إذ لم تتناسب النتائج من عملية التدخل العسكري الخارجي في كل منهما مع الأهداف المعلنة قياسا بالوقائع الميدانية من جهة، والعامل الزمني من جهة أخرى.
7. تأكيد أسبقية الدافع الجيوستراتيجي القائم على العامل المصلحي للتدخل العسكري الخارجي في كل من أفغانستان والصومال، على حساب البعد الأمني، ليأتي العامل الإنساني بمثابة المتغير الدخيل، أو الثانوي في أحسن الحالات، لإضفاء الطابع الأخلاقي على التدخل العسكري باعتماد مصطلح " الحرب العادلة" لكسب تأييد الرأي العام الداخلي والخارجي، لتقبل و/ أو تغطية التكاليف المترتبة عن العملية.

الملاحق

الملحق رقم(01): الشكل يمثل مصادر المعلومات المرجعية لمؤشرات مختلف التصنيفات للدول العاجزة

الملحق رقم (02): جدول يوضح عدد مختلف الدول المصنفة ضمن "مؤشر الدول العاجزة" ما بين سنتي 2005-2010.

الملحق رقم(03): مختصر محتويات مشروع الاتفاقية الأمنية الأمريكية/ الأفغانية

الملحق رقم(01): شكل يمثل مصادر المعلومات المرجعية لمؤشرات مختلف التصنيفات الدول العاجزة

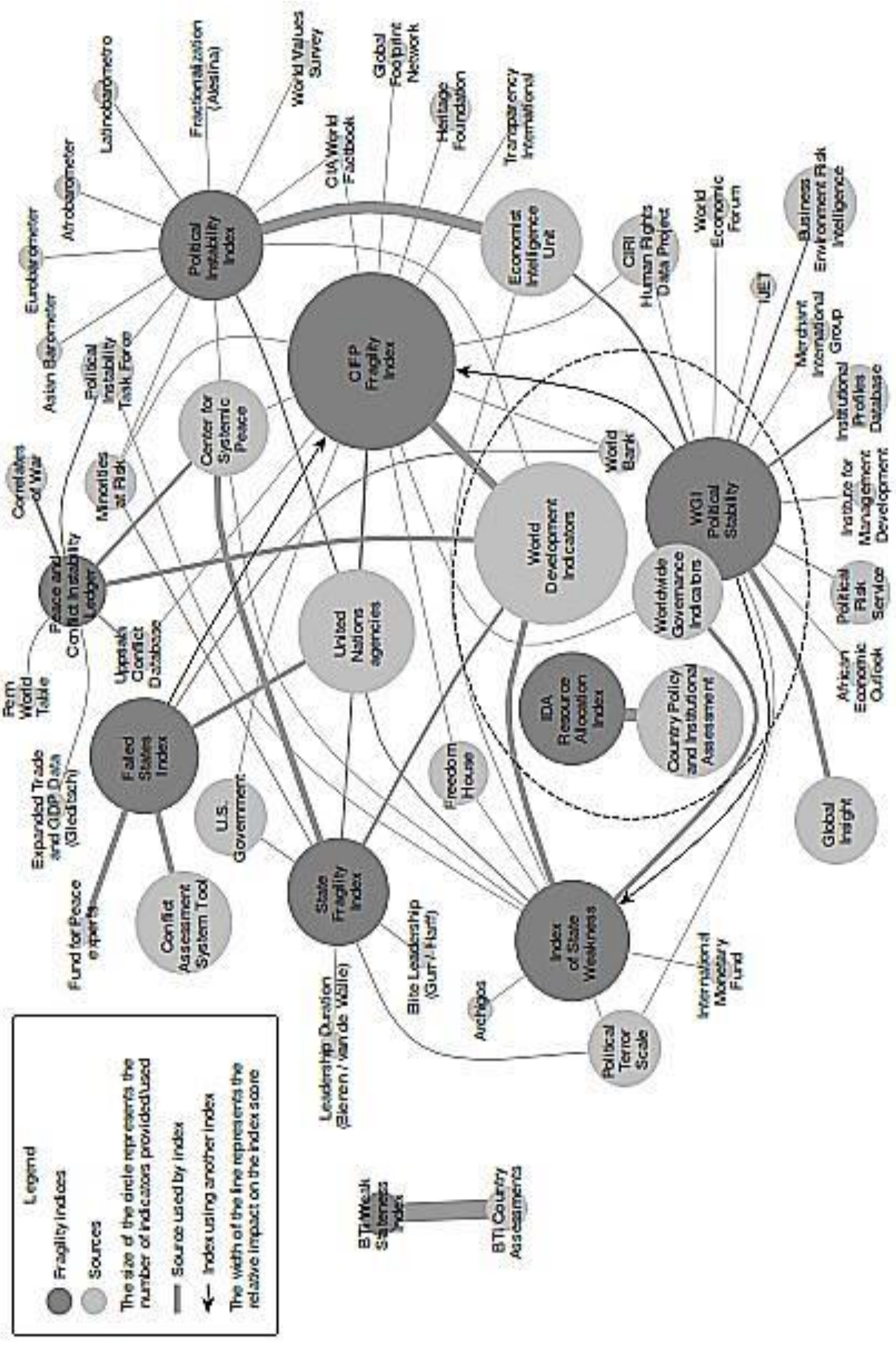

الملحق رقم (02): **جدول يوضح عدد مختلف الدول المصنفة ضمن "مؤشر الدول العاجزة"**

ما بين سنتي 2005-2010.

Figure 1: Overview of the number of countries classified by the FSI in the sustainable, moderate, warning and alert categories over the period 2005-2010

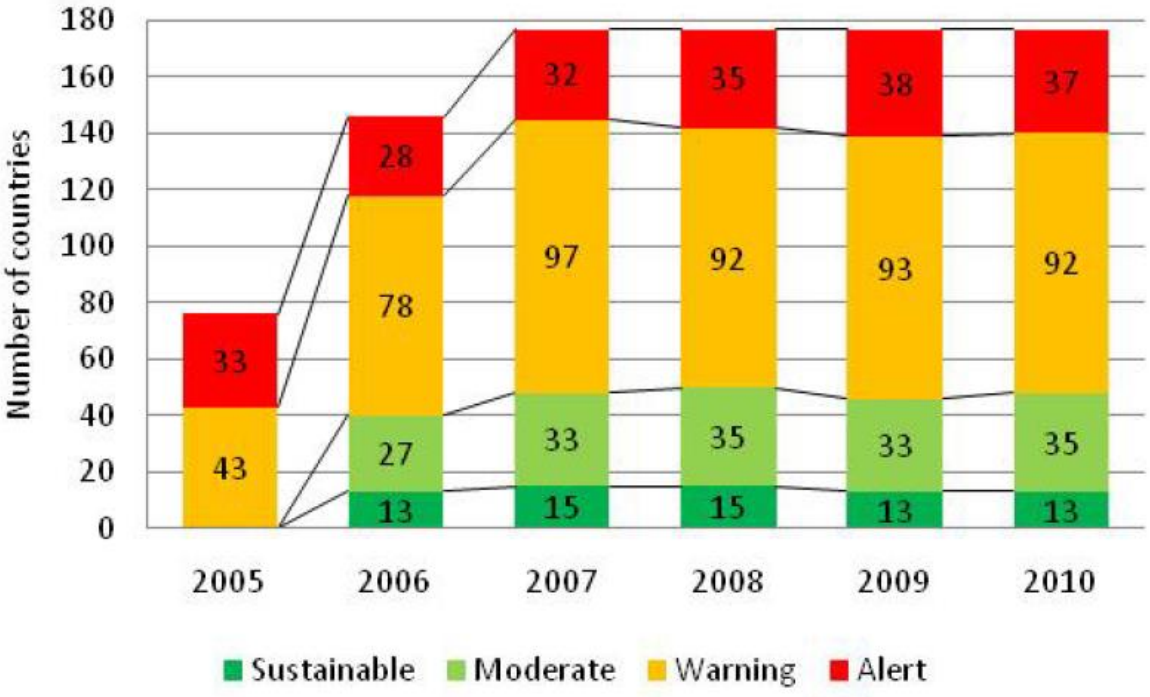

تبين الأرقام الواردة في الإحصاءات أعلاه تزايد عدد الدول العاجزة في السنوات ما بين 2007 – 2010 مما يوحي بعدم فعالية عملية التدخل العسكري الخارجي كأداة في تقليص ظاهرة العجز الدولتي.

الملحق رقم(03)

ملخص محتويات مشروع الاتفاقية الأمنية الأمريكية/ الأفغانية

ملخص النقاط الأساسية الواردة في مشروع الاتفاقية الأمنية الثنائية الأمريكية/الأفغانية:

1. ستقيم أميركا تسع قواعد عسكرية داخل أفغانستان في الأماكن الإستراتيجية التالية:
   - كابول.
   - قاعدة باجرام الجوية (أكبر قاعدة جوية في أفغانستان تقع شمال كابول في ولاية بروان).
   - مزار شريف (من العواصم الكبيرة في شمال أفغانستان)
   - هرات (الولاية المتاخمة للحدود الإيرانية).
   - قندهار (الولاية المتاخمة لحدود ولاية بلوشستان الباكستانية).
   - هلمند.
   - جرديز (جنوب أفغانستان)
   - جلال آباد (شرق أفغانستان)
   - شين دند (ثاني أكبر قاعدة جوية في ولاية فراه غرب أفغانستان).

هذا التنوع في المناطق التي اختيرت للقواعد يشي بأن الهدف ليس ما يتم الإعلان عنه، بل هناك أهداف إستراتيجية أخرى قد تشمل مناطق خارج الحدود الأفغانية.

2. لم يتم تحديد عدد القوات الأميركية التي ستتواجد في هذه القواعد، ويبدو أنه قد أُهمل ذلك عن قصد ليكون الطرف الأميركي مطلق اليد في ذلك.
3. هذه الاتفاقية ستكون سارية لمدة عشر سنوات مبدئيًا، وستتجدد تلقائيًا إن لم تُلْغَ وفق النظام المحدد في البند الرابع من مادة رقم 26، وهذا يعني أن القواعد التي تقام هنا هي قواعد دائمة، وليست مؤقتة كما يوهمه هذا العقد في البند الأول من مادة 26 أو كما ورد في مقدمة الاتفاقية.
4. يحق للقوات الأميركية المتواجدة في هذه القواعد القيام بالعمليات العسكرية؛ فقد نصت الاتفاقية في المادة الثانية، البند الرابع على: "اتفق الطرفان على أن العمليات العسكرية الأميركية لكسر القاعدة والجماعات الموالية لها يمكن أن تكون في إطار الحرب المشتركة على الإرهاب"،

ثم يضيف هذا البند نفسه: "المراد بالعمليات العسكرية الأميركية ضد الإرهاب هي العمليات المكملة للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الأفغانية المسلحة". ولم تستجب أميركا في ذلك لمطالب الحكومة الأفغانية بخصوص عدم دخول القوات الأجنبية إلى بيوت الأفغان وتفتيشها. وقد أوهموا في البند الأول من المادة المذكورة أن القوات الأميركية ستوقف العمليات العسكرية بعد توقيع الاتفاقية .

5. تنص المادة السابعة من الاتفاقية على أن هذه القواعد تكون تحت تصرف القوات الأميركية بالكامل، تديرها كما تريد، وتبني فيها ما تريد من غير قيد أو رقابة، ولا يُسمح لأحد أن يدخلها إلا بإذنها، وتكون مجانية، كما تنص المادة الثالثة على أن كلا طرفي العقد يملكان حق الدفاع عن النفس.
6. يمكن أن تستفيد الولايات المتحدة الأميركية من الأراضي الأفغانية كمخزن للأسلحة والأجهزة الأخرى؛ فإن المادة التاسعة تنص على أن القوات الأميركية تستطيع أن تخزّن السلاح والأجهزة والمؤن داخل قواعدها وفي الأماكن التي يتفق عليها الطرفان، وأن القوات الأميركية لها حق الملكية على تلك الوسائل والأجهزة وحق الرقابة داخل الأراضي الأفغانية كما يحق لها نقل هذه الوسائل والأجهزة والأغراض خارج أفغانستان .
7. تنص المادة العاشرة من الاتفاقية على أن أفغانستان تسمح للطائرات التي تتبع القوات الأميركية أو الطائرات التي تعمل للقوات الأميركية بكل ما تحتاجه، وأن هذه الطائرات لا تدفع شيئًا من الضرائب أو أجرة استخدام المطار أو أجرة الوقوف في المطارات الأفغانية.
8. تنص المادة نفسها على أن أفغانستان تسمح لوسائل النقل التابعة للقوات الأميركية بالدخول إلى أفغانستان والخروج منها والتجول فيها من غير تسجيل أو رقابة، وأن الطائرات ووسائل النقل التابعة للحكومة الأميركية تُستثنى من كل أنواع الرقابة والتفتيش والتسجيل، ودفع الضرائب.
9. تنص المادة الحادية عشر على أن العقود التي تعقدها القوات الأميركية في أفغانستان للتموين وبناء المباني وغيرها تكون تابعة للقوانين الأميركية في كل شيء، وأن عملاء القوات الأميركية في أفغانستان والمتعاقدين معها يستثنون من جميع أنواع التسجيل والضرائب إلا ما تدفعه مرة واحدة لإدارة الدفاع عن الاستثمار عن استخراج جواز العمل الذي تكون مدته ثلاث سنوات.
10. يحق للقوات الأميركية وعملائها والمتعاقدين معها أن تستفيد من الخدمات العامة؛ مثل الكهرباء والماء والغاز وغيرها بنفس التكلفة التي تُوفّر بها هذه الأشياء للقوات الأفغانية المسلحة من غير أن يدفعوا أية ضريبة إضافية على ذلك.

11. ستخصص دولة أفغانستان ترددات إذاعية وتليفزيونية للقوات الأميركية، ويكون ذلك مجانًا من غير أن تدفع أميركا مقابلها أي شيء، ويحق للقوات الأميركية الاستفادة منها في كل ما تحتاجه، كما أن الاتفاقية تنص على أن القوات الأميركية يحق لها أن تبث برامج ترفيهية لجنودها ومنتسبيها عن طريق تلك الترددات المختصة بها، ومن المعلوم أن تلك البرامج الترفيهية لن تكون قاصرة على حدود القواعد العسكرية بل ستتجاوزها إلى المناطق السكنية، وهو ما يثير مخاوف ثقافية من تأثير هذه البرامج.

12. ومن أهم ما تشتمل عليه هذه الاتفاقية الحصانة القضائية الكاملة للقوات الأميركية المتواجدة في أفغانستان؛ فإن المادة رقم 13 تنص على أن منتسبي القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين يتمتعون بحصانة قضائية كاملة في أفغانستان، فإن هؤلاء لن يحاكموا وفق القانون الأفغاني على أية جريمة يرتكبونها ضد أي أحد داخل الأراضي الأفغانية، ولا يحق للجهات الأمنية الأفغانية إلقاء القبض على أي أحد من منتسبي القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين تحت أية ظروف، وإذا حصل ذلك وأُلقي القبض على أحد من هؤلاء تحت أية ظروف أو لأي سبب يسلمه للجهات الأميركية بأسرع ما يمكن، كما أنه لا يسلم أي أحد من أفراد القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين إلى أية محكمة جنائية عالمية أو إلى جهة أو دولة أخرى من غير موافقة صريحة من أميركا.

13. تنص المادة الرابعة عشر على أن منتسبي القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين يحق لهم حمل السلاح من غير أن يكونوا بحاجة إلى استصدار رخصة حمل السلاح من الحكومة الأفغانية.

14. تنص المادة الخامسة عشر على أن منتسبي القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين يحق لهم الدخول إلى أفغانستان من جميع البنادر والمطارات أفرادًا وجماعات من غير تأشيرة أو جواز سفر، بل يكفي في ذلك أن يقدموا بطاقات هويتهم الصادرة من قبل الحكومة الأميركية، وأنهم مستثنون من قوانين تسجيل ومراقبة الأجانب في أفغانستان .

15. وتلزم الاتفاقية الحكومة الأفغانية بإصدار تأشيرات مدتها سنة متعددة الدخول لعملاء القوات الأميركية والمتعاقدين معها، وأن ذلك يتم بسرعة، وإذا امتنعت السلطات الأفغانية عن إصدار التأشيرة لأحدهم، فإنهم ملزمون بإخطار القوات الأميركية بذلك.

16. وتنص الاتفاقية في المادة السادسة عشر على أن القوات الأميركية يحق لها استيراد ما تريد، كما أنها تستطيع أن ترسل ما تريد خارج أفغانستان من غير أن يدفعوا مليمًا واحدًا كالضريبة والجمارك وغيرها، ومن غير أن يكون لأحد حق التفتيش أو الرقابة إلا في ظروف استثنائية خاصة، ولا يلزمهم حين الاستيراد والتصدير أي نوع من الإذن أو الرخصة.

17. تنص الاتفاقية في مادة رقم 17 على أن أعضاء القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين معفون من جميع أنواع الضرائب التي تضعها الحكومة الأفغانية على كل من يعمل داخل أفغانستان، كما أن المتعاقدين مع القوات الأميركية الذين لا يقيمون في أفغانستان وليسوا من سكان أفغانستان معفون من كل أنواع الضرائب كذلك.
18. تنص المادة الثامنة عشر والتاسعة عشر على أن الجهات الأفغانية ستعتمد رخص القيادة الصادرة من قبل الجهات الأميركية، كما أن الرخص الفنية الصادرة من قبل الجهات الأميركية لمنتسبي القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين ستعتمد من قبل السلطات الأفغانية، وأن الرخص الصادرة للسيارات ووسائل النقل من قبل الجهات الأميركية ستكون معتمدة لدى السلطات الأفغانية، وأن السلطات الأفغانية ستصدر أرقامًا خاصة للسيارات التي تحتاجها القوات الأميركية بأرقام أفغانية من غير تكلفة أو ضريبة.

المصدر: **http://studies.aljazeera.net/issues/2013/12/20131289392564329.htm accessed 15/12/2013**

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- إبراهيم، زكريا. "**مشكلة البنية** ". سلسلة مشكلات فلسفية. القاهرة: مكتبة مصر، 1991.

2- إدريس، محمد السعيد. "**تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**". القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

3- أوغلو، أحمد داود. ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل. "**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1.

4- أحمد، حسن الحاج على، خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

5- أرند، حنة. ترجمة: إبراهيم العريس. "**في العنف**". بروت: دار الساقي، 1992.

6- بانارين، الكسندر. ترجمة: فؤاد المرعي. "**التوازن الاستراتيجي المفقود في القرن الحادي والعشرين**". مشق: اتحاد كتاب العرب، 2006.

7- بادي، برتران. ترجمة: شوقي الدويهي. "**الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**". بيروت: دار الفارابي، ط 1، 2006 .

8- بالانديه، جورج. ترجمة: علي المصري. "**الأنثروبولوجيا السياسية**". بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط2، 2007.

9- بورديو، بيير. ترجمة: هناء صبحي. "**مسائل في علم الاجتماع**". الإمارات العربية: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة. 2012.

10- بن عنتر، عبد النور. "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**" .الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005.

11- بيل أشكر وفت، وآخرين. ترجمة: أحمد الروبي، وآخرين. "**دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسة**". القاهرة. المركز القومي للترجمة. 2010.

12- بشارة، عزمي. "**في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2010.

13- براون، كريس. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. "**فهم العلاقات الدولية**". الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004.

14- برو، فليب. ترجمة: محمد عرب صاصيلا. "**علم الاجتماع السياسي**". بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2006.

15- تشومسكي، ناعوم. ترجمة: قسم الترجمة في دار حوران. "**قراصنة وأباطرة، الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي**". دمشق: دار حوران للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

16- تشومسكي، ناعوم. ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم. "**9/11** ". القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2002.

17- تشومسكي، ناعوم. ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد. "**النظام العالمي القديم والجديد**" .مصر: نهضة مصر للطباعة والتوزيع والنشر،2007.

18- تشومسكي، ناعوم. ترجمة: سامي الكعكي. **الدول الفاشلة "إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**". بيروت: دار الكتاب العربي،2007.

19- توفت، إيفان اربغوين. ترجمة: أدهم مطر. "**كيف يكسب الضعفاء الحروب: نظرية عن النزاعات غير المتكافئة**".دمشق: محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2013 .

20- تيد، روبرت غير. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث "**لماذا يتمرد البشر**". الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث. طبعة عربية 2004.

21- جاكسون، روبرت. ترجمة: فاضل جتكر. "**ميثاق العولمة، سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول**". الرياض: مكتبة العبيكان، 2003 .

22- الجمل، يحى. "**حصاد القرن العشرين في علم القانون**". القاهرة: دار الشروق، ط1، 2006.

23- جلبين، روبرت. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. "**الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**". الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004.

24- خورشيد، فؤاد حمه. "**الجيوبلتيكس المعاصر: تحليل، منهج سلوك**". إقليم كردستان السليمانية: مديرية الطبع والنشر، 2013.

25- دالدر، أيفو. وآخرين. ترجمة، حسان البستاني. "**هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية– الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**".الدار العربية للعلوم، 2006.

26- دانيلفي، باتريك و أوليري، بريندار ، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، "**نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية**"،(الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2005) .

27- دودز، كلاوس. أتكنسون، ديفيد. ترجمة: عاطف، معتمد. عزت، زيان. "**الجغرافيا السياسية في مائة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي**". القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

28- ركح، عبد العزيز. "**ما بعد الدولة الأمة عند هابرماس**". الرباط: دار الأمان،ط 1، 2011.

29- السيد، سامح عبد القوي. "**التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية**". الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2012.

30- سميث، توني. ترجمة: هشام عبد الله. "**حلف مع الشيطان، سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي**". بيروت: المؤسسة العربية الدراسات و النشر،2010.

31- ستيفنز، آلان. بيكر، نيكولا. ترجمة:ادهم مطر. "**فهم الحرب: استراتيجية القرن الحادي والعشرين**" . دمشق: محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2013.

32- شاليرو، إيان. ترجمة : وفيق زيتون، "**نظرية الاحتواء: ما وراء الحرب على الإرهاب**". بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

33- شيلينج، توماس. ترجمة: نزهت طيب و أكرم حمدان. "**استراتيجية الصراع**" . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010.

34- عارف، نصر محمد."**ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي– النظرية– المنهج**" بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

35- عبد الحي، وليد. "**تحول المسلمات في العلاقات الدولية**". الجزائر: مؤسسة الشروق للاعلام والنشر، ط1، 1994.

36- عبد الغفار، محمد أحمد. "**فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**". الجزائر: دار هومة، ج1،2003.

37- العساف، سوسن. "**إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**". بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2008.

38- غليك، جايمس. ترجمة: احمد مغربي. "**نظرية الفوضى: علم اللامتوقع**". بيروت: دار الساقي، 2008.

39- غرفيتس، مارتن. أوكالافان، تيري. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**".الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات،2008.

40- غرين، روبرت. ترجمة:سامر أبو هواش. "**33 استراتيجية للحرب**". المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان. 2009.

41- فوكوياما، فرنسيس. ترجمة: فؤاد شاهين وآخرين. "**نهاية التاريخ والانسان الأخير**".بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993.

42- فوكوياما، فرانسيس. ترجمة: مجاب الإمام. "**بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**". المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007.

43- فينسنت ، أندرو. ترجمة: مالك أبو شهيوة، محمود خلف. "**نظريات الدولة**". بيروت: دار الجيل،ط1987،1.

44- كينيدي، بول. ترجمة: مالك البديري. "**نشوء وسقوط القوى العظمى**". المملكة الأردنية: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1994.

45- لومبا، آنيا. ترجمة: باسل المساله. "**الكولونيالية وما بعدها**". دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2013.

46- لومان، نيكلاس. ترجمة: يوسف فهمي حجازي "**مدخل إلى نظرية الأنساق**". بغداد: منشورات الجمل، 2010.

47- ماكيفر، روبرت م. ترجمة: حسن صعب. "**تكوين الدولة**". بيروت: دار العلم للملايين.ط2. 1984.

48- محمود، أحمد إبراهيم. "**الحروب الأهلية في إفريقيا**". القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

49- محمد عارف، نصر. "**ابستمولوجيا السياسة المقارنة**". بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002.

50- محمد، سعدي. "**مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2006.

51- مقلد، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).

52- موراي، ورويك. ترجمة: سعيد منتاق. "**جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**". الكويت: سلسلة عالم المعرفة، فيفري 2013.

53- ناي، جوزيف وآخرون. ترجمة: محمد شريف الطرح. " **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**". المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكات،2002.

54- ناي، جوزيف س. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. "**القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**". المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، 2007.

55- نبيل، مصطفى. "**آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان**: دراسة نظرية وتطبيقية على ضوء المعاهدات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان". القاهرة: دار النهضة العربية،2005.

56- هانس بيترمارتين، هارلد شومان. ترجمة: عدنان عباس علي. "**فخ العولمة:الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**". الكويت: سلسلة عالم المعرفة،اكتوبر 1998.

57- هاردت، مايكل. نيغري، انطونيو. ترجمة فاضل جتكر. "**الإمبراطورية**". المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002.

58- هنتنغتون، صامويل. ترجمة: طلعت الشايب. "**صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**". مصر: شركة سطور،ط2، 1999.

59- ياسين، السيد وآخرون. "**العرب والعولمة**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1998.

60- يوسف باسيل، باسيل. "**سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان**". أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001.

الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1. زقاغ، عادل. **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**. أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ديسمبر2009 .(غير منشورة)
2. منصر، جمال. **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة**. أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية. جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.(غير منشورة)

المقالات:

1- أحمد محمد، هيفاء. "الصومال في ظل سيطرة و المحاكم الاسلامية وما بعدها"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،مجلة المستقبل العربي،العدد345،اوت 2008.ص ص، 102.121.

2- بن ايريفت، وآخرين، إدارة الثروة النفطية، **مجلة التمويل والتنمية**،مجلة فصلية يصدرها صندوق النقد الدولي، مارس 2003.

3- الحربي، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، العدد19، صيف2008.

4- الخزنداري، سامي إبراهيم. "المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية:إطار نظري". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 32، خريف 2011. ص ص، 26-44.

5- سمبسون، سامية. "ثروات أفغانستان الدفينة" . **مجلة العلوم الأمريكية**. الكويت: العددان 286/285 جانفي 2012. ص ص، 16-25.

6- الصائغ، بان غانم. "الحروب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية"، **مجلة التربية والعلم**، المجلد(16)، العدد 2009/1. العراق: جامعة الموصل. ص ص، 30- 56.

7- عبد الله الحربي، سليمان. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد،19، صيف 2008.

8- عبيد، منى حسن. "واقع الصومال السياسي في ظل الحركات الإسلامية المعاصرة". **مجلة الدراسات الدولية**. جامعة بغداد: المجلد23(2)، 2012. ص ص، 307- 328.

9- فضلي، نادية فاضل عباس. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان"، **مجلة الدراسات الدولية**، جامعة بغداد: العدد 45. ص ص، 35-58.

10-كوردسمان، أنتوني. "الواقعية في أفغانستان: إعادة النظر في الحجة الملتبسة بشأن الحرب". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 378 آب/أغسطس 2010. ص ص، 158-169.

11-ماسينغهام، إيف. "التدخل العسكري لأغراض إنسانية :هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟". **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد،91، العدد،876 سيبتمبر 2009.

12-ياسين، كوثر طه. "المنازعات الوحروب الأهلية في العالم الثالث(الصومال وأفغانستان نموذجا)". **مجلة العلوم السياسية**. جامعة بغداد: 2005، عدد 31.

13-يونس، هيفاء أحمد محمد. "المصالحة الصومالية". **مجلة المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، العدد 316، حزيران/يونيو 2005. ص ص، 68- 85.

التقارير:

1. د. م. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم. 2011.
2. مجموعة باحثين، القرن الإفريقي. التداعيات الدولية والتفاعلات الإقليمية والتطورات الداخلية. القاهرة: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003.
3. مجموعة من الباحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي. 2003.
4. مجموعة من الباحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي، 2012.
5. . د. م. النزاع العنفي: توضيح معالم الخطر الحقيقي. تقرير التنمية البشرية للعام 2005، الفصل الخامس. ص ص، 149، 171.
6. التقرير الأوروبي حول التنمية 2009، "التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد"، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة. ص، 50.
7. مجموعة من الباحثين. نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع. تقرير التنمية البشرية 2013.

روابط الأنترنت:

1. لفوال، نجوى. الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولي. مجلة الأهرام، السياسة الدولية. يناير 1994.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217748&eid=4064

2. .، . هل حان الوقت للانسحاب من أفغانستان؟ القدس العربي 14 ديسمبر 2010.
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Asia/South%20Asia/Afghanistan/op-eds/Afghanistan-Candace-al-Quds-Alarbi.aspx

3. برندرجاست، جون. عواقب إهمال عملية السلام الصومالية.
http://www.crisisgroup.org/ar/regions%20countries/africa/horn%20of%20africa/somalia/op-eds/john%20prendergast%20and%20andrew%20stroehlein%20in%20al%20ittihad.aspx

4. نص اتفاقية معاهدة جنيف الثالثة.
http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntang.htm

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

1. A. Ghani and C. Lockhart. 2008. **Fixing Failed States**: **A Framework for Rebuilding a Fractured World**. Oxford University Press.
2. Boniface, Pascal. « **La Géopolitique** : **les Relations Internationales** ». Paris, Groupe Ayrolle, 2011.
3. Buzan, Barry and Wæver, Ole. "**Regions and powers**: **the structure of international security**". New York: Cambridge University Press. 2003.
4. Chantard, Sophie. « **Geopolitique duXXem Siecle et du Nouvel ordre Mondial** » , Paris, levallois-Perret :Studyrama,2005.
5. Chomsky, Noam. "**Failed States**: **The Abuse Of Powere and The Assaultt On Democracy** ". New Yourk :Metropolitan Books,2002.
6. Claire Vallings and Magüi Moreno-Torres. **Drivers of Fragility**: **What Makes States Fragile?**. UK : Department For International Development. April 2005.
7. Christopher J. Coyne and Rachel L. Mathers . "**The Fatal Conceit of Foreign Intervention**", West Virginia University.
8. Detlef F.Sprinz,Yael Wolinsky . **Models**, **Numbres §Cases**, **Methods for Studying International Relations**. university of Michigan,2004 .
9. Francis Deng et al., "**Sovereignty as Responsibility**: **Conflict Management in Africa**" .WA D.C.: The Brookings Institution, 1996.
10. Hagmann, Jonas, "**Coercion As Tool For Third Party Conflict Resolution**". the Fletcher school, April 2004.

11. Howard, Tiffiany. The **Tragedy Of Failure** : **evaluating state failure and its impact on the spread of refugees**, **terrorism**, **and war** : USA. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2010.
12. Nay, Josef S. "**The Future of Power**". USA :Public Affairs Books,2011.
13. Keohane, Robert & Holzegrefe J.I, "**Humanitarian Intervention**: **Ethical**, **Legal and Political Dilemmas**". New Yourk: Cambadge University press, 2003.
14. Regane, Patrick M. "**Data on Third Party intervention in Intrastate Conflicts**" . Workshop on Economics of Political Violence, University of california, 2001.
15. Rear, Michael. "**Intervention**, **Ethnic Conflict and State-Building in Iraq** : **A Paradigm for the Post-Colonial State**". published by Routledge. New York. 2008.
16. Rotberg, Robert . "**When States Fail**, **causes and consequences**" . Princeton University Press. New Jersey,2004.
17. Rotberg, Robert, "**When States Fail**, **causes and consequences**". Princeton University Press, 2004.
18. Seybolt, Taylor B. "**Humanitarian Military Intervention** : **The Conditions For success and failure**". New Yourk, Oxford University Press,2007.
19. Terry O'Callaghan and Steven C. Roach. "**International Relations** : **The Key Concepts**". New York : Second edition published by Routledge,2008.
20. Townshend, Ashley. "**Anatomy of State Failure**". The University of ydney, 2007.
21. Zartman, William. "**Collapsed States**: **The Disintegration and Restoration of Legitimate authority**". U S A: Lynne Rienner Publishers, 1995.

Dissertations :

1. Ramuhala, Mashudu Godfrey. **Military Intervention In Africa After The Cold War**. University of Stellenbosch, Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree Master in military Science, March 2010.
2. Coelho, Joseph B., **building stable and effective states through international Governance**: **the politics of technocratic interventions**, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in International Affairs and Public Policy, Northeastern University Boston, Massachusetts October, 2008.
3. Eisenhamero, Lenka. "**Legitimacy Of "Humanitarian Military Intervention**". to obtain the degree of Doctorat the Maastricht University, December 2011.

Periodicals :

1. Adam,Roberts. "The So-Called Right of Humanitarian Intervention". **Trinity Papers**, No.15, 2000.
2. Call, Charles T. Beyond the 'failed state': Toward conceptual alternatives. **European Journal of International Relations** . 17(2). April 2010.
3. Dursun Peksen, "Does Foreign Military Intervention Help Human Rights?". **Political Research Quarterly** 65(3).
4. Frazier, Derrick and Robert Stewart-Ingersoll, "Regional powers and security: A framework for understanding order within regional security complexes" . **European Journal of International Relations**. 16 (4/2010).

5. J. Eli Margolis, Estimating State Instability, **Studies in Intelligence** Vol. 56, No. 1 (March 2012).
6. Michael, Pug, . "Military Intervention and Humanitarian Actions: Trends and Issues". **Disasters**, Vol.22, No.4, 1994.
7. Newman, Edwaed, Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World, **Contemporary Security Policy**, Vol.30, No.3 (December 2009).
8. Newman, Edward. "Failed States and International Order:Constructing a Post-Westphalian". **WorldContemporary Security Policy**, Vol.30, No.3 (December 2009), pp.421–443.
9. Patrick, Stewart. "Failed" States and Global Security: Empirical Questions and Policy Dilemmas. **International Studies Review** (2007) 9.
10. Regan, Patrick M.. "Choosing to intervene: Outside Interventions in Internal Conflicts". **Journal of Politics** 60 (3/1998).
11. Reilly ,David A. The Two-Level Game of Failing States: Internal and External Sources of State Failure. **the Journal of conflict studies**, volume28,2008
12. Stritzel, Holger."Towards a Theory of Securitization: Copenhagen and Beyond" . **European Journal of International Relations** 2007 .
13. Van Veen,Erwin, "Global Development in States Failure : A Brief Analysis of the Failed Stats Index 2005-2010". **Netherland institute of international relations**(Clingendael institute), march,2011.

Internet Resources:

1. <www.un.org/ar/documents/charter>
2. Englsh, Jacob ,F. "**Inter–Ethnic Conflict and the humanitarian Crisis**: **The Problems with Military Intervention in Ethnic/Civil Warfare during the Post–Cold War Era**" . <http://www.allacademic.com/meta/p84953_index.html>
3. Wolff, Stefan.**State Failure in a Regional Context**. University of Birmingham. England, UK. <www.stefanwolff.com/files/state-failure.pdf <
4. Foley, Derek.**Why States Fail**. Ohio State University, June 2012. <https://kb.osu.edu/dspace/bitstream/…/FoleyResearchStateFailure.pdf?>
5. Bryce ,Stephen Knowles. "**A Statistical Analysis of the Failed States Index**: **The Importance of Global Governance**". Development, and Measuring State Failure. <http://www.nvc.vt.edu/uap/docs/Student%20Projects/Bryce_Final.pdf>
6. Vannoni , Matia, "**Failed States and Failed Theories**: **the (Re)Securization of Underdevelopment**" , *<www.sisp.it/files/papers/.../matia-vannoni-1064.pdf*
7. **United States Forces casualties in the war in Afghanistan** <http://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Forces_casualties_in_the_war_in_Afghanistan>

.Reports:

1. Department For International Development (DFID),"Building Peaceful States and Societies", UK: Crown copyright, 2010.
2. Marla C. Haims, and Others, Breaking the Failed-State Cycle, RAND Corporation, 2008.
3. United States Forces, Somalia After Action Report and Historical Overview: The United States Army in Somalia, 1992–1994. Center of Military History United States Army Washington, D.C., 2003.

فهرس الجداول والأشكال

01	الأدوات ومستويات الإكراه لعملية التدخل الخارجي.....	33
02	أنماط التدخل التاريخية والحديثة.....	35
03	نمط حكم الفرد النهاب أحد أنماط الحكم في الدول العاجزة.....	41
04	مؤشر المفاهيم المتعلقة بمختلف تصنيفات الدول.....	52-51
05	الخواص والطرق المحددة لأوزان كل مؤشر.....	54
06	الانتقال غير المتدرج من الوضع المستقر إلى حالة العجز.....	56
07	الانتقال المتدرج من حالة الاستقرار إلى حالة الانهيار للدولة.....	58
08	مخطط يبين مسار العجز الدولاتي.....	65
09	جدول يبين مؤشرات الحرب العادلة.....	75-74
10	شكل يوضح الجوانب المؤسسة لشرعية التدخل العسكري الإنساني.....	76
11	الاستجابات العسكرية لمعضلات إنسانية.....	85
12	عدد المنظمات المصنفة كمنظمات إرهابية في الدول المتصدرة قائمة ترتيب الدول العاجزة....	103
13	عدد المنظمات المصنفة كمنظمات إرهابية في الدول المتباينة الترتيب ضمن مؤشر الدول العاجزة..	106-105
14	جدول يوضح مقاربة رباعية الأبعاد للهيمنة.....	132-131
15	يمثل استهداف التحديات الحرجة في دورة عجز الدولة.....	146
16	الانتقال من الأوضاع الهشة والعنف إلى المرونة المؤسسية.....	153
17	إمكانات مساهمة التدخل العسكري في معالجة الدول العاجزة.....	153-152
18	خريطة توضح التوزيع القبلي في دولة أفغانستان.....	169
19	خريطة توضح التوزيع القبلي لدولة الصومال.....	175
20	الضغوط الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.....	186
21	يمثل التأثير المتبادل لمراحل العجز الدولتي في أفغانستان والصومال.....	190
22	يمثل إستراتيجية التدخل باعتماد المستويات المختلفة لمسار العجز.....	209

مقدمة	01
الفصل الأول	**الاطار المفاهيمي للتدخل العسكري الخارجي و الدول العاجزة**.....13
المبحث الأول	**مضامين التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة**.....14
المطلب الاول	مفهوم التدخل العسكري الخارجي.....15
المطلب الثاني	التدخل العسكري الخارجي بين القيود القانونية والتحديات الإنسانية.....19
الفرع الاول	شرعية التدخل الخارجي بين القوانين التقليدية و الوقائع الميدانية.....20
الفرع الثاني	التدخل العسكري الخارجي من الحق إلى المسؤلية.....24
المطلب الثالث	أشكال التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة.....28
الفرع الأول	صور التدخل العسكري الخارجي من حيث مستويات الإكراه.....29
الفرع الثاني	أنماط التدخل العسكري الخارجي من حيث الأطراف المتداخلة 33
المبحث الثاني	**مضامين مصطلح الدولة العاجزة ومؤشرات أفول النظام العام**.....38
المطلب الأول	مفهوم الدولة العاجزة.....39
الفرع الأول	البعد الداخلي للعجز الدولتي و الفجوات الثلاث.....40
الفرع الثاني	البعد الخارجي للعجز الدولتي بين الإرث الاستعماري و النسق الدولي.....47
المطلب الثاني	عجز الدولة من المنظور الكمي وإشكالية التصنيف.....51
المطلب الثالث	مسار عملية العجز الدولتي.....62
الفرع الأول	تفسير عملية العجز الدولتي من خلال البنية/ الوكيل.....62
الفرع الثاني	العوامل المؤثرة في مسار عملية العجز الدولتي.....65
الفصل الثاني	**أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة: الدوافع و الأدوات النتائج**.....67
المبحث الأول	**المسوغات الإنسانية للتدخل العسكري الخارجي بين مبدئي القبول و الرفض**.....68
المطلب الأول	جاذبية التسويق الإنساني للتدخل العسكري الخارجي 69
الفرع الأول	أخلقة التدخل العسكري الإنساني 69
الفرع الثاني	معيارية التدخل العسكري ومسعى شرعنة القوة الصلبة.....72
المطلب الثاني	التدخل العسكري الخارجي وحماية حقوق الإنسان في الدول العاجزة.....77
الفرع الأول	البقع السوداء للتدخل العسكري الخارجي في الرقعة الإنسانية.....77
الفرع الثاني	إنعكاسات مواقف الأطراف المتدخلة على حماية حقوق الإنسان.....81
الفرع الثالث	العامل الزمني وقياس النتائج الإنسانية للتدخل العسكري الخارجي.....84
المبحث الثاني	**المسوغاة الامنية للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة**.....87
المطلب الأول	التدخل العسكري الخارجي كاستجابة لمدركات التهديد الأمني.....88
الفرع الأول	النزاعات الداخلية في الدول العاجزة و انتقال عدوى التهديد الأمني.....89
الفرع الثاني	أمننة العجز الدولتي وتسييس التدخل العسكري الخارجي.....93
المطلب الثاني	التهديدات الأمنية وأشكال التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة.....98
الفرع الأول	الحرب على الإرهاب وظاهرة خوصصة القطاع الأمني.....99
الفرع الثاني	الحرب الوقائية كإحدى أشكال الاستجابة للتهديدات الأمنية.....109

الفصل الثالث	**التدخل العسكري الخارجي بين السياق الدولي و الواقع المحلي.....115**
المبحث الأول	**المسوغاة الجيوسترتيجية للتدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة.....116**
المطلب الأول	المواقع الجيوستراتيجية وإحياء مناطق النفوذ الدولي.....117
الفرع الأول	المجالات الحيوية ومبدأ تركيز القوة.....117
الفرع الثاني	خطاب الهيمنة و البعد الجيوستراتيجي للتدخل العسكري الخارجي.....125
المطلب الثاني	التدخل العسكري الخارجي في ظل تنامي الهويات المحلية مقابل هيمنة النزعة العالمية.....133
الفرع الاول	التدخل العسكري الخارجي والتعاطي مع الهويات ما قبل الوطنية.....134
الفرع الثاني	التدخل العسكري الخارجي ومسعى تصميم هويات عبر وطنية.....137
المبحث الثاني	**التدخل العسكري الخارجي بين إصلاح الإختلالات و إعادة هندسة التفاعلات الدولية.....142**
المطلب الأول	دور التدخل العسكري الخارجي في جسر فجوات العجز الدولتي.....143
الفرع الأول	التدخل العسكري ومهام إعادة بناء الدولة العاجزة.....143
الفرع الثاني	حدود مساهمة التدخل العسكري في جسر فجوات العجز الدولتي.....151
المطلب الثاني	من الانتقالية نحو العودة إلى المستقبل وإعادة هندسة التفاعلات العالمية.....155
الفرع الأول	السياق الانتقالي لمرحلة الحرب الباردة.....156
الفرع الثاني	التدخل العسكري الخارجي وإعادة هندسة التفاعلات العالمية.....159
الفصل الرابع	**التدخل الخارجي في أفغانستان و الصومال بين الأهداف المعلنة والنتائج المسجلة.....165**
المبحث الأول	**المتغيرات و العوامل الجاذبة للتدخل العسكري في أفغانستان و الصومال** 166
المطلب الأول	المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية الجاذبة للتدخل في الصومال.....167
الفرع الأول	المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية لدولة الصومال..... 168
الفرع الثاني	مسار ومؤشرات العجز الدولتي لدولة الصومال.....174
المطلب الثاني	المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية الجاذبة للتدخل في أفغانستان 180
الفرع الأول	المتغيرات الداخلية والعوامل السياسية لدولة افغانستان.....181
الفرع الثاني	مسار ومؤشرات العجز الدولتي لأفغانستان.....185
المبحث الثاني	**الدوافع المحركة للتدخل الخارجي وآليات ضبط العجز الدولتي في الصومال وأفغانستان.....191**
المطلب الأول	الدوافع المحركة للتدخل الخارجي في الصومال وأفغانستان.....192
الفرع الأول	التدخل العسكري في أفغانستان والصومال: قراءة مقارنة في الدوافع والسياق.....193
الفرع الثاني	المرجعية القانونية وتكييفها لمبررات التدخل في أفغانستان والصومال.....197
المطلب الثاني	استراتيجيات ردم الفجوات في البلدين باعتماد البدائل الخارجية.....201
الفرع الأول	استراتيجيات التدخل العسكري في الصومال بين الأهداف والنتائج.....202
الفرع الثاني	استراتيجيات التدخل العسكري في أفغانستان بين الأهداف والنتائج.....208
خاتمة	215
الملاحق	220–226
قائمة المراجع	.....227– 240
فهرس المحتويات	241–242

التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة

دراسة مقارنة لحالتي أفغانستان والصومال

الملخص:

تتباين مبررات تنامي الاهتمام الأكاديمي والسياسي بموضوع التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة، بحسب الاتجاهات النظرية والاهتمامات السياسية. فبقدر ما يتم نقاش الأثر المترتب عن العجز الدولتي، بصفته حالة مرضية مهددة لوحدة بنية النظام الواستفالي، ليتم توجيه اهتمام مساعي عملية التدخل العسكري الخارجي نحو إعادة البناء وتوفير الشروط المساعدة على التعافي لهذه الدول. نجد نقاشات أخرى تنحو منحى البحث في الجوانب الشكلية المرتبطة بالبعدين القانوني والأخلاقي ومدى استجابة الأعمال العسكرية الخارجية للضوابط التي تفرضها القواعد العامة المتعارف حولها مقارنة بالنتائج الإمبريقية.

وفي خضم هذه النقاشات، تأتي هذه الدراسة لتبحث الموضوع من خلال فحص مدى مطابقة الدوافع (الإنسانية، الأمنية والجيوستراتيجية) المساقة كمسوغات لشرعنة العملية، مقارنة بالنتائج من جهة، والإمكانات المرصودة لكل عملية من جهة ثانية، والدول العاجزة المستهدفة بالتدخل من جهة ثالثة. لاستكشاف منحى مسار حركة التدخل في ظل السياق الدولي المتسم بالتحولات المتسارعة والتداخل في القضايا و التخصصات البحثية.

وقد تم تحليل كلا من المصطلحين "التدخل" و "الدولة العاجزة" لاختبار طبيعة وقوة الاستجابة الدولية، من منطلق مسئولية الحماية، لتخطي معضلة العجز التي تعاني منه كثير من الدول، حسب التصنيفات التي تدل عليها مؤشرات العجز.

وبالرغم من الأولوية القصوى التي تسترعيها المعاناة الإنسانية داخل الدول العاجزة، إلى جانب التحديات الأمنية، غير أن مستوى الاستجابة الدولية باعتماد الأداة العسكرية تتحكم فيها الاعتبارات المصلحية والدوافع الجيوستراتيجية بشكل أكثر حدة من الدوافع الأمنية لتبقى الدوافع الإنسانية مجرد متغير ثانوي وفي بعض الحيان متغير دخيل، في تبرير التدخل العسكري في الدول العاجزة، وهو ما يؤكد فرضية النزعة التوسعية المصاحبة لعملية التدخل هذه، وقد تجلى ذلك في الدراسة من خلال فحص حالتي أفغانستان والصومال.

The Impact of Foreign Military Intervention in Failed States: A comparative study between Afghanistan and Somalia

Abstract:

The increasing literature on foreign military interventions in failed States takes controversial tendencies, depending on theoretical perspective formulated in and the influencing political orientations. As much the impacts of State failure is considered like a negative pattern threatening the integrity of Westphalia system, the world community efforts may be directed towards an external military intervention aiming at reconstruction and aiding for the healing of these States.

However, debates over intervention is often prone to question legal and ethic related issues examining whether foreign interventions respond to conventional norms, these debates usually evoke empirical evidence.

This dissertation examines, too, the extent to which foreign motivations to intervene (Humanitarian, security related or strategic) are consistent as a rationale to legitimize the process compared to intervention consequences on one hand and to available resources on the other one. The study prospects intervention behavior in the light of global transformations, entanglement of issues and disciplines.

Both “intervention” and “failed State” concepts have been thoroughly investigated to better understand international response to failure consequences from a “Responsibilty to protect” rationale. The subsequent efforts are designed of course to face failure’ troubles and dilemmas measured through States failure index. Humanitarian emergencies in failed States and security related challenges presumably incite that priority be given to the matter. However, the international community response though military means are directed by narrower national’ interests incentives rather than humanitarian. The latter has been verified using Afghanistan and Somalia cases.